جـــامعـة آل البيـــــت
AL-al-Bayt University

كلية الآداب والعلوم
قســم التـــاريـخ

تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر المملوكي
٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م

The Development of Sultanate and its Relation with the Caliphate During The Mamlukid Period (648-923A.H/ 1250-1517 A.D)

إعداد الطالب:
أسامة نجيب علقم
(٠٠٢٠٣٠٣٠٠٢)

إشراف :

الدكتور عليان عبد الفتاح الجالودي

٢٠٠٥/٢٠٠٤

تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر المملوكي
٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م

The Development of Sultanate and its Relation with the Caliphate During The Mamlukid Period (648-923A.H/ 1250-1517 A.D)

إعداد الطالب:

أسامة نجيب علقم

(٠٠٢٠٣٠٣٠٠٢)

إشراف :

الدكتور عليان عبد الفتاح الجالودي

أعضـــاء لجنـــة المنـاقشـــة		التوقيع
الدكتور عليان عبد الفتاح الجالودي	مشرفاً ورئيساً	
الدكتور سـليمـــان خـرابـــشـــة	عضواً	
الدكتور حســـين القـهـــواتي	عضواً	
الدكتور هنـــد أبـو الشعـــــر	عضواً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ من كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها/ تعديلها/ رفضها/ بتاريخ: ....

الإهـــداء

إلى والداي الحبيبين ...

إلى إخوتي الأعزاء...

أهديكم هذا الجهد المتواضع..

أسامة علقم

شكر و تقدير

أتقدم بأخلص الشكر والعرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور عليان عبد الفتاح الجالودي على جهوده ومتابعته الحثيثة لي، وإلى أساتذة القسم المحترمين، وإلى لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة رسالتي، ولوالداي الكرام، وأصدقائي الأعزاء. وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل

المحتويات

فهرس الملاحق والأشكال

الاختصارات المستخدمة

ط	الطبعة
هـ	التاريخ الهجري
م	التاريخ الميلادي
د. ت	دون تاريخ نشر
د.ن	دون دار نشر
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان نشر
ج	الجزء
مج	المجلد
ص	الصفحة

ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة تحت عنوان تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر المملوكي، حيث تعالج هذه الدراسة علاقة الخلافة العباسية في القاهرة مع سلاطين المماليك، وتبرز دور الخلفاء العباسيين في نواحي الحياة المملوكية المتعددة، والتي لم تدرس حتى الآن دراسة حديثة متأنية.

كما أنها تفيد في التعرف على أحوال الخلافة العباسية بعد انتقالها إلى القاهرة، ودورها في أحوال البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والأدوار التي لعبتها الخلافة في فترات معينة خاصة في عهد الاضطرابات وصراع السلاطين على الحكم.

كما أن هذه الدراسة جاءت لبحث السلطنة كمؤسسة وتتبع الفكر المتصل بها، استكمالاً للدراسة السابقة والتي تناولت تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر السلجوقي، كما أنها تبحث في العلاقة بين السلطنة والخلافة في الممارسة العملية خلال العصر المملوكي.

وتتبع الدراسة كذلك آراء الفقهاء حول الخلافة وعلاقتها بالسلطنة، ودعم الفقهاء للخلافة في وجه السلطنة على الصعيد النظري.

وتتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة:

المقدمة: وتبحث في مسألة ظهور منصب الخلافة وتطوره التاريخي، وما تخلل ذلك من فترات قوة الخلافة ثم ضعفها، وظهور منصب السلطنة منذ العصر السلجوقي، وما نجم عن ذلك من انحسار وتراجع مؤسسة الخلافة أمام هذا المنصب حتى سقوط بغداد على يد المغول سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، ثم انتقالها للقاهرة واستمرارية سطوة منصب السلطنة عليها ممثلة بسلاطين الدولة المملوكية.

التمهيد: تطور مفهوم الخلافة والسلطنة حتى أوائل العصر المملوكي، ويعالج تطور مدلول كلمة خليفة، وتطور مدلول كلمة سلطان حتى نهاية العصر الأيوبي، من لفظ كان يطلق على القوة المجردة، إلى لقب مرادف للقب خليفة حتى نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة العاشر للميلاد، ثم بروز السلطة الدنيوية منذ فترة إمرة الأمراء، وخلال العصر البويهي عندما انتقلت مقاليد السلطات الدنيوية من الخليفة إلى أمير الأمراء التركي، ثم

مقـدمـــة:

ظهر منصب الخلافة كمنصب رسمي في الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ وتولى أبي بكر الصديق أمور المسلمين عام ١١ هـ/٦٣٢م. ومنذ ذلك الوقت وحتى سقوط دولة الخلافة عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م مرت مؤسسة الخلافة بتغيرات كثيرة وتطورات هامة، ففي العصر الراشدي وحتى نهاية العصر العباسي الأول (١١-٢٤٧ هـ/٦٣٢-٨٦١م) كان الخليفة هو القوة المسيطرة على مجريات الحكم وتصريف أمور الدولة في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، لكن ملامح التغير بدأت تحيط بمؤسسة الخلافة اعتباراً من العصر العباسي الثاني (٢٤٧-٣٣٤ هـ/٨٦١-٩٤٤م) وما تلاه، حيث انتقلت مقاليد السلطة للأمراء المستقلين الذين أخذوا يشكلون قوة ونفوذ كبيرين، متخذين ألقاباً متعددة كأمير، وملك وسلطان، مما يدل بصورة واضحة على ازدياد نفوذهم شيئاً فشيئاً بدلاً من الخليفة الذي تحول منصبه من مؤسسة سياسية إلى مؤسسة دينية. رافق ذلك كله تحول جذري في بنية المؤسسة العسكرية وانتقال مقاليد السلطة الفعلية لغير العرب، وساهم ذلك أيضاً في انعزال مؤسسة الخلافة وتقليص سلطاتها الدنيوية.

ومن أهم العوامل التي زادت من تراجع سلطة الخليفة بروز مؤسسة السلطنة منذ بدايات العصر السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠ هــ/١٠٥٥-١١٩٣م) وذلك لزيادة سلطتهم ونفوذهم على المناطق التي خضعت لهم واعتراف الخلفاء العباسيين بهم سلاطين للإسلام.

وقد أخذ هذا اللقب يشكل عمادة رئيسة في حكم البلاد الإسلامية حتى نهاية الحكم العثماني، ولتكون العلاقة بين الخلافة والسلطنة علاقة غير متكافئة في جميع النواحي، ولم تنجح محاولات الخلفاء في إعادة هيبة الخلافة إلا لفترات قصيرة تمثلت في فترة ضعف السلاطين السلاجقة ثم الأيوبيـــين، وصراعاتهم على السلطنة، إلا أن هذه الحالة لم تدم طويلاً، حيث تبعتها كارثة الغزو المغولي لبغداد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، والتي أنهت وجود الخلافة العباسية في بغداد، لكنها عادت مرة أخرى على يد سلاطين المماليك، الذين قاموا بإحيائها مجدداً في مصر لاعتبارات تتصل بالشرعية. ولتعود هذه العلاقة كما كانت عليه في السابق مع ملاحظة ضعف دور مؤسسة الخلافة وتراجع سلطاتها الزمنية.

ويمكن القول أن صفحة جديدة من صفحات مؤسسة الخلافة قد بدأت بانتقالها لمركز آخر وهو القاهرة عام (٦٥٩ هـ/١٢٦١م).

ومن هنا تبرز أهمية دراسة تطور مؤسسة السلطنة في هذا العصر، ودراسة علاقتها مع مؤسسة الخلافة، في عصر تطورت فيه مؤسسة السلطنة وتحددت ملامحها وعدت القوة القاهرة والسلطة النافذة في جميع المجالات، ولم تعد الخلافة إلا مجرد ظل للسلطنة وتابعة لها، فتلاشت سلطتها السياسية نهائياً لتتحدد بالجانب الديني فقط طيلة العصر المملوكي.

عرض لأهم المصادر والمراجع والدراسات الحديثة:

أولاً: المصادر الأولية:

أ-التاريخ والحوليات:

١-ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧ هـ/١٢٠٠م) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:**

من المصادر المهمة لدراسة الفترة السابقة للعهد المملوكي، ذلك أن ابن الجوزي كتب ما عاصره من أحداث، حيث سجل ما رأت عيناه وما سمعه من معاصريه.

رتب ابن الجوزي كتابه بحسب سنين الحكم، وأضاف لكل سنة تراجم لأبرز الشخصيات، وتناول الحوادث منذ بدء الخليقة، وانتهى بكتابه سنة ٥٧٤هــ/١١٧٨م، واهتمامه بالتراجم يطغى أحياناً على الاهتمام بالوقائع التاريخية، حيث يذكر الحوادث المهمة في كل سنة كما يذكر الوفيات المهمة ويرتبها حسب الحروف، وقد أثرى كتاب ابن الجوزي الدراسة كثيراً في الفترة السابقة لتكوين دولة المماليك ولا سيما مسألة تطور السلطنة عند السلاجقة والأيوبيين.

٢-ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني (عز الدين) (ت ٦٣٠هــ/١٢٣٢م) **الكامل في التاريخ:**

وهو كتاب مهم، ومن أشهر كتب ابن الأثير وعليه تقوم شهرته ومنزلته العلمية، وهو تاريخ جامع لأخبار ملوك الشرق والغرب وما بينهما، بدأه منذ أول الزمان إلى آخــر سنــة (٦٢٨هــ/١٢٣٠م).

والكامل في التاريخ كسائر كتب الحوليات سرد للحوادث والأخبار بحسب تواريخها. وقد نقل ابن الأثير عن الطبري بالدرجة الأولى، ثم عن ابن الكلبي، والمبرد والبلاذري والمسعودي، ومهما يكن فإن كتاب الكامل في التاريخ، تاريخ جامع جزيل الفائدة، لا سيما فيما يتعلق بالحوادث التي مرت في عصر المؤرخ وعايشها كشاهد عيان، وهذا ما جعله مصدراً

مهماً للبحث في المرحلة السابقة للفترة المملوكية. خاصة الفترة السلجوقية الأيوبية كما أنه أفاد الدراسة كثيراً من ناحية التعريف ببعض شخصيات العصر السلجوقي والأيوبي.

٣-أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م) **المختصر في أخبار البشر:**

قضى أبو الفداء الشطر الأكبر من حياته بنيابة حماة، واستطاع أن يلم بالأحداث السياسية والعسكرية الهامة في بلاد الشام، وغيرها المتصلة بشؤون الحكم حيث شارك أبو الفداء في الحملات العسكرية التي خاضها المماليك في بلاد الشام خلال فترة حكمه لنيابة حماة(٧١٠-٧٣٢هـ/١٣١٠-١٣٣٢م) وكان مقرباً للسلطان محمد بن قلاوون، لذلك جاء كتابه المختصر في أخبار البشر على درجة عالية من الأهمية للأسباب الآنفة الذكر، حيث ركز أبو الفداء على الأحداث السياسية الهامة في بلاد الشام، والتي عاصرها بنفسه وشارك في صياغتها، مما أفاد الدراسة بشكل كبير وساهم في إعطاءنا صورة مهمة حول تاريخ المماليك في بلاد الشام من ناحية، وأهم نواب السلطنة من ناحية أخرى، وعلاقة هؤلاء النواب بالسلطان المملوكي الموجود بالقاهرة، ومحاولة هؤلاء النواب للاستقلال بنياباتهم عن سلطة السلطان المملوكي وأثر ذلك في استمرار النزاع بين أمراء المماليك الموجودين في بلاد الشام وبين سلاطين المماليك خاصة في فترة حكم بيبرس وقلاوون.

٤-ابن كثير، إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) **البداية والنهاية:**

يعد ابن كثير مصدراً معاصراً للفترة المملوكية الأولى، ويعد كتابه كتاباً موسوعياً شاملاً لتاريخ الخليقة منذ البداية حتى عصره، ويعطينا ابن كثير تفاصيل مهمة حول سلاطين وخلفاء العصر المملوكي الأول، وتفاصيل تطور العلاقة بين الطرفين.

٥-ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ/١٤٠٥م) **العبر وديوان المبتدأ والخبر..:**

من المصادر المهمة لموضوع البحث، استند ابن خلدون في كتابه على المنهج الشمولي في كتابة التاريخ، الذي يجعل منه تاريخاً للأمم والشعوب. يهتم ابن خلدون بالنواحي السياسية والعسكرية في كتابه بالدرجة الأولى، ويهمل ذكر مصادره في كثير من الأحيان، ويشير إليها أحياناً أخرى، إلا أنه أفاد الدراسة كثيراً وأغناها بذكر الحوادث والتفاصيل المهمة سواءً تلك المتعلقة بالخلفاء العباسيين أم المتعلقة بالسلاطين المماليك.

٦-ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م)، **الجوهر الثمين في سير الخلفاء والسلاطين:**

يعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً لدراسة التاريخ الإسلامي، باعتباره الكتاب الوحيد الذي وصلنا من مؤلفات ابن دقماق مكتملاً، ويعد انموذجاً فريداً لإعطاء صورة سريعة لحال الدولة الإسلامية في أطوارها المختلفة، وعلى مدى ثمانية قرون من الزمن.

وقد كتب ابن دقماق في القسم الأخير من كتابه، والذي رتبه على الحوليات المتعاقبة، ترجمات لسلاطين المماليك، وقد عني ابن دقماق في ترجماته للخلفاء والسلاطين، في الإبانة عن اللقب، والكنية والاسم والمولد، وتقدير عمر المترجم له عند توليه الخلافة أو الوفاة ومدة الخلافة أو السلطنة، ثم يعرض ابن دقماق لأهم أعمال المترجم له، وما له من فتوحات، أو رد مفاسد أو بناء مدينة، أو مسجد.. إلخ، بالإضافة إلى ذلك يورد الكثير من الأخبار المتعلقة بالناحية السياسية المملوكية سواءً الداخلية منها أو الخارجية، وتفاصيل العلاقة بين السلاطين والخلفاء العباسيين، مما أفاد الدراسة في الكثير من التفاصيل المهمة والتي أوردها في كتابه خاصةً النواحي المتعلقة بتاريخ الخلفاء وعلاقتهم بالسلاطين المماليك، خاصة في العهد المملوكي الأول وبداية العهد المملوكي الثاني.

٧-القلقشندي، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت٨٢١ هـ/١٤١٨م)، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة:**

يدور موضوع الكتاب حول الخلافة الإسلامية، وقد ألفه القلقشندي ما بين سنتي (٨١٨و ٨١٩ هـ/١٤١٥-١٤١٦م). ويستعرض فيه أهمية الخلافة ومعنى الخلافة، ومن ينطبق عليه اسم الخليفة وألقابه، بالإضافة إلى شروطها وطرق انعاقدها، ثم يبحث القلقشندي في تاريخ الخلفاء ودولهم مترجماً، لسبع وستين خليفة ابتداءً من الخلفاء الراشدين، وانتهاءً بخلفاء بني العباس في مصر، وفي خاتمة كتابه، يترجم القلقشندي لخليفة وقته المعتضد بالله داؤد.

وقد اعتمد القلقشندي في مصادره على المشاهد والمشافهه، وبعض المؤلفات السابقة مثل السيرة لابن هشام، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والمختصر لأبي الفداء والعبر لابن خلدون، لذلك كله جاء كتابه مهماً جداً للدراسة خاصةً باللنواحي المتعلقة بالخلفاء العباسيين في القاهرة، حيث أغنى الدراسة في مسألة التعرف على شخصيات الخلفاء والسلاطين المعاصرون لهم، وعلاقتهم بهؤلاء السلاطين وأهم واجباتهم ومدى تطور صلاحياتهم مع مرور الوقت.

٨-المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م) **السلوك لمعرفة دول الملوك:**

وهو مؤلف مطول في تاريخ مصر الإسلامية، أراد المقريزي أن يكون خاتمة لحلقة كبيرة، عني فيها بتاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي لها حتى قبيل وفاته.

وقد اشتمل هذا المؤلف على تاريخ مصر في ظل حكم سلاطين الأيوبيين، والمماليك فيما بين سنة (٥٦٧هـ/١١٧١م) وسنة (٨٤٤هـ/١٤٤١م)، وقد نظمت مادته على الحوليات المتخللة لدول سلاطين هاتين الدولتين، والحاوي للحوادث والتراجم، وإن توسط في إيراد الحوادث، واقتضب في إيراد التراجم مع التمهيد لموضوعه، بعرض سريع وموجز لما كان عليه الكافه قبل الإسلام، والتأريخ للدول الإسلامية منذ البعثة المحمدية، وحتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد، والتعريف بالدولتين: البويهية والسلجوقية، وبالتالي جاء كتابه مهماً لمادة البحث من خلال كل هذه المعلومات الغزيرة.

٩-ابن تغري بردي الأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:**

يعد كتاب النجوم الزاهرة كتابا حولياً شاملاً، فابن تغري بردي لم يرد لكتابه أن يكون كتاباً حولياً لمصر تعرف به أحوالها وحوادثها ووفياتها، بل أراد له أن يكون كتاب تراجم لولاة مصر وخلفائها وسلاطينها وملوكها، ابتداءً من عمرو بن العاص وانتهاءً بالأشرف قايتباي (٢٠-٨٧٢هـ/٦٤٠-١٣٦٧م)، مؤكداً فيه على طابع المحلية باتخاذه لمصر، وقد سار ابن تغري بردي على منهج ترجمات أمراء مصر وخلفائها، مراعياً في تواردها سنوات توليهم مقاليد الحكم فيها، ويتميز أسلوبه بالوضوح محتوياً على الكثير من المواضيع الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما شكل مصدراً مهماً للتعرف على خلفاء وسلاطين وأمراء دولة المماليك الأولى والثانية.

١٠- ابن الصيرفي، علي بن داود (ت ٩٠٠ هـ/١٤٩٤م)، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان:**

يعد كتاب ابن الصيرفي كتاباً مهماً للدراسة خاصة بالنسبة للمؤلفات السابقة، حيث غطى الفترة التي انتهى عندها ابن تغري بردي، كما أن له أهمية أخرى بالنسبة لعصره، من حيث مشاهدته ومعاصرته للأحداث التي تناولتها الدراسة، من ولاية العهد وتحكم الأمراء المماليك بولاية السلاطين وعزلهم، ومراسم تثبيت السلاطين، مثل خلعة السلطنة وحلف اليمين للسلطان عند البيعة ونفقة السلطنة وغيرها من الأمور المتعلقة بحكم السلاطين.

١١-السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **تاريخ الخلفاء:**

للسيوطي مؤلفاتككثيرة تزيد على ٥٣١ مؤلفاً اشتملت على علوم القرآن وتفسيره، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله والمنطق والتصوف واللغة والآداب والبلاغة والأنساب والتراجم.

ومن ضمن مؤلفاته الكثيرة كتاباته التاريخية، ويعد كتابه تاريخ الخلفاء من الكتب الهامة للسيوطي؛ ذلك أن السيوطي ووالده كانا مقربين للخلافة العباسية في القاهرة، حيث تميز السيوطي بمعاصرته ومشاهدته لأحوال الخليفة العباسي في القاهرة، وعلاقة هذا الخليفة بالسلطان المملوكي المسيطر على أمور الدولة، لذلك جاء كتابه تاريخ الخلفاء مصدراً مهماً لمعرفة تطور مفهوم الخلافة حتى عصره، ومعرفة أحوال الخلفاء العباسيين في القاهرة وعلاقتهم مع السلاطين المماليك.

-حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة:

يحتوي كتاب السيوطي حسن المحاضرة على مجمل أرائه الدينية بالنسبة للعلاقة بين الخليفة والسلطان، والتي تحتوي على صبغة تاريخية ودينية في نفس الوقت، ويلاحظ من خلال كتابه هذا انحياز السيوطي للخليفة أكثر من انحيازه للسلطان، وذلك واضح من خلال سياق كتاباته.

ويستعرض السيوطي في هذا الكتاب تطور الخلافة، وانتقالها من مكان إلى آخر، عبر الأزمنة حتى وصولها إلى القاهرة، كما يتحدث عن تطور السلطنة حتى تفرد المماليك بها، ويدلي السيوطي بأرائه حول الخلافة والسلطنة والفروق بينهما من الناحية الشرعية وشروط وجوب الإمامة، وتطور لقب سلطان ودلالة المصطلح حتى عصره.

١٢- ابن إياس: محمد بن أحمد الحنفي (ت٩٣٠ هـ/١٥٢٠م)، **بدائع الزهور في وقائع الدهور.**

يعد كتاب ابن إياس بدائع الزهور على درجة كبيرة من الأهمية، فابن إياس عاش حتى شهد نهاية الدولة المملوكية، وأكمل ما انتهى إليه كل من القلقشندي والمقريزي وابن تغري بردي، والسيوطي بالنسبة للتاريخ السياسي للدولة المملوكية في مراحلها النهائية، مما ساعد على تكوين صورة مكتملة حول تاريخ هذه الدولة.

ب- كتب الموسوعات:

١-النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ/١٣٣٢م)، **نهاية الإرب في فنون الأدب.**

وهو كتاب موسوعي مهم ومعاصر للفترة المملوكية الأولى، ويعطي صورة واضحة حول بعض المفاهيم السياسية المتصلة بالسلطنة والخلافة، من ناحية تقليد المناصب كالسلطنة والخلافة والنيابة وغيرها.

ويحتوي أيضاً معلومات حول الخلافة والسلطنة ودور كل منهما على الصعيد السياسي والديني، ويشمل الكثير من عهود التولية من الخلفاء والسلاطين خلال العصر المملوكي، والتي تمدنا بمادة هامة حول تطور مؤسسة السلطنة وصلاحيات السلاطين والخلفاء العباسيين.

٢- القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء.**

وهو مادة وثائقية مهمة للعصر المملوكي، ألفه القلقشندي لأهمية صناعة الإنشاء لطالب العلم، ولبيان قوانين الكتابة الإنشائية ومقاصدها.

وقد قسم القلقشندي كتابه هذا إلى فصول وأبواب كثيرة مرتبة. وفي داخلها إلى عناصر واضحة ومميزة تيسيراً للحصول على المعلومة. وقد استعرض القلقشندي في مقالته الثانية من هذا الكتاب أحوال الخلافة تاريخياً منذ الخلافة الراشدة حتى عصره، وما انطوت عليه الخلافة من ممالك، وما كانت عليه قديماً وحديثاً من حيث الجاه والسلطان، وشعار الخلافة ونواب الخلفاء بالإضافة إلى بيعات الخلفاء والولايات الصادرة عنهم.

وقد أغنت كل هذه الموضوعات الدراسة بشكل كبير وساهمت في إعطاء مادة تاريخية غنية حول الخلافة والسلطنة.

ج - كتب التراجم:

١- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ/١٣٤٧م)، **العبر في خبر من غبر.**

وهو تاريخ مختصر على السنوات، فيه أشهر الحوادث والوفيات والتراجم من السنة الأولى للهجرة حتى سنة (٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، وفيه معلومات هامة حول الأمراء والسلاطين والفقهاء وولاة العهد ونواب السلطنة وغيرهم مما أفاد الدراسة بشكل كبير.

٢- ابن حجر العسقلاني، أبي الفضائل أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢ هـ/١٤٤٨م)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.**

وهو كتاب تراجم توجهه نظرة تاريخية شمولية، رُتب على مقدمة متبوعة بحروف تتوالى فيها الترجمات ترتيباً هجائياً، عالج فيه ابن حجر الترجمات لأعلام قرن هجري كامل، هو القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ولم تقتصر ترجمته على فئة معينة من الأعلام سواءً في الجنس أو الأصل أو الديانة أو المذهب أو المنصب، بل ترجم لكل الفئات من سلاطين وملوك وخلفاء وأمراء ونواب وولاة وكتاب وقضاة وغيرهم، وقد ساعد كتاب ابن حجر كثيراً في التعرف على العديد من الشخصيات الهامة في الدولة المملوكية والذين لعبوا دوراً هاماً في جميع النواحي السياسية والدينية والاجتماعية وغيرها.

٣- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي.**

وهو معجم على الحروف لأعلام دولتي المماليك حتى وقته، ذيله على الوافي بالوفيات للصفدي المتوفى (٧٦٤هـ/١٣٦٣م) مع مداخلته في مادته الآخذ عنها. ويعتبر كتابه من الكتب الهامة بالنسبة للدراسة لمعاصرة مؤلفه وقربه من السلاطين، ومشاركته للأحداث السياسية، حيث يقدم ابن تغري بردي معلومات هامة حول شخصيات السلاطين والأمراء والنواب وولاة العهد، وتولي السلاطين وولاية العهد وتحكم المماليك بولاة العهد وعزلهم.

د- كتب الفقه:

١-الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية.**

يأتي في مقدمة الكتب التي تُعنى بنظرية أهل السنة في الخلافة، وذلك لأهميته في وضع البدايات للمفاهيم التي ارتكز عليها مفهوم السلطنة فيما بعد، والمتمثلة بإمارة الاستيلاء. كتب الماوردي الذي عاصر الخليفتين القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ/٩٩١-١٠٣٠) والقائم بأمر الله (٤٢٢-٤٦٧ هـ/١٠٣٠-١٠٧٥م) كتابه بطلب من الخلافة لتعزيز كيانها وتأكيد دورها، ولإعادة النفوذ والسلطة لها بكل الوسائل في وجه البويهيين والسلاجقة.

ولكتاب الأحكام السلطانية أهمية خاصة ذلك أن مؤلفه الماوردي شارك في الحياة العامة وكتب من موقع قريب من السلطة. تجاوز الماوردي الواقع السياسي القائم وأسس رؤية

مستقبلية للعلاقة بين الخلافة والأمراء المتغلبين، وله الفضل في إرساء المفاهيم التي استند إليها الجويني والغزالي.

٢- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين الحنبلي(ت ٤٥٧ هـ/١٠٦٤م)، **الأحكام السلطانية.**

لا يختلف كثيراً عن كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، بل كرر أبو يعلى آراء الماوردي حرفياً ولم يغير سوى الاستشهادات، لكنه كتاب مهم، ساهم في إعطاء صورة متكاملة مع كتاب الماوردي حول العلاقة بين إمارة الإستيلاء والخلافة في العصرين البويهي ثم السلجوقي.

وقد أعطت هذه التصورات الفقهية للكتابين قاعدة مهمة، انطلق منها فقهاء العصر المملوكي بالنسبة لهذه المسألة.

٣- ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨ هـ/١٣٢٧م)، **الخلافة والملك.**

يستفاد من هذا الكتاب بالإضافة لكتابيه الآخرين (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)، و(منهاج السنة) في معرفة آراء ابن تيمية في الإمامة، والعقد، والولاية، والتطورات التي طرأت على الخلافة والسلطنة في عصره، بالإضافة لمعرفة آراءه في التفريق بين الخلافة والملك (السلطنة) وهذه المسألة في غاية الأهمية، لأنها تنطلق من عقلية أكثر تحرراً من النظرية السنية الموروثة، وهو يستمد آراءه من الكتاب والسنة.

وترجع أهمية ابن تيمية عدا كونه من أبرز فقهاء الفترة المملوكية في اختلافه عن بقية الفقهاء، فهو يتكلم من خارج السلطة وبعيداً عنها ولا يهتم بكيفية انتقال السلطة من الخلافة للسلطنة، بقدر ما يهمه قيام الدولة بوظائفها.

٤- ابن جماعة، بدر الدين (ت ٧٣٣ هـ/١٣٣٢م)، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام.**

يعتبر ابن جماعة من الفقهاء المعاصرين لابن تيمية، ويلاحظ في عصر ابن تيمية وابن جماعة دخول مرحلة جديدة، صارت فيها الدولة السلطانية حقيقة نهائية، ولم يعد مشروع إعادة الخلافة كسلطة مركزية فعلية أمراً وارداً.

وكتاب ابن جماعة (تحرير الأحكام) يتضمن أحكاماً تتصل بالسلطنة، وأخرى تتصل بالخلافة والوزارة والقضاء واتخاذ الجند، والهدف من كتابه كما رأى ابن جماعة نصح ولاة الأمور.

وقد أفاد ابن جماعة في كتابه هذا من كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، والأحكام السلطانية لأبي يعلى بالإضافة إلى كتب الجويني والطرطوشي (ت ٥٢٠ هـ/١٢٢٦م).

ويلاحظ من خلال التسويات التي وضعها بشأن وجوب الإمامة، وشروط الإمام وطرق انعقاد الإمامة وواجبات السلاطين، اعترافه بواقع العصر المتمثل بانتقال السلطة الفعلية لسلاطين المماليك مع الإبقاء على الخلافة كرمز شكلي حفاظاً على وحدة الأمة وبنبذه للفتنة. وبالتالي انتقل ابن جماعة في نظريته السياسية من الخلافة إلى مركز الثقل الآخر وهو السلطنة.

٥- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، **مقدمة كتابه العبر.**

يعد ابن خلدون من كبار المفكرين المسلمين، فهو مؤرخ ومنظر وفيلسوف وعالم اجتماع، وقد وضع كل هذه العلوم في مقدمته، كما اطلع ابن خلدون على مجريات الأمور في العصر المملوكي، بسبب إقامته في مصر وعمله قاضياً فيها، ويركز ابن خلدون في تنظيره المتعلق بالخلافة والسلطنة على العصبية والشوكة، وطبق نظريته هذه على الدولة المملوكية واعتبرها أمراً واقعاً، وأن الخلافة لم تعد ذات شوكة وبالتالي انتقلت السلطة فيها إلى السلطنة القاهرة.

والملاحظ من خلال آراءه في هذه المسألة تكرار ابن خلدون للنظرية السنية كما عرضها الماوردي في الأساس.

٦- الكمال بن الهمام، ابن أبي الشريف كمال الدين (٨٦١ هـ/١٤٥٦م)، **المسامرة في شرح المسايرة.**

وهو من الفقهاء الأحناف المعاصرين للدولة المملوكية الثانية، وله آراء فقهية تتعلق بالخلافة، من حيث شروطها وتطورها والتغيرات التي طرأت عليها، ومسألة قوة السلطنة ونفوذها، وتحكمها بالخلافة والذي اعتبرها سلطة مسلماً بها لتغير الظروف المحيطة.

ثانيا: المراجع الحديثة

١- أرنولد، توماس، **الخلافة.**

يتحدث الكتاب عن الخلافة الإسلامية من الناحية الفكرية بوجه عام، كذلك يحتوي على معلومات هامة تتعلق بفترة الخلافة العباسية في القاهرة بتفصيل كبير، حيث يستعرض المؤلف

أحوال هؤلاء الخلفاء وعلاقاتهم مع السلاطين المماليك وأمراء العالم الإسلامي في الدول الأخرى.

٢- الجابري محمد عابد، **العصبية والدولة.**

يستعرض الباحث في هذا الكتاب مجمل آراء ابن خلدون في مقدمته من حيث نظريته في العصبية، والصراع العصبي، والعصبية والدولة، والعصبية والملك، وأصناف الملك، ويتحدث الكاتب عن نظرية ابن خلدون في مجال مصدر السلطة ومعنى الملك، ويركز كثيراً على مسألة العصبية والخلافة ومن حيث لقب الإمام (الخليفة) وشروط ذلك وغيرها.

٣- الجالودي، عليان، **تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠ هـ/١٠٥٥-١١٩٣م).**

تعد هذه الرسالة بحثاً مهماً لإعطاء صورة متكاملة حول تطور مفهوم السلطنة في العصر السلجوقي وعلاقتها بالخلافة العباسية، وبالتالي إعطاءنا تمهيداً مهماً لمعرفة تطور هذه العلاقة في عهد دولة المماليك، وتتبع التطورات والتغيرات التي طرأت على مؤسسة السلطنة ومؤسسة الخلافة في الفترات التالية خصوصاً في العصر المملوكي الذي يعد عصر نضوج مؤسسة السلطنة.

٤- الخالدي، محمود، **معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي.**

وهو كتاب مهم لمعرفة نظرية الفقهاء المسلمين بالنسبة للخلافة، كما أنه يبحث في تطور مؤسسة الخلافة الإسلامية والتغيرات التي طرأت عليها، كما يبحث في أهم شروطها وطرق انعقادها وولاية العهد وغيره من الموضوعات المتصلة بالخلافة الإسلامية.

٥- السيد، رضوان، **الأمة والجماعة والسلطة.**

يعطينا هذا الكتاب صورة واضحة حول تطور مفاهيم سياسية تتعلق بالفكر الإسلامي، خاصة تلك المتعلقة بنظام الحكم للدولة الإسلامية، كالإمامة والملك والسلطنة، وغيرها. وبالتالي معرفة تطور السلطة السياسية الإسلامية وانتقالها من الخلافة إلى السلطنة والتي أصبحت العلاقة بينهم علاقة توزيع مهمات سياسية ودينية.

٦- عاشور، سعيد، **مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك.**

يستعرض هذا الكتاب تاريخ دولة المماليك السياسي وفيه معلومات تاريخية حول نشوء دولة المماليك وتطورها والمراحل التي مرت بها والظروف الخارجية والداخلية

المحيطة بها، وأهم سلاطين تلك الدولة ودورهم السياسي والاجتماعي والحضاري والاقتصادي.

٧- لاووست هنري، **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية.**

يعطي هذا الكتاب صورة واضحة حول واقع الخلافة المملوكية في القاهرة من وجهة نظر الفقهاء ممثلة بشيخ الإسلام ابن تيمية، فيما يتعلق بالإمامة والدولة والسلطة وغيرها من النظريات والتي تتعلق بأمور المسلمين السياسية والاجتماعية.

٨- الناطور ، حسام، **السلطنة ونيابة السلطنة في دولة المماليك الثانية.**

تناول الباحث في رسالته تطور السلطنة ونيابة السلطنة في العصر المملوكي، من حيث نشوئها وصلاحيات السلطان ونائب السلطان، والدراسة مهمة في معالجة الباحث للتطور العملي لمفهوم السلطنة إلا أنها تفتقر لمعالجة الجانب النظري أو علاقة السلطنة بالخلافة العباسية.

التمهيد:

تطور مفهوم الخلافة والسلطنة حتى أوائل العصر المملوكي.

- تطور مفهوم الخلافة حتى نهاية العصر الأيوبي.
- تطور مفهوم السلطنة حتى نهاية العصر الأيوبي
- أبرز ملامح الفكر المتصل بالخلافة وعلاقتها بالسلطنة عند الفقهاء قبل العصر المملوكي

تطور مفهوم الخلافة حتى نهاية العصر الأيوبي :

الخلافة في اللغة: إن الخلافة[١] في الأصل (مصدر خَلَفَ. يقال خَلَفه في قومه، يخلُفه خِلافة وهو خَلِيفة)[٢]. واستخلف فلاناً من فلان أي جعله مكانه، وخلف فلان فلاناً إذا كان خَليفته[٣]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لأخيهِ هَارُون اخْلفني في قومي﴾[٤].

وقد جاءوا بلفظ خليفه على الأصل مثل كريم وكرماء. وهو خليف والجمع خلفاء[٥]. وقد جاءت كلمة خليفة في موقعين في القرآن الكريم بمعنى النيابة عن الله سبحانه في عمارة الأرض بواسطة الجنس البشري، وفي الحكم بين الناس، قال تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملـــئكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[٦]. وقوله تعالى: ﴿يـــداوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق﴾[٧].

أما من الناحية الاصطلاحية: فالخليفة هو السلطان الأعظم[٨]، وهو الرئيس الأعلى للدولة الذي يلتزم بإقامة الدين وتدبير مصالح الناس، اقتداءً برسول الله ﷺ والخلافة بهذا المعنى ليست نظاماً سياسياً خاصاً، بل هي فكرة تتعايش مع النظم السياسية والحكومات المختلفة والتي تتحقق فيها عناصر هذه الفكرة[٩].

---

(١) اطلق على من تولى الخلافة بعد رسول الله ﷺ جملة ألقاب مثل خليفة رسول الله وخليفة خليفة رسول الله، وأمير المؤمنين، وإمام وسلطان ووالي أمور المسلمين.

(٢) القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت ٨٢١هــ/١٤١٨م)، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ٣ج، ط٢، ج١، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٥م، ص٨. وسيشار إليه لاحقاً: القلقشندي، مآثر الإنافة.

(٣) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هــ/١٣١١م)، **لسان العرب**، ١٥ ج، ط١، دار بيروت، دار صادر، ١٩٥٦م، ص ٨٨٢-٨٨٣. وسيشار إليه لاحقاً: ابن منظور، لسان العرب.

(٤) **سورة الأعراف**، الآية ١٤٢.

(٥) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج١، ص١٢.

(٦) **سورة البقرة**، الآية ٣٠.

(٧) **سورة ص**، الآية ٢٦.

(٨) الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هــ/١٢٦٧م)، **مختار الصحاح**، مطبعة الترقي، ١٩٣٨م، ص ٧٨. وسيشار إليه لاحقاً: الرازي، مختار الصحاح.

(٩) دبوس، صلاح الدين، **الخليفة توليته وعزله**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص ٢٥-٢٦. وسيشار إليه لاحقاً: دبوس، الخليفة وتوليته.

وقد تعددت أقوال العلماء في تعريف الخلافة أو الإمامة، فقد نظر إليها البعض على اعتبار أنها مظهر سياسي والبعض اعتبرها مظهراً دينياً وآخرون جمعوا بين المظهرين[١].

فالماوردي[٢] (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م) يرى بأنها: "موضوعة لخلافة النبوة وفي حراسة الدين وسياسة الدنيا"[٣]. ويعرفها عضد الدولة الإيجي[٤] (ت ٧٥٦هـ/١٣٥٥م) بأنها: "رياسة عامة في أمور الدين والدنيا بشخص من الأشخاص، وهي خلافة الرسول ﷺ في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة، بحيث يجب اتباعها على كافة الأمة"[٥]. بينما يرى القلقشندي[٦] أنها "الولاية العامة على كافة الأمة"[٧]. أما الكمال ابن الهمام[٨] فيرى أنها: "استحقاق تصرف عام

---

(١) الخالدي، محمود، **معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي**، ط١، مكتبة المحتسب، عمان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٢٦. وسيشار إليه لاحقاً: الخالدي، معالم الخلافة.

(٢) الماوردي، (٣٦٤-٤٥٠هـ/٩٧٤-١٠٥٨م) هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي، أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة، ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد، وولي القضاء في بلدان كثيرة، كان يميل إلى مذهب الاعتزال، نسبته إلى بيع ماء الورد ورفاته ببغداد. من كتبه الأحكام السلطانية، وسياسة الملك، وقانون الوزارة، وأعلام النبوة. الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ج٥، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٩٣م، ص ١٤٦. وسيشار إليه لاحقاً: الذهبي، سير أعلام النبلاء.

(٣) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: خالد عبد اللطيف، ٢ج، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٣.

(٤) عضد الدين الايجي(....-٧٥٦ هـ/....١٣٥٥م) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الإيجي عالم بالأصول والمعاني والعربية من أهل (أبج) بفارس. ولي القضاء وأنجب تلاميذاً عظاماً، وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة فمات مسجوناً، من تصانيفه، المواقف في علم الكلام، والعقائد العضدية، والرسالة العضدية، وجواهر الكلام، وشرح مختصر ابن الحاجب.الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، ط٢، ١١ج، ج٥، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م، ص ٦٦ وسيشار إليه لاحقاً: الزركلي، الأعلام.

(٥) عضد الدين الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ/١٣٥٥م)، **المواقف في علم الكلام**، تقديم: بدر الدين النعساني، ط٢، القاهرة، د.ت.، ص ٣٤. وسيشار إليه لاحقاً: الإيجي، المواقف.

(٦) وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد القلقشندي، ولد في قلقشند في مديرية القيلوبة سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م، لأسرة عربية من قبيلة بدر، تتلمذ على علماء عصره كابن الشحمة وابن الملقن، تقلد عدة وظائف مثل ديوان الإنشا، والأحباس. توفي سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م.المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٤٧٣-٤٧٤.

(٧) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج١، ص ٨.

(٨) الكمال بن الهمام (٧٩٠-٨٦١هـ / ١٣٨٨-١٤٥٧م)، وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي كمال الدين المعروف بابن الهمام، إمام من علماء الحنفية عارف بالأصول والتفسير والفقه

على المسلمين"[١]. ويرى ابن خلدون في مقدمته أنها: "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية"[٢].

ولمعرفة مدلول كلمة خليفة بشكل واضح يتعين علينا تتبعها تاريخياً. فقد كان الرسولﷺ يستخلف في المدينة (١-١٠هـ/٦٢٢-٦٣٢م) أحد المؤمنين كلما غادرها في غزوة أو سرية، أو لأي أمر آخر، وكان في الغالب يستخلف عمرو بن أم كلثوم أو علياً بن أبي طالب، أو أبا ذر الغفاري[٣].

وكان هذا الاستخلاف أشبه بالإنابة المحدودة، فترة غياب الرسول ﷺ لرعاية أسرة الرسول الكريم وإقامة الصلاة دون أن تفيد معنى حكم المسلمين[٤].

وبعد وفاة النبي الكريم، كانت المسألة الأولى التي واجهها المسلمون في بناء دولتهم هي مسألة الخلافة وحكم المسلمين.

فالجماعة الإسلامية الأولى وبسبب نشأتها أيام الرسول ﷺ لم تكن تعاني من هذه المشكلة، فالرسول ﷺ كان يحكم هذه الجماعة حتى قبل تكوين الدولة عن طريق تلقيه الوحي ثم نقله للناس كافة، وعلى ضوء هذه المكانة الخاصة كان الرسول هو الذي يصدر الأوامر المتعلقة بتسيير شؤون الحياة اليومية والأمور العملية، وقد كان الأمر كافياً بالنسبة للجماعة الإسلامية[٥].

والحساب، نبغ في القاهرة، وكان معظماً عند الملوك وأرباب الدولة، توفي بالقاهرة. من كتبه فتح القدير والتحرير. **الأعلام**، ج٧، ط٢، ص ١٣٤.

(١) الكمال بن الهمام، **المسامرة في شرح المسايرة**، (شرح على كتاب المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة)، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ص ٢٩٥. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الهمام، المسايرة.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ/١٤٠٥م)، **مقدمة كتاب العبر**، ج١، ط٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤م، ص ١٥٩. وسيشار إليه لاحقاً: ابن خلدون، المقدمة.

(٣) العشماوي، محمد سعيد، **الخلافة الإسلامية**، ط٢، القاهرة، سيناء، ١٩٩٢م، ص ٩٧. وسيشار إليه لاحقاً: العشماوي، الخلافة الإسلامية.

(٤) العشماوي، **الخلافة الإسلامية**، ص ٩٧.

(٥) شلق، الفضل، الجماعة والدولة، جدليات السلطة والأمة في المجال العربي الإسلامي، **مجلة الاجتهاد**، ع٣-٤، ١٩٨٩م، ص ٢٦. وسيشار إليه لاحقاً: شلق، الجماعة والدولة.

فلم يكن ممكناً لأحد من أصحابه أن يعتبر تجسيداً مباشراً للإرادة الإلهية كما كانت عند الرسول[١]ﷺ. وبعد وفاة الرسول ﷺ ظهرت مشكلة اختيار خليفة للرسول، خاصة وأن الرسول لم يعين خليفة له[٢].

لكن المسلمين شعروا بضرورة وجود خليفة للرسول لمتابعة شؤون هذه الدولة معتمدين في اختيارهم على مسألة الشورى[٣]. استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم "وشاورهم في الأمر، وأمرهم شورى بينهم " ، حيث تم انتخاب الخلفاء الراشدين جميعاً على أساس الشورى، واختير كل منهم بطريقة مختلفة عن الأخرى، فأبو بكر الصديق انتخب بعد اجتماع زعماء المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، وبعد أن دار نقاش بين الطرفين حول أحقية كل منهما (المهاجرين والأنصار) بالخلافة استطاع المهاجرون بعدها مبايعة أبي بكر الصديق[٤].

وكانت الشورى في اختيارهم لأبي بكر محصورة في زعماء الأنصار والمهاجرين.

وعلى الرغم من تعيين عمر بن الخطاب من قبل أبي بكر الصديق قبل وفاته، إلا انه سبق ذلك استشارة محدودة لزعماء المهاجرين والأنصار، فمنهم من أيد وشجع ومنهم من تحفظ عليه[٥].

وكان ترشيح عمر للخلافة قائماً على أساس الأهلية للخلافة، فكان أكثر الصحابة نفوذاً ومشاركة في شؤون الحكم، وكان استخلاف عمر موافقاً للتقاليد العربية، لأن نفوذ ومركز عمر القوي جعله الخليفة المتوقع لأبي بكر الصديق وأن موافقة وبيعة الصحابة له أكدت سلطته.

---

(١) Bartold.V.V. **Caliph and Sultun,** translated by N.S. Boniash, Islamic Qauarterly, vol. 7, 1963, PP. 117-135.

(٢) الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ/٩٢٢م)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١١ج، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م. وسيشار إليه لاحقاً: الطبري، تاريخ الرسل.

(٣) حيدر علي، الخلافة في العصر المملوكي بين الفقه والواقع، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، كلية الآداب، م١٥، ع٤، ١٩٩٤م، ص٨. وسيشار إليه لاحقاً: حيدر، الخلافة.

(٤) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ/٨٩٢م)، **أنساب الأشراف – السيرة النبوية**، تحقيق: محمد حميد الله، ج١، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٥٧٩. وسيشار إليه لاحقاً: البلاذري، أنساب الأشراف.

(٥) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٣، ص٤٢٨. ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠ هـ/٨٤٤م)، **الطبقات الكبرى**، ٣ج، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩م، ج٣، ص ١١٩.

وقبل وفاة عمر حدد ستة من المبشرين بالجنة[١]، لتكون الخلافة لأحدهم بالشورى فيما بينهم فقط، وكانت الشورى بذلك محصورة في زعماء المهاجرين المبشرين بالجنة، وقد اختار هؤلاء عثمان بن عفان.

وربما يكون عمر بن الخطاب في اجتهاده هذا قد تأثر بالتقاليد العربية قبل الإسلام، فاستند في ذلك إلى فكرة "الملأ" أو "مجلس الشورى" المكي قبل الإسلام[٢].

وبعد وفاة عثمان بن عفان انتخب علي بن أبي طالب، وكان انتخابه بتأييد من زعماء القبائل الوافدة إلى المدينة، وبتأييد من الأنصار وبتأييد محدود من قبل المهاجرين[٣]. وقد اختير علي بن أبي طالب للخلافة نظراً لشخصيته القوية ونفوذه البارز بين المسلمين في المدينة.

من خلال ما سبق يلاحظ أن الشورى في العصر الراشدي كانت محصورة في أهل المدينة وفي زعماء المهاجرين والأنصار وخاصة الأوائل منهم، ثم اتسعت الشورى في انتخاب علي بن أبي طالب لتشمل زعماء القبائل الثائرة في المدينة.

أما البيعة في العصر الراشدي فتنقسم إلى قسمين: بيعة خاصة وبيعة عامة.

البيعة الخاصة تؤخذ من الصحابة الذين يجتمعون لاختيار خليفة، وتتم إما في المسجد أو في أحد الأماكن العامة، فأبو بكر بويع في سقيفة بني ساعدة[٤]، أما عمر وعثمان وعلي فكانت بيعتهم في المسجد النبوي في المدينة[٥].

أما البيعة العامة فيأخذها الخليفة من عامة الناس في المسجد بعد أخذه البيعة الخاصة، وتعني موافقة الأمة على اختياره خليفة، وطاعته لذلك عرفت باسم بيعة الطاعة[٦].

---

(١) علي وعثمان وسعد بن أبي وقاص وعبدالرحمن بن عوف وطلحة بن عبد الله والزبير بن العوام.

(٢) الدوري، عبد العزيز، **النظم الإسلامية**، ط١، وزارة المعارف العراقية، مطبعة نجيب، بغداد، ١٩٥٠م، ص٣٢. وسيشار إليه لاحقاً: الدوري، النظم الإسلامية.

(٣) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٢، ص٢٠٧. الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٤، ص٤٢٩. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي(ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تنقيح وتصحيح شارل بلا، ٧ج، ج٢، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩م، ص٣٥٣. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد ٧٩٢هـ/١٣٨٩م)، **تاريخ اليعقوبي**، ج٢، دار صادر، بيروت، ص١٧٨.

(٤) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج٣، ص٢١٨-٢٢٣. ابن إسحاق، ج٢، ص٦٥٦.

(٥) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٢، ص ٢٠٦- ٢٠٧. الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٣، ص ٤٢٨+ ص٤٣٠.

(٦) الخالدي، **معالم الخلافة**، ص ٩٦- ٩٨.

وفي البيعتين الخاصة والعامة كان الخليفة يتعهد أمام المبايعين بالالتزام بشروط معينة، مثل التقيد بتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية في الحكم[١].

وفي العصر الأموي ألقت الأمة الإسلامية مقاليدها للخليفة، بعد أن أصبح نظام الحكم وراثياً، ومحصوراً في الأسرة الأموية، كما أن لقب خليفة الله بدأ استعماله في بداية الفترة الأموية حيث دعى عبد الملك نفسه خليفة الله[٢].

كما وأصبح لمفهوم الشورى عند الأمويين طريقة مغايرة عن تلك الموجودة في العصر الراشدي، حيث عرف العصر الأموي نوعان من الشورى في اختيار الخلفاء، النوع الأول، يمكن تسميته بالشورى الجماعية، ويتمثل في تلك الاجتماعات التي كانت تعقد لبحث تعيين خليفة جديد، مثل الاجتماع الذي دعا إليه معاوية بن أبي سفيان عام ٤٩هـ/٦٦٩م في دمشق وحضرته وفود جميع الأمصار الإسلامية وذلك لاستشارتهم في البيعة ليزيد بن معاوية وأخذ موافقتهم على ذلك[٣].

ويبدو أن الأمويين اقتبسوا فكرة الشورى الجماعية التي طبقوها على شكل اجتماعات لتمثل أهل الشام والأمصار الأخرى من التقاليد السياسية العربية والتي سادت عند العرب قبل الإسلام، أو عن فكرة الملأ المكي، حيث كان يجتمع زعماء قريش لبحث الأمور المختلفة التي تهم أهل مكة، وكان لا يسمح بالمشاركة في هذه الاجتماعات إلا لكبار السن وذوي النفوذ والأغنياء[٤].

والنوع الآخر من الشورى عند الأمويين فهي الشورى الفردية، وتعني استشارة الخليفة لأحد من الأشخاص في المرشح المناسب لتوليته الخلافة، فاستشار معاوية زياد بن ابيه في البيعة لابنه يزيد[٥]. وكذلك استشار سليمان بن عبد الملك رجاء بن حيوه الكندي في البيعة لعمر بن عبد العزيز[٦].

---

(١) ابن سعد، **الطبقات**، ج٦، ص ١٢٦.

(٢) Bartold, op.cit, PP 117, 135, 125.

(٣)الطبري، **تاريخ الطبري**، ج٣، ص٢٤٧. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، **الكامل في التاريخ**، ط٢، ١٠ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ، ج٣، ص٥٠٣-٥٠٥.

(٤) الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، ج٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٠م، ص٤٩.

(٥) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٥، ص ٣٠١. اليعقوبي، **تاريخ**، ج٢، ص ٢١٩، ص ٢٢٠.

(٦) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٢، ص ١٢٠. الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٦، ص ٥٥٠، ص ٥٥٢.

ومع مرور الزمن فقد المستشارون في العصر الأموي حقهم في اختيار الخليفة وأصبح دورهم استشارياً فقط في الموافقة أو الاعتراض على ولي العهد المعين من قبل الخليفة، بمعنى آخر تأييد المرشح أو ذاك. كما وأصبح الخلفاء المتأخرون من بني أمية يقدمون الشورى الفردية على الجماعية.

وبالنسبة للبيعة في العصر الأموي فقد حرص خلفاء بني أمية على أخذ البيعة من الناس جميعاً، وأصبحت البيعة في هذا العصر إجراءاً شكلياً لا بد من العمل به لتكملة إجراءات تعيين الخليفة، بعد أن كانت في العصر الراشدي تمنح الخليفة الحق في ممارسة السلطة نيابة عن الأمة وفقاً للشروط التي تفرض عليه.

ويمكن تقسيم البيعة في العهد الأموي إلى بيعتين خاصة وعامة، الخاصة تأخذ من أمراء الأسرة الأموية وزعماء القبائل والعشائر في دمشق، ثم تأخذ من الولاة في الأقاليم[١].

وهكذا أصبح الخليفة هو الذي يختار المرشح للخلافة من بين أبناءه أو أقاربه في حين كان حق الاختيار منوطاً في العصر الراشدي لفئة قليلة من المسلمين.

والنوع الآخر فهي البيعة العامة وعادةً ما تؤخذ للخليفة بعد توليه الخلافة، حيث يأخذ الخليفة البيعة من الناس في العاصمة[٢]، ويقوم الولاة نيابة عن الخليفة بأخذ البيعة من الناس في الأمصار الإسلامية[٣].

واختلفت الشروط التي يفرضها كل طرف على الآخر وكانت هذه الشروط تفرض في الغالب من الخليفة على الرعية، ومن أهم الشروط التي تفرض من الرعية على الخليفة أن يتعهد الخليفة بالعمل بالقرآن الكريم والسنة النبوية[٤].

وأما ولاية العهد في العصر الأموي، فكان معاوية بن أبي سفيان أول من استحدثها عندما قام بتسمية ابنه يزيد ولياً لعهده[٥]. وربما يكون معاوية بن أبي سفيان قد تأثر بالأنظمة السائدة عند البيزنطيين والفرس قبل الإسلام.

---

(١) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٥، ص ٣٠٣.

(٢) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٣، ص ٥٤. الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٥، ص ١٦٤.

(٣) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٦، ص ٥٦٧.

(٤) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٣، ص ٤٤. الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٧، ص ٢٧٥، ص ٢٧٦.

(٥) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٥، ص ٣٠١. اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج٢، ص ٢١٩، ص ٢٢٠.

أما المرحلة الثانية في تطور نظام ولاية العهد في العصر الأموي فكانت في مؤتمر الجابية عام ٦٥هـ/٦٨٤م، عندما اتفق المؤتمرون على اختيار مروان بن الحكم خليفة وتعيين خالد بن يزيد بن معاوية وعمرو بن سعيد ولاةً للعهد من غير أبناء الخليفة(١).

ويلاحظ أن هذا الاختيار ما هو إلا انتصاراً للمبدأ القبلي، الذي يرى حصر الحكم في أسرة واحدة واختيار أفضل أفرادها لمنصب مشيخة العشيرة دون إهمال مبدأ الوراثة.

وبعد أن تولى مروان بن الحكم الخلافة، عين اثنين من أبناءه هم عبد الملك وعبد العزيز ولاةً للعهد(٢). وبذلك سن مروان بن الحكم سنة سار عليها من خلفه من بني أمية، لكن هذه السنة (ولاية العهد لاثنين) زادت من حدة الخلافات داخل الأسرة الأموية وكانت أحد الأسباب المؤدية إلى سقوط الدولة الأموية(٣).

وبذلك يلاحظ أن الأمويين لم يستطيعوا وضع أسس ثابتة وأن المؤسسة السياسية لا تزال موضع تجاذب بين أكثر من اتجاه(٤).

وقامت الثورة العباسية باسم العودة إلى الكتاب والسنة وإحياء العدل والمساواة وإعطاء الفيء لأهله، ولعلها وجدت استجابة من بعض قوى المعارضة، ولكنها لم تفلح في إقامة مؤسسات تحقق المفاهيم الإسلامية(٥).

أسند العباسيون سلطانهم إلى مبدأ القرابة من الرسول ﷺ، ونادوا بفكرة العائلة المختارة المطهرة من الرجس ورفضوا مبدأ الانتخاب، وأكدوا أن الخليفة ظل الله في الأرض وليس للناس إلا الطاعة، كما تأثرت الخلافة العباسية بمفاهيم الحكم الساساني، وابتعدت أكثر فأكثر عن مفهوم الشورى واتجهت نحو الحكم المطلق، لذلك واجه العباسيون ثورات عديدة إضافة إلى نشاط الحركات السرية، ولكن التطورات ساعدت على هذا التحول الذي أدى إلى

---

(١) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج٥، ص ١٣٢، ١٣٥. الطبري، ج٥، ص ٥٣٦، ٥٣٧. اليعقوبي، **تاريخ** ، ج٢، ص ٢٥٥.

(٢) البلاذري، **أنساب الأشراف**، ج١، ص ٣٥٦.

(٣) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٥، ص ٤١٢. خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م)، **تاريخ خليفة**، تحقيق: أكرم ضياء، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٩٦٧م، ص ٢٨٩.

(٤) الدوري، عبد العزيز، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي، **مجلة المستقبل العربي**، ع٩، ١٩٧٩م، ص٦٣.

(٥) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص ٦٤.

إفراغ مفهوم الخلافة من محتواه الحقيقي[١].

أنهى العباسيون فكرة أن الأمة هي الجيش وأحدثوا جيشاً نظامياً من العرب والفرس مع شيء من التوازن، اختل حين استولى على بغداد جيش المأمون في فتنة الأمين (١٩٣-١٩٨هـ/٨٠٩-٨١٤م) والمأمون (١٩٨-٢١٨هـ/٨١٤-٨٣٤م) وبقيت بعض القبائل العربية في الديوان ولكنها أسقطت نهائياً أيام المعتصم، ورافق هذه الضربة للعرب في الحياة العامة اتخاذ المماليك الأتراك أساساً للجيش، وبذلك بدت الخلافة دون قاعدة، وفرضت سلطتها على الأمة بقوة غريبة، ما لبثت أن هددت أسسها[٢].

وقد بالغ العباسيون في رفع مكانة الخليفة وادعوا للخلافة مزايا وصفات جعلتها في مستوى يتعذر بلوغه وبالتالي يتعذر توفره في أي مرشح[٣]. وحاولوا الاستناد إلى الفقهاء فنظموا القضاء وأحدثوا منصب قاضٍ للقضاة، وأرادوا بذلك تكوين مؤسسة دينية يسيطرون عليها، وأخذوا يتدخلون في أمور العقائد[٤].

كانت الوراثة أساساً للحكم في العصر العباسي الأول ولكن يشوبها العهد لأكثر من واحد، مما أدى إلى ملابسات أو اصطدام بين الأخوة، وهذا الاتجاه كان وراء الفتنة بين الأمين والمأمون، وعاملاً خطيراً في التآمر على المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٧-٨٦١م) وقتله[٥].

وفي حالة وفاة خليفة دون عهد تحكمت القوى القائمة من جند وكتاب في اختيار خليفة، وفي تدهور المؤسسة، فلما توفى الواثق (٢٣٢هـ/٨٤٧م) دون عهد عقد مجلس من الوزير وقاض القضاة واثنين من الكتاب واثنين من قادة الأتراك لاختيار خليفة، وكان الرأي المؤثر للعسكريين واختير المتوكل[٦].

وبعد مقتل المتوكل تحكم القادة الأتراك في تنصيب الخلفاء وعزلهم والتنكيل بهم، وحين انتعشت الخلافة في الثلث الأخير من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي وتوفي المكتفي (٢٨٩- ٢٩٥هـ/ ٩٠٢-٩٠٨م)، دون عهد واضح تشاور الوزير ورؤساء الكُتاب

---

(١) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص ٦٤.

(٢) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص ٦٤.

(٣) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص ٦٤.

(٤) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص ٦٤.

(٥) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص ٦٤.

(٦) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٧، ص٣٣.

واختاروا المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م). [١]

ومنذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي أخذ الأمراء المحليون ينفصلون تدريجياً عن الخلافة العباسية، فشاركوا حق الخطبة والسكة، وضربوا أسمائهم وأسماء أبائهم تحت اسم الخليفة على النقود، اتخذ هذه الخطوة في الشام ومصر أحمد بن طولون (٢٥٤-٢٧٠هـ/٨٦٨-٨٨٣م)، مؤسس الأسرة الطولونية، وفي شرق فارس اتخذها عمرو بن ليث (٢٦٥-٢٩٠هـ/٨٧٧-٩٠٣م) زعيم الأسرة الصفارية، كما اتخذها أيضاً ممثل الأسرة السامانية إسماعيل بن أحمد الساماني (٢٧٩-٢٩٥هـ/٨٩٢-٩٠٧م) [٢].

أما في بغداد فقد عاد الجند للتدخل في أمور الخلافة نتيجة الأزمة المالية والإدارية زمن المقتدر، واصطدموا بالخليفة وقتلوه ونصبوا أخاه القاهر بالله(٣٢٠- ٣٢٢هـ/٩٣٢ - ٩٣٤م) ثم خلعوه، واختاروا الراضي (٣٢٢-٣٢٩هـ/٩٣٤-٩٤٠م) الذي عجز عن تسيير الأمور فأحدث منصب أمير الأمراء لقائد الجيش ابن رائق وسلمت السلطة إليه سنة ٣٢٤هـ/٩٣٦م. وعندما توفي الراضي عين أمير الأمراء المتقي(٣٢٩-٣٣٣هـ/٩٤٠-٩٤٤م)، ولما اختلف هذا مع الأمير خلعه وعين غيره[٣].

وجاء الغزو البويهي ٣٣٤هـ/٩٤٦م وصارت السلطة للأمراء البويهيين الذين أخذوا يتحكمون في تولية الخلفاء وفي عزلهم، ولم يكن للخليفة سلطة فعلية فاتجه للتأكيد على النواحي الدينية محاولاً أن يسند نفسه بالوعاظ والقضاة وأئمة المساجد[٤].

ومنذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي ونتيجة للدعاية العباسية المستمرة صار الخليفة مصدر كل سلطة شرعية، فكان الأمراء الذين كونوا الإمارات المستقلة يطلبون عهداً من الخليفة ليكتسبوا الشرعية بنظر الناس، وصار البويهيون يطلبون عهداً من الخليفة يخولهم السلطات العامة للغرض نفسه، وهو لا سلطة له[٥].

ومع أن البويهيين اتخذوا لقب أمير الأمراء وملك إلا أنهم لم يقروا أصلاً بإمامة العباسيين، حيث أصبحت الخلافة تسير وفق أهواء أمراء متغلبين، لا يؤمنون بشرعية حكم العباسيين، ولا يضمرون لهم أي احترام أو تقدير، حيث تدهورت مكانة الخليفة العباسي، ذلك

---

(١) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٨، ص ٢٤١.

(٢) Bartold. V.V. opcit, PP 127.

(٣) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٨، ص ٣٦٨.

(٤) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص٦٥.

(٥) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص٦٥.

أن الخلافة العباسية خلافة أهل السنة والجماعة، في حين كان بنو بويه من أتباع المذهب الشيعي الزيدي، وهم بطبيعة الحال لا يؤمنون بإقامة أحد من غير العلويين من الفرع الزيدي[١].

وقد اعتقد البويهيون أن الخليفة العباسي مغتصب للسلطة، ليس له بيعة شرعية ولا واجب الطاعة، غير أنهم فضلوا أن يبقوه اسمياً ليحكموا من خلال حكمه ضماناً لطاعة جمهور الأمة، الذين يعتقدون وجوب طاعته، على أن يأتوا بإمام زيدي يلزمهم الطاعة فتكون مصائرهم مرهونة بأمره[٢].

وهكذا وجد الخليفة أنه قد فقد سلطاته السياسية والإدارية والمالية، ولم يبق له في الحقيقة إلا شارات الخليفة والخطبة والصلاة وتعيين القضاة والخطباء وأئمة المساجد وقوّامها[٣].

ويمكن القول أن القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي قد شهد تراجعاً سياسياً لمكانة الخلافة بشكل عام، فقد ادعى الخلافة ممثلي ثلاث أسر (العباسيون في بغداد، والفاطميون في المهدية بشمال إفريقية، ومن ثم القاهرة، والأمويون في قرطبة)، هذا النزاع أصبح ذا أهمية بالغة في حياة الأمة الإسلامية، ذلك أن ادعاء كل طرف بأنه "أمير المؤمنين" قسم العالم الإسلامي إلى ثلاثة أقسام يتبع كل قسم منهم خليفة معين، فعلى سبيل المثال فقد عُرف بسلطة الخليفة الفاطمي على الملتان في الهند البعيدة، كما حُرم الخليفة العباسي في بغداد منذ سنة (٣٣٥هـ/٩٤٦م) من السلطة الدنيوية لصالح البويهيين، إضافة على أنه ومنذ عام

---

(١) الزيدية: هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي كرم الله وجهه، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة الزهراء – رضي الله عنها – ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي خرج بالإمامة إماماً واجب الطاعة، سواءً أكان من أولاد الحسن أم من أولاد الحسين. وقد تضمن الفقه الزيدي آراء المعتزلة، ولذلك فقد جوزوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ/١١٥٣م)، **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، ٢ج، ج١، القاهرة، ص ٢٠٧.

Siddiqi, A. H., Caliphate and Kingship in Medieval Persia Por Cupine Press, Philadelphia, 1977, p.33.

(٢) مريزن سعيد، **الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة، ١٩٨٥م، ص ٤٤.

(٣) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٦، ص٣١٥. الدوري، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ط١، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م، ص ٢٤٨.

٣٥٨هـ/٩٦٨م بدأ بذكر اسم الخليفة الفاطمي في الخطبة بمكة بدلاً من الخليفة العباسي، حيث أعلن أمير مكة حسن بن جعفر الحسيني الدعاء للمعز لدين الله الفاطمي على منابر مكة، وبالتالي أصبحت السيطرة على الأماكن المقدسة ليست شرطاً أساسياً لاتخاذ لقب "أمير المؤمنين"(١). وقد كسب الفاطميون الأفضلية على العباسيين في أنهم جمعوا لأنفسهم لقب (السلطان) مع لقب الإمام(٢).

أما الخلافة العباسية فقد استمرت سيطرة القوى الأجنبية عليها متمثلة بالسيطرة السلجوقية (٤٤٧- ٥٩٠هـ/ ١٠٥٥-١١٩٣م) وذلك منذ منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

بدأت العلاقة بين الخليفة والسلطان السلجوقي علاقة جيدة قوامها الاحترام المتبادل بين الطرفين، ويتضح ذلك من رسالة طغرلبك (٤٣٢-٤٥٥هـ/١٠٤٠-١٠٦٣م) إلى الخليفة يظهر فيها احترامه وطاعته ووفاءه له ويقدم نفسه على أنه أمير في خدمة الإسلام(٣).

لكن علاقة سلاطين السلاجقة بالخلافة العباسية لم تستمر على وتيرة واحدة خلال فترة حكمهم للعراق، ذلك أن مصالح الخلفاء تصادمت مع مصالح السلاطين السلاجقة منذ بداية العهد السلجوقي، إن الصراع بين الشرعية والسلطة جعلت الخلفاء والسلاطين في صراع دائم طوال الفترة السلجوقية(٤). ومرت الخلافة بأوقات عصيبة، خاصة في عهد طغرلبك وملكشاه (٤٦٥-٤٨٥هـ/١٠٧٢-١٠٩٢م) حيث كان عهدها يشكل خطورة كبرى على الخلافة(٥).

لقد قسم السلاجقة دولتهم منذ إنشائها إلى أقاليم، وعينوا على كل إقليم حاكماً من أفراد البيت السلجوقي، كانوا يطلقون عليه لقب "الملك" وكل هؤلاء الملوك يخضعون للسلطان(٦). وكان كل ملك يتمتع باستقلال ذاتي في تصريف شؤون ولايته الداخلية، مما كان له عواقب سيئة على الخلافة والسلطنة السلجوقية على السواء. فقد كانت حالة الصراع مستمرة بين أفراد

---

(١) Bartold. V.V. **opcit**, PP 128.

(٢) Bartold. V.V. **opcit**, PP 128

(٣) Makdisi,G. **opcit**, p. 233.

(٤) Makdisi, **opcit**, p. 233.

(٥) Makdisi, **opcit**, P. 236.

(٦) الراوندي، محمد بن علي بن سليمان (ت ٥٧٣هـ/١١٧٧م)، **راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية**، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي، عبد النعيم حسنين، فؤاد عبد المعطي العياد، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١٠٤.

البيت السلجوقي من أجل التوسع والاستئثار بالسلطة[١].

وكانت الخلافة العباسية في بغداد تجاه تلك الصراعات والحوادث تتأثر بمراكز القوى لدى سلاطين السلاجقة الذين كانوا يحرصون على الظفر بموافقة الخلفاء العباسيين على توليتهم مناصبهم، حتى يكتسبوا الصفة الشرعية، وكان الخلفاء لضعفهم يمنحون السلطة لمن غلب[٢].

بعد وفاة السلطان ملكشاه سنة ٤٨٥هـ/١٠٩٢م واجهت سلطنة السلاجقة مشكلات خطيرة وانشغل السلاطين والأمراء عن مصالح الرعية والدولة بالصراع حول الحكم، فاستغل الخلفاء العباسيون هذا النزاع لمصلحتهم، حيث بدأ كفاحهم من أجل استرداد هيبة الخلافة والعمل على التخلص من الحكم السلجوقي، وقد بدأ ذلك في عهد المسترشد بالله (٥١٢ – ٥٢٩هـ/ ١١١٨–١١٣٤م)، الذي حاول التخلص من السلاجقة وهو وإن كان قد فشل، إلا أنه قد وضع بذلك البداية الأولى للخلاص منهم، وقد سار ابنه وخليفته من بعده الراشد بالله (٥٢٩– ٥٣٢هـ/١١٣٤–١١٣٧م) على منواله لكنه عزل عن الخلافة وقتل[٣].

وفي سنة ٥٥٥هـ/١١٦٠م توفي الخليفة المقتفي لأمر الله (٥٣٢–٥٥٥هـ/١١٣٧–١١٦٠م) بعد أن حكم أربعة وعشرين عاماً قضاها في مناهضة السلاجقة والذي تمكن من الخلافة، وزادت حرمته وعلت كلمته وكان ذلك بداية لانتعاش واستعادة سلطات الخلافة العباسية[٤]، حيث حكم المقتفي العراق ولأول مرة في ذلك العهد من أقصى الكوفة إلى حلوان ومن تكريت إلى عبادان دون سلطان يشاركه الحكم[٥].

وخلال عهد الناصر لدين الله الطويل نسبياً (٥٧٥–٦٢٢هـ/١١٨٠–١٢٢٥م)، كانت علاقة الخليفة بالسلطان السلجوقي في أسوأ أحوالها، فكثيراً ما ثار الناصر على سلطة السلطان، كما

---

(١) كاهن، كلود، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٢٤١–٢٤٢.

(٢) حسنين، عبد النعيم، **سلاجقة إيران والعراق**، ط٢، مكتبة النهضة، مكتبة السعادة، مصر، ١٩٧٠م، ص١٥٧.

(٣) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٩، ص٦٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٩٥٢م، ص٤٠٣. وسيشار إليه لاحقاً: السيوطي، تاريخ.

(٤) السيوطي، **تاريخ**، ص ٤٠٤.

(٥) السيوطي، **تاريخ**، ص ٤٠٤.

أن الناصر استعان بتكش (٥٦٨-٥٩٦ هـ/ ١١٧٢-١١٩٩م) زعيم خوارزم، الذي استطاع هزيمة السلاجقة سنة (٥٩١هـ/ ١١٩٤م) وقتل آخر سلاجقة الفرس طغرل(١). وبذلك استطاع الخلفاء العباسيين من التخلص من التسلط السلجوقي واستعادة هيبة الخلافة واستقلالها.

ولكن كان محتوماً على الخلافة العباسية في بغداد بالموت على يد أعداء آخرين، وهم المغول الذين زحفوا على بغداد في عهد الخليفة المستعصم (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) وأسقطوا الخلافة العباسية في بغداد بعد إعدامهم لآخر خليفة عباسي(٢).

كانت نهاية الخلافة العباسية تماماً مثل نهاية الدولة الأموية، لكنها ما زالت باقية بالنسبة لنا لمناقشة آخر محاولة لإحياء فكرة الخليفة كزعيم ديني للعالم الإسلامي في العصر المملوكي، ولنتفحص عملية التطور التي رافقتها والتي انتهت بالانتقال إلى لقب "ممثل الله" ليمثل السلطة الدنيوية – السلطان-(٣).

---

(١) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج١٢، ص ١٠٦. Bartold, **opcit,** P.132.

(٢) Bartold, **opcit**, P.132.

(٣) Bartold, **opcit,** P.132.

تطور مفهوم السلطنة حتى نهاية العصر الأيوبي:

السلطان في اللغة: من الناحية اللغوية نجد عدة تعريفات لكلمة سلطان. فهي مشتقة من الفعل الثلاثي سلط وتعني الحجة البالغة والبرهان الواضح[١]. والغلبة والقهر[٢] لقوله تعـالى : ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين﴾[٣] أي حجة ظاهرة، فسلطان كل شيء حدته وسطوته[٤]، وسمي بذلك لأنه حجة على وجود الله تعالى لقوله تعالى: ﴿يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فأنفذوا لا تنفذون إلا بسلطان﴾[٥].

وقد وردت كلمة سلطان في القرآن الكريم أكثر من ثمان وثلاثون مرة[٦]، كلها في معنيين هما الحجة والبرهان والقدرة والملكة[٧]. وفي موضع آخر وردت كلمة سلطان من اشتقاقها من السليط وهو الذي يضيء عند عامة العرب[٨]. لذلك وردت بمعنى القدرة على امتلاك السلطة وإقامة العدل بين الناس، حيث يضيء الحاكم بعدله كما يضيء السليط بنوره على أهله[٩].

أما معنى كلمة سلطان في الاصطلاح، فيعرفها ابن جماعة بأنها: "تفويض عام لإقليم أو عمل من إمام المسلمين "الخليفة" للسلطان يجيز له تقليد القضاة والولاة وتدبير الجيوش

---

(١) الرازي، **مختار الصحاح**، ص٣٠٩. ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص٣٢٠-٣٢١. لويس، برنار، **لغة السياسة في الإسلام**، ترجمة: إبراهيم شتا، ط١، دار قرطبة، ١٩٩٣م، ص٥٩. وسيشار إليه لاحقاً: لويس، لغة السياسة.

(٢) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ج٢، ص ٣٦٥. لويس، **لغة السياسة**، ص ٥٩.

(٣) **سورة غافر**، الآية ٢٣. **وسورة هود**، الآية ٩٦.

(٤) العيني، بدر الدين (ت ٨٥٢هـ/١٤٥١م)، **السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي**، تحقيق: فهيم محمد علوي، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٩٥.

(٥) **سورة الرحمن**، الآية ٣٣.

(٦) سورة النساء، الآية ٩١، ١٤٤، ١٥٣ وسورة الأعراف، الآية ٣٣، ٧١ وسورة آل عمران، الآية ٨٥١. وسورة يونس، الآية ٦٨، وسورة هود، الآية ٩٦، وسورة يوسف، الآية ٤٠، وسورة إبراهيم، الآية ١٠، ١١، ٢٢، وسورة النحل، الآية ٩٩، ٣٢، وسورة الحجر، الآية ٣٢، وغيرها.

(٧) العيني، **السيف المهند**، ص ٩٦. ابن جماعة، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢م)، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط٢، المحكمة الشرعية، قطر، ١٩٨٧م، ص٧٣. وسيشار إليه لاحقاً: ابن جماعة، تحرير الأحكام.

(٨) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص٧٣- ٧٤.

(٩) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص٧٣-٧٤.

واستيفاء الأموال من جميع جهاتها وصرفها في وجوهها المختلفة وقتال المشركين، ويعتبر في السلطان المتولي ما يعتبر من جهة الخليفة، ما خلا النسب لأنه قائم مقامه"(١).

أما ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) فيرى "أن السلطة لا تأتي إلا بالاستيلاء على الخلافة أو بتفويض منها"(٢). ويرى القلقشندي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م) بأنه: "اسم خاص يعرف به ملك الملوك"(٣). بينما يعرف السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) السلطان بأنه: "لقب يطلق على من يكون في ولايته ملوك مصر أو الشام أو إفريقية أو الأندلس، ويكون عسكره عشرة آلاف فارس"(٤). هذه المفاهيم تدل على أن لقب سلطان كان يطلق على الأمير القوي أو الحاكم المستقل.

ومن الناحية السياسية فقد استخدم لقب سلطان منذ العصر الأموي للدلالة على الحاكم أو الحكومة حتى ولو كان قاضياً(٥). فقد كانت المرأة التي ليس لها ولي خاص بها يزوجها السلطان(٦)، ثم تطور هذا اللقب ليطلق على الخليفة(٧)، حيث أطلق هذا اللقب على أبي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٣-٧٧٤م) الذي أعلن نفسه سلطان في إحدى خطبه حيث قال: "أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده..." (٨).

---

(١) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص٦٠.

(٢) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٨٨-١٩٠، ٢٣٦-٢٣٩.

(٣) القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، ج٥، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة العربية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٤٢٠. وسيشار إليه لاحقاً: القلقشندي، صبح الأعشى.

(٤) السيوطي، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، ج٢، المطبعة الشرقية، مصر، ١٩٠٩م، ص ١٢٥-١٢٦.

(٥) الباشا، **حسن الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧م، ص ٣٤٢. وسيشار إليه لاحقاً: الباشا، الألقاب الإسلامية.

(٦) ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨هـ/١٣٢٧م)، **الخلافة والملك**، تحقيق: حماد سلامة، مراجعة: محمد عويضة، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٨م، ص ٥٤.

(٧) الكرمي، مرعي بن يوسف (ت ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م)، **المسرة في فضل السلطنة (مخطوط)** في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم ٤٦٧، ص ٢.

(٨) الطبري، **تاريخ**، ج٨، ص ٨٩.

ثم أصبح لقب سلطان يطلق على الحاكم الثاني بعد الخليفة مثل الوزير، فأطلق هارون الرشيد(١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٨م) على وزيره جعفر البرمكي لقب سلطان[١]، ولذلك دلالة واضحة على مكانة جعفر عند الخليفة هارون الرشيد وأهمية لقب سلطان في تلك الفترة.

وفي فترة إمرة الأمراء شارك أمير الأمراء الخليفة بسلطته، لكنه لم يلقب بلقب سلطان[٢].

وأول ذكر لكلمة سلطان بشكل واضح جاء عند الطبري (ت ٣١٠ه/٩٢٢م) في روايته لحوادث سنة (٢٦٢هـ/٧٧٥م) إذ يتحدث الطبري عن قدوم السلطان مع الثائر يعقوب بن الليث (٢٥٤-٢٦٥هـ/٨٦٨-٨٧٧م)، وهو لا يعني الخليفة المعتمد باستعماله لقب سلطان لكنه أخاه الموفق طلحة الذي كان الحاكم الفعلي للدولة[٣].

والواقع أن في تلك الفترة نشأ خلط بين معنى السلطة ومعنى السيادة أو الحكم، فالسيادة والسلطة تفيدان بشكل عام لمعنى الأمر والتوجيه لكن السيادة أو الحكم تعني الحق في الأمر والتوصية، في حين أن السلطة تعني القوى التي بها تجبر الآخرين على الطاعة[٤].

والسلطة والسيادة كل منهما بحاجة إلى الآخر، ومع هذا الاختلاف يلاحظ أن الشرعية تنتمي إلى السيادة (الحكم).

إن السيادة بدون سلطة يمكن أن تكون شرعية، ولكن سلطة بدون سيادة شرعية ليست إلا جوراً واستبداداً[٥]. لذلك يلا حظ في قرون الإسلام الأولى توافقاً بين الشرعية والسلطة، أي أن الخليفة يتميز بهذه الشرعية وهذه السلطة طوال عهد الخلفاء الراشدين وطيلة عهد الأمويين، وفي المرحلة الأولى من عهد الخلفاء العباسيين.

---

(١) توماس، أرنولد، **الخلافة**، ترجمة: جميل معلى، ط٢، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٤٦م، ص ١٢٨ وسيشار إليه لاحقاً: أرنولد، الخلافة.

(٢) الجالودي، عليان، **تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠هـ/١٠٥٥-١١٩٣م)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، إشراف: عبد العزيز الدوري، ص ٦٨.

(٣) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ص ٥٠٤. Bartold, **opcit,** P.128

(٤) Makdisi, **opcit**, p. 228.

(٥) Makdisi , **opcit**, p. 228.

بعد ذلك تبرز فترة السلاطين المعتمدين على السلطة، ذلك أن الخليفة في تلك الفترة (فترة ضعف الخلافة) لا يملك القوة والقهرية الكافية لإبقاء السلطة بين يديه وبالتالي يضطر الخليفة للتنازل عن سلطته الزمنية لصالح السلطان أو الأمير القوي المتنفذ صاحب السلطة(١).

ويمكن إجمال أهم بنود تنازل الخليفة عن سلطته لهذا الأمير القوي بمنحه الألقاب المختلفة والتي تدل بمعناها العام عن تنازله رغماً عنه لمهامه الدنيوية مع إبقاءه لمهامه الدينية والتي تعني السيادة (الشرعية).

وقد بدأ هذا التنازل منذ بداية سيطرة الأتراك على الدولة والذي أدى إلى نشوء منصب أمير الأمراء، والذي شارك الخليفة في سلطته، لكن في تلك الفترة لم يكن مفهوم السلطان قد تشكل كمفهوم صاحب سيادة عليا تفوق سيادة الخليفة نفسه(٢).

وحتى عندما سيطر البويهيون على بغداد سنة ٣٣٤هـ/٩٤٥م لم يتلقب أمراؤهم بلقب سلطان، حيث رفض الخليفة منحهم هذا اللقب، لاعتبارات سياسية ومذهبية، ورغم ذلك أعطى الخليفة هؤلاء الأمراء عدة ألقاب تعطيهم صفة الحاكم السلطوي المستبد والمسيطر على الأمور مثل "شاهنشاه" ملك الملوك(٣). وعضد الدولة ومعز الدولة، بينما احتفظ الخليفة بلقب سلطان لنفسه. وهذا دليل على أهمية هذا اللقب وما له من دلالات تعطي صاحبه قوة إضافية وشرعية كبرى(٤).

وفي الوقت الذي رفض فيه الخلفاء العباسيون منح لقب السلطان لبني بويه خوطب محمود بن سبتكين (٣٨٩-٤٢١هـ/٩٩٨-١٠٣٠م) بلقب سلطان(٥)، وتسلم من أمير المؤمنين الخليفة القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ/٩٩١-١٠٣٠م) تاجاً وعهداً بولاية خراسان، ولقب بيمين الدولة وأمين الملة(٦).

---

(١) Makdisi , **opcit,** p. 228.

(٢) أرنولد، **الخلافة**، ص ١٢٨.

(٣) مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م)، **تجارب الأمم**، ٢ج، ج٢، تحقيق: تسز مدروز، مطبعة التمدن، القاهرة، ١٩١٤م، ص ٣٩٦. وسيشار إليه لاحقاً: مسكويه: تجارب الأمم.

(٤) Siddiqi, A.H., Caliphate and Kingship, p.37.

(٥) الباشا، **الألقاب الإسلامية**، ص ٣٢٤.

(٦) الحسيني، أبو الحسن علي بن ناصر بن علي (ت بعد ٦٢٢هـ/١٢٥٢م)، **أخبار الدولة السلجوقية**، تحقيق: ضياء الدين يونيا توف، الإدارة الرئيسية للآداب الشرقية، موسكو، ١٩٨٠م، ص ٣٠. وسيشار إليه لاحقاً: الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٧، ص ٢٩٦، ج٨، ص ٢٢-٢٣. الراوندي، **راحة الصدور**، ص ١٢٥-١٥٣.

ومن المؤكد أن محموداً الغزنوي اتخذ لقب الأمير، لكن اتخاذه لقب سلطان أمر غير مؤكد، فنظام الملك (ت ٤٨٥هـ/١٠٩٢م) ينص على أنه لم يكن للقب سلطان وجود قبل عهد محمود "وهو أول من تلقب في الإسلام وصار سنة من بعده"[١]، ويفهم من ذلك أن هذا اللقب لم يمنحه الخليفة "فعندما تولى السلطنة طلب من أمير المؤمنين القادر أن يمنحه لقباً، فلقبه بـ "يمين الدولة "[٢].

ويبين ابن الأثير أن محموداً الغزنوي أول من تلقب بلقب سلطان "ولم يلقب به أحد من قبله"[٣]، وإلى ذلك يذهب المقريزي[٤]، أما ابن خلكان فيذكر أن الخليفة القادر سلطن محموداً الغزنوي[٥]، بينما لا يورد بعض المؤرخون المعاصرون لمحمود الغزنوي مثل العتبي [٦] (ت ٤٢٨هـ/١٠٣٦م) والبيهقي[٧] (ت ٤٧٠ هـ/ ١٠٧٧م) لقب السلطان ضمن الألقاب التي خلعها الخليفة العباسي عليه.

ولم يلقب محمود بالسلطان من معاصره وشاعر بلاطه الفردوسي (ت بين ٤١١هـ/١٠٢٠-١٠٢٥م) [٨]، بينما يرى الباحثون مثل أرنولد والباشا أن محموداً الغزنوي لقب بلقب سلطان ولبس خلعها ووضع التاج على رأسه[٩].

---

(١) نظام الملك قوام الدين أبو علي الحسين بن علي القدسي (ت ٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، **سياسة نامة- سير الملوك**، ترجمة: يوسف حسين بكار، دار النفائس، بيروت، ص ٩٠. وسيشار إليه لاحقاً: نظام الملك، سياسة نامة. الجالودي، تطور مفهوم السلطنة، ص ٧٠.

(٢) نظام الملك، **سياسة نامة**، ص ١٧٤-١٨٠. الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ٧٠.

(٣) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج٩، ص ١٣٠.

(٤) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ٢ج، ج٢، دار صادر، بيروت، د.ت.، ص ٢٠٧-٢٠٨. وسيشار إليه لاحقاً: المقريزي، الخطط.

(٥) ابن خلكان، ابي العباس شمس الدين أحمد (ت ٦٨١هـ/١٤٧٦م)، **وفيات الأعيان وأبناء الزمان**، ٨ج،ج٥، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٧٥. وسيشار إليه لاحقاً: ابن خلكان، وفيات الأعيان.

(٦) العيني، **السيف المهند**، ج١، ص ٢١-٣١.

(٧) البيهقي، أبو الفضل محمد بن الحسن (ت ٤٧٠هـ/١٠٧٧م)، **تاريخ البيهقي**، نقله إلى العربية يحيى الخشاب، صادق نشأت، دار الطباعة الحديثة، مصر، ١٩٥٦م، ص ٣٢٥. وسيشار إليه لاحقاً: البيهقي، تاريخ.

(٨) الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ٧٠.

(٩) أرنولد، **الخلافة**، ص ١٢٨. الباشا، **الألقاب الإسلامية**، ص ٣٢٤.

ولم يلقب مسعود الغزنوي (٤٢١-٤٣٢هـ/١٠٣٠-١٠٤١م) بالسلطان من قبل الخليفة غير أن البيهقي يصف الألقاب التي خلعها عليه الخليفة بأنها ألقاب سلطانية، ويدعوه في موضع آخر بالسلطان الأعظم(١).

ومع ظهور السلاجقة واتساع نفوذهم وازدياد قوتهم اكتسبت كلمة سلطان في زمانهم دلالة أوضح من السابق، ففي البداية كان السلاجقة يتسمون بـــ "شاهنشاه" وكلما تقدم السلاجقة نحو الغرب كلما تحولوا من شاهنشاه إلى سلطان(٢).

وقد أصبح لهذا اللقب في عهد السلاجقة مدلولاً واضحاً يشير إلى الأمراء الأقوياء والمستقلين، أما أصحاب الإقطاعات وأمراء المقاطعات فإنهم يتسمون بلقب "ملك" بالعربية أو "شاه" بالفارسية(٣).

صحيح أن التسمية "سلطان" أنعم بها الخليفة على الأمراء السلاجقة وذلك ابتداءً من طغرلبك أول أمير سلجوقي يدخل بغداد سنة ٤٤٧هـ/١٠٥٥م ولكنه تسمى أيضاً "ملك" ففي وثيقة تعيينه نجد التسميتين الواحدة بجانب الأخرى "سلطان" و"ملك" ملك المشرق والمغرب، وبالتالي أصبح الأمير السلجوقي صاحب القوى الفعلية التي تجبر الخليفة على الاعتراف بتفوقه المطلق على الأمراء الآخرين جميعاً(٤).

ومنذ تلك الفترة بدأت تتضح مدلولات الكلمة، حيث أصبحت تمثل السلطة الدنيوية في شخص ما، بالنقيض عن الإمام الذي يمثل السلطة الدينية(٥).

ومع تطور مدلول كلمة سلطان أصبحت تمتاز بشيء من الخصوصية وذلك منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، حيث لم يعد من حق زعيم أي قبيلة أن يدعي لقب السلطان كما كان متبعاً في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، فقد أصبح زعيم الأسرة المستقلة فقط يدعو نفسه سطاناً في حين اتخذ أقرباؤه وأتباعه لقب ملك أو شاه(٦).

---

(١) البيهقي، **تاريخ،** ص ٤٦-٤٧، ص ١٣٣، ص ٤٥٢.

(٢) ابن العميد، الشيخ المكين جرجس (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، **تاريخ المسلمين**، لايدن، ١٩٢٥م، ص ٢٦٨. وسيشار إليه لاحقاً: ابن العميد، تاريخ. Makdisi, **opcit,** P. 229.

(٣) Makdisi, **opcit,** p. 229. الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ٧٥-٧٨.

(٤) Makdisi, **opcit,** p. 230.

(٥) Bartold, **opcit,** P.128، لويس، **لغة السياسة في الإسلام**، ص ٨٣.

(٦) Bartold, **opcit,** p. 130.

ومثل غيرها من الألقاب أخذ لقب سلطان يتطور ليصبح أكثر شمولية في عهد السلاجقة حيث بدأ السلاجقة يتلقبون بلقب "السلطان الأعظم" و"الملك الأعظم" كشكل من أشكال إظهار مدى قوتهم واتساع دولتهم، فكان لهذا اللقب مدلوله السياسي والعسكري الواضح على دولة السلاجقة(١).

وعندما نصل إلى السلطان سنجر (ت ٥٥٢هـ/١١٥٧م) في عصر انحطاط السلاجقة (القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي) نجد ولأول مرة لقب "سلطان" مقسماً بين أميرين سلجوقيين يطلبانه من الخليفة، الأمر الذي يعني أن لفظ "سلطان" لم يعد يعني الزعيم العسكري الأعلى والأوحد(٢).

ولكن حتى في عهد السلاطين السلاجقة العظام، نجد في وثائق تاريخية أن كلمة "سلطان" تلقب بها الخليفة، ولا يتعلق الأمر هنا بخلط تاريخي، لأن ذلك نجده في وثائق معاصرة للأحداث، ففي مقطع من الصحيفة المعاصرة للبغدادي ابن البنا(٣)(ت ٤٧١هـ/١٠٧٨م) والذي كتب في فترة الأمير السلجوقي ألب أرسلان(٤٥٥-٤٦٥هـ/ ١٠٦٣- ١٠٧٢م)، نجد الخليفة القائم والذي ذكر أكثر من ثلاثين مرة، منها حوالي إحدى عشرة مرة بلقب "سلطان"، وفي توقيع صادر من ديوان الخلافة نجد نصه في هذه الصحيفة المعاصرة المذكورة، يلقب الخليفة بهذا اللقب، وعندما يذكره المؤلف بلقب أمير المؤمنين يتبع اللقب بالدعاء التالي: "أدام الله سلطانه" يعني سلطته، وفي نفس الوقت يلقب ابن البنا الأمير السلجوقي بلقب "ملك"(٤).

وبشكل عام بقي لقب "سلطان" بمعناه السياسي خاص بالأمير السلجوقي في تلك الفترة، إلا أن الخليفة تسمى أيضاً "أمير المؤمنين" يعني كل المؤمنين بما في ذلك السلاطين، الذين

---

(١) Makdisi, **opcit**, P. 230.

(٢) Makdisi, **opcit,** p. 23.

(٣) ابن البنا أبو علي الحسن بن أحمد البغدادي الحنبلي (ت ٤٧١هـ/١٠٧٨م)، محدث وفقيه حنبلي صدوق، له مؤلفات عبارة عن يوميات تؤرخ بدقة متناهية للفترة التي عاشها. القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢١هـ/١١٢٧م) **طبقات الحنابلة**، ٢ج، ج٢، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.، ص٢٤٣. الصفدي، صلاح الدين بن أيبك (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، **الوافي بالوفيات**، ج١١، ط٢، تحقيق: هلموت ريتر، فيتسبادن، فرانز شتاينز، ١٩٦٢م، ص ٣٨١.

(٤) Makdisi, **opcit,** p. 230.

بقيت شرعيتهم مرتبطة بشرعية الخليفة، فمن المفروض أن يكون السلطان خاضعاً لأوامر الخليفة أمير المؤمنين المعظم(١).

وبعد ضعف الدولة السلجوقية كان أكبر مظهر لانحلالها هو ظهور عدد من البيوت الحاكمة لا تجمعها رابطة إلا الاتصال بالبيت السلجوقي ممثلاً بالسلطان، ومن تلك البيوت ظهرت وحدات سياسية أطلق عليها اسم الأتابكيات وعلى أصحابها اسم الأتابكية(٢).

ومع مرور الزمن أصبح لهؤلاء الأتابكة دول مستقلة عن السلطنة السلجوقية، لكن حكام هذه الدول لم يتلقبوا بلقب سلطان، لوجود السلطان السلجوقي رغم ضعفه وتراجع مكانته، فتلقب هؤلاء بلقب ملك ومن هؤلاء عماد الدين زنكي(٥٢١-٥٤١هـ/١١٢٧ - ١١٤٦م) وابنه نور الدين زنكي (٥٤١-٥٦٩هـ/١١٢٧-١١٧٤م)، وظهير الدين طغتكين (٤٩٧-٥٢٣هـ/١١٠٤-١١٢٨م) وغيرها، وقد امتد نفوذ الأتابكية من شمال العراق إلى شمال الشام(٣).

أصبح لقب سلطان أكثر شمولية من لقب ملك بعد أن استطاع صلاح الدين الأيوبي (٥٦٩-٥٨٩هـ/١١٧٤-١١٩٣م) توحيد مصر مع بلاد الشام مع أجزاء من العراق(٤). فلقب ملك لا يطلق إلا على الولاية العامة ولقب سلطان يطلق على أكثر من ولاية كولاية صلاح الدين على الشام(٥).

وبالتالي يلاحظ أن صلاح الدين سار على منوال السلاجقة في مسألة السلطة والحكم، فكان هذا الحكم إرثاً عائلياً يوزع بين أفراد العائلة، فكل أمير من أمراء الأيوبيين كما كان الحال عند السلاجقة اتخذ لقب ملك، وكبير العائلة هو السلطان وبالتالي يحكم كل الدولة وهو

---

(١) Makdisi, **opcit,** p. 232.

(٢) لويس، **لغة السياسة في الإسلام**، ص ٨٤. **الأتابك** : لفظ تركي مركب يتألف من أتا أي الأب المربي، وبك أمير ومعنى ذلك أنه مربي الأمير أو الملك، فكان آل سلجوق إذا امتاز أحد قادتهم وأرادوا تشريفه أضافوا إليه هذا اللقب إمعاناً في تكريمه. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ١٨.

(٣) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج١٠، ص ٩٩-١٠٠.

(٤) الخالدي، بهاء الدين لطف الله العمري (ت بعد ٨٢٥هـ/١٤٢١م)، **المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء**، المكتبة الأهلية، باريس، رقم ٤٤٣٩، نسخة مصورة في الجامعة الأردنية تحت رقم ٤٤٣٩، ص١٩٣ ب. وسيشار إليه لاحقاً: الخالدي، المقصد (مخطوط).

(٥) الخالدي، **المقصد** (مخطوط)، ص ١٩٣ ب.

الوحيد الذي يحق له أن يلقب بـــ "سلطان"[١]. وأصبحت سلطة الأيوبيين كولاية الاستيلاء مع إذن الخليفة العباسي وكتابة العهد بالملك للأيوبيين[٢].

والواضح أن اتخاذ صلاح الدين لقب سلطان جاء بعد ضعف السلطنة السلجوقية وتفككها وتحولها إلى أتابكيات مقسمة بعد أن كانت دولة قوية متماسكة يحكمها حاكم قوي هو السلطان[٣].

وقد استمر خلفاء صلاح الدين في اتخاذهم للقب سلطان، حيث كان زعيم العائلة في هذه الدولة يحمل هذا اللقب، بينما بقية الأمراء حملوا لقب ملك، وحكموا بعض المناطق، والتي تتبع في نفوذها العام للسلطان[٤].

وفي العهد المملوكي أصبحت خلاله السلطنة أشبه بالنيابة العامة من خلال التفويض الذي يمنحه الخليفة للسلطان لإدارة الأمور[٥].

---

(١) الناطور، حسام، **السلطنة ونيابة السلطنة في دولة المماليك الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، إشراف: مصطفى الحياري، ١٩٩٨م، ص ١٦. وسيشار إليه لاحقاً: الناطور، السلطنة.

(٢) الناطور، **السلطنة**، ص ١٧.

(٣) عاشور، سعيد، **مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٤٧. وسيشار إليه لاحقاً: عاشور، مصر والشام.

(٤) عاشور، **مصر والشام**، ص ١٤٧.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٩، ص ٤٤٣-٤٤٤.

Ayalon, D., Studies on the Transfer of the Abbasid Calophate from Bagdad to Cairo, Arabica, vol. 7, 1960, pp41-59, p. 67.

أبرز ملامح تطور الفكر المتصل بالخلافة وعلاقتها بالسلطنة عند فقهاء المسلمين قبل العهد المملوكي

شهدت السلطة الإسلامية منذ نهاية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي تحولات وتغيرات جذرية كبيرة أثرت في الوضع السياسي القائم بشكل عام، وأهم هذه التحولات تراجع سلطة الخليفة الذي بقي لفترة طويلة أساساً لهذه السلطة ورمزاً لها، هذا التراجع جاء أمام القوى العسكرية المحيطة بالدولة الإسلامية والمتكونة من عناصر غير عربية، والتي أمسكت بالسلطة الفعلية وتحولت الخلافة إلى رمز يعبر عن وحدة الجماعة رغم تفككها السياسي.

ورغم هذا التسلط لم يجرؤ أي من الأمراء على إلغاء الخلافة وبقي التفويض الشكلي الذي يمنحه الخليفة للأمير أو السلطان المتغلب مصدر شرعية حكمه، مع أنه يستطيع خلع الخليفة متى يشاء[١].

إن هذا التسلط الذي حلّ بالخلافة جعل ضرورياً بالنسبة للفقهاء المسلمين السنة من صياغة نظرية تأخذ الواقع بعين الاعتبار، ولم يتم ذلك بشكل عملي إلا مع قدوم السلاجقة السنيين، حيث أصبح أمر صياغتها بشكل يتجاوز حدود الوعظ أمراً ممكناً[٢].

ويتجلى ذلك بدفاع الفقهاء عن بقاء الخلافة واستمراريتها بوصفها رمزاً لوحدة الجماعة وخوفاً من الفتنة من جهة ومن عدم إجراء المعاملات والأحكام وفقاً للشرع من جهة أخرى، فوضعوا التسويات وفقاً لقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"[٣].

وعلى هذا الأساس أجاز الفقهاء السلطنة واعترفوا بشرعية وجوبها، فالسلطنة مثلها مثل الخلافة لا سند شرعي لها في الكتاب والسنة، وإنما اعترف بوجودها كضرورة لاستمرارية الدولة الإسلامية[٤].

---

(١) شلق الفضل، **الجماعة والدولة**، ص ٥٣.

(٢) الجنحاني الحبيب، المفكر والسلطة في التراث العربي الإسلامي، **مجلة المستقبل العربي**، ع ١٠٤، ١٩٨٧م، ص١٩-٢٣. وسيشار إليه لاحقاً: الجنحاني، المفكر والسلطة.

(٣) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص٧٦.

(٤) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي**، ص٦٠، ٦٦، ٦٧.

ويمكن النظر إلى الفكر السياسي على أنه فكر معني بتأكيد شرعية الخلافة تاريخياً وبتثبيت أهمية وحدة الأمة وتجنيبها الفتن وحفظ الشريعة وإظهار مفهوم العدالة، ولعل الإشارة إلى أبرز من تناول النظرية السياسية تكشف تدرج هذه النظرية.

يأتي القاضي أبو يوسف يعقوب[1] (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م) في أوائل من كتب في الفكر السياسي المتصل بالخلافة وما يورده في مقدمة كتابه الخراج (وهو مجموعة آراء ونصائح) أن الإمام خليفة الله في أرضه وطاعته واجبة، ولكنه يؤكد واجبه في إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها وتوفير العدل، وهو لا يفتأ مؤكداً بما يورد من أحاديث على العدل والأخذ بالحق، ومع أن الإمام ليس مسؤولاً أمام الناس إلا أن أبا يوسف ينصحه بالاستماع إلى آرائهم، كما يورد أخباراً تؤكد حق الرعية في نقد ولاة الأمر وضرورة الشورى لهم، ومع أن أبا يوسف يورد حديثاً مفاده أن ليس من السنة إشهار السلاح على الإمام إلا أنه يورد حديثاً يفيد بأن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه يعمهم الله بعقابه، ويلاحظ أن أبا يوسف أراد أن يجعل فترة الراشدين ومن سيرة عمر بن عبد العزيز المثل في الشورى وفي تأكيد المساواة وفي توفير العدل، لذا فهو يؤكد على إحياء السنن التي سنها القوم الصالحون، ويبدو أنه لاحظ أثر التقاليد الإمبراطورية والاتجاه الاستبدادي فأراد التحذير والتأكيد على المفاهيم الإسلامية[2].

ويورد الإمام أبو يعلى الفراء(٤٥٨هـ/١٠٦٥م) قولاً للإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ/٨٥٥م) يرى فيه: "بوجوب الاعتراف بالمتصدي للسلطة عادلاً كان أو فاجراً ما دام قد صار خليفة وسُمي أمير المؤمنين" [3].

كما دافع المحاسبي (ت ٢٤٣هـ/٨٥٧م) عن شرعية المكاسب في ظل سلطة متغلبة جائرة، لأن تحرير المكاسب وما تقتضيه من تحريم كل المعاملات والعقود والأنكحة بحجة ظلم رجل السلطة والغلبة هو خروج على قاعدة رفع الحرج والضرر "فأكثر العلماء في جميع

---

(١) وهو قاضي القضاة زمن الخليفة هارون الرشيد، يعتبر أول من تطرق إلى فن الحكم وفقاً لمفاهيم الشريعة الإسلامية، وذلك في مقدمة كتابه "الخراج" الذي عالج فيه الموارد المالية للدولة الإسلامية، يؤخذ عليه أنه تطرق إلى موضوع الحكم من باب الوعظ والإرشاد للخليفة، لا من باب النقاش والتحليل، ولهذا يحسب كتابه ضمن مؤلفات السياسة الشرعية.

(٢) أبو يوسف القاضي (يعقوب) (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م)، **الخراج**، ط٢، المطبعة السلفية، القاهرة، بولاق، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، ص٣-٨.

(٣) أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين الحنبلي(ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، **المعتمد في أصول الدين**، تحقيق: وديع زيدان حداد، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٢٣٨. وسيشار إليه لاحقاً: أبو يعلى الفراء، المعتمد.

الأمصار يرون الغزو والحج والشراء والبيع والمعاملات والوكالات ماضية والصنائع باقية أبداً منذ كان أول الإسلام... لا ضير للمتقي الحافظ لدينه جور جائر ولا ظلم ظالم"(١).

وبهذا المعنى يذهب الحليمي (ت ٤٠٣هـ/١٠١٢م) إلى القول: "فإذا لم يكن للناس إمام وظهر رجل وسيطر وعدل دون عقد ولا عهد، فإن تصرفاته جائزة وعدله مسوغ شرعياً"(٢).

وفي العصر السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠هـ/١٠٥٥-١١٩٣م) تصدى لصياغة هذه النظرية عدد من الفقهاء، بعد أن أصبح من الممكن لهم صياغة نظرية توفيقية تبحث في مسألة العلاقة بين السلطنة والخلافة تتلائم مع الوضع السياسي الجديد والمتمثل في بروز السلطنة السلجوقية السنية على حساب تحكم البويهيين (٣٣٤-٤٤٧هـ/٩٤٥-١٠٥٥م) الشيعة على مقدرات الخلافة العباسية.

ومن أبرز هؤلاء الفقهاء الماوردي (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، وأبو يعلى الفراء (ت ٤٥٧هـ /١٠٦٤م)، والإمام الجويني (ت ٤٧٨هـ/١٠٨٥م)، والغزالي (ت ٥٠٥ هـ/ ١١١٢). والواقع أن هؤلاء الفقهاء الأربعة أعطوا صورة واضحة حول النظرية السنية بالنسبة لهذه العلاقة.

ويشكل كتاب "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" للماوردي مصدراً رئيسياً للنظرية الإسلامية حول الدولة.

ذلك أن الماوردي مارس السياسة ممارسة فعالة(٣) في عصر اضطربت فيه الأحوال السياسية بسبب مجيء السلاطين السلاجقة السنة مكان البويهيين الشيعة في بغداد، حيث لعب الماوردي دوراً فعالاً في المفاوضات الدائرة بين الطرفين، لذلك كان عليه أن يضع نظرية سياسية حول السلطنة وموقفها من الخلافة(٤).

---

(١) المحاسبي، أبو عبد الله الحارث بن أسد (ت ٢٤٣هـ/٨٥٧م) **المسائل في أعمال القلب والجوارح والمكاسب والعقل**، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٢١١. وسيشار إليه لاحقاً: المحاسبي، المسائل.

(٢) الحليمي، **المنهاج**، ج١، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) شلق الفضل، الفقيه والدولة الإسلامية، دراسة في كتب الأحكام السلطانية، **مجلة الاجتهاد**، ع٤، ١٩٨٩م، ص٩١. وسيشار إليه لاحقاً: شلق، الفقيه والدولة.

(٤) شلق، **الفقيه والدولة**، ص ٩١.

وكان لنظرية الماوردي حول هذه المسألة أهمية بالغة من حيث أن كثيرين من الفقهاء الذين عاصروه أو الذين جاءوا بعده قد أخذوا وتأثروا به وأحياناً نقلوا نصوصاً نقلاً حرفياً عنه، ومن هؤلاء الفقهاء أبا يعلى الفراء الذي عاش في عصره، والإمام ابن تيمية (٧٢٨ هـ/ ١٣٢٧م) -والذي عاش في العصر المملوكي الأول- مع أتباعه نهجاً خاصاً به- والإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ/١٣٣٢م)، والذي نقل عنه جزئياً[١].

ويمكن القول أن آراء فقهاء العصر السلجوقي حول العلاقة بين الخلافة والسلطنة قد تمحور في نقطتين رئيسيتين:

النقطة الأولى: تعريف الإمامة ومسألة وجوبها وشروطها.

أما النقطة الثانية: والتي تشكل المحور الرئيسي لهذا الموضوع فهي مفهوم أهل الشوكة، والذي يعطي صورة واضحة حول نظرية هؤلاء الفقهاء بالنسبة للعلاقة بين الخلافة والسلطنة في هذا العصر، والذي استمر بعدها على نفس النهج في العصر المملوكي مع بعض التغييرات، وسيتم التعرف عليها في فصل لاحق.

بالنسبة لمسألة تعريف الإمامة[٢]، فقد عرفها بعض فقهاء العصر السلجوقي تعريفاً دقيقاً وواضحاً كان في مجمله يعطي الإمامة مدلولاً سياسياً ودينياً واضحاً. فالماوردي يرى بأن الإمامة "موضوعة لخلافة النبوية في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[٣].

والماوردي في تعريفه هذا يعبر عن ثلاثة مفاهيم أساسية في النظرية السياسية الإسلامية حول مسألة الخلافة: المفهوم الأول: يعطي السلطة الإسلامية مصدراً إلهياً "فالإمامة موضوعة لخلافة النبوة"[٤]. أما المفهوم الثاني: فيعبر عن فصل السياسة والدين، فالماوردي يعتبر أن الدين يجب أن يكون موجهاً فيقول: "ولما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً أحتلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتحرياً للنصفة في أخذه وعطائه"[٥].

---

(١) شلق، **الفقيه والدولة**، ص٩١-٩٢.

(٢) تم التطرق لتعريف الإمامة قبل العصر السلجوقي سابقاً. انظر ص١٣- ص ٢٤.

(٣) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص٥.

(٤) شلق، **الفقيه والدولة**، ص٩٤.

(٥) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص٣.

المفهوم الثالث: إن تدخل الدولة في الشأن الديني يختلف عنه في الشأن السياسي، فهو يقتصر في الأول على (حراسة الدين) أما الثاني فتتدخل فيه الدولة (السياسة الدنيا) وهذا التعبير يوحي بدور أكبر فعالية في تقرير مسار الشؤون الدينية[١].

أما الإمام الجويني (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م) فتعريفه للإمامة قريب من تعريف سلفه الماوردي في الفحوى ولكنه لا يتطابق معه، فيعرف الإمامة بقوله: "بأنها رياسة تامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا، متضمنها حفظ الحوزة ورعاية الرعية وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكف (الحنف والحيف) والانتصاف للمظلومين من الظالمين واستيفاء الحقوق من الممتحنين وإيفاؤها على المستحقين"[٢].

ولا يخرج عن سياق هذا التعريف كل من الإمامين الفراء والغزالي.

أما بالنسبة لوجوب الإمامة فقد اتفق بعض فقهاء العصر السجلوقي على وجوبها، لكنهم اختلفوا في طريقة وجوبها، فالماوردي يرى بأن وجوبها يتم عن طريق العقل والشرع[٣]، بينما يرى أبو يعلى بأنها تجب بالسمع لا بالعقل[٤]، ويرى الجويني بأنها واجبة شرعاً ولا مدخل للعقل فيها كما أنها تنعقد بالاختيار لا بالنص[٥]، وسار على نفس المنوال الغزالي الذي أكد على وجوبها شرعاً لا عقلاً[٦].

وشروط الإمامة متشابهة عند هؤلاء الفقهاء إلى حد بعيد، فالماوردي يرى بأن من يترشح للإمامة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: العدالة والعلم وسلامة الحواس وسلامة

---

(١) شلق، **الفقيه والدولة**، ص ٩٤.

(٢) الجويني، إمام الحرمين محمد بن عبد الملك (ت ٤٧٨هـ/١٠٨٥م)، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق: مصطفى حلمي/فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص ١٥. وسيشار إليه لاحقاً: الجويني، غياث الأمم.

(٣) الماوردي، **الأحكام**، ص ٥.

(٤) أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين الحنبلي (٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، **الأحكام السلطانية**، تصحيح : محمد حامد الفقي، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٢٣. وسيشار إليه لاحقاً: أبو يعلى، الأحكام.

(٥) الجويني، **غياث الأمم**، ص ١٨-١٩.

(٦) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد (٥٠٥هـ/١١١١م)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، تصحيح: مصطفى القباني، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٠٥-١٠٦. وسيشار إليه لاحقاً: الغزالي، الاقتصاد.

الأعضاء والرأي والشجاعة والنجدة بالإضافة إلى النسب القرشي(١). وقد سار على نهجه الإمام أبو يعلى الفراء مع تفضيله لصاحب العلم والدين، بالإضافة على الشروط السابقة(٢).

وتنحصر شروط الإمامة عند الجويني إلى ثلاثة أقسام : الأولى متعلقة بالحواس والأعضاء والصفات والمكتسبة مثل الكفاية والنجدة (٣) . والثانية تشمل الذكورية والحرية والعقل والشجاعة والشهامة(٤). أما الثالثة: فتنحصر في الانتساب للقرشية، لكن الإمام الجويني عاد وأسقطها في حالة عدم توفر الدراية والكفاية في القرشي(٥). كما أجاز الجويني عدم توفر صفة العلم والاجتهاد في الإمام(٦).

أما الغزالي فقد قسم هذه الشروط إلى شروط خلقية وشروط خلقية، فالشروط الخلقية شروط غريزية لا تكسب وهي البلوغ والعقل والحرية والذكورية والنسب القرشي وسلامة الحواس، فالنسب القرشي مأخوذ من "التوفيق ومن إجماع أهل الأمصار الخالية أن الإمامة ليست إلا في هذا النسب، ولذلك لم يتصدى لطلب الإمامة غير قرشي في عصر من الأعصار مع شغف الناس بالاستيلاء والاستعلاء وبذلهم غاية الجهد والطاعة في الترقي لمنصب العلاء"(٧).

أما الصفات المكتسبة فهي أربع: النجدة والكفاية والعلم والورع، ويقصد الغزالي بالنجدة "ظهور الشوكة ووفرة العدد ووفرة العدة والاستظهار بالجنود وعقد الألوية والاستمكان بتضافر الأشياع والأتباع من قمع البغاة والطغاة ومجاهدة الكفار والعتاة.." (٨).

فالغزالي لا يشترط توافر النجدة في الإمام نفسه، ويكتفي بتوافرها فيمن ينصره، وتنسحب على النجدة أيضاً صفة الكفاية والورع والعلم، فالكفاية تأخذ من الوزراء المحيطين

---

(١) الماوردي، **الأحكام**، ص ٧.

(٢) أبو يعلى الفراء، **الأحكام**، ص ١٩-٢١.

(٣) الجويني، **غياث الأمم**، ص٦١.

(٤) الجويني، **غياث الأمم**، ص٦١.

(٥) الجويني، **غياث الأمم**، ص٦٤.

(٦) الجويني، **غياث الأمم**، ص٧٩.

(٧) الغزالي، **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م، ص١٨٠-١٨١. وسيشار إليه لاحقاً: الغزالي، فضائح الباطنية.

(٨) الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ١٨١.

بالإمام، أما الورع فهي صفة يمكن اكتسابها من الغير أيضاً، أما العلم فيمكن الاستناد فيه إلى اجتهاد الفقهاء المحيطين بالإمام[١].

ويمكن القول أن هذه الصفات التي وضعها الغزالي تنطلق بشكل رئيسي لظروف عصره التي عاشها والتي شهدت انحسار دور الخليفة بدرجة عالية أمام السلطان المتحكم.

ومن المسائل الأخرى التي اتفق عليها فقهاء هذا العصر مسألة إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فالماوردي أجاز إمامة المفضول كما رأى أن الإمامة لا تنعقد في بلدين في وقت واحد[٢]. وسار أبو يعلى على نهج الماوردي في هذه النقطة ورأى أنه: "إذا تكافأ في شروط الإمامة اثنان، قدم أسنهما، وإن بويع أصغرهما جاز ذلك، كما أنه أكد على عدم جواز عقد الإمامة في بلدين في حالة واحدة"[٣].

ولم يخرج الإمام الجويني عن هذا المسار فقد أجاز أيضاً إمامة المفضول مع وجود الأفضل[٤]، لكنه أجاز نصب إمامين بحكم الضرورة، بحيث يكون كل منهما أميراً على الشطر الذي نصب فيه، لكن في هذه الحالة لا يكون أي منهما إماماً مستكملاً لشروط الإمامة، "لأن الإمام هو الوحيد الذي يرتبط به المسلمون أجمعين"[٥].

أما المحور الرئيسي والذي ترسخ في عصر هؤلاء الفقهاء فهو مسألة تراجع مكانة الخلافة أمام قوة "أهل الشوكة" والمتمثل بقوة السلاطين السلاجقة، وقد وضعت هذه الحالة هؤلاء الفقهاء أمام مسألة فقهية سياسية هامة، بحيث لم يكن أمامهم سوى الخوض فيها للخروج بحكم شرعي مناسب والذي يتضمن آراء هؤلاء الفقهاء بصفتهم كتاب السياسة الشرعية المتميزين في عصرهم.

وانطلاقاً من واقع الخلافة والسلطنة نظر الفقهاء إلى الواقع وتأثروا به وتدرجوا من التأكيد على السلطان المطلق للخليفة إلى قبول إمارة الاستيلاء وتسلط الأمراء المتغلبين مقابل الاعتراف الشكلي بالخليفة وإلى قبول سيطرة الأمير المتسلط على الخليفة بتفويض شكلي من الخليفة نفسه[٦].

---

(١) الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ١٨٥-١٩٤.

(٢) الماوردي، **الأحكام**، ص ٨-٩.

(٣) أبو يعلى، **الأحكام**، ص ١٢٥.

(٤) الجويني، **غياث الأمم**، ص ١٢٠.

(٥) الجويني، **غياث الأمم**، ص ١٢٩.

(٦) الماوردي، **الأحكام**، ص٧٦-٧٧. الدوري، **النظم الإسلامية**، ص ٧٦.

ويظل الهدف النهائي عند هؤلاء الفقهاء تحقيق السياسة بأي صورة وبأي ثمن حتى ولو كان على حساب الخلافة نفسها، ذلك أن المجتمع الإسلامي لا بد له أن يواصل المسيرة ولم يعد بالإمكان الربط بين الخلافة واستمرارية المجتمع، وإزاء هذا الوضع الجديد اضطر الفقهاء إلى إعادة النظر في الموضوع برمته، ونتج عن ذلك توجه جديد ليس للخلافة موضع قدم فيه[١].

يلاحظ أن أول من بحث في هذه المسألة الإمام أبو الحسن الماوردي والذي شهد عصره كما ذكرنا تحول القوى السياسية المتحكمة بالخلافة من الحالة الشيعية إلى الحالة السنية. لذلك كله كان على الماوردي أن يضع نظريته السياسية الشهيرة لمعالجة هذا الوضع السياسي القائم في تلك الفترة.

وعلى الرغم من تركيز الماوردي على الأحكام السلطانية وهي تدل في مفهومها على الجانب الإداري للدولة الإسلامية إلا أنه لم يستطع – كأسلافه – أن يميز بين مفهومي السلطة والخلافة، فظل مصراً على الربط بين قيام المجتمع واستمراريته ووجود الخلافة[٢]، وذلك حين يقول: "فكانت الإمامة أصلاً استقرت عليه قواعد الملة وانتظمت به مصالح الأمة حتى استثبتت بها الأمور العامة، وصدرت عنها الولايات الخاصة..." [٣].

لعل ذلك لا يعود إلى جهل الماوردي بواقع الخلافة المتدهور بقدر ما يعود إلى تقديره لضرورة إعطاء شيء من الهيبة ولو صورية للخلافة السنية الواقعة تحت سيطرة أمراء بني بويه الشيعة ثم السلاطين السلاجقة، وبذلك ظل الماوردي مخلصاً للاتجاه السني المحافظ الذي ينتمي إليه، ولكن ذلك لم يمنعه من إدراك الواقع الذي يعايشه من حيث وجود سلطتين في المجتمع الإسلامي، سلطة روحية يمثلها الخليفة، وسلطة مادية يمثلها السلطان، مما أدى به إلى طرح فكرته حول ما أسماه إمارة الاستيلاء التي يرى بأنها: "تعقد عن اضطرار، فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ويفوض إليه تدبيرها وسياستها فيكون باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين ليخرج من الفساد إلى الصحة ومن الحظر إلى الإباحة وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه

---

(١) البغدادي، أحمد مبارك، **دراسات في السياسة الشرعية عند فقهاء أهل السنة**، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧م، ص ٥٣. وسيشار إليه لاحقاً: البغدادي، دراسات في السياسة الشرعية.

(٢) البغدادي، **دراسات في السياسة الشرعية**، ص ٥٢.

(٣) الماوردي، **الأحكام**، ص ٣.

وأحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك محتلاً مدخولاً ولا فاسداً معلولاً"(١).

فالماوردي يرى بأن الخليفة وجب عليه "التفويض إلى أمير مسترع ينقاد الناس لطاعته ويتدبرون بسياسته ليكون بالطاعة ماهراً وبالسياسة مدبراً.." (٢). وبالتالي أقر الماوردي سلطة المتغلب ومنحه الشرعية ضمن شرطين : الأول أن لا يلغي تغلبه سلطة الإمام أو منصب الإمامة ولو من الناحية الشكلية. والشرط الثاني أن تجري تصرفاته وأعماله وفقاً لقاعدة الدين، ومقتضيات العدل والإنصاف، فإذا خُرِقت هاتان القاعدتان فلا شرعية لأحكامه(٣).

والماوردي في تنظيره لإمارة الاستيلاء لا يقدم حلولاً نظرية ولكنه تصدى هنا لأمر سبق أن أغفله الفقهاء الذين سبقوه، فهو لم يكتف بإيجاد تعليل فقهي للواقع التاريخي الذي آلت إليه الخلافة العباسية في علاقتها مع الأمراء المتغلبين، لكنه اهتم كذلك بوضع صياغة نظرية لما قد يعمل به في المستقبل القريب، ولما كان إرجاع الخلافة على سابق عزها غير ممكن صار يهمه تنظيم العلاقة في الحاضر والمستقبل بين الخليفة والأمراء السنة المستقلين كالسلاجقة(٤).

ويؤكد الماوردي على مسألة طاعة الإمام فهي واجبة عنده كما أنه لا يقر بعزله حتى لو امتنع عن القيام بواجباته تجاه الأمة، ويرى الماوردي بأن الإمام ينعزل إذا فسق أو أصابه نقص في البدن، فمحاسبة الإمام عنده تتم على مقومات شخصية لا على منجزاته، وبذلك لا يجيز عزله، لأن ذلك يؤدي إلى الخلاف والشقاق والفتنة(٥).

أما بالنسبة للإمام الجويني فقد أعطى شرعية كبيرة لصاحب الشوكة المتحكم بمقدرات الخليفة، وصاحب الشوكة بالنسبة للإمام الجويني هو الذي يملك القوى العددية والمادية، ويرى الجويني أن الشوكة مهمة لإقامة الإمامة واستمراريتها وديمومتها: "فأما لو فرض رجل عظيم

(١) الماوردي، **الأحكام**، ص ٣٥.

(٢) الماوردي، **الأحكام**، ص ٩٧.

(٣) الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ١٧٢.

(٤) الدوري، **النظم الإسلامية**، ص ٨٣.

(٥) شلق، **الفقيه والدولة**، ص ١٠٠.

القدر رفيع المنصب ثم صدرت منه بيعة صالح لها سراً وتأكدت الإمامة بهذا السبب بالشوكة العظمى فلست أرى إبطال الإمامة والحالة هذه قطعاً"(١).

ويرى الجويني أن صاحب الشوكة (السلطان) يناط به كل ما يناط بالخليفة "فإن الأئمة إنما تولوا أمورهم ليكونوا ذرائع إقامة أحكام الشرع، فإذا فقدنا من يستجمع الصفات المرعية في المصف الأعلى وجدنا من يستقل بأمور المسلمين وينهض بأثقال العالمين ويحمل أعباء الدين، ولو توانى فيها لانحلت عن الإسلام شكائمه ولمالت دعائمه"(٢).

ويوضح الجويني الغاية من إعطاء السلطنة كل هذه الأهمية وذلك "لاستصلاح أهل الإيمان والضرورة"(٣).

وأكد الجويني أيضاً على مسألة عدم الخروج على الأئمة إلا إذا كان ذلك عن طريق القوة (أهل الشوكة) "فكيف نقر قضاة البغاة الذين يستولون على الأقطار والبلاد التابعة للإمام المستجمع لخلال الإمامة، ممن استظهروا بشوكة واستعداد، واستقلوا بنصب القضاة والولاة، خوفاً على تعطيل مصالح المسلمين وبطلان قواعد الدين، أما الأولى أن نقر بنفاذ حكم وزراء الإسلام"(٤).

وكان في واقعية الماوردي وشرعية الخلافة تمهيداً لرأي الغزالي، فبينما اتجه الماوردي إلى التأكيد على تقوية سلطات الخليفة ومزاياه وإلى تفضيل العهد لاحظ الغزالي القوى القاهرة للسلاجقة، ورأى في الاختيار الطبيعي لكنه حدد ذلك بضوء ظروف عصره، فالغزالي يرى بأن الإمامة لها هدف وحدة الأمة، وهذا يفترض وجود قوة فعالة (شوكة) تسنده، وبيعة الإمام من قبل ذي الشوكة تجلب ولاء أكثر الناس وهو يقول: "التفويض من رجل ذي شوكة يقتضي تفويضه ومتابعة الآخرين ومبادرتهم إلى البيعة، لأن المقصود أن تجتمع شتات الآراء لشخص مطاع، وقد صار الإمام بمبايعة هذا المطاع مطاعاً"(٥). والغزالي لذلك يرضى باختيار الإمام من واحد إن كان ذا شوكة مطاعاً وهو يقول: "والذي نختاره أن يكتفي بشخص واحد يعقد البيعة إذا كان ذلك الواحد مطاعاً ذا شوكة لا تطال.." (٦).

---

(١) الجويني، **غياث الأمم**، ص ٥٩.

(٢) الجويني، **غياث الأمم**، ص ٢٧١.

(٣) الجويني، **غياث الأمم**، ص ٢٧١.

(٤) الجويني، **غياث الأمم**، ص ٢٧٢.

(٥) الغزالي، **الاقتصاد**، ص ٢١٥، ص ٣٦٥.

(٦) الغزالي، **الاقتصاد**، ص ٢١٥، ص ٣٦٥. **فضائح الباطنية**، ص ١٧٦-١٧٧.

ثم يبين أنه إذا لم يحصل هذا بواحد وتطلب اثنين أو ثلاثة تلزم المشاورة بينهم والاتفاق والمهم ليس عدد من يشارك في الاختيار بل الشوكة التي تتهيأ للإمام بهذه البيعة[١].

والغزالي برأيه هذا لايبتعد عن مسألة الاختيار لكن (الضرورات تبيح المحظورات)[٢] وهو في ذلك يخشى الفتنة وتعطيل المصالح العامة للأمة[٣].

فكان لخوف الغزالي من الفتنة أثره في تحديد صلات الخلافة بالسلطنة، وكان حاضراً في ذهنه ما آلت إليه أوضاع الخلافة بسبب تسلط السلاطين عليها فقوة السلاطين لا يمكن منازعتها أو محاولة القضاء عليها لأن ذلك يورث الفتنة والاضطراب، ولهذا يقول: "إننا نراعي الصفات والشروط في السلاطين تشوفاً إلى مزايا المصالح، ولو قضينا ببطلان الولايات الآن لبطلت المصالح رأساً فكيف يموت رأس المال بطلب الربح"[٤].

ويرى الغزالي أن طاعة السلطان واجبة ما دام يستمد سلطته من تفويض الخليفة له فطاعته من طاعة الخليفة[٥]، "فالله تعالى اختار الأنبياء عليهم السلام ليبنوا على عباده الدليل ويوضحوا لهم معرفة السبيل، واختار الملوك لحفظ العباد من اعتداء بعضهم على بعض وملكهم زمام الإبرام والنقض...." [٦].

ويلاحظ أيضاً أن الإمام أبا يعلى الفراء قد سار على منوال سلفه من الفقهاء بالنسبة لمفهوم "أهل الشوكة" وطاعتهم، حيث أكد على مبدأ "أن السلطة لمن غلب"[٧]، دون النظر للشروط التي يتصف بها صاحب الغلبة، ويذهب الإمام أبو يعلى إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن طاعة الإمام واجبة حتى لو كان هذا الإمام أو صاحب السلطة فاجراً أو فاسقاً. "ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً براً كان أو فاجراً"[٨].

والواقع أن آراء بعض فقهاء العصر السلجوقي وما سبقه قد ساهمت إلى حد كبير في ترسيخ النظرية السنية حول مفهوم السلطة عند المسلمين كما سنراها لاحقاً، حيث استمرت

---

(١) الغزالي، **الاقتصاد**، ص ٢١٥-٣٦٥. **فضائح الباطنية**، ص ٧٦-١٧٧.

(٢) الغزالي، **الاقتصاد**، ص ٣٦١.

(٣) الدوري، **النظم الإسلامية**، ص ٧٠.

(٤) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ج٢، ص ١٢٤.

(٥) الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ٦٥- ٦٦.

(٦) الغزالي، **التبر المسبوك**، ص ٤٣-٤٤.

(٧) أبو يعلى، **الأحكام**، ص ٢٢.

(٨) أبو يعلى، **الأحكام**، ص ٢٣.

هذه النظريات في الترسخ في عصر دولة المماليك من خلال آراء فقهاء كبار ، أمثال ابن تيميــة (٧٢٨هــ/١٣٢٧م) وابن جماعة(٧٣٣هــ/١٣٣٢م) وابن خلدون(٨٠٨هــ/١٤٠٥م) وغيرهم، مع ملاحظة أن هؤلاء الفقهاء قد أدركوا حالة الخلافة التي آلت إليها من تراجع كبير أمام منصب السلطنة والتي أصبحت هي المحور الأساسي للحكم عند المسلمين، حيث أجازوا شرعية إمارة الاستيلاء وتغلب السلطان صاحب الشوكة وفقاً لقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" حفاظاً على وحدة الأمة وخوف الفتنة.

الفصل الأول:
نشأة السلطنة المملوكية وعلاقتها بالخلافة العباسية
حتى سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م

- أصل المماليك ونشأة الدولة المملوكية.
- علاقة سلاطين المماليك بالخلافة العباسية في بغداد (٦٤٨-٦٥٦هـ/ ١٢٥٠-١٢٥٨م).
- إحياء المماليك للخلافة العباسية في القاهرة

أصل المماليك ونشأة دولتهم

أصل المماليك: يطلق لفظ مملوك على العبد الذي يباع ويشترى[1]، إلا أن هذا المصطلح تطور فيما بعد وأصبح يطلق على فئة من العبيد، كان الأمراء والسلاطين يشترونهم لتكوين فرق خاصة في جيوشهم، نظراً لما كانوا يتميزون به من شجاعة وبسالة في القتال[2].

ومع تطور الدولة الإسلامية أخذ هذا المصطلح يتحدد أكثر فأكثر، وأصبح يعني الخادم العسكري أو الحارس العسكري أو الوصيف[3]. ويمكن ملاحظة الفرق الواضح بين المملوك والعبد، فالعبد يولد من الرقيق الأسود، على حين أن المملوك يولد أبيض غالباً ومن أبوين حرين ثم يباع في أسواق النخاسة[4].

وكان هؤلاء المماليك يتم إحضارهم من عدة مناطق، فالمماليك الصقالبة كانوا يحضرون من سواحل البحر الأسود ومن لمبارديا وكالابريا ومن قطلونية وجليقية في شبه جزيرة ايبيريا[5].أما المماليك الأتراك فكان يتم إحضارهم من بلاد القوقاز، ومن مناطق روسيا الشرقية، ومن آسيا الوسطى، ومن مرتفعات بلاد القبجاق بين البحر الأسود وبحر قزوين[6].

أما الجراكسة الذين يلون الترك في الأهمية فكانت منازلهم ببلاد القبجاق الجنوبية من بحر قزوين والبحر الأسود، وقد تعرضت بلادهم لغارات الدولة الخوارزمية (٤٩٠-٦٢٨هـ/ ١٠٩٧-١٢٣١م) التي أخذت الكثير من رجالهم أسرى وسبت نسائهم وأولادهم ، وجلبتهم

(١) فوزي، فاروق عمر، **محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية في عهد الفوضى العسكرية**، ط١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٣م، ص ٢٨. وسيشار إليه لاحقاً: فوزي، محاضرات.

(٢) فوزي، **محاضرات**، ص ٢٨. أندريه، ريمون، **القاهرة تاريخ وحضارة**، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٠٥. وسيشار إليه لاحقاً: ريمون، تاريخ القاهرة.

(٣) الغرايبة، قيصر، **الرقيق العسكري في المجتمع المملوكي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إشراف: يوسف حسن غوانمة، ١٩٩٧م، ص ٣٣. وسيشار إليه لاحقاً: غرايبة، الرقيق العسكري.

(٤) ماجد، عبد المنعم، **نظم دولة المماليك ورسومهم في مصر**، ط١، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ١١ وسيشار إليه لاحقاً: ماجد، نظم دولة المماليك.

(٥) سالم، عبد العزيز، سالم، سحر، **تاريخ الأيوبيين والمماليك**، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ١٩٧. وسيشار إليه لاحقاً: سالم، تاريخ الأيوبيين والمماليك.

(٦) ضومط، أنطوان خليل، **الدولة المملوكية – التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٢٥-٢٧. وسيشار إليه لاحقاً: ضومط، الدولة المملوكية.

التجارة الخوارزمية رقيقاً للأقطار الإسلامية[١].

أما تاريخياً فقد بدأ نفوذ هؤلاء المماليك يظهر قبل تكوين دولتهم بوقت طويل، فقد كان الخليفة العباسي المعتصم (٢١٨-٢٢٧هـ/ ٨٣٣-٨٤٢م) هو أول خليفة اعتمد بشكل أساسي على العنصر التركي، حتى أضحى الحرس التركي يمثل دعامة من دعائم الخلافة أيام حكمه.

وكان وراء اختيار المعتصم لهؤلاء الترك عدة أسباب منها: الصراع العنيف بين العرب من ناحية والفرس من ناحية أخرى، بالإضافة إلى سوء العلاقة بين العباسيين والخراسانيين، وعدم ثقة المعتصم بالعنصر العربي نظراً لتقلبه وفقدانه الكثير من قوته السياسية والعسكرية[٢].

كل ذلك أدى إلى اختيار عنصر آخر وهو العنصر التركي الذي أضحى القوة الرئيسية والمسيطرة على مجريات الأمور، وأمست دولة الخلافة العباسية في أيديهم يعزلون خليفة ويولون آخر، ووصلت الأمور بهم إلى درجة قتل بعض الخلفاء[٣].

ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء الأتراك يتجهون إلى تكوين الكيان الخاص بهم، سواءً في كنف الخلافة أو منفصلاً عنها، كما طمع بعضهم في الاستئثار بشؤون الحكم في عاصمة الخلافة، حين أدركوا أن الخلافة لا يمكنها الاستغناء عن خدماتهم، وبرز من هؤلاء عدة شخصيات لعبت دوراً في الحياة السياسية والعسكرية: الافشين[٤]، اشناس[٥]،

---

(١) العريني، الباز، الفارس المملوكي، **مجلة الدراسات التاريخية المصرية**، م٥-٦، ص٤٨. وسيشار إليه لاحقاً: العريني، الفارس المملوكي.

(٢) طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام**، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٦. وسيشار إليه لاحقاً: طقوش، ترايخ المماليك.

(٣) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ٧ج، ج٣، تحقيق: شارل بلا، الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩م، ص٤٦٦-٤٦٧. وسيشار إليه لاحقاً: المسعودي، مروج الذهب.

(٤) **الافشين** (ت٢٢٦هـ/٨٤٠م)، وهو حيدر بن كاوس، كان والياً على الجبال للخليفة المستعصم، كلفه المستعصم بالقضاء على ثورة بابك الخرمي فصار قائداً للجيش، كانت له مكانة كبيرة عند المستعصم، قتل سنة ٢٢٦هبعد اتهامه بالمجوسية. ابن الأثير، **الكامل**، ج٦، ص ٢٢٧.

(٥) **اشناس**: كان قائداً كبيراً في عهد الخليفة المعتصم، كما أنه كان مقرباً عند الخليفة الواثق الذي خلع عليه الكثير من الخلع والألقاب، توفي سنة ٢٣٠هـ/٨٤٤م. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م)، **البداية والنهاية**، ١٤ج، ج١٠، مكتبة المعارف، بيروت، د.ت.، ص٢٩٩. وسيشار إليه لاحقاً: ابن كثير، البداية والنهاية.

إيتـــاخ[١]، وغيرهم، وقد خدموا دولة الخلافة وساعدوا الخلفاء في حروبهم الداخلية ضد الحركات الانفصالية، وفي حروبهم الخارجية ضد الإمبراطورية البيزنطية[٢].

والواقع أن استخدام العنصر التركي في وظائف كبرى في دولة الخلافة يرجع إلى ما قبل عهد المعتصم، فقد استخدم الخليفة العباسي المهدي(١٥٨-١٦٩هـ/٧٧٥-٧٨٥م) يحيى ابن داود على ولاية مصر عام (١٦٢-٧٧٨م) وهو مملوك تركي[٣].

ولم يتم استخدام العنصر التركي من قبل العباسيين فقط، بل استخدمتهم الكثير من الدول المستقلة عن الخلافة العباسية، حيث استخدمهم الصفاريون (٢٥٤-٢٩٨هـ/ ٨٦٨-٩١١م) خاصةً في عهد عمرو بن الليث الصفاري (٢٦٢-٢٨٧هـ/٨٧٥-٩٠٠م) حيث اشترى هذا الأمير المماليك الصغار من الترك، فدربهم وأنشأ منهم فرقاً خاصة لحرسه، كما أهدى كثيراً منهم لقادته وولاته، بهدف اتخاذهم عيوناً له يمدونه سراً بالمعلومات والأخبار عن تصرفهم في حكم الولايات الخاضعة له[٤].

وعكف السامانيون (٢٦٣-٣٥٠هـ/٨٧٥-٩٦١م) رغم انتمائهم للعنصر الفارسي على استخدامهم في جيوشهم، وبرز منهم الأمير البتكين الذي استطاع تأسيس دولة تركية خاصة به عام ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م وهي الدولة الغزنوية (٣٥٠-٥٢١هـ/٩٦١-١١٨٦م)، أما مصر فقد توسعت في استخدام المماليك منذ وقت طويل يرجع إلى أيام الخليفة المعتصم، إذ يروي الكندي (ت بعد ٣٥٥هـ) أن المعتصم كتب إلى واليه التركي كيدر، بإسقاط العرب من ديوان الجيش وقطع أعطياتهم[٥]، فثار هؤلاء العرب، فتوجه إليهم مظفر بن كيدر وحاربهم

---

(١) ايتاخ : (ت ٢٣٥هـ/٨٤٩م)، كان غلاماً طباخاً لسلام الأبرش فاشتراه منه المعتصم سنة ١٩٩هوكان فيه شجاعة فرفعه المعتصم والواثق وضم إليه أعمالاً كثيرة منها المعونة بسامراء، حبسه المتوكل بعد أن غضب عليه ومات في سجنه. ابن الأثير، **الكامل**، ج٧، ص ٤٣.

(٢) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ١٧-١٨.

(٣) الطبري، **تاريخ الرسل**، ج٨، ص١٤٣.ابن تغري، بردي جمال الدين أبوالمحاسن (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ٥ج، ج٢، دار الكتب، ١٩٣٣م، ص ٤٤. وسيشار إليه لاحقاً: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة.

(٤) ابن الأثير، **الكامل**، ج٦، ص ٩٦.

(٥) الكندي، محمد بن يونس بن يعقوب (ت بعد ٣٥٥هـ/٩٥٦م) **الولاة والقضاة**، مؤسسة الكتب، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٣. وسيشار إليه لاحقاً: الكندي، الولاة.

عند بحيرة تنيس[١] وفرقهم، ومنذ ذلك الوقت صار جند مصر وولاتهم من المماليك الأتراك أو ذراريهم[٢].

واستطاع هؤلاء الأتراك تكوين جيش كبير في عهد أحمد بن طولون(٢٥٤-٢٧٠هـ/ ٨٦٨-٨٨٣م) وابنه خمارويه (٢٧٠-٢٨٢هـ/ ٨٨٣-٨٩٥م)، حيث يروي المقريزي أن عدد المماليك الأتراك في جيش الدولة الطولونية بلغ أربعة وعشرين ألف مملوك[٣].

وبهذا الجيش دعّم أحمد بن طولون استقلاله بفضل جيشه التركي من بني جنسه، كما عمل على تحرير أعداد كبيرة من جنوده لينشئ منهم جيشاً خاصاً[٤].

وقد سارت الدولة الإخشيدية (٣٢٣-٣٥٨هـ/ ٩٣٥-٩٦٩م) على سنة أسلافهم الطولونيين في اتخاذ المماليك الأتراك، حتى قيل أن مماليك محمد الأخشيد (٣٢٣-٣٣٤هـ/ ٩٣٥-٩٤٥م) بلغ عددهم ثمانية آلاف مملوك[٥].

وعندما جاء الفاطميون (٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٨-١١٧١م) إلى مصر أضافوا نوعاً جديداً من المماليك وهم المماليك الصقالبة، الذين امتازوا بالإخلاص لمخدوميهم ومقدرة عسكرية فائقة أثناء المعارك[٦]. وقد حلّ هؤلاء الصقالبة مكان المغاربة وأخذوا يحتلون المناصب العالية والقيادة والولاية[٧]. خاصة في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢١م) والظاهر بن الحاكم (٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢١-١٠٣٦م) والذي مال كثيراً إلى الأتراك حتى أضحت قيادة الجيوش في يد المملوك التركي أنو شتكين، وقد ولاه الخليفة الظاهر دمشق عام (٤١٩هـ/ ١٠٢٨م) [٨].

---

(١) **بحيرة تنيس**، بكسرتين وتشديد النون جزيرة في بحر قريبة من البر ما بين فرما ودمياط وأرضها سبخة شديدة الملوحة، وفيها سور كبير وتنيس نسبة إلى الملكة تنيس بن دلوكة. ياقوت، **المعجم**، ج٢، ص٥١-٥٢.

(٢) المقريزي، **الخطط**، ج١، ص١٥٢.

(٣) المقريزي، **الخطط**، ج١، ص١٥٢.

(٤) العبادي، أحمد مختار، **قيام دولة المماليك الأولى في مصر وبلاد الشام**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص٦٧. وسيشار إليه لاحقاً: العبادي، قيام دولة المماليك.

(٥) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي(ت ٩٣٠هـ/١٥٢٠م)، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق: محمد مصطفى، ٥ج، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م، ص٣٧. وسيشار إليه لاحقاً: ابن إياس، بدائع الزهور.

(٦) الغرايبة، **الرقيق العسكرية**، ص ٤٤.

(٧) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٨٤-٢٨٥.

(٨) ابن تغري، **النجوم الزاهرة**، ج٥، ص١٧-١٩.

وقد اهتم الفاطميون بتربية صغار مماليكهم وفق نظام يسير على منهجية خاصة في تربية المماليك في مصر[١].

أما السلاجقة فقد اعتمدوا منذ نشأتهم المبكرة على المماليك الأتراك الذين تربوا في بلاط السلاطين السلاجقة[٢]، وكان هؤلاء المماليك يربون على أساس النظام المملوكي الساماني الذي وضعه الوزير السلجوقي نظام الملك[٣] (ت ٤٨٥هـ(في كتابه سياسة نامة[٤].

وقد تم إعطاء هؤلاء المماليك إقطاعات عسكرية خاصة بهم للحفاظ على استمرارية الدولة، وقد تطورت هذه الإقطاعات وأصبحت "أتابكيان" شبه مستقلة ما لبثت أن انفصلت عن جسم الدولة[٥]، ومن أهم هذه الأتابكيات أتابكية أرمينيا وأذربيجان وأتابكية الموصل التي أسسها عماد الدين زنكي (٥٢١-٥٤١هـ/١١٢٧-١١٤٦م) سنة ٥٢١هـ/١١٢٧م، وأتابكية دمشق التي تنسب إلى طغتكين[٦] (٤٩٧-٥٢٢هـ/١١٠٤-١١٢٨م) وعندما جاء الأيوبيون (٥٦٧-٦٥٨هـ/١١٧١-١٢٥٦م) استكثر هؤلاء من المماليك الأتراك، حيث نشطت حركة جلب الرقيق من العناصر التي خضعت للتتار على يد تجار أجانب وأقبل أبناء الملوك من الأيوبيين على اقتناء أعداد كبيرة من هؤلاء الرقيق لإنشاء الجيوش رغم كون الأيوبيين أكراد، وكان الجيش الذي قاده أسد الدين شيركوه إلى مصر يتألف في غالبيته من المماليك الأتراك[٧].

---

(١) العبادي، **قيام دولة المماليك**، ص ٧٠.

(٢) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ٢١.

(٣) نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (٤٠٨ه(فارسي من منطقة طوس، وهو ابن أحد الدهاقين (الزراع) درس الفقه والحديث والأدب والشعر، اتصل بخدمة ابن شاذان والي بلخ ثم اتصل بوالد ألب أرسلان ثم جاء وزيراً لألب أرسلان ثم ابنه ملكشاه لمدة عشرين عاماً.

(٤) العبادي، **قيام دولة المماليك**، ص ٧٤.

(٥) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ٢١.

(٦) هو ظهير الدين طغتكين(ت ٥٢٢هـ/ ١١٢٨م)، أتابك أحد قادة جيش السلاجقة وكان مملوكاً للسلطان تاج الدولة تتش. ابن الأثير، **الكامل**، ج١٠، ص ٦٥٢.

(٧) أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن المقدسي (٦٦٢هـ/ ١٢٦٦م)، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٩٧م، ص٥٥. وسيشار إليه لاحقاً: أبو شامة، الروضتين.

وبعد أن حكم صلاح الدين (٥٦٩-٥٨٩هـ/١١٧٣-١١٩٣م) [١] مصر أنشأ جيشاً خاصاً به عماده المماليك الأسدية والأحرار الأكراد، وقد ساعده هذا الجيش كثيراً في توحيد الصف الإسلامي، وتحرير أجزاء كبيرة من أراضي المسلمين من أيدي الفرنج، وقد بلغ هؤلاء المماليك مبلغاً من القوى دفع صلاح الدين لاستشارتهم والنزول عند إرادتهم في كثير من الأحيان[٢].

وقد قسم المماليك في الدولة الأيوبية إلى فرق مثل فرقة الأسدية والصلاحية[٣] والناصرية[٤] والعادلية[٥] والكاملية[٦]، كما لعبوا دوراً هاماً في الصراعات التي قامت بين أمراء البيت الأيوبي، وقد أدت هذه الصراعات إلى ازدياد أعدادهم بنسبة عالية، فقد حاول كل أمير زيادة مماليكه قدر الإمكان للوصول إلى الحكم، وأصبح هؤلاء المماليك القوة المسيطرة على الدولة وأخذوا يتحكمون في خلع السلاطين وتولية غيرهم، فعندما توفي الملك العادل عام (٦١٥هـ/ ١٢١٨م) لم يوافق المماليك العادلية على تولية ابنه الكامل (٦١٥-٦٣٥هـ/ ١٢١٨-١٢٣٧م) حيث أرادوا تنصيب ابن أخيه المعظم عيسى، لكن الكامل تمكن من السيطرة على الحكم وطاردهم وقبض على كثير منهم وصادر أموالهم[٧].

وبعد وفاة الكامل عام ٦٣٧هـ/ ١٢٤٠م عارض المماليك الكاملية ما جرى من تنصيب ابنه الأصغر العادل الثاني فتحالفوا مع المماليك الأشرفية وتآمروا على خلع العادل الثاني عام ٦٣٧هـ/ ١٢٤٠م وهزموا من ناصره من الأكراد[٨]. لكن الخلاف دبّ بين المماليك الأشرفية والكاملية على تعيين خلف للملك المخلوع حيث تم تعيين الصالح أيوب

---

(١) **المماليك الأسدية:** نسبة إلى أسد الدين شيركوه.

(٢) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ٢٤.

(٣) نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي (٥٦٩-٥٨٩هـ/ ١١٧٣-١١٩٣م).

(٤) نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي.

(٥) نسبة للملك العادل الأيوبي (٥٩٣-٦١٥هـ/ ١١٩٦-١٢١٨م).

(٦) نسبة للملك الكامل الأيوبي (٦١٥-٦٣٥هـ/ ١٢١٨-١٢٣٧م).

(٧) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت٨٤٥هـ/١٤٤٢م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تصحيح: محمد مصطفى زيادة، ط٢، ج٢، ق١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م، ص٢٢٣. وسيشار إليه لاحقاً: المقريزي، السلوك.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٦٣٧-٦٤٧هـ/ ١٢٣٩-١٢٤٩م) الذي كان يحكم الجزيرة الفراتية[١]، وقد أضحى الصالح أيوب حاكماً لمصر بفضل المماليك الذين ساندوه في توطيد نفوذه، وقد أدرك الصالح أهمية هؤلاء المماليك فأكثر من شرائهم وأحسن تربيتهم[٢] خاصةً بعد أن تبين له فساد الخوارزمية وعدم الاعتماد عليهم، لذا جاء معظم السلاطين في العصر المملوكي الأول من بلاد القبجاق[٣].

ومع مرور الوقت أخذ نفوذ هؤلاء المماليك يزداد بشكل ملفت، وأخذوا باستغلال سطوتهم في مضايقة الناس والعبث بممتلكاتهم حتى ضج العامة من عبثهم، فرأى الصالح أن يبعدهم عن العاصمة، فاختار جزيرة الروضة في نهر النيل لتكون مقراً لهم، فعرف هؤلاء المماليك باسم المماليك البحرية الصالحية[٤].

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عثمان بن قايماز(٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **دول الإسلام**، ج٢، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ١٣٤٦هـ/١٩٤٤م، ص١٤٢-١٤٣. وسيشار إليه لاحقاً: الذهبي، دول الإسلام.

(٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) العريني، **الفارس المملوكي**، ص ٤٧.

(٤) ابن تغري، **النجوم**، ج٦، ص ٢٦.

نشأة دولة المماليك

ظهر تدخل المماليك في شؤون الدولة الأيوبية بشكل واضح بعد وفاة الملك الصالح أيوب سنة ٦٤٧هـ/١٢٤٩م، فبعد وفاته مباشرة قامت بتصريف أمور الدولة وتسيير دفة الحكم زوجته المملوكية شجرة الدر(١). والتي كان ولاؤها أقرب للمماليك الأتراك من سادتها الأيوبيين(٢).

ولم يستطع تورانشاه (٦٤٧-٦٤٨هـ/١٢٤٩-١٢٥٠م) ابن الصالح أيوب تحمل المسؤولية في ظروف استثنائية عاشتها مصر في تلك الفترة، خاصة بعد حملة لويس التاسع الفرنجية على مصر سنة ٦٤٧هـ/١٢٤٩م وانتهى مصيره إلى القتل على يد مماليك أبيه، لتباشر شجرة الدر حكمها لمصر عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه المرأة كانت رأس دولة المماليك البحرية، وأول من ملك مصر من ملوك الترك المماليك(٣).

لكن تولية شجرة الدر السلطنة في مصر لم يكن بالمسألة السهلة لكونها امرأة، ولم يشفع لها انتصارها على حملة لويس التاسع وحسن تدبيرها بعد وفاة زوجها الصالح أيوب، ولم تفد حنكتها السياسية، حين ظهرت المعارضة من كل جانب.

فقد رفض المماليك القيمرية(٤) بدمشق تولية السلطنة من قبل شجرة الدر، حيث استقدموا الملك الناصر يوسف (ت ٦٥٨هـ/١٢٦٠م) صاحب حلب وولوه دمشق واستولى الملك السعيد حسن على غزة، واستقل الملك المغيث عمر بن العادل (٦٤٨-٦٦١هـ/١٢٥٠-١٢٦٣م) بالكرك والشوبك(٥).

---

(١) أجمعت معظم المصادر على تسميتها شجرة الدر مثل القلقشندي والسيوطي وابن تغري بردي وغيرهم. وهي شجرة الدر بنت عبد الله جارية الملك الصالح نجم الدين وأم ولده خليل، كانت محظية عنده أثيره لديه، لما قتل الملك المعظم تورانشاه ملكت الديار المصرية، وخطب لها على المنابر وبقيت على ذلك مدة ثلاثة أشهر. اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ص ٦١.

(٢) عودة، محمود، **دور شجرة الدر في قيام دولة المماليك في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، إشراف: د.م. فييه، لبنان، ص ٢٧. وسيشار إليه لاحقاً: عودة، شجرة الدر.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ص ١٤٦-١٤٧.

(٤) نسبة إلى قلعة قيمر بين الموصل وخلاط ومعظم سكانها من الأكراد. ياقوت، **المعجم**، ج٤، ص ٢٢٤.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق١، ص ٣٦٦.

وزاد من ضعف موقف شجرة الدر استياء المصريين أنفسهم من أن تحكمهم امرأة، حيث عمت الاضطرابات القاهرة، وكان وراء هذه الاحتجاجات عدد من الفقهاء وعلى رأسهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي(ت ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م) [١].

بالإضافة إلى أن الخليفة العباسي المستعصم (٦٤٠-٦٥٦هـ/ ١٢٤٢-١٢٥٨م) رفض إقرار شجرة الدر على السلطنة وأبدى معارضة لتوليتها وكتب يقول لأمراء مصر "إن كانت الرجال قد عدمت من عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجالاً"[٢].

وقد ذكر ابن إياس أيضاً نقلاً عن الشيخ شمس الدين الجزري: "لما بلغ الخليفة المستعصم بالله وهو ببغداد، أن أهل مصر قد سلطنوا امرأة، أرسل لهم يقول : اعلموا إن كان ما بقي عندكم في مصر من الرجال من يصلح للسلطنة، فنحن نرسل إليكم من يصلح لها، أما سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يصلح قوم ولوا أمرهم امرأة)" [٣].

وأمام هذه المعارضة الكبيرة لسلطنة شجرة الدر اتفق المماليك البحرية على تولية عز الدين أيبك (٦٤٨-٦٥٥هـ/ ١٢٥٠-١٢٥٧م) السلطنة على أن يكون الملك الأشرف مظفر الدين موسى – وكان له من العمر ست سنوات – شريكاً للملك المعز أيبك، أما شجرة الدر فقد تزوجت من أيبك وشاركته فعلياً في الحكم[٤].

ويؤكد المؤرخ ابن إياس أن بداية دولة المماليك في مصر مع بداية تولي عز الدين أيبك السلطنة فيها، معتبراً شجرة الدر متممة لسلطنة الأيوبيين[٥].

وقد ساعد السلطان أيبك في توطيد سلطنته موافقة أمراء المماليك عليه كونه من أواسط الأمراء، فمتى أرادوا تنحيته عن الملك تحقق لهم ذلك[٦]، وقد استمر أيبك أتابكاً للملك

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٦. شيخ الإسلام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم بن الحسن السلمي الشافعي (ت ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م)، انتهت إليه الرياسة وصار شيخ الدنيا، كان يفتي في الأربعة مذاهب له مصنفات عديدة، وسماع كثر، عالي الإسناد. اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ص ٥٠٥.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ص ٣٦٨.

(٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٢٨٧.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٦، ص ٣٧٤.

(٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٢٨٧.

(٦) عودة، **شجرة الدر**، ص ٦٤.

الأشرف حتى سنة ٦٥٢هـ/ ١٢٥٤م، عندما أبطل المعز اسم الملك الأشرف وعزله واستقر له الملك دون غيره بعد أن قويت شوكته، وأنشأ له مماليكاً وأقام له عصبة[١].

وقد ساعد أيضاً على توطيد حكمه قضاؤه على ثورة العربان(الأعراب) عام٦٥١هـ/ ١٢٥٣م، الذين ثاروا في مصر بقيادة حصن الدين ثعلب حيث أعمل فيهم السيف[٢]. كما استطاع هزيمة الأمراء الأيوبيين الذين ثاروا على سلطنته وقاموا بالتجمع برئاسة الملك الناصر صلاح الدين يوسف في أيلول عام (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م)، وبذلك عظم مركز أيبك وثبت قواعد ملكه[٣].

كما استطاع التخلص من أبرز منافسيه على السلطنة وهو الأمير أقطاي[٤]، حيث أمر بقتله وفرق مماليكه واعتقل منهم الكثير[٥].

لكن طموحات أيبك أدت إلى قتله، فقد حاول مصاهرة بعض ملوك بني أيوب وهما الملك المنصور بن المظفر (٦٤٢-٦٨٣هـ/١٢٤٤-١٢٨٤م) صاحب حماة، والملك الرحيم بدر الدين لؤلؤ[٦] (ت ٦٥٧-١٢٥٩م) صاحب الموصل[٧]، مما أثار عليه زوجته شجرة الدر حيث دبرت مؤامرة لقتله سنة ٦٥٥هـ/١٢٥٧م. وتم تعيين ابن أيبك نور الدين علي على السلطنة وقطز نائباً عنه، وخلال هذه الأحداث كان المغول قد وصلوا بغداد عام ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م وأسقطوا الخلافة العباسية، وتوجهوا نحو بلاد الشام ومصر[٨].

والواقع أن قطز (٦٥٨-٦٥٩هـ/ ١٢٥٩-١٢٦٠م) تولى السلطنة في ظروف لا يحسد عليها حاكم، إذ كان مطلوباً منه أن يستعد لصد المغول، وفي سبيل ذلك عمل على

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٧٩-١٨١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٥.

(٢) زيتون، **تاريخ المماليك**، منشورات جامعة دمشق، ط٥، دمشق، ١٩٩٥-١٩٩٦م، ص ١٤.

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٧٩.

(٤) **أقطاي**: زعيم المماليك البحرية ومقدمهم. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٣٣.

(٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٨٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٢.

(٦) بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل الملقب بالملك الرحيم عاش مائة سنة بعد أن ملك الموصل نحواً من خمسين سنة، وكان ذا عقل ودهاء، أصله أرمينياً اشتراه رجل خياط، ثم صار إلى الملك نور الدين أرسلان شاه بن عز الدين زنكي، فحظي عنده وتقدم في دولته إلى أن صارت الكلمة له، استقل بالملك بعد مقتل أولاد سيده.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٩٨.

(٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٥٠.

تحقيق هذا الهدف عن طريق جمع الكلمة وتوحيد الصفوف بين الأمراء المماليك وكان ذلك التوحيد قد ساهم كثيراً في الانتصار على المغول في عين جالوت سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م)(١).

وبذلك دعم المماليك ركائز دولتهم الحديثة بعد هذا الانتصار الكبير، وأصبح لهم وزنهم السياسي والعسكري في المنطقة، خاصة بعد سقوط بغداد. وانهيار دولة بني أيوب في بلاد الشام، وتولى الظاهر بيبرس السلطنة في مصر، والذي يعتبر المؤسس الفعلي لدولة المماليك في مصر وبلاد الشام.

من خلال ما تقدم يمكن وضع عدة عوامل أساسية ساعدت في إنشاء دولة المماليك ورسوخ قدمها في منطقة غريبة عنهم، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- اعتماد الكثير من الخلفاء والملوك والسلاطين على المماليك في تكوين فرق خاصة بهم في جيوشهم، بالإضافة إلى وصولهم إلى المراكز والوظائف المهمة في الدولة مما ساعد على ازدياد نفوذهم وسلطتهم وبالتالي وصولهم إلى السلطة.
- التنافس الشديد بين ملوك بني أيوب على الحكم والذي أدى إلى ضعف دولتهم وانقسامها إلى دويلات ضعيفة، مما ساعد المماليك على استغلال الموقف لصالحهم وإنشاء دولتهم.
- أدت معركة عين جالوت ودحر المغول وانتصار المماليك على الحملة الفرنجية السابعة بقيادة الملك لويس التاسع من قبلها إلى ارتفاع شأن المماليك في نظر العرب في مصر والشام، ذلك أن تقاعس أبناء البيت الأيوبي ضد الخطر المغولي أفقد بني أيوب أي حق شرعي في الملك، في حين كانت دولة المماليك الناشئة بحاجة إلى دعامة تعتمد عليها في البقاء في الحكم، فانتصار المماليك في عين جالوت جعل الناس ينسون أصلهم غير الحُرّ ويتناسون أنهم في حقيقة أمرهم مغتصبون للعرش من سادتهم الأيوبيين، ولم يعد الناس يذكرون إلا شيئاً واحداً هو أن المماليك أنقذوهم من المغول والصليبيين، وحموا دار الإسلام في مصر وبلاد الشام من الأخطار التي تتهددها سواءً كانت مغولية أم فرنجية.

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٢٠.

علاقة سلاطين المماليك مع الخلافة العباسية في بغداد (٦٤٨-٦٥٦هـ/ ١٢٥٠-١٢٥٨م)

عانت الخلافة العباسية عند منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي أي في عهد المستعصم بالله (٦٤٠-٦٥٦هـ/ ١٢٤٢-١٢٥٨م) بوادر الانهيار، ذلك أن بغداد كانت تعاني من انقسامات مذهبية داخلية بين السنة والشيعة، ناهيك عن خطر المغول الذي بدأ يقترب من حدود العراق بعد أن غزا هولاكو إيران وقضى على الدولة الخوارزمية، وسيطر على قلاع الباطنية في بلاد فارس.

ولم تستطع الخلافة العباسية من أن توحد صفوف المسلمين في العراق وبلاد الشام ومصر لصد هجمات المغول، كما أنها لم تبذل جهداً كبيراً للوقوف في وجه هذا الغزو.

أما في مصر وبلاد الشام فقد أدت وفاة الملك الصالح أيوب (٦٣٧-٦٤٨هـ/١٢٣٩-١٢٥٠م) ومقتل ابنه تورانشاه سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) على يد مماليك والده إلى سقوط السلطنة الأيوبية في مصر وقيام دولة المماليك في ٢٩ محرم سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، وبمقتل تورانشاه انقرضت السلطنة الأيوبية بالديار المصرية بعد حكم دام إحدى وثمانين سنة من ٥٦٧هـ/ ١١٧١م وحتى ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م.

أما مماليك مصر فقد تخبطوا في حكم البلاد أول الأمر بعد أن أصبحوا أصحاب الكلمة فيها، فقد أقاموا أرملة سيدهم الصالح أيوب شجرة الدر حاكمة على البلاد تحمل لقب "الجهة الصالحية ملكة المسلمين، عصمة الدنيا والدين، ذات الحجاب الجليل والستر الجميل والدة المرحوم خليل"[(١)].

ودفعهم خوفهم من الأمراء الأيوبيين لمحاولة التخلص من آثار المعركة مع الصليبيين، فدخلوا مع أسيرهم الملك لويس التاسع الفرنسي في مفاوضات انتهت بجلاء الصليبيين عن البلاد، وإطلاق سراح الأسرى منهم مقابل فدية قدرها ثمان مئة ألف دينار وجدد أجل الصلح بعشر سنوات[(٢)].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦١-٣٦٢.

(٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٦، ص ٣٦٩.

وكان لمقتل الملك المعظم تورانشاه وانهيار الدولة الأيوبية في مصر آثاراً بعيدة المدى لدى أيوبية الشام، إذ أثار ذلك مشاعر السخط والغضب والكراهية في نفوس أشياع الأيوبية، وارتفعت أصوات الساخطين والمتذمرين، وكان رد الفعل سريعاً عندما بادر الملك الناصر يوسف (٦٣٤-٦٥٩هـ/ ١٢٣٦-١٢٦٠م) صاحب حلب بالزحف إلى دمشق وتمكن منها بمساعدة الأمراء الذين كاتبوه ورغبوه في فتحها، كما مدّ سيطرته على بلاد السلط وعجلون. وبرزت الكرك أيضاً في تلك الفترة على يد الملك المغيث عمر بن العادل الذي اعتلى عرش إمارة الكرك في ربيع الأول سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، وضم إليه البلقاء والكرك والشوبك، كما قام المغيث عمر بتوثيق صلاته بأقربائه في البيت الأيوبي لتوحيد صفوفهم أمام المماليك في مصر، حين عقد صلحاً مع الناصر يوسف[(١)].

حاول أيوبية الشام بعد أن نظموا أمورهم فيها أن يعملوا على استعادة مصر والقضاء على المماليك، إلا أنهم فشلوا[(٢)]، كما حاول الملك المغيث عمر الاستيلاء على مصر لصالحه إلا أنه فشل وعاد إلى الكرك[(٣)]، وانشغل الأيوبيين بعدها بخطر مدمر اجتاح العالم الإسلامي واكتسح بغداد وقضى على الخلافة العباسية في صفر سنة ٦٥٦ه)شباط ١٢٥٨م)، وهو الخطر المغولي الذي زحف إلى الشام في طريقه إلى مصر[(٤)].

وخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة والتي استمرت من سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م وحتى ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م أدركت الخلافة العباسية في بغداد أهمية توحيد صفوف المسلمين في المنطقة، وكان عليها أن توازن بين المماليك والأيوبيين، إلا أن الخلافة العباسية في تلك الفترة المبكرة من عمر دولة المماليك كانت تميل إلى نصرة الأيوبيين على المماليك، فقد وجد الخليفة المستعصم بالله نفسه لا يمكنه أن يقر مبدأ قيام امرأة في حكم المسلمين، فبعث من بغداد كتاباً إلى مصر عاب فيه على الأمراء موقفهم وقال لهم عبارته المشهورة: "إن كانت الرجال قد عدمت من عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً"[(٥)].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٢.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق ٢، ص ٤١١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٤٥-٤٦.

(٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢١٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق ٢، ص ٤١٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٥٥.

(٥) ابن الفوطي، **الحوادث الجامعة**، ص٢٤٧. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٨. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٨٩.

فلم يكن أمام المماليك إلا أن أقاموا مدبر العسكر وقائده الأتابك عز الدين أيبك أحد المماليك الصالحية ملكاً على البلاد وزوجاً لشجرة الدر التي كانت قد تفردت بحكم البلاد زهاء ثمانين يوماً، واختاروا الملك الأيوبي الأشرف موسى بن الملك الناصر يوسف وهو طفل صغير سلطاناً، على أن يقوم الملك المعز أيبك بتدبير الدولة[١]. لكن هذا الأمر لم يأت بنتيجة إيجابية بالنسبة لموقف المماليك، لذا خلع الأمراء المماليك الملك الأشرف عن الحكم[٢].

ولمعرفة المماليك بعدم شرعيتهم في حكم البلاد المصرية حاولوا كسب تأييد الخلافة العباسية ضد خصومهم الأيوبيين، فاعلنوا في القاهرة ومصر أن "البلاد للخليفة المستعصم بالله وأن الملك المعز أيبك نائبه فيها"[٣].

إلا أن ذلك لم ينفع المماليك في تخفيف عداء الأيوبيين لهم حيث زحف الأيوبيون من الشام بقيادة الملك الناصر نحو مصر لاسترجاعها من مماليكه لكنه انهزم أمامهم[٤].

وبعد تأزم الأمر بين الطرفين قام الخليفة المستعصم سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م بإرسال رسوله الشيخ نجم الدين البادرائي[٥] ليكون رسول الخليفة بين المماليك والأيوبيين، حيث قام بالصلح بين الجيشين بعد أن اشتدت الحرب بينهما، وتم في هذا الصلح تحديد أملاك الطرفين كما تم إطلاق سراح بقايا الأمراء الأيوبيين الذين سقطوا في المعركة وكان منهم المعظم تورانشاه ابن الناصر وأخوه نصرة الدين وأولاد الصالح إسماعيل وغيرهم من الأمراء الأيوبيين[٦].

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٧٩-١٨١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٥.

(٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٢.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٩. العيني، بدر الدين محمود (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، حققه : محمد محمود أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص٣٣٠. وسيشار إليه لاحقاً: العيني، عقد الجمان.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٢.

(٥) عبدالله بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن الحسن بن عثمان نجم الدين البغدادي البادرائي (ت ٥٩٤-٦٥٥هـ) سمع من جماعة وحدث ببغداد وحلب ودمشق ومصر وغيرها، وأفتى ودرس بالمدرسة النظامية ببغداد وترسل عن الديوان إلى الشام ومصر وغيرها من البلاد إلى ملوك الأطراف ولم يزل يتردد في المهمات والرسائل حتى عاد من دمشق إلى بغداد وتولى قضاء القضاة بها وبجميع البلاد الإسلامية. اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ص ٧٠-٧١.

(٦) أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص١٩٥. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٨٤. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق ٢، ص٣٨٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١٠.

غير أن هذا الصلح لم يدم طويلاً، إذ عاد الخلاف ثانية بين الطرفين، وتدخل الخليفة مرة أخرى وأمر رسوله الشيخ نجم الدين البادرائي أن يثني الملك الناصر عن قصد مصر بعد أن كانت جيوشه قد وصلت غزة، فأجاب إلى الصلح الذي تم سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م والذي تقرر فيه إعادة تحديد البلاد بينهم[١].

وعندما وصلت رسل الطرفين إلى الخليفة تلتمس الخلع كالعادة، لم يستطع الخليفة أن ينعم بالخلع على الاثنين في وقت واحد، فاكتفى بالإنعام على رسول المعز أيبك بينما أعطى سكينه خاصة لابن العديم رسول الملك الصالح علامةً على أن له خلعة عند الخليفة، وقد أرسلها فعلاً بعد سنة من هذا التاريخ[٢].

وقد يكون السبب في تصرف الخليفة هذا رغبته في كسب المعز صاحب مصر وضمان ولائه للخلافة، وشعوره بأن الناصر كان على اتصال بالمغول. والواقع أن علاقة الخلافة العباسية مع المماليك والأيوبيين كانت تتأرجح بين الطرفين، وذلك لحاجة الخلافة الماسة لقوة الأيوبيين والمماليك على السواء للوقوف في وجه المغول، فقد أدرك المستعصم بالله أهمية كسب القوة المملوكية الناشئة في مصر، وكان يعرف تماماً بأن المماليك لن ينهزموا أمام الأيوبيين المتفرقين والمنقسمين إلى دويلات صغيرة، لذا أنعم المستعصم على رسول المعز أيبك، وفي نفس الوقت لم يرد الخليفة أن يخسر الأيوبيين الأقرب إليه عند طلب النجدة لذلك خلع الخليفة على الناصر خلعة الخلافة وأعطاه تفويضاً بحكم بلاد الشام، على أن هذه الاحتياطات التي اتخذها الخليفة لإقرار السلام في البلاد وتوحيد كلمة المسلمين لمواجهة الخطر المغولي لم تفد في دفعه عنها، إذ كان المغول أسرع إليه من النجدات التي أرسل يطلبها من الشام ومصر ولم يتحرك أحد من هؤلاء الأمراء لتلبية ندائه[٣].

---

(١) اليونيني (ت ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م) **ذيل مرآة الزمان**، ط١، ٢ج، ج٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٩٥٤م، ص١٢. وسيشار إليه لاحقا: اليونيني، ذيل مرآة الزمان. المقريزي، **السلوك**،ج١، ق٢، ص ٣٩٧-٣٩٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٥.

(٢) اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج٢، ص ١٢-٥٢. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٩٨، ٤٠٧.

(٣) اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج٢، ص ١٧٣.

إحياء المماليك للخلافة العباسية في القاهرة

كان لخلفاء بني العباس في بغداد مكانة سامية في نفوس الكثير من المسلمين وحكامهم على السواء، ولم يكن أي سلطان أو حاكم قادراً على استخدام حقه الشرعي في الحكم بدون تفويض من الخليفة العباسي، حيث أصبحت الخلافة العباسية على مر السنين الطويلة منصباً لا بد من وجوده، وواقعاً سياسياً ودينياً مترسخاً في عقول جميع المسلمين.

ويتضح ذلك الأمر من ردود الفعل التي أثارها سقوط الخلافة العباسية في بغداد سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م على يد المغول، حيث شعر أمراء المسلمين بالصدمة لما حدث، ولم يخطر ببالهم يوماً ما أن يبقى العالم الإسلامي دون خليفة ودون هذا المنصب الهام والذي يعتبر الزعيم الروحي بالنسبة لهم.

لذلك لم ير أمراء المسلمين في زوال الخلافة من بغداد نهاية العهد بها، بل ظلوا يترقبون الفرص لإحيائها، لما لذلك من أهمية كبيرة بالنسبة لهم من حيث تثبيت شرعيتهم في الحكم من جهة، وجعل مراكز حكمهم حاضرة العالم الإسلامي من جهة أخرى، ومما يترتب على ذلك من تزعم العالم الإسلامي، في فترة عاش بها المشرق العربي اضطرابات عسكرية وسياسية واجتماعية نجمت عن الغزو المغولي، وانقسام المسلمين فيما بينهم وتنافسهم على الحكم.

وقد جاءت أولى هذه المحاولات من جهة صاحب حلب الأمير شمس الدين أقوش البرلي[(١)] (٦٥٩-٦٦١هـ/١٢٦٠-١٢٦٢م) حيث يروي السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) أن شمس الدين بايع أميراً عباسياً كان قد نجا من أيدي المغول ولقبه بالحاكم بأمر الله ونقش اسمه على الدراهم[(٢)].

---

(١) شمس الدين أقوش البرله أو البرلي أو البرلو والأخيرة تستخدم شكل النبه في التركية وهو من قبيلة القبجاق، وهي نفسها التي قدم منها بيبرس، وقد أصبح شمس الدين البرله من أعظم المماليك العزيزيه المنسوبة إلى ملك حلب الأيوبي العزيز محمد (٦١٣-٦٣٤هـ/١٢١٥-١٢٣٦م) ثم أصبح من مماليك الناصر يوسف بن العزيز محمد (٦٣٤-٦٥٨هـ/١٢٣٦-١٢٦٠م) وقد عينه قطز بعد معركة عين جالوت على الساحل الفلسطيني وبيسان والناصرة، وقد تحكم بحلب ثلاث مرات. جمادى الأولى ٦٥٩هوربيع الأول ٦٥٩هوآيار ١٢٦١م. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل(ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م) **المختصر في أخبار البشر**،٤ ج، ج٣، دار المعرفة، د.ت.، ص٢٠٦. العيني، **عقد الجمان**، ص٢٤٨.

(٢) الذهبي، **دول الإسلام**، ج٢، ص١٢٥. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨.

كما يذكر السيوطي أن الملك المظفر قطز (ت ٦٥٨هـ/١٢٥٩م) حين قدم إلى دمشق على إثر انتصاره على المغول في عين جالوت سنة (٦٥٨هـ/١٢٥٩م) أخبره الأمير عيسى ابن مهنا[١] بقدوم الأمير أبي العباس أحمد فقال: "إذا رجعنا إلى مصر أنفذه إلينا لنعيده إن شاء الله"[٢]، على أنه لم يعرف إذا كان قطز قد بايعه حقاً أم لا[٣].

على أن هذه المحاولات التي قام بها بعض الأمراء لإحياء الخلافة لم تأت بالغرض المرجو منها، إلى أن تولى الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٥٩-١٢٧٧م) سلطنة مصر، فرأى أن يقيم الخلافة العباسية في القاهرة لتشد من أزره، وتكسب حكمه صفة شرعية، بالإضافة إلى ذلك فقد رأى المماليك بأهمية وجود هذا المنصب ضمن دولتهم، ذلك أنهم رأوا أن الشر قد يأتيهم من ناحية أعدائهم الذين كانوا ينادون بأن المماليك فئة من الرقيق لا حق لهم في حكم البلاد، لذلك فكروا في إيجاد سلطة أخرى بجانب السلطان تؤيده وتثبت عرشه ويستمد منها شرعيته ألا وهي سلطة الخليفة، من جهة أخرى كان من أغراض الظاهر بيبرس التذرع لاستبقاء نفوذ مصر على الأراضي المقدسة بالحجاز، والحيلولة دون انتفاع أمراء مسلمين آخرين بسقوط العباسيين في بغداد مثل بني حفص[٤].

والواقع أن محاولة نقل الخلافة العباسية إلى القاهرة، قد جرت قبل نقلها من قبل بيبرس بوقت طويل، وقبل سقوط الخلافة العباسية في بغداد، فقد حاول والي مصر أحمد بن طولون (٢٥٤-٢٧٠هـ/٨٦٨-٨٨٣م) سنة ٢٦٩هـ/٨٨٢م إكساب حكمه صفة شرعية باجتذاب الخليفة المعتمد (٢٥٦-٢٧٩هـ/٨٦٩-٨٩٢م إلى مصر عندما ساءت علاقته بشقيقه طلحة (ت ٢٧٨هـ/٨٩١م) والذي كانت له السلطة العليا في الجيش والإدارة وقتها دون أخاه الخليفة المعتمد، وطبيعي أن وجود الخليفة في مصر كان من شأنه أن يزيد من نفوذ ابن طولون، ولو نجح هذا المشروع لتغير إلى حد كبير مستقبل الخلافة ومستقبل مصر، لكن

---

(١) عيسى بن مهنا بن مانع الطائي حسام الدين من آل فضل، ويلقب بسلطان العرب أمير بادية الشام، وصاحب تدمر(ت ٧٣٠هـ/١٣٢٩م). **ابن خلدون**، ج٥، ص٤٣٨. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٢٠٦.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفا**، ص ٤٧٩.

(٣) يذكر قطب الدين اليونيني أن قطز اجتمع بالحاكم وبايعه على الخلافة في دمشق. اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج١، ص ٤٨٥.

(٤) حسن، **تاريخ المماليك**، ص ٢٦٧.

مشروع ابن طولون لم يتم له النجاح لأن المعتمد لم يفلح في الهرب إلى مصر، إذ قبض عليه عيون أخيه الموفق وأرجعوه لعاصمته شبه سجين[١].

وفكر محمد بن طغج الأخشيدي (٣٢٣-٣٣٤هـ/٩٣٤-٩٤٥م) سنة ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م عند ذهابه إلى الشام بنجدة الخليفة المتقي (٣٢٩-٣٣٣هـ/٩٤٠-٩٤٤م) من جور الحمدانيين بالموصل، واستبداد الأتراك المتسلطين على الخلافة باستدعائه إلى مصر، لكن ذلك لم يتم أيضاً[٢].

وبعد سقوط الخلافة العباسية جاءت فرصة بيبرس لتحقيق هذا الأمر وذلك عندما ورده كتاب الأميرين علاء الدين البندقدار[٣] والأمير علاء الدين طيبرس[٤] مضمونه وصول رجل إلى جهة دمشق في أول الغوطة يدعى أنه أحمد بن الإمام الناصر ومعه جماعة من عرب خفاجة[٥]، وقد كان الأمير أحمد بن الإمام الناصر محبوساً في بغداد مع جماعة من بني العباس في حبس الخليفة المستعصم (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) فلما ملكت التتار بغداد أطلقوه، فخرج إلى عرب العراق، واختلط بهم إلى أن سمع بسلطنة الملك الظاهر بيبرس[٦]، وبعد مرور كتاب البندقدار وطيبرس كتب السلطان لهم بخدمته، وتعظيم حرمته، وأن يسير

---

(١) زكي، **مصر والحضارة الإسلامية**، ص ١٨-١٩.

(٢) حسن، **تاريخ المماليك**، ص ٢٤٣.

(٣) علاء الدين البندقدار: كان مولى للأمير جمال الدين ابن يغمور ثم صار للملك الصالح نجم الدين الأيوبي ثم ملكه بيبرس، توفي بالقاهرة سنة ٦٨٤هـ. الذهبي، **العبر**، ج٥، ص ٣٤٨.

(٤) طيبرس بن عبد الله الجندي علاء الدين أديب نحوي من المماليك اشتراه أحد الأمراء في البيرة، علمه القرآن والخط وأعتقده متقدم دمشق، فتفقه ومهر في الأدب ونظم ألفية ابن مالك ومقدمة ابن الحاجب جامعاً بينهما في أرجوزة سماها "الطرفة" مات في الطاعون في صالحية دمشق. ابن حجر العسقلاني، أبي الفضائل أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد خان، ط٢، ٦ج، ج٢، مجلس دائرة المعارف، الهند، ١٩٧٢م، ص٢٢٩. وسيشار إليه لاحقاً: العسقلاني، الدرر الكامنة. الحنبلي، عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ٨ج، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٦١. وسيشار إليه لاحقاً: الحنبلي، شذرات الذهب.

(٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٩. ابن عبد الظاهر، محمد بن محي الدين (ت ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م)، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، ص٩٩. وسيشار إليه لاحقاً: ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر. القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص١١١.

(٦) اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج١، ص ٤٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٩.

إلى القاهرة، حيث احتفل باستقباله وعقد مجلساً بقلعة الجبل[1]، حضر فيه كبار رجال الدولة وأعيانها وقضاتها، وأقر في هذا الاجتماع قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز[2]، صحة نسبه إلى البيت العباسي[3]، ثم بويع بالخلافة، وكان أول من بايعه السلطان ثم قاضي القضاة، ثم الكبار على مراتبهم وذلك في ١٣ رجب ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م ونقش اسمه على السكة وخطب له ولقب بلقب أخيه المستنصر (٦٢٣-٦٤٠هـ/ ١٢٦٦-١٢٤٢م) [4].

ويجدر بالملاحظة هنا أن بعض الناس تشككوا من صحة نسب الخليفة المستنصر بالله، وذلك على الرغم من الاحتياطات التي قام بها بيبرس، ومن شهادة الشهود، ويبدو هذا التشكك واضحاً من الطريقة التي أشار بها بعض المؤرخين إلى الخليفة الجديد، وهي طريقة لا تخلو من الغمز الواضح، مثال ذلك ما يقوله المؤرخ أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ/ ١٢٧٤م) في حوادث سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م "وفي هذه السنة قدم إلى مصر جماعة من العرب ومعهم شخص أسود اللون اسمه أحمد زعموا أنه ابن الإمام الظاهر بالله بن الإمام الناصر"[5]. ويكرر أبو الفداء أسلوبه في الإشارة إلى الخليفة فيقول : "وبرز الظاهر والخليفة الأسود"[6]. ويقول عنه الحافظ الذهبي بأن "أمه حبشية" ولقبه "بالخليفة الأسود"[7].

---

(١) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٩هـ/ ١٥٢٠م) **جواهر السلوك في أخبار الخلفاء والملوك** (مخطوط) كيمبردج، نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم ٧٤، ص٣٩٩-٤٠٠. وسيشار إليه لاحقاً: ابن إياس، جواهر السلوك (مخطوط).

(٢) ابن بنت الأعز قاضي القضاة جمال الدين أبو محمد عبد الوهاب بن خلف بن بدر الملاحي المصري الشافعي، صدر الديار المصرية ورئيسها (ت ٦٦٥هـ(. الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج٥، ص٢٨١.

(٣) المنصوري، بيبرس الدوادار (ت ٧٢٥هـ/١٣٢٤م)، **التحفة الملوكية في الدولة التركية- تاريخ دولة المماليك البحرية**، تحقيق: عبد الحميد صالح، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧م، ص٤٧. أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص٢٥٣. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) **العبر وديوان المبتدأ والخبر**...، ٧ج، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢م، ص٥٤ وسيشار إليه لاحقاً: ابن خلدون، العبر. القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص١١٢.

(٤) ابن خلدون، **العبر**، ج٢، ص٢٥٣. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق١، ص٤٥١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١٠٩-١١٠. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٧٧.

(٥) أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص ٢٥٣.

(٦) أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص ٢٥٣.

(٧) الذهبي، **دول الإسلام**، ج٢، ص١٢٥.

وعلى الرغم من هذا التشكك فقد أصبح المستنصر أول خليفة عباسي سكن القاهرة، وكانت أول مهمات الخليفة الجديد تفويض السلطات الدنيوية للسلطان الظاهر بيبرس على البلاد الإسلامية وما سيفتحه من أيدي الكفار، وقد أعطى المستنصر لبيبرس هذا التقليد في أول خطبة له بعد توليه السلطنة، ثم بايعه الناس على اختلاف طبقاتهم، ثم كتب السلطان إلى البلاد بأخذ البيعة له وأن يخطب باسمه على المنابر وتنقش السكة باسمه[١].

وقد أوصى المستنصر السلطان بيبرس في هذا التقليد بأن يعيد الخلافة إلى بغداد، ومما قاله: "وبك يرجى أن يرجع مقر الخلافة إلى ما كان عليه في الأيام الأول، فأيقظ لنصرة الإسلام جفناً ما كان غافياً ولا هاجعاً، وكن في مجاهدة أعداء الله إماماً متبوعاً ولا تابعاً، وأيد كلمة التوحيد فما نجد في تأييدها إلا مطيعاً سامعاً.." [٢].

وقد عمل السلطان بيبرس على احترام الخليفة وتقديره وتوفير جميع احتياجاته، ومما يدل على ذلك أنه رتب له أتابكاً[٣] وإستاداراً[٤] وشرابياً[٥] وخازنداراً[٦] وحاجباً وكاتباً، وعين له خزنة وجملة من المماليك، بالإضافة إلى مائة فرس وثلاثين بغلاً وعشرة قطارات جمال[٧].

وبعد أن اطمأن بيبرس إلى أن سلطته قد توطدت بهذا التفويض، شرع بإعادة المستنصر إلى مقر الخلافة العباسية ببغداد، حيث عهد إلى بعض الأمراء والعساكر بمرافقته

---

(١) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص ١٠٠. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق ٢، ص ٤٥٠.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٥٣-٤٥٧.

(٣) **أتابكية** : إحدى وظائف السيوف، ويسمى صاحبها بأتابك العسكر وهو مصطلح تركي مركب من أتا بمعنى الأب ، وبك ويعني السيد، وقد ظهر هذا المصطلح في العصر السلجوقي حيث كان يلقب به مربوا أبناء السلاطين. القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ص ١٨.

(٤) **استاداراً**: إحدى وظائف أرباب السيوف، وموضوعها الإشراف على البيوت السلطانية من المطابخ والشراب والحاشية والغلمان والمشي في طلب السلطان والحكم في غلمان السلطان وباب داره. المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٢٢.القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٢٠. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص١٣١.

(٥) **شرابياً**: الشرابي وهو المتحدث في أمر الشراب خاناه السلطانية وما عمل إليها من السكر والمشروب والفواكه وغير ذلك. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ٢٢.

(٦) **خازندار**: الإشراف على خزائن الأموال السلطانية من نقد وقماش وغيرها، ويتولاها موظف يسمى خازندار برتبة أمير مائة. المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص ٢٢٣.

(٧) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨.

وخرج بصحبته إلى بلاد الشام[١].

وكان السلطان بيبرس قد عزم على أن يرسل مع الخليفة عشرة آلاف فارس ويجهزه بالمال والسلاح لمعاونته في إعادة الخلافة العباسية وإقامة نفسه خليفة في بغداد[٢].

ولم يكد يصل السلطان إلى دمشق حتى أشار عليه بعض خاصته بالعدول عن فكرة إعادة الخليفة، خشية أن يعمل على هدم سلطته في مصر والشام لو تم له القضاء على المغول وأعاد ملك العباسيين[٣].

ويبدو أن بيبرس قد أحس بأنه أوجد لنفسه شريكاً في الملك، ذلك أن النقود صارت تضرب باسم السلطان والخليفة معاً، كما صار يُدعى للخليفة على المنابر، كما لم يغب عن بال السلطان أنه متى حدث صدام بينه وبين الخليفة فإن الرأي العام في العالم الإسلامي سيقف إلى جانب الخلافة، بوصفها السلطة الشرعية الأولى في حكم المسلمين منذ وفاة الرسول ﷺ، لذلك كله تغير السلطان عن الخليفة المستنصر وتركه وشأنه يخترق بادية الشام ثم عاد السلطان إلى دمشق ثم إلى الديار المصرية[٤].

ولم يكن تخلي بيبرس عن الخليفة المستنصر يثنيه عن عزمه، فإنه تابع سيره حتى وصل على عانه[٥] وهناك انضم إليه الخليفة الحلبي الحاكم بأمر الله ودان له ودخل تحت طاعته[٦]، ثم رحل إلى الحديثه[٧]، ومنها إلى هيت[١]، وهناك اشتبك مع المغول في معركة غير متكافئة انتهت بهزيمته وقتله سنة (٦٦٠هـ/ ١٢٦١م)، ولم ينج من جنده سوى بعض

---

(١) بيبرس المنصوري، **التحفة المملوكية**، ص٤٧. اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج١، ص ٤٥٣-٤٥٤. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤٠. القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١١٣.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٦٢.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨.

(٤) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص١١٤.

(٥) **عانه:** بلدة مشهورة بين الرقة وهيت من أعمال الجزيرة. ياقوت، **المعجم**، ج٤، ص ٧٢.

(٦) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨.

(٧) **الحديثه:** كورة من كور الموصل، قال اليعقوبي الحديثة عامرة آهله على شاطئ دجلة لها فرض وأسواق وهي كورة من كور الموصل لها عمارات وقرى وأهلها أخلاط من العرب والعجم ولها محلات واسعة وحصن وبها مصب نهر الزاب. ياقوت، **المعجم**، ج٢، ص ٢٣٠.

الأمراء، وكان أبو العباس أحمد (الحاكم بأمر الله) من بين الناجين[٢].

وقد ظل منصب الخلافة شاغراً مدة سنة إلى أن استقر رأي الظاهر بيبرس على إقامة خليفة آخر، تكون له الزعامة الدينية على البلاد على أن يكون هذا الخليفة تحت سلطته، فلم يجد أمامه سوى أبي العباس أحمد بن أبي علي الحسن بن أبي بكر بن الحسن بن علي القُبي (بضم القاف وتشديد الباء) بن الخليفة المسترشد بالله[٣].

وكان أبو العباس هذا قد اختفى وقت أخذ بغداد ونجا من التتار، ثم قصد أمير بني خفاجه، ثم توجه بعدها إلى دمشق وأقام عند الأمير عيسى بن مهنأ، ثم سير في طلبه الأمير قلج البغدادي، فاجتمع به وبايعه بالخلافة وتوجه في خدمته جماعة من الأمراء العرب فافتتح الحاكم بها عانه والحديثه وهيت، ثم استدعاه السلطان الظاهر بيبرس فقدم إلى دمشق في صفر سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م، لكن المستنصر كان قد سبقه بثلاثة أيام[٤]، فتوجه أبو العباس إلى حلب فبايعه صاحبها أقوش البرله (البرلي) باسم الحاكم بأمر الله[٥].

وعندما قصد المستنصر فتح بغداد دخل الحاكم تحت طاعته عند عانه وتوجه معه الحاكم نحو بغداد، وبعد مقتل المستنصر توجه أبو العباس نحو الرحبه[٦]، وجاء إلى عيسى بن مهنأ فكاتب الظاهر بيبرس فطلبه إلى القاهرة، ومعه ولده وجماعته[٧]، فاحتفل بيبرس بمبايعته

---

(١) **هيت:** مدينة بين الرحبة وبغداد، وهي على شاطئ الفرات، وهيت الهوة وسميت لأنها هوة في الأرض المنخفضة وهي غربي الفرات، وعليها حصن وهي من أعمر البلاد. ياقوت، **المعجم**، ج٥، ص ٤٢١.

(٢)اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ج١، ص ٤٥٤. القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١١٢-١١٣. العيني، **عقد الجمان**، ج١، ص ٣٢٨.

(٣) بيبرس المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٥. أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص ٢٥٥. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص٥٤٠. القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١١٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١١٨. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨. ابن سباط حمزة بن أحمد بن عمر (ت ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م)، **صدق الأخبار (تاريخ ابن سباط)**، **تحقيق:** عمر عبد السلام تدمري، ط١، ٢ج، ج١، جروس برس طرابلس، لبنان، ١٩٩٣م، ص ٤٠٥.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨.

(٥) الذهبي، **دول الإسلام**، ج١، ص ١٢٥.

(٦) الرحبه، قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة على يسار الحجاج إذا أرادوا مكة. ياقوت، **معجم البلدان**، ج٣، ص ٣٣.

(٧) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٨-٤٧٩.

وأنزله بقلعته وأدر عليه النفقات وبايعه بالخلافة ولقبه بالحاكم بأمر الله، كما حصل منه على تقليد بالسلطنة سنة (٦٦٣هـ/ ١٢٦٣م) (١).

على أن بيبرس عمل هذه المرة على الحد من نفوذ الخليفة العباسي الجديد، بحيث لم يترك له فرصة للظهور وتأكيد نفوذه على حساب السلطنة، كذلك استحضر بيبرس بعض الأفراد الآخرين من بني العباس للتلويح بهم في وجه الخليفة الحاكم إذا حدثته نفسه بالخروج عن النطاق الذي رسمه له السلطان(٢).

وبذلك أصبح الخليفة العباسي الجديد في القاهرة مجرد من كافة الصلاحيات وليس له حول ولا قوة في تصريف شؤون الدولة كما سنرى(٣).

ويمكن القول أن هناك عدة عوامل ساهمت في إحياء الخلافة العباسية من جديد في القاهرة أهمها: محاولة بيبرس إيجاد دعامة كبرى يستند إليها سلطانه خاصة بعد الثورات التي اعترضت طريقه في بداية حكمه، بالإضافة إلى نظرة المعاصرين له من زاوية أنه اغتصب منصب السلطنة من قطز قاهر المغول، هذا إلى أنه لا يخفى علينا أن المماليك بوجه عام شعروا منذ اللحظة الأولى التي تولوا فيها حكم البلاد أنهم انتزعوا لأنفسهم ملك سادتهم من بني أيوب، بدليل تحايلهم على الموقف بمحاولة إشراك بعض أبناء البيت الأيوبي معهم بالحكم، فإذا أضفنا إلى ذلك تجريح المعاصرين للمماليك بسبب أصلهم غير الحر، بالإضافة إلى كل ذلك فإحياء الخلافة في أي بلد كان سيُكسب هذا البلد تشريفاً عظيماً من ناحية ويجعل بلاطه قبلة بقية حكام العالم الإسلامي من ناحية أخرى، وهذا ما أدركه المماليك منذ اللحظة الأولى لسقوط الخلافة في بغداد.

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٥٣.

(٢) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١١٣.

(٣) Ayalon, D, **Transfer of the Abbasid Caliphote**, p. 57.

الفصل الثانـي:

تطور مفهوم السلطنة خلال العصر المملوكي

(٦٤٨ـ٩٢٣هـ/١٢٥٠ـ١٥١٧م)

- مفهوم لقب (السلطان) عند المماليك:
- محاولات المماليك إضفاء الشرعية على حكمهم.
- الاحتفالات السلطانية.
- صلاحيات سلاطين المماليك.
- أهم الوظائف المرتبطة بالسلطنة المملوكية.
- علاقة السلاطين المماليك بأمراء الدولة.

تطور مفهوم السلطنة خلال العصر المملوكي
(٦٤٨ـ٩٢٣هـ/١٢٥٠ـ١٥١٧م)

مفهوم لقب (السلطان) عند المماليك:

بظهور المماليك في مصر في منتصف القرن السابع هجري/ الثالث عشر ميلادي، أصبح لقب سلطان[١] حقيقة واقعية بعد أن تلقب به ملوك السلاجقة والأيوبيين، حيث استخدم حكام المماليك هذا اللقب الذي ورثوه عن أسيادهم الأيوبيين.

فالسلطنة عند هؤلاء المماليك هي في الواقع ترسيخ لمفهوم السلطنة في العصرين السلجوقي والأيوبي، باستثناء بعض القواعد والشروط والتي ميزتها عن سابقتها، فالسلطنة المملوكية لم تتمحور حول مبدأ الوراثة الذي شاع في العصرين السابقين، حيث أن السلطان المملوكي لم يتول الحكم نتيجة لحق شرعي موروث، وإنما رشحته قوته ومواهبه وكثرة مماليكه لتولي ذلك المنصب، فشرعية السلطان المملوكي تأتي من هذه العوامل المجتمعة والتي تميزه عن غيره من أقرانه المماليك[٢].

بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن السلطنة المملوكية لم يكن لها نظام قائم، ولم تتحدد بشخص معين، فكان كل أمير أو زعيم أو قائد أهلاً للعرش، متى توفرت فيه الشروط المطلوبة، فإذا اجتمع رأي الأمراء والزعماء على أحدهم بايعوه بالسلطنة مدى الحياة[٣].

وكما كان الأمراء أصحاب الأمر في تولية السلطان، كانوا كذلك أصحاب الأمر في خلعه، وكان الخلع يتم لأكثر من سبب، أهمها عدم صلاحية السلطان للحكم، والتنافس على العرش، كما وأن للجيش أثر كبير في تولية السلطان أو عزله[٤].

وفي كثير من الأحيان كان الأمير القوي المرشح للسلطنة يلجأ إلى تعيين ابن السلطان المتوفى مكان أبيه، لا اعتقاداً من المماليك في أحقية ذلك الإبن، ولكن كعمل مؤقت بسبب الظروف غير المواتية الناجمة عن منافسته من بعض الأمراء الآخرين، ومتى رأى هذا الأمير

---

(١) تم التطرق لمفهوم السلطان وتطوره قبل العصر المملوكي في التمهيد، انظر: ص ٢٧-٣٥.

(٢) عاشور، **مصر والشام**، ص٢٩٩.

(٣) رشدي راسم، **مصر والشراكة**، دار صوت الناريين للنشر، بيروت، د. ت، ص ١٠٩ وسيشار إليه لاحقاً رشدي، مصر والشراكة.

(٤) ريمون، **القاهرة المملوكية**، ص ١٠٧. رشدي، **مصر والشراكة**، ص ١٠٩+ ص ١١٠.

(والذي عادة ما يكون أتابك العسكر) أن الظروف أصبحت مواتية، عندئذ يسهل عليه عزله واعتلاء عرش السلطنة مكانه[(١)].

ورغم أن أولاد بيبرس (٦٥٩-٦٧٦هـ/١٢٦٠-١٢٧٧م) وأولاد قلاوون (٦٧٨ – ٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠) وأحفاده اعتلوا عرش مصر على التوالي وفق المبدأ الوراثي، على أن المماليك، لم يقيموا لمبدأ الوراثة أي وزن، كما كانت عليه الحال عند غيرهم من الأمم، فمبدأ الوراثة كان غريباً عن عقلية المماليك، الذين أدركوا إلى أن الملك يجب أن يؤول إلى أقوى الأمراء شجاعة ومهارة وثروة بين أقرانه وأكثرهم اتباعاً، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى نظام الفروسية والذي نشأ عليه المماليك والقائم على الجدارة والقوة والشجاعة والأقدمية[(٢)].

ورغم محاولة بعض السلاطين الأقوياء أمثال بيبرس وقلاوون وبرقوق (٧٨٤ – ٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٨م) وغيرهم تثبيت المبدأ الوراثي، إلا أن هذا النظام لم يكن مستقراً ولا ثابت الأركان، ولا هو متفق مع ما نعرفه من وراثة العرش في العديد من الدول الأخرى، والذي يقوم على وصول الابن الأكبر للسلطان أو الملك إلى العرش بعد وفاة أبيه، واستقراره عليه مدى الحياة[(٣)].

ويرجع ذلك إلى عدم فهم المماليك للمعنى المقصود من نظام الوراثة، فصغر سن ابن ابن السلطان المتوفى دعا إلى إقامة اتابك عليه، وهذا الأتابك ينتهز الفرصة ويجعل هذا السلطان ألعوبة في يديه [(٤)].

حيث قام الأتابكة بأدوار هامة في عزل السلاطين سواءً في العصر المملوكي الأول أو الثاني، فقد عُزل السلطان علي بن أبيك (٦٥٥-٦٥٨هـ/١٢٥٧-١٢٥٩م) على يد أتابكة سيف الدين قطز (٦٥٨هـ/١٢٦٠) [(٥)]، وعُزل سلامش بن بيبرس (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) على يد أتابكة سيف الدين قلاوون[(٦)]، كذلك ظهر نفوذ كتبغا المنصوري (٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م) أتابك السلطان الناصر في سلطنته الأولى(٦٩٣-٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م)، وتركزت السلطنة

---

(١) عاشور، **مصر والشام**، ص٢٩٩.

(٢) ريمون، **القاهرة المملوكية**، ص ١٠٧.

(٣) حسن، **تاريخ المماليك**، ص١٩٦-١٩٧.

(٤) حسن، **تاريخ المماليك**، ص١٩٦.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤١٧.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٨.

في يده حيث تضاءلت بجانبه شخصية السلطان الناصر الذي كان صبياً وقتها وخلع بعد سنة واحدة من بدء سلطنته وخلفه كتبغا على العرش[١].

وفي عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤–٩٢٣هـ/١٣٨٢–١٥١٧م)، تعددت مسألة سيطرة الأتابك على منصب السلطنة حتى أصبحت عادة في هذا العصر، ومن الأمثلة على ذلك خلع المظفر أحمد بن شيخ(٨٢٤هـ/١٤٢١م) على يد أتابكه ططر (٨٢٤هـ/١٤٢١م)[٢]، وخلع الصالح محمد بن ططر (٨٢٥هـ/١٤٢٢) على يد أتابكة برسباي[٣] (٨٢٥هـ/١٤٢٢–١٤٣٨م) وخلع يوسف ابن برسباي (٨٤١–٨٤٢هـ/١٤٣٨–١٤٣٨م)على يد أتابكة جقمق[٤] (٨٤٢–٨٥٧هـ/ ١٤٣٨–١٤٥٣م)، وخلع عثمان بن جقمق (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) على يد أتابكة أينال[٥] (٨٥٧–٨٦٥هـ/١٤٥٣–١٤٦١م)، والذي خلع ابنه أحمد بعد وفاته على يد أتابكة خشقدم[٦] (٨٦٥–٨٧٢هـ/١٤٦١–١٤٦٧م).

على أن عدم احترام المماليك للمبدأ الوراثي، أدى إلى تعدد أساليب عزل سلاطين المماليك، إما بتدبير الأتابك كما أشير له، أو بالخلع ثم النفي إلى قوص[٧] أو الكرك أو قلعه الجبل أو إلى ثغر الإسكندرية أو دمياط[٨].

وقد شهدت سلطنة المماليك الكثير من حالات النفي هذه، كما حصل لأبناء بيبرس السعيد بركة خان[٩] (٦٧٦–٦٧٨هـ/١٢٧٧–١٢٧٩م) وسلامش[١٠] ، كما أن السلطان الناصر التجأ إلى الكرك مرتين قبل أن تستقر له الأمور بالسلطنة[١١].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٠٦ + ص٨٠٧.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص٥٦٩.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص٦٠٧.

(٤) العيني، **عقد الجمان**، ص٥١٥ + ص ٥٤٥. ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص١٩٧.

(٥) ابن نغري بردي، **النجوم**، ج١٦، ص ٤٦ + ٤٧.

(٦) ابن اياس، **بدائع**، ج٢، ص٣٢٨. ابن نغري، **النجوم**، ج١٦، ص٢٥٣.

(٧) قوص: مدينة كبيرة عظيمة تقع شرق النيل وقصبة صعيد مصر وهي مدينة قبطية بينها وبين القاهرة إثنا عشر يوماً وهي مركز تجاري للقادمين من عدن. ياقوت، **المعجم**، ج٤، ص٤١٣.

(٨) دمياط: مدينة قديمة بين تنيس ومصر على زاوية بحر الروم والنيل مخصوصة بالهواء الطيب وهي ثغر من ثغور الإسلام. ياقوت، **المعجم**، ج٢، ص٤٧٢.

(٩) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٨٨.

(١٠) ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص٢٨٧ + ص٢٩٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٨.

(١١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٣٣٢–٣٣٣. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٤٨.

ومن الأمور المتبعة أيضاً في سلطنةالمماليك قتل السلطان على يد الأمراء المنافسين له، كما حصل للمعز أيبك (٦٤٨-٦٥٥هـ/١٢٥٠-١٢٥٧م) الذي قتلته زوجته شجرة الدر(١)، وقتل بيبرس للسلطان قطز بعد معركة عين جالوت(٢)، وكما حدث للسلطان فرج بن برقوق (٨٠١- ٨١٥هـ/١٣٩٨-١٤١٢م) الذي قتل على يد شيخ المحمودي (٨١٥-٨٢٤هـ/١٤١٢-١٤٢١م) ونوروز الحافظي نائب الشام(٣).

ومن أساليب عزل السلاطين الأخرى إقامة الحجر على السلطان ومنعه من الإتصال بالناس، كما حصل للسلطان محمد الناصر في سلطنته الثانية(٦٩٨-٧٠٨هـ/١٢٩٨-١٣٠٨م) على يد الأمير سلار(٤) نائب السلطنة وبيبرس الجاشنكير(٥)(٧٠٨- ٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م).

وقد تعدد المبررات التي ساقها هؤلاء الأمراء لعزل السلاطين ونفيهم أو حتى قتلهم، ومن هذه المبررات صغر سن السلطان، ولحاجة البلاد الماسة لسلطان قوي يحمي البلاد ويؤمن لها الاستقرار، كما فعل السلطانين قطز وقلاوون وغيرهم(٦).

ومن أسباب العزل الأخرى سوء خلق السلطان والذي يمكن أن يؤدي إلى خروج الأمراء عليه وعزله، كما حصل للسلطان شعبان بن الناصر محمد(٧)(٧٤٦-٧٤٧هـ/١٣٤٥ – ١٣٤٦م)، وللسلطان فرج بن برقوق(٨).

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٠١.

(٢) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج٣، ص٣٢٥. ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص٨٣.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٢٠٧ + ص٢٢٤.

(٤) سلار البيبري المنصوري، كان من مماليك الصالح علي بن قلاوون، فلما مات صار من خواص الأشرف خليل وناب في الملك عن الناصر واستمر في ذلك فوق العشر سنين. ولما ولي لاجين أكرمه وأحترمه وكان صديقه فلما قتل ندبوه لإحضار الناصر من الكرك فركب إليه وسار معه واستنابه وقدمه على الكل. توفي سنة ٧١٠ه بعد أن سجنه الناصر. ابن حجر العسقلاني، أبي الفضائل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **الدرر الكامنة**،ج٢، ص٣٣١.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٧٩.

(٦) ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ص٨١٨. العيني، **عقد الجمان**، ص٢٢٠. ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص٥٥. ابن اياس، ج١، ص٣٠١ – ص٣٠٢.

(٧) ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٥، ص٥٢ + ٥٣.

(٨) ابن الصيرفي، علي بن داود (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م) **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، تحقيق حسن حسني، ط٣، ج٢، القاهرة، د.ت، ص٣٠٨. ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٨١٩.

وبسبب كثرة عزل السلاطين كان على السلطان الجديد الذي يعتلي العرش أن يقتل ويسجن أعدائه لكي يحتفظ بسلطنته، كما كان عليه في المقابل أن يتقرب من الأمراء المماليك وأن يوزع عليهم الاقطاعات والوظائف والمناصب الكبرى، بالإضافة إلى ترقية البعض إلى رتب أعلى من رتبته السابقة تمنحه اقطاعات أوفر أو بإقرار البعض في مناصبهم(١).

ويلاحظ أن خلع السلطان القائم واعتلاء آخر كان يؤدي إلى حدوث اضطرابات وانتشار الفوضى في مصر والشام على حدٍ سواء، كما يؤدي هذا الأمر إلى انعدام الأمن وتدهور الأحوال الاقتصادية والمعيشية لعامة الناس، ذلك فضلاً عن تزايد أعمال السلب والنهب للمتاجر والمستودعات والأسواق، يضاف إلى ذلك كله أن استخدام العنف بين المتنافسين أدى إلى الكثير من الخراب والدمار في المدن وعمرانها(٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرادة العوام لم تكن عديمة التأثير في مسألة الصراع على العرش في الدولة المملوكية، فقد كانت العامة تعبر عن إرادتها بين حين وآخر بوسائل مختلفة، كما حدث في سلطنة محمد بن قلاوون، حيث ساهمت إرادة العامة في إعادة الناصر إلى العرش وأجبرت المغتصب على التخلي عن السلطنة(٣).

وفي الدولة المملوكية كانت الشروط الواجب توافرها في الأمير المملوكي هي التي تحدد بدرجة كبيرة مسألة توليه السلطنة، وهذه الشروط مهمة للغاية بالنسبة للمرشح لمنصب السلطنة، فنقص أحد هذه الشروط يمكن أن يكون حاجزاً أمام اعتلائه لهذا المنصب، ومن أهم الشروط مواهب الأمير الكثيرة من ذكاء وفروسية وشجاعة، بالإضافة إلى كثرة إقطاعاته، ومنصبه الكبير في الدولة كأن يكون نائباً للسلطنة أو أتابكاً أو داواداراً(٤)، كما أن لأصل هذا الأمير دور كبير في ترشيحه لمنصب السلطنة، ففي العصر المملوكي الأول كان على الأمير المرشح لمنصب السلطنة أن يكون من المماليك الأتراك، ويستبعد من لا ينتسب لهذا الجنس،

---

(١) ضومط، **الدولة المملوكية**، ص٢١.

(٢) الحجي، **حياة ناصر، السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك**، ط١، جامعة الكويت، ١٩٧٧، ص١٠١-١٠٢، وسيشار إليه لاحقاً الحجي، **السلطة والمجتمع**.

(٣) ابن أيبك الدواداري، ابن بكر بن عبدالله بن أبيك (ت٦٩٩هـ/١٢٩٩م) **كنز الدرر وجامع الغرر**، ج٩، **الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر**، تحقيق: سامي الخانجي وهانس روبرت رويمر، ص٢٦٨-٢٦٩، وسيشار إليه لاحقاً ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر.

(٤) **الدوادارية:** من الكلمة العربية دواة ومن الفارسية دار بمعنى صاحب الدواة. موضوعها تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور وتقديم القصص إليه والمشاورة على من يحضر إلى الباب الشريف وتقديم البريد وأخذ الخط على عامة المناشير والتواقيع والكتب. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ١٩+ ص ٤٣٤.

أما في العصر المملوكي الثاني فقد تغلب المماليك الجراكسة على منصب السلطنة وأصبح المملوك الجركسي الأصل أقدر من غيره على تولي هذا المنصب مع وجود بعض الاستثناءات والتي لم تدم طويلاً، حيث حكم اثنين من الأمراء من ذوي أصول يونانية هما خشقدم (٨٦٥–٨٧٢هـ/١٤٦١–١٤٦٧م)، وتمربغا (٨٧٢هـ/١٤٦٧–١٤٦٨م) (١).

وبشكل عام كانت هذه الشروط هي التي تقرر في أغلب الأحيان من يصبح سلطاناً على البلاد، فجميع المماليك رأوا أنهم متكافئون من ناحية المكانة وليس هناك مملوك أحسن من مملوك آخر إلا من خلال هذه الشروط، والتي عبرت عن مميزات المملوك الذي من حقه أن يتولى منصب السلطنة.

وبالتالي فالسلطنة المملوكية كانت تختلف عن سابقتها السلجوقية والأيوبية والتي اعتمدت على مبدأ الوراثة، مما يقلل في تشددها بالنسبة للنظر في صلاحيات الأمير الذي سيتولى عرش السلطنة، ونتيجة لذلك فقد امتازت السلطنة المملوكية بأنها عرفت أنواعاً عدة لقوى السلاطين، منهم القادر الذي استطاع السيطرة على شؤون الحكم، مرة بضرب أمراء المماليك عن طريق الفتن فيما بينهم، ومرةً أخرى بكثرة الأعطيات(٢)، ومن الأمثلة على هؤلاء السلاطين الظاهر بيبرس وقلاوون والناصر محمد في العهد المملوكي الأول، أما في العهد المملوكي الثاني فقد تميز من بين السلاطين، السلطان برقوق (٧٨٤–٨٠١هـ/١٣٨٢–١٣٩٨) والمؤيد شيخ والأشرف برسباي (٨٢٥–٨٤١ هـ/١٤٢٢ – ١٤٣٨م) والأشرف قايتباي (٨٧٢–٩٠١هـ/١٤٦٨ –١٣٩٦م).

ومنهم الضعيف الذي ترك شؤون الحكم إلى المقربين إليه من الأمراء والمماليك، مثل السعيد بركه بن بيبرس الذي ترك شؤون الحكم لمماليكه(٣)، والمنصور لاجين(٦٩٦–٦٩٨هـ/١٢٩٦–١٢٩٨م) الذي عهد بأمور السلطنة لمملوكه منكوتمر(٤)، والسلطان يلباي (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) الذي تولى السلطنة في العهد المملوكي الثاني وتميز بضعف شخصيته وتحكم المماليك به(٥).

---

(١) عاشور، **مصر والشام**، ص٢٢٩.

(٢) ضومط، **الدولة المملوكية**، ص١٩.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥١.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٢٩. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٥٠. حسن، **تاريخ المماليك**، ص٨٢ –٨٣.

(٥) ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص٨٨ – ٨٩.

ومنهم من كان صورة شكلية لإستمرارية الدولة وحكم من خلاله أقوى الأمراء نفوذاً وقوةً حتى إذا وجد الفرصة مواتية عمل على الإطاحة بالسلطان وجلس على العرش، ومثال هؤلاء السلاطين الضعفاء أبناء السلاطين الصغار(١).

وقد تميزت دولة المماليك بعدم توزيع الولايات والمناصب على أسرة السلطان المتولي العرش، كما كان عليه الحال في السلطتين السلجوقية والأيوبية، ذلك أن المماليك رغم محاولتهم تطبيق المبدأ الوراثي إلا أنهم فشلوا في ذلك، فالسلطان الحاكم رغم تفرده بالحكم، فإنه لم يحاول توزيع ولايات السلطنة ومناصبها العالية على أفراد عائلته، واستعاض عن ذلك بتوزيع هذه المناصب على خشداشيته وأبناء جنسه والموالين له(٢).

محاولات المماليك إضفاء الشرعية على حكمهم:

بما أن المماليك لم يأتوا على رأس جيوش فاتحة ثم فرضوا سيطرتهم على البلاد التي حكموها كما فعل البويهيون والسلاجقة والأيوبيون، ولأن أصل المماليك غير حر، فقد حاول سلاطين المماليك منذ تأسيس دولتهم سنة ٦٤٨هـ(١٢٥٠م) إإضفاء الشرعية على حكمهم، وذلك عن طريق أربعة أمور ساهمت إلى حد ما في إضفاء الشرعية على حكمهم بالنسبة للسكان.

وأول هذه الأمور هي رفع راية الجهاد عالياً في وجه كل من الصليبيين والمغول على السواء، فقد كان لتصدي المماليك للحملة الصليبية السابعة التي قادها ملك فرنسا لويس التاسع على مصر دوراً كبيراً في إعلاء شأن المماليك، حيث ظهر المماليك البحرية على المسرح وأبدوا بطولة كبيرة ساهمت في هزيمة جيش الصليبيين وانسحابهم عن مصر(٣).

كما أدت معركة عين جالوت وانتصار المماليك فيها إلى ارتفاع شأن المماليك في نظر المسلمين في مصر والشام، ذلك أن تقاعس أبناء البيت الأيوبي عن صد المغول، بل تواطؤ بعض أبناء البيت الأيوبي مع المغول، أفقد بني أيوب أي حق شرعي لهم في الملك، وجعلهم يبدون في نظر المعاصرين لهم في صورة القوة المتداعية غير الجديرة بحكم المسلمين، في حين كانت دولة المماليك الناشئة بحاجة إلى دعامة تعتمد عليها في البقاء في الحكم، فانتصار المماليك في عين جالوت جعل الناس ينسون أصلهم غير الحر، ويتناسون أنهم في حقيقة أمرهم مغتصبون للعرش من سادتهم من بني أيوب، كما لم يعد الناس يذكرون إلا شيئاً واحداً وهو أن

(١) ضومط، **الدولة المملوكية**، ص١٩.

(٢) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص١٢٤-١٢٧.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٣٥٥ + ص٣٥٦.

المماليك أنقذوهم من المغول، وأن بقاء المماليك في الحكم إنما هو ضرورة لا بد منها لحماية دار الإسلام والتصدي للكفار، فانتصار المماليك في عين جالوت كان بمثابة تنازل الأيوبيين عن قيادة الدولة إلى المماليك[١].

كما أن هذا الانتصار منح الدولة المملوكية مركز الزعامة في العالم الإسلامي، فكان ينظر إليها دائماً على أنها الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تنتصر على عدوين خطيرين (الصليبيين والمغول)، لذا أخذت الدولة الإسلامية تنظر إلى الدولة المملوكية نظرة كلها إجلال وعطف[٢].

ويؤكد بعض المؤرخون فضل الدولة المملوكية ويعترفون بالدور الهام الذي قامت به في الدفاع عن الإسلام.

وقد تابع المماليك طوال فترة حكمهم في العصرين الأول والثاني في رفع راية الجهاد، حتى أنهم استطاعوا إخراج الصليبيين نهائياً من منطقة بلاد الشام بعد تحرير مدينة عكا سنة ٦٩١هـ/ ١٢٩١م في عهد السلطان خليل بن قلاوون، كما أنهم لاحقوا فلولهم إلى جزر قبرص ورودس[٣]، وقاموا بالتصدي لمحاولات المغول للسيطرة على بلاد الشام ومصر في عهد تيمورلنك ومن خلفه ولم يكتفِ المماليك بمسألة الجهاد ضد أعداء الإسلام لإضفاء شرعيتهم على حكمهم، حيث حاول سلاطين المماليك إضفاء المزيد من شرعية حكمهم بقيامهم بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة على يد السلطان بيبرس سنة (٦٥٩هـ/١٢٦٠م) [٤].

وقد استفادت الدولة المملوكية كثيراً من مسألة إحياء الخلافة العباسية، فقد ظهر سلاطين المماليك من بيبرس فصاعداً أمام العالم الإسلامي حماة للخلافة العباسية ولأشخاص الخلفاء، كما أن السلطنة المملوكية اكتسبت شرعية لحكمها ما كانت لتكتسبها من أي مصدر

(١) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص٢٣.

(٢) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص٢٣.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص٧٢١ + ص٧٢٢.

(٤) اليونيني، **ذيل مرأة الزمان**، ص٤٤٢-٤٤٣. ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص١٠٠. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٧٧. أبو الفداء، **المختصر**، ص٢٥٣. الذهبي شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن قايماز (٧٤٨هـ/١٣٤٨م) **تاريخ الذهبي**، ط١، ج٢، دائرة المعارف. حيدر أباد، ١٣٦٤ه، ص١٢٥. المنصوري بيبرس، **التحفة الملوكية**، ص٤٧. ابن دقماق صارم الدين ابراهيم العلاني (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م) **نزهة الأنام في تاريخ الإسلام**، تحقيق سمير طبارة، ط١، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٩م، ص٤٧. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٥. ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص١٠٩ + ص١١٠. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص٥٤٥.

آخر عن طريق تفويض الخلفاء لسلاطينها بحكم البلاد نيابة عن الخلفاء، ويتضح هذا الأمر من خلال نصوص التفويض التي منحها هؤلاء الخلفاء لسلاطين المماليك، فقد أعطى الخليفة المستنصر (٦٥٩هـ/١٢٦٠م) أول خلفاء العباسيين في القاهرة السلطان بيبرس تقليداً بحكم البلاد الخاضعة لحكم السلطان بالإضافة إلى ما سيفتحه من الفتوحات، كما أعطاه التقليد بالسلطة على جند المسلمين ورعايا الدولة الإسلامية، "وأمير المؤمنين يشكر لك هذه الصنائع. وقد قلدك الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمنية والفراتية، وما يتجدد من الفتوحات.. وفوض أمر جندها ورعاياها إليك".(١)

ويتضح من خلال هذا التفويض أهمية ما قام به السلاطين المماليك لكسب شرعية أكبر كانوا بحاجة إليها لتوطيد حكمهم على بلاد غريبة عنهم، لذلك يلاحظ أن سلاطين المماليك عملوا على ترسيخ منصب الخلافة العباسية واستمراريتها.

فبعد قتل الخليفة المستنصر سنة (٦٦٠هـ/١٢٦١م) على يد المغول، أعاد السلطان بيبرس عملة الذي بدأ به، حيث أحضر أميراً عباسياً آخر لقبه بالحاكم بأمر الله، وأخذ منه تفويضاً آخر بحكم البلاد والعباد سنة ٦٦٢ﻫ)١٢٦٣م) (٢).

ولم يفكر أحد من سلاطين المماليك بإلغاء هذا المنصب، وفي حالة غضب سلطان ما على الخليفة فإنه يقوم بعزله ونفيه دون أن يصل الأمر إلى قتله، كما حصل بين السلطان برقوق والخليفة المتوكل، حيث قام برقوق بنفي المتوكل إلى قوص، ولم يستطع أن يقتله رغم تأمر الخليفة عليه لقتله(٣).

ومن النواحي التي ساهمت في تأكيد سلطات السلطان الدنيوية والدينية هي اتخاذ هؤلاء السلاطين للألقاب والتي تعبر عن رمز السيادة للسلطان المملوكي.

والواقع أن الألقاب التي اتخذها سلاطين المماليك تقسم إلى ألقاب دنيوية وأخرى دينية. غير أن هذه الألقاب تبقى مجتمعة مع بعضها عند ذكر اسم السلطان وألقابه، فمن الألقاب الدنيوية " سيد الملوك والسلاطين، سلطان الديار المصرية والشامية، ملك الشرق بأسره، وارث

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١١١ + ١١٢+١١٣.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٥٣.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٢٩٣، ٢٩٤،٢٩٥. ابن قاضي شهبه، **تاريخ ابن قاضي شهبه**، تحقيق عدنان درويش، ج٣، د.ط المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٧٧م، ص١١٠. ابن حجر، **أنباء العمر**، ج١، ص٢٠٠.ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص٧١. ابن تغري بردي، **النجوم**، ج١١، ص٢٣٥.

الملك سلطان العرب والعجم والترك، إسكندر الزمان"(١).

أما الألقاب الدينية فقد تعددت وأصبح لها دلاله كبيرة على شخصية السلطان، ودل معناها العام على أن هؤلاء السلاطين هم من حماة الإسلام والمدافعين عنه، فقد كان السلطان المملوكي يعرف باسم "سلطان الإسلام والمسلمين"، حيث أكد المماليك من خلال ألقابهم اعتزازهم بشرعية ملكهم الذي يباركه الخليفة العباسي، فتسموا بهذا الاسم وسموا إمبراطوريتهم "المملكة الإسلامية" أو "الممالك الإسلامية"(٢) ومما يدل على ذلك أن السلطان قلاوون كان يتخذ في معاهدته مع أهل جنوه لقب " سلطان جميع الإسلام"، ومع أرغون " سلطان أهل الإسلام جميعهم "(٣).

ومن الألقاب الإسلامية الهامة والتي تلقب بها سلاطين المماليك لقب "خادم الحرمين"، و"قسيم أمير المؤمنين"(٤)، وكان أول من لقب بذلك السلطان الظاهر بيبرس(٥)، ويشير هذا اللقب إلى العلاقة الشكلية بين المماليك والخليفة العباسي بوصفهما شريكين في حكم المسلمين، أحدهما يمثل الجانب السياسي والآخر يمثل الجانب الديني.

وينقل لنا القلقشندي في كتابه "صبح الأعشى في صناعة الإنشاء" أنواع الألقاب التي تلقب بها سلاطين المماليك، النوع الأول يكون على الشكل التالي:

"السُلطانُ السَيَدُ الأجل الملك (الفلاني) العالِمُ العادِلُ المُجاهد المُثاغر المؤيد المُظفر المنصُور الشاهِنشاه (فلان) الدُّنيا والدين، سُلطان الإسلام والمسلمين مُحي العدل في العالمين وارث المُلك ملكِ العرب والعجم والتُرك، ظل الله في أرضِه، القائمُ بسنتهِ وفرضهِ، إسكندر الزمان، مُملك أصحاب المنابر والأسرةِ والتيجان، واهِب الأقاليم والأمصار، مُبيد الطُغاة والبُغاة والكُفار حَامي الحَرَمين الشريفين والقبلتين، جامِع كَلمة الإيمان، لِواء العدل والإحسان، سَيد مُلوك الزمان، ابن السُلطان الشهيد الملك والد المُلوك والسلاطين" (٦).

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص٥٩.

(٢) حسن، **تاريخ المماليك**، ص٢٠٦.

(٣) ابن عبد الظاهر (ت ٦٩٢هـ/١٣٩٣م)، **تشريف الأيام والعصور في سير الملك المنصور**، تحقيق كامل مراد، ط١، القاهرة، ١٩٦١، ص١٥٦، وسيشار إليه لاحقاً ابن عيد الظاهر، تشريف الأيام.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٧٧.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٧٧.

(٦) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٦، ص١٢٠.

أو أن يقال:

"السلطان الأعظم، المَالك المَلِك الأشرف السيد الأجل العالمُ العادل المُؤيد المُجاهد المُرابط المُثاغر المُظفر الشاهِنشاه ناصر الدُّنيا والدين، سلطان الإسلام والمسلمين، مُحي العدل في العالمين، مُنصف المظلومين من الظَّالمين، وارث المُلك سُلطان العَرب والعجم والتُرك، فاتحُ الأقطار، فاتحُ الممالك والأمصار، إسكندر الزمان، مُولي الإحسان، جامع كَلِمة الإيمان، مُملك أصحاب المنابر والتخوت والتيجان، ملك البحرين، مَلك سُبل القبلتين، خَادم الحرمين الشريفين، ظل الله في أرضِه، القائم بسُنته وفرضه، سُلطان البسيطة، مُؤمِن الأرض المُحيطة، سيد المُلوك والسلاطين، ولي أمير المؤمنين أبو (فلان بن فلان)" (١).

وقد انتشر هذا النوع من الألقاب في عهد الدولة المملوكية الأولى، حيث تلقب بهذه الألقاب كل من السلطان بيبرس وقلاوون والناصر محمد، فكانت ألقاب الظاهر بيبرس تشمل ما يلي:

"السيدُ الأجلُ الكريمُ، العالِم العادلُ، المُجاهدُ المَرابطُ، المُؤيد المُظفر المنصور، رُكن الدُّنيا والدين، سُلطان الإسلام والمسلمين، سَيد المُلوك والسلاطين. قاتِل الكفرةِ والمُشركين، خَادم الحرمين الشريفين مُحي الخلافة العباسية، قسيمُ أمير المؤمنين، بيبرس بن عبدالله الصالحي أعز الله سلطانه" (٢).

أما الناصر فكان بتقلب "بسلطان الإسلام والمسلمين محي العدل بين العالمين، منصف المظلومين من الظالمين، وارث الملك، سلطان العرب والعجم والترك، إسكندر الزمان، صاحب القبلتين خادم الحرمين الشريفين سيد الملوك والسلاطين، أبي الفتح محمد بن السلطان الشهيد الملك المنصور سيف الدين قلاوون خلد الله ملكه"(٣).

أما النوع الآخر من الألقاب فكان يكتب على النحو التالي: المقام الشريف أو الكريم أو العالي مجرداً عنهما، ويقتصر على المفردة دون المركبة مثل أن يكتب "المقام الشريفي العالي المولولي السلطاني، الملكي، الفلاني، أبو فلان فلان"(٤).

---

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٦، ص١٢٠.

(٢) حسن، **تاريخ المماليك** ص٢٠٢.

(٣) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص٥٩.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٦، ص١٢١.

وقد تلقب بهذا النوع أغلب سلاطين الدولة المملوكية الثانية، فقد تلقب خشقدم، بالنَاصري المُؤيدي الرومي المَلك الظاهِر سَيف الدين أبو سَعيد"[١].

أما السلطان قايتباي (٨٧٢–٩٠١هـ/١٤٦٨–١٤٩٦م) فقد تلقب "بالأشرف المَحمودي الظَاهري الجَركسي سَيف الدين أبو النصر"[٢].

ومن الواضح من خلال تتبع ألقاب السلاطين الدولة المملوكية بأن هذه الألقاب تدل على مدى قوة السلطان أو ضعفه، فالسلاطين الكبار أمثال الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والناصر محمد، كانت ألقابهم تدل على مدى قوتهم على الصعيد الداخلي والخارجي على عكس ما نلاحظه في فترة ضعف الدولة وضعف سلاطينها، حيث أصبحت هذه الألقاب أقل تعظيماً للسلطان وتمجيداً له ولأعماله العسكرية ضد أعداء الإسلام خارجياً ولأعماله الداخلية. وقد تمثل ذلك في عهد السلاطين الضعفاء خاصة صغار السن منهم.

ولم يغب عن السلاطين المماليك أن تقريب الفقهاء والعلماء وإقامة مجلس العدل الذي يترأسه السلطان ضرورة ملحة لإضفاء الصفة الشرعية على حكمهم. وقد بدأ السلاطين بالتقرب من الفقهاء منذ بداية دولتهم لمعرفتهم بدورهم الكبير في تجميع المسلمين حول حكمهم. فقد نصب الظاهر بيبرس قضاة على المذاهب الأربعة، بعد أن كان القضاة يحكمون على المذهب الشافعي فقط[٣].

ولا شك في أن لتعدد القضاة في الدولة المملوكية دور في إضفاء المزيد من الشرعية على حكمهم، فهذا التعدد كان سوقاً لأصحاب المظالم في عرضها على القضاة الذي يختارونهم، ويحتكمون بذلك على المذهب الذي يرتضونه، وفي ذلك من التوسعة وحرية العامة من جهة وحرية القاضي من جهة أخرى، مما يساعد على حل مشاكل عدة كان يصعب حلها حلاً مناسباً لو اقتصر على مذهب واحد[٤].

ولا شك بأن سلاطين المماليك كانوا بحاجة إلى فتاوى هؤلاء الفقهاء والقضاة لترسيخ حكمهم أمام منافسيهم من الأمراء الآخرين وأمام عامة المسلمين، ومثال على ذلك حصول

---

(١) خليل بن شاهين عبد الباسط (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م)، **نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين**، تحقيق محمد كمال الدين، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١٤٠+١٤٣، وسيشار إليه لاحقاً خليل بن شاهين، نزهة الأساطين.

(٢) خليل بن شاهين، **نزهة الأساطين**، ص١٤٣.

(٣) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص ١٣٥.

(٤) سليم محمود رزق، **عصر سلاطين المماليك**، ط١، ج٢، مكتبة الآداب، مطبعة التوكل، القاهرة، ١٩٤٧م، ص٦٨، وسيشار إليه لاحقاً سليم رزق عصر المماليك.

المؤيد شيخ على فتوى من فقهاء مصر والشام بعزل وقتل السلطان فرج سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م [١].

ورغم حرص السلاطين المماليك على التقرب من هؤلاء الفقهاء، إلا أن سلاطين المماليك لم يحصلوا على كل ما يطلبونه منهم، فقد رفض الفقهاء والقضاة طلب السلطان برقوق بالحصول على فتوى بقتل الخليفة المتوكل على الله (٧٦٣–٨٠٨هـ/١٢٦١–١٤٠٥م). عندما تآمر على السلطان لقتله[٢].

ولم ينسَ السلاطين المماليك ما يمثله مجلس العدل من أهمية بالنسبة لحكمهم من حيث صبغ هذا الحكم بصبغة العدل ومحاسبة الظالم ونصرة المظلوم، لذا عمل السلطان على ترأس مجلس العدل أو "محكمة المظالم" وهي بمثابة محكمة استثنائية عليا تنظر في المظالم وقد اختص السلطان بالنظر فيها مباشرة[٣].

وأغلب قضايا هذا المجلس تنشأ بين الحكام والمحكومين وترجع أهمية هذه المحكمة إلى أنها كانت تعقد برئاسة السلطان نفسه في يومي السبت والثلاثاء[٤].

وهكذا نجد بأن السلطان أو النائب عنه قد حدد المكان، وهو دار العدل وحدد أوقات القضاء لكي لا تكون حجة للناس على عدم معرفتهم بذلك، وبهذا يسهل عليه الوصول بالوقت المحدد حتى يتم تسهيل إيصال الناس إلى حقوقهم، وإيصال كل ذي حق حقه[٥].

وقد أتى المقريزي بوصف شامل لجلوس السلطان للفصل في المظالم بدار العدل، ومنه نتبين كيف كانت تعقد محكمة المظالم برئاسة السلطان، وكيف كان يجلس أعضاء المحكمة على حسب أقدارهم ومكانتهم، كما يتضح أيضاً مدى اختصاصات هذه المحكمة وطريقة فصلها فيما يعرض عليها من المظالم، يقول المقريزي: "فإذا جلس السلطان للمظالم كان جلوسه على كرسي إذا قعد عليه يكاد تلحق الأرض رجله وهو منصوب إلى جانب المنبر الذي هو تخت الملك وسرير السلطنة، وكانت العادة أولاً أن يجلس قضاة القضاة من المذاهب الأربع عن يمينه

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٢٢٤.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٤٨٥.

(٣) الحلايقة عايد، **القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، إشراف محمد الحافظ النقر ٢٠٠٢م، ص٦٧+٦٨، وسيشار إليه لاحقاً الحلابقة، القضاء.

(٤) النصيبي، أبو سالم كمال الدين محمد بن طلحة(ت ٦٥٢هـ/١٢٥٤م) **العقد الفريد للملك السعيد**، مطبعة الوطن، القاهرة، ١٨٨٨م، ص١٤٣، وسيشار إليه، النصيبي، **العقد الفريد.** ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص٥٩.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص١٣٠. الحلابقة عايد، **القضاء في العصر المملوكي**، ص٦٨.

وأكبرهم الشافعية وهو الذي يلي السلطان، ثم إلى جانب الشافعي، الحنفي، ثم المالكي، ثم الحنبلي، ثم الوكيل عن بيت المال، ثم الناظر في الحسبة بالقاهرة، ويجلس على يسار السلطان كاتب السر وقدامه ناظر الجيش، وجماعة الموقعين المعروفين بكتاب الدست وموقعي الدست تكملة حلقة دائرة، فإن كان الوزير من أرباب الأقلام كان بين السلطان وكتاب السر، وإن كان الوزير من أرباب السيوف كان واقفاً على بعد مع بقية أرباب الوظائف، وإن كان نائب السلطنة فإنه يقف مع أرباب الوظائف، ويقف من وراء السلطان صفان عن يمينه ويساره من السلاحدارية(١) والجاندارية(٢) والخاصكية(٣) ويجلس على بعد بقدر خمسة عشر ذراعا ًعن يمينه ويسرته ذوو السن والقدر من أكابر أمراء المئين، ويقال لهم أمراء المشورة، ويليهم من أسفل منهم أكابر الأمراء وأرباب الوظائف وهم وقوف وبقية الأمراء وقوف من وراء أمراء المشورة، ويقف خلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان الحجاب والدواداريه لإعطاء قصص الناس وإحضار الرسل وغيرهم من الشكاة أصحاب الحوائج والضرورات فيقرأ كتاب السر وموقعو الدست القصص على السلطان، فإن احتاج إلى مراجعة القضاة راجعهم فيما يتعلق بالأمور الشرعية والقضايا الدينية وما كان متعلقاً بالفكر، فإن كانت القصص في أمراء الإقطاعات قراها ناظر الجيش، فإن أحتاج إلى مراجعة في أمر العسكر تحدث مع الحاجب وكاتب الجيش فيه وما عدا ذلك يأمر فيه السلطان بما يراه(٤).

وعلى مر الزمن اقتصر جلوس سلاطين المماليك بالإيوان لمدة قصيرة بصفة شكليه لا لشيء سوى إقامة رسوم المملكة وإحياء مظاهرها(٥).

بالإضافة إلى حرص السلاطين المماليك على إضفاء الشرعية على حكمهم فإنهم عملوا أيضاً على إضفاء العظمة والمهابه على شخصية السلطان ومنصبه، ويتجلى ذلك الأمر في

---

(١) **السلاحدارية:** وهو لقب يطلق على الذي يحمل سلاح السلطان أو الأمير، ويتولى أمر السلاح خاناه، وما هو من توابع ذلك وهو مركب من لفظين أحدهما عربي وهو السلاح والثاني فارسي وهو دار ومعناه ممسك ويكون المعنى ممسك السلاح. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص٤٣٣٤.

(٢) **الجاندار:** فئة من ممالك السلطان أو الأمير ومنها الخاصكية وهي مركبة من لفظين فارسين أحدهما جان ومعناه السلاح والثاني دار ومعناه ممسك ووظيفة الجاندار الاستئذان لدخول الأمراء للخدمة عند السلطان. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٢.

(٣) **الخاصكية:** قسم من المماليك السلطانية يختارهم السلطان من الأجلاب الذين دخلوا في خدمته صغاراً وجعلهم حرسه الخاص.

(٤) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٠٨.

(٥) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص١٣٧.

عادات السلاطين من اجتماعهم بالأمراء والقضاة والأعيان وخروج السلطان للصيد أو للعب الكرة، أو في سفرهم وترحالهم إلى المناطق المختلفة، أو في خروجهم على رأس الجيوش لمحاربة الخارجين عن حكم الدولة المركزية، حيث خضعت هذه العادات لمراسم معينة وترتيبات منسقة عُهد لها إلى موظفين معينين من قبل السلطان.

الاحتفالات السلطانية:

من العادات السلطانية المهمة في الدولة المملوكية ما يعرف باسم "الاحتفالات السلطانية" ومن أهم هذه الاحتفالات الاحتفال بتولية السلطان الجديد، ويتم ذلك عادةً قبل دفن السلطان الراحل أو بعد عزله مباشرةً ويتم ذلك " باجتماع الخليفة والقضاة والأمراء بدار العدل بالقلعة، وذلك بعد اختيار كبار الأمراء للأمير الذي سيتولى منصب السلطنة، حيث يحضر الأمراء إلى داره وتفاض عليه الخلعة الخليفيته السوداء ومن تحتها فرجية خضراء وعمامة سوداء مدورة[١]، ويقلد بالسيف العربي ويركب فرس النوبه ويسير الأمراء بين يديه والحاشية قدامه والجاوشية تصيح، والشبابه السلطانية ينفخ بها إلى أن يعبر باب النحاس إلى درج الديوان المعروف بدار العدل فينزل عن الفرس، ويصعد إلى التخت فيجلس عليه ويقبل الأرض بين يديه، ثم يتقدمون إليه ويقبلون يده على قدر رتبهم.. فإذا فرغوا حضر القضاة والخليفة، فتفاض التشاريف على الخليفة ويجلس مع السلطان على التخت ويقلد السلطان المملكة بحضور القضاة والأمراء"[٢].

ويقوم تفويض الخليفة للسلطان الجديد بحكم البلاد وإدارة شؤون المسلمين نيابةً عنه[٣]. حيث يقول الخليفة للسلطان الجديد " فوضت إليك جميع أمر المسلمين وقلدتك ما تقلدته من أمور الدين[٤].

ويلاحظ من خلال نصوص التفويض التي أعطاها الخليفة للسلطان بأنها تشمل العديد من الوصايا الدينية والدنيوية، "حيث يعهد الخليفة للسلطان بكل وظائف الخلافة، وما تقتضيه لأحكام الإمامة، من إقامة شعار الملك والحكم الخاص والعام في سائر ممالك الإسلام وكل ما تقتضيه أحكام شريعة سيدنا محمد، وفي خزائن الأموال وإنفاقها وملك الرقاب وإعتاقها واعتقال

(١) الخالدي، المقصد الرفيع، (مخطوط)، ورقه ١٢١ب.

(٢) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٠٩.

(٣) ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام والعصور**، ص٤٠.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص١١٢-١١٣.

الجناة وإطلاقها وفي كل ما هو في يد الممالك الإسلامية أو ما يفتحه الله يعده عليها، وفي جميع ما هو من فوالك الممالك الإسلامية التي سيرجعها الله بجهاده إليها، وفي تقليد الملوك والوزراء، وتقدمة الجيوش وتأمير الأمراء، وفي الأمصار يقربها من يشاء من الجنود ويبعث إليها ومنها ما شاء من البعوث والحشود ويحكم من أمرها بما أمر.. وإقرار من شاء في حكامها.. وأنظاره.. وضرب الهدن التي تسألها العدا.. وفي أمر الشرع وتولية قضاته وحكامه.. وإقامة الخطب على المنابر.."(١).

وبعد نهاية مراسم التفويض يجلس السلطان على كرسي ينصب له إلى جانب الخليفة – وهو كرسي الملك– كما يجلس القضاة والأمراء على حسب مراتبهم، حيث يتم إلباس السلطان" خلعة سوداء" والتي ترمز إلى شرعية السلطان(٢)، وتستكمل إجراءات التفويض بقراءة كاتب السر لهذا التفويض بدار العدل أو في القصر السلطاني، بحضرة الخليفة والقضاة الأربعة، ويجري بعد قراءة التفويض تحليف الأمراء والمماليك للسلطان أجمعهم على مصحف شريف(٣).

وتضمن صورة التحليف "الإيمان المغلظة بالله والطلاق والحج إلى بيت الله الحرام ثلاثين حجة متواليات متتابعات حافياً حاسراً، وبالصوم الدهر كله ما عدا الأيام المنهي عنها، ويفك ألف رقبة مؤمنة من أسر الكفار، ويكون بريئاً من الله تعالى ومن رسوله ﷺ ومن دين الإسلام، على الإخلاص والطاعة وعدم تفريق كلمة الأمراء والمماليك والأجناء والعربان وعدم استمالة أي طائفة منهم لغير"(٤).

بعد تحليف الأمراء على الولاء للسلطان، يخرج السلطان في موكب كبير راكباً فرساً مسرجه بالذهب، وأكابر الدولة والقضاة مشاة بين يديه، حتى يصل هذا الموكب إلى القلعة حيث

---

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**،ج١٠، ص٤٩.

(٢) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص٣٠٢.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٢١٩–٢٢٠. ماجد عبد المنعم، **نظم السلاطين المماليك**، ص٣٨٠.

(٤) العمري شهاب الدين، أحمد بن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص١٤٧–١٤٨، وسيشار إليه لاحقاً. العمري، التعريف. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩٦٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٣، ص١٩٣.

القصر السلطاني فيجلس السلطان على تخت الملك[١]. ثم يدخل الأمراء والعساكر عليه ويقبلون الأرض بين يديه[٢].

وبعد تسلم السلطان لمهامه تدق الكوسات[٣]، وينادى باسمه زمناً في القاهرة، ويرسم باسمه إلى الأقاليم المختلفة، وتقام الأفراح في القلعة وفي دور الأمراء وأهل الدولة[٤].

ومن الاحتفالات السلطانية المهمة الاحتفال الذي يقام بمناسبة شفاء السلطان من مرض ألم به، حيث تضرب البشائر في القلعة ويدور الخدام بالزعفران وتوزع زوجات السلطان على الخدم والخاصكية والأعيان الحرير الأصفر، ويستمر الأمر على ذلك مدة سبعة أيام، والأفراح مستمرة في القلعة وسائر بيوت الأمراء لتهنئة السلطان بشفائه، فيخلع عليهم السلطان كما يقيم لهم سماط حافل، أما عامة الأهالي فيسرعون في هذه الحالة إلى إقامة الزينات، حيث يتفنن أهل القاهرة ومصر في أنواع الترف وتزيين الأسواق. كما جرت العادة في هذه المناسبة أن توزع الصدقات من الخبز والملابس[٥].

ومن الاحتفالات السلطانية الأخرى عودة السلطان من رحلة خارج البلاد حيث يحتفل باستقباله عاصمة ملكة احتفالاً كبيراً، حيث تزين القاهرة، وتضرب الكوسات في القلعة والطبلخانه[٦] بدور الأمراء عدة أيام، ثم يدخل السلطان عاصمته، فتصطف له المغاني من النساء في الدكاكين وتفرش الشوارع بشقق الحرير، حتى إذا ما طلع السلطان إلى القلعة استقبلته زوجته الكبرى بنشر خفائف الذهب والفضة على رأسه.

ويكون هذا الاستقبال أشد بهجة وأعظم روعة عند عودة السلطان منتصراً من الحرب، حيث يقوم كبار الأمراء بنصب القلاع (أقواس النصر) في شوارع القاهرة، وتصدر الأوامر بإحضار المغاني من أعمال مصر كلها، كذلك تدق البشائر ويؤمر بتبيض الحوانيت، وفي الليلة

---

(١) العيني، **عقد الجمان**، ص ١٤٤-١٤٥. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص ٢٤٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٢، ص٤. ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص٧٠.

(٢) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ص ٣٩.

(٣) **الكوسات:** وهي صاجات نحاس تشبه الترس الصغير يدق بأحدهما على الآخر بإيقاع مخصوص. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٨.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٥، ص٢٢٢. ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص٦٣.

(٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهره**، ج٥، ص٢٢٣+ص٢٢٤. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص٦٤+٦٥.

(٦) **الطبلخانة:** مصطلح فارسي يعني الفرقة الموسيقية السلطانية وكانت أيضاً مرتبة من مراتب أرباب السيوف. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٨.

المقررة لوصول السلطان يخرج الناس لاستئجار الأماكن التي يقضون الليل بها استعداداً للفرجة في اليوم التالي[١].

وعند قرب وصول السلطان يخرج الناس لاستقباله وعلى رأسهم القضاة والأعيان والأمراء، وعند وصول السلطان إلى باب النصر يترجل الأمراء كلهم، ويحمل أحد الأمراء سلاحه وأخر القبه والطير[٢] على رأسه وثالث العصاه[٣].. ويمشي كل منهم في منزلته ثم يخترق الموكب القاهرة حتى باب زويله، ثم إلى القلعة، أما الأسرى فيمشون بين يدي السلطان مكبلين في الأصفاد، ويصطف على الجانبين جموع من أهل القاهرة والريف، أما الحوانيت والدكاكين فتضاء كلها بالشموع والقناديل، وعندما يصل الموكب إلى القلعة يحتفل المماليك باللعب بالرماح، ويخلع السلطان على الأمراء وسائر أرباب الوظائف[٤].

صلاحيات سلاطين المماليك:

تعتبر صلاحيات سلاطين المماليك متشابهة في خطوطها العامة بالنسبة لصلاحيات السلاطين السلاجقة والأيوبيين، إلا أنه يلاحظ أنها زادت عنها في كثير من النواحي الاجتماعية والدينية، فالسلطان المملوكي كان المسؤول الأول عن الدولة والمهيمن على شؤونها، فهو رأس الجهاز العسكري والإداري المملوكي.

وهذه السلطات يتولاها السلطان بمقتضى التفويض الذي يمنحه له الخليفة عند توليه أمور السلطنة، وبالتالي تصبح صلاحياته بمقتضى هذا التفويض شرعية[٥].

من أهم صلاحيات السلطان المملوكي حفظ بيضه الإسلام، والقيام لحمايته في جميع أقطار بلاده ونواحي مملكته، وذلك بإقامة الأمراء والأجناد وإعداد الأهبه والاستعداد لإرهاب

---

(١) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص١٥٢.

(٢) **القبة والطير:** وهما عبارة عن قبة من حديد أصغر مزركش بالذهب على انحلاها طائر من فضه مطلية بالذهب تحمل على رأس السلطان في العيدين وهي من بقايا الدولة الفاطمية. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٧.

(٣) **العصاة:** من بقايا الدولة الفاطمية. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٧.

(٤) زيتون، **تاريخ المماليك**، ص١٥٤.

(٥) ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام والعصور**، ص٤٠.

الأعداء [١] ، من تجنيد الجنود [٢] وتفقد المعاقل والحصون والثغور وإصلاح عمائرها وذخائرها[٣]، وعليه التطلع إلى مستجدات الأمور والأحوال والحوادث لتفادي قيام أي خطر يهدد أمن الدولة[٤]. ومن مهام السلطان أيضاً الخروج على رأس الجيوش لحماية أراضي الدولة والدفاع عنها وجهاد الكفار[٥].

ومن صلاحيات السلطان الأخرى تعيين كبار موظفي الدولة من الأكفاء والأمناء في مراكز الدولة مثل نائب السلطنة وكاتب السر والمحتسب ونظار الدواوين وغيرهم، والقيام بترقيتهم أو عزلهم وتأديبهم[٦]. كما يقوم السلطان بتوزيع الاقطاعات عليهم ووضعها في مواضعها، وترتيبهم على مقدار منازلهم وأحوالهم[٧]. وعلى السلطان أيضاً أن يعمل على كف عدوان المماليك بعضهم على بعض، وذلك بإمضاء الأحكام الوازعة بينهم[٨]، والأخذ بآرائهم في بعض الأمور المهمة[٩].

ومن واجبات السلطان أيضاً إقامة حدود الله المانعة من ارتكاب المحارم ودوام تمسكه بحبل الشريعة الإسلامية والتزامها، وجباية الأموال والحقوق وحفظها[١٠].

---

(١) ابن الأعرج أبي الفضائل محمد، **تحرير السلوك في تدبير الملوك**، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية د.ت، ص٢٥، وسيشار إليه لاحقاً: ابن الأعرج، **تحرير السلوك**. النصيبي، **العقد الفريد**، ص١٤٣.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص٦٥. ابن شاهين، غرس الدين خليل(٨٧٣هـ/١٤٦٨م) **زبدة كشف الممالك**، تصحيح: بولس راويس، دار العرب، ١٩٨٨م، ص٥٨. وسيشار إليه لاحقاً: ابن شاهين، زبدة كشف الممالك.

(٣) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٢٢هـ/١٣٢٢م)، **معيد النعم ومبيد النقم**، تحقيق محمد علي النجار، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٤٨، ص١٦، وسيشار إليه لاحقاً السبكي، **معيد النعم**.

(٤) ابن الأعرج، **تحرير السلوك**، ص٢٧.

(٥) النصيبي، **العقد الفريد**، ص١٤٣. ابن شاهين، زبدة، **كشف الممالك**، ص٥٨. ابن الأعرج، **تحرير السلوك**، ص٢٦. السبكي، **معيد النعم**، ص١٦.

(٦) النصيبي، **العقد الفريد**، ص١٤٣. ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص٦٧. العيني، **عقد الجمان**، ص١٤٩. ابن الأعرج، **تحرير السلوك**، ص٢٧.

(٧) ابن الأعرج، **تحرير السلوك**، ص٢٦. السبكي، **معيد النعم**، ص١٧.

(٨) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٢، ص٦٠١.

(٩) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٠٨-٢٠٩. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص١٢٧. ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص١٦-١٧.

(١٠) ابن الأعرج **تحرير السلوك**، ص٢٦.

وعلى السلطان أيضاً أن يقوم بالاعتناء بالعلماء والفقراء وسائر المستحقين وتنزيلهم منازلهم وكفايتهم من بيت المال، وتقليد القضاة ومتابعة أمرهم والنظر في مصالحهم وأوقافهم، وإجراء الأرزاق على أصحاب الحقوق كالفقهاء والمتعممين حسب مراتبهم(١).

ومن أهم صلاحيات السلاطين الجلوس للمظالم والعدل بين الرعية وذلك بترأسه لمجلس العدل(٢). وهناك أيضاً الكثير من الأمور التي ترتبط بمهام السلاطين والتي يجب على السلطان القيام بها مثل كسوة الكعبة(٣) وتعمير المساجد(٤) وإصلاح الطرق والجسور(٥) وضرب السكة وتفقد المكاييل والموازين حذراً من التطفيف(٦)، والنظر في أسعار المواد الغذائية(٧).

أما على الصعيد الخارجي فقد كان السلطان يستقبل الوفود القادمة من الدول الأخرى وعقد المعاهدات والهدن أو إعلان الحرب.... (٨).

ومع أن سلطان المماليك تمتع بنفوذ واسع في الدولة وبخاصة فيما يتعلق ببعض الأمراء وملأ المناصب الكبرى في الدولة، وتوزيع الإقطاعات، إلا أنه لم يستغنِ في أحوال كثيرة عن استشارة كبار رجال الدولة في مهام الأمور خاصةً في المسائل المتعلقة بشن الحرب أو عقد السلم لذلك وجد في العصر المملوكي مجلس الشورى الذي كان يعقد برئاسة السلطان أو من يقوم بالوصاية عليه، وعضوية أتابك العسكر والخليفة العباسي والوزير وقضاة المذاهب الأربعة وأمراء المئين وهم أربعة وعشرين أميراً، وجرت العادة أن لا يتكلم السلطان في هذا المجلس بنفسه، وإنما يتكلم بلسانه " المشير"، والغرض من استعانة السلطان بالمشير الاحتفاظ

---

(١) السبكي، **معيد النجم**، ص١٧. النصيبي، **العقد الفريد**، ص١٤٣.ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص٦٦.

(٢) ابن الأعرج، **تحرير السلوك**، ص٢٧. النصيبي، **العقد الفريد**، ص١٤٣. ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص٥٩. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص١٣٠.

(٣) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٥٩. ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص٥٩.

(٤) ابن الصيرفي، علي بن داود بن ابراهيم (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م) **أنباء الهصر بأبناء العصر**، تحقيق حسن حبشي، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤٦، وسيشار إليه لاحقاً، النصيبي، **أنباء الهصر**. ابن اياس، **بدائع**، ج٣، ص١٨٢.

(٥) السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن(ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مكتبة القدسي، القاهرة ١٩٥٥، ص٣٦، وسيشار إليه لاحقاً، السخاوي، الضوء اللامع.

(٦) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٢، ص٦٠١.

(٧) ابن الأعرج، **تحرير السلوك**، ص٢٦.

(٨) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص١٣٠. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٢، ص٧٤١.

بأبهة الملك، لأن السلطان إذا أدلى برأي في المجلس ثم نقضه الأعضاء كان في ذلك انتقاصاً من هيبته وإحراجاً لمركزه، هذا مع ملاحظة أن السلطان لم يكن ملزماً بدعوة مجلس الشورى أو الأخذ برأيه، وإنما ترك ذلك لرغبة السلطان ومشيئته[١].

والواقع أن كل تلك الصلاحيات كانت بيد السلطان القوي فقط، أما السلاطين صغار السن الذين خلفوا أبائهم في السلطنة فلم يكن لهم سلطة على الإطلاق وتحولت هذه الصلاحيات إلى الوصي على العرش وهو غالباً ما يكون أتابك العسكر.

أهم الوظائف المرتبطة بالسلطنة المملوكية:

وجد إلى جانب السلاطين عدد كبير من كبار الموظفين لعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية المملوكية وأهم هؤلاء الموظفين نواب السلطنة، وأتابك العسكر والوزير.

١. نواب السلطنة: يعتبر نائب السلطنة من الوظائف المهمة في الدولة المملوكية، فنائب السلطنة ينوب عن السلطان في حال وجوده في مصر[٢]. وإذا كان هذا النائب ينوب عن السلطان في حضوره صار لقبه " نائب الحضرة"، أما إذا كان السلطان غائباً فيسمى" نائب الغيبة" وهو أقل درجة من الأول[٣].

وقد وجد للسلطان نواباً في البلاد الشامية في كل من دمشق وحلب وطرابلس وحماة وغزة والقدس وصفد والكرك والساحل والشوبك وغيرها من المناطق، وأعلى هؤلاء درجة هو نائب دمشق الذي أطلق عليه "نائب الشام"[٤].

وكانت صلاحيات سلطان المماليك تشمل تعيين هؤلاء النواب سواءً في القاهرة أو في بلاد الشام[٥]. وكان لكل نائب من حكام النيابات الشامية في حقيقة أمره سلطاناً مختصراً مع تبعيته للسلطان، لذلك قام هؤلاء النواب بالكثير من الثورات ضد السلاطين في مصر، حيث نظر بعض النواب إلى مركزه وقوته من المكانة بحيث تمكنه من منافسة سلطان مصر

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص١٦-١٧. ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص١٠٦.

(٢) العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص٥٦.

(٣) عاشور، **مصر والشام**، ص٢٨١.

(٤) العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص٦٥-٦٦.القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص١٦-١٧.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١١، ص١١٣.

والجلوس مكانه على العرش، ومن الأمثلة على ذلك ثورة سنجر الحلبي[١] نائب الشام على السلطان بيبرس[٢]، وثورة سنقر الأشقر[٣] نائب الشام على سيف الدين قلاوون[٤]، كما أن نائب حلب يلبغا الناصري[٥] ونائب ملطية [٦] منطاش[٧] قاموا بالثورة على حكم السلطان برقوق[٨].

وقد نجح بعض هؤلاء النواب في عزل السلاطين والجلوس مكانهم في سدة الحكم، حيث استطاع الأمير شيخ الوصول إلى السلطة بعد قيامه بالثورة على السلطان فرج سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م) [٩].

وقد شكلت هذه الثورات العديد من الحروب الأهلية بين المماليك وراح ضحية هذه الحروب عدد كبير من المماليك، كما أن كل ثورة من تلك الثورات أدت إلى حدوث خراب كبير في المدن واضطراباً في الأمن وعدم الاستقرار.

والواقع أن نواب السلطنة وصل بهم الحال في بعض فترات الدولة المملوكية إلى مقاربة مكانة السلاطين أنفسهم، ويتضح ذلك من خلال ألقابهم وصلاحياتهم الواسعة، فقد كان

(١) **سنجر الحلبي:** وهو الأمير علم الدين سنجر الحلبي كان نائباً لقطز على دمشق فلما جاءته بيعة الظاهر دعا لنفسه فبويع وتسمى بالملك المجاهد ثم هزم أمام بيبرس وسجن ثم أطلق وسجن في عهد السلطان قلاوون ثم أطلق في عهد الأشرف خليل الذي احترمه وأكرمه، بلغ الثمانين عند وفاته. توفي سنة ٦٩٢هـ. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٣٤.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ج١١، ص٤٥.

(٣) **سنقر الأشقر:** أحد الأمراء الكبار بدمشق قبض عليه في عهد قلاوون ثم أفرج عنه فاستمر في إمرته بدمشق حتى مات، سنة ٧١١هـ/١٣١١م، ج٢، ص٣٢٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق١، ص٦٧١.

(٥) **يلبغا الناصري:** ينتسب إلى يلبغا بن عبدالله الخاصكي الناصري، الأمير الكبير كان نائباً لحلب في عهد الصالح حاجي ولما تسلطن برقوق عزله وسجنه، ثم أفرج عنه وأعاده لإمرة حلب، حتى ثار عليه مرة أخرى سنة ٧٩١هـ، **الدرر الكامنة**، ج٦، ص٢٠٦-٢١٢.

(٦) ملطية من البلاد الرومية المتاخمة لبلاد الشام شمال حلب. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤،ص١٣١. ياقوت، **المعجم**، ج٥، ص١٩٤.

(٧) منطاش، تمربغا بن عبدالله المعروف بمنطاش من المماليك الأشرفية ولي نيابة ملطية في عهد برقوق وأقام بها حتى سنة ٧٩٠هـ. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٤، ص٩٤.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٥٩٢+٥٩٣.

(٩) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٢٤٤.

نائب السلطنة يلقب حسب ما أورده العمري (ت ٧٤٩هـ)" كافل الممالك" لأنه يكفل الرعية ويعولهم[١].

ومن ألقابه أيضاً "نائب السلطنة المعظمة وكافل الممالك الشريفة الإسلامية" الأمير الأمري" ويعرف العمري ذلك اللقب بقوله " فأما كتابته في ألقابه الأمري فليست بشيء فيه إنما حمله عليها إفراط الملقب، وأما جمعه في تعريفه بين ذكر النيابة والكفاية فمقبول منه فيه والذي أراه أنه يجمعا في تقليده، فيقال فيه أن يقلد نيابة السلطنة المعظمة وكفالة الممالك مصراً وشاماً وسائر الممالك الإسلامية[٢].

ولا أدل على تعدد ألقاب نواب السلطنة ألقاب سلار المنصوري نائب السلطان بيبرس الجاشنكير، والتي تعطي مثالاً على مكانة النائب وقوته حيث تلقب بالألقاب التالية "الجناب الكريم، العالي الأميري، الكبيري، العالمي، العادلي، الكافلي، المؤيدي، الزعيمي، الغياثي، المسندي، المهدي، المثاغري، المظفري، المنصور، السيفي معز الإسلام والمسلمين، سيد أمراء العالمين، سند الممالك، مدبر الدول، مقدم العسكر، أمير الجيوش، كهف الله، حصن الأمة. نصرة الملوك والسلاطين نائب السلطنة سلار المنصوري"[٣].

من جهة أخرى كان نائب السلطان يتمتع بصلاحيات كثيرة، فهو يحكم في كل الأمور التي يحكم بها السلطان[٤] كأن يجلس للحكم بين الناس[٥]، ويعلم على التقاليد والتواقيع والمناشير[٦]، ويراجع السلطان إذا أمر بشيء يخالف المصلحة العامة، ويتفقد حال الرعية، وينظر في القرى والغلات، ويوصل الحقوق إلى مستحقيها، ويولي المناصب إلا ما كان منها جليلاً كالوزارة والقضاء وكتاب السر والجيش فإنه يعرض على السلطان من يصلح لذلك[٧]

---

(١) العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، أيمن فؤاد السيد، د. ط، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٥٥، وسيشار إليه لاحقاً، العمري، **مسالك الأمصار** . المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢١٥.

(٢) العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص٦٥-٦٦. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٦، ص٥٠-٦٣.

(٣) النويري، **نهاية الأرب**، ج٨، ص١٣٦.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١١، ص١٣٣.

(٥) العمري، **مسالك الأمصار**، ص٥٥.

(٦) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١١، ص١٣٣.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٢، ص٧٣٢. ابن حجر **أنباء الهصر**، ج٣، ص٨٣. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص٣٢١.

ويجعل فقيهاً في كل قرية ليعلم أهلها أمور الدين[١] ويضرب على يد المفسدين من أصحاب البدع ويكف شرهم عن المسلمين[٢]، وينظر في الدواوين[٣]، ويحدد الأسعار في بعض الأحيان[٤]، ويعمل على تطبيق الأحكام الشرعية، ويعاضد حكام الشرع، ويجري الأوقاف، ويلاحظ البلاد وعمرانها، ويساعد محصلي أموال الدولة، ويقيم العدل ويعمل بما يصدر عن السلطان من مراسيم، وينظر في إقطاع من مات من العساكر واقطاعه لولده إن كان يصلح لذلك[٥]، ويستقبل الرسل الوافدة إلى السلطنة[٦]، كذلك كان مسؤولاً عن البريد[٧]، بالإضافة على ذلك كان لنائب السلطنة بعض الصلاحيات العسكرية وأهمها الحق في استخدام الجند للقضاء على الفتن[٨]، دون مشاورة السلطان[٩] وتجهيز العساكر للحروب[١٠]، والخروج على رأس التجارية لمحاربة الخارجين عن الطاعة[١١]، وعقد وإبرام المعاهدات[١٢].

ومن هنا نتبين مدى سلطة النائب وما كان يتمتع به من عظمة وسلطان، على أن ذلك كان ظاهرياً بسبب استبداد السلاطين الأقوياء واستئـــثارهم بالنفوذ، ثم لتدخل كل من الوزير وكاتب السر في أعمال نائب السلطنة والحد من نفوذه[١٣].

---

(١) السبكي، **معيد النعم**، ص٣٣-٣٤. ابن الفرات ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ/١٤٠٤م)، **تاريخ الدول والملوك (تاريخ ابن الفرات)** تحقيق: قسطنطين، زريق، نجلا عز الدين، م٩، ج٢، المطبعة الأمريكانية ١٩٤٢، ص٢٤٥، وسيشار إليه، ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**. القلقشندي، **صبح الأعشى**،ج١، ص٩٠.

(٢) السبكي، **معيد النعم**، ص٣٥-٣٦. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١١، ص٧٦.

(٣) السبكي، **معيد النعم**، ص٣٧.

(٤) ابن الفرات، م٩، ج٢، ص٣٨٧. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٨١٨.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١١، ص٩٠. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٤٩٣.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٥٢٤. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص١٠٦.

(٧) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢١٥.

(٨) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢١٥. ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص١٦٢. السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص١٣٠. ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٤٢٤.

(٩) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢١٦.

(١٠) ابن الفرات، م٩، ج٢، ص٣٥٠. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٤١.

(١١) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص١٤٨.

(١٢) العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص٦٦. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٦، ص٦١.

(١٣) حسن، **تاريخ المماليك**، ص٢٧٧.

وقد أخذت فكرة نيابة السلطنة بالتراجع ثم ألغيت فيما بعد في نهايات الدولة المملوكية الثانية وذلك لوجود وصي للسلطان يقوم بأمر السلطنة، لأن غالبية السلاطين الذين تولوا منصب السلطنة في دولة المماليك الثانية كانوا صغار السن(١)، ولا أدل على هذا التراجع من قول المقريزي أنه قد "اختلت الآن الرسوم واتضحت الرتب وتلاشت الأحوال وعادت أسماء لا معنى لها وخيالات حاصلها عدم"(٢).

٢. **اتابك العسكر**: الأتابك هو القائد العام لجيوش الدولة، وأتابك لفظ تركي مركب من مقطعين "أنا" بمعنى أب "بك"، بمعنى السيد أو الأمير، فيكون الأتابك هو السيد الأب أو الأمير الوالد أي بأبي الأمراء.

وقد أطلق هذا اللقب في عهد المماليك على مقدم العسكر أو القائد العام، لأنه كان يعتبر أبا العساكر والأمراء جميعاً، وكان يسمى أتابك العسكر، ويعد الأتابك أكبر أمراء المئين ويليه في المرتبة نائب السلطنة، ويعين هذا الأتابك من قبل السلطان، ولم تكن له وظيفة " ترجع إلى حكم وأمر ونهي وغايته رفعة المحل وعلو المقام"(٣).

وفي بعض المصادر نرى أن هذا اللقب كان يمنح عند ما لا يكون هناك نائب السلطنة، ويستنتج من ذلك أن مرتبة الأتابك كانت تلي مرتبة نائب السلطنة(٤).

وكثيراً ما اغتصب الأتابكة عروش أبناء ساداتهم كما حصل مع الناصر محمد في بدايات حكمة، حيث وقع الناصر تحت نفوذ أتابكه الأمير زين الدين كتبغا المنصوري سنة ٦٩٣هـ)١٢٩٣م) والذي استحوذ على السلطة والنفوذ وانتهى الأمر باعتلائه العرش سنة ٦٩٤هـ (١٢٩٤م) (٥).

والأمثلة على تحكم الأتابكة بالسلطنة كثيرة ومتعددة خاصة في أواخر العهد المملوكي الأول، وتجلى ذلك الأمر أيضاً في العهد المملوكي الثاني.

أما صلاحيات الأتابكة فقد كانت متفاوتة من حيث مكانة الأتابك فإذا كان الأتابك متحكماً بأمور الحكم عن طريق وصايته على السلطان صغير السن، فصلاحياته تشمل ما

---

(١) حسن، **تاريخ المماليك**، ص٢٨٧.

(٢) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢١٥.

(٣) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص١٨.

(٤) حسن، **تاريخ المماليك**، ص٢٨٨.

(٥) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٣٠. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٥٩. المقريزي، **السلوك**،ج١، ق٣، ص٨٠٧. العيني، **عقد الجمان**، ج٣، ص٢٦٧.

للسلطان من صلاحيات، أما إذا كان الأتابك مجرد قائد للعسكر في ظل وجود السلطان القوي فإن صلاحياته لا تتعدى المشورة العسكرية للسلطان ومساعدته في بعض الأمور الأخرى المتعلقة بالفرق العسكرية والحروب على الدول الأخرى.

٣- **الوزارة:** ويلي نائب السلطنة في المرتبة الوزير[(١)] والوزارة ليست من مستحدثات الحكم عند المماليك، وإنما نشأت في العصر العباسي الأول[(٢)]. كما عرفت في مصر في عهد الأخشيديين (٣٢٣-٣٥٨هـ/٩٣٥-٩٦٩م) والفاطميين (٢٩٧-٥٦٧هـ/٩٠٩-١١٧١م) واتخذ الأيوبيون(٥٦٧-٦٥٨هـ/١١٧١-١٢٥٩م) وزراء تنفيذ بمعنى أن سلطتهم لم تكن مطلقة لكنا كانت في ذلك العهد من "أجل الوظائف وأرفعها رتبة في الحقيقة"[(٣)] "وأعلى الوظائف وأسناها بعد السلطنة.."[(٤)].

وفي العصر المملوكي يلاحظ أن وزراءه لم يتمتعوا بنفوذ مطلق لإستمرار نظام نيابة السلطنة، ولأن الذين شغلوا هذا المنصب الأخير احتفظوا بسلطانه وكانو ذوي شخصية عظيمة، وقد ذكر العمري أن الوزارة تضاءلت وتأخرت بسبب ذلك "وقعد بها مكانها حتى صار المتحدث فيها كناظر المال لا يتعدى الحديث فيها ولا يتسع له في التصرف مجال ولا تمتده يده في الولاية والعزل لتطلع السلطان إلى الإحاطة بجزئيات الأحوال"[(٥)].

على أن الحد من سلطة الوزير لم تجعل منه موظفاً ثانوياً، فقد حرص الظاهر بيبرس على اختيار وزرائه من أرباب السيوف، فإذا كان الوزير من أرباب الأقلام أطلق عليه اسم "الصاحب"، ثم أضيف إلى هذا اللقب لقب آخر هو "الوزير"، وغدا يطلق "الصاحب الوزير" أو

---

(١) **الوزير**، كلمة مشتقة من الوزر وهو الثقل لأن الوزير يحمل أعباء المملكة، أو من الوزر وهو الملجأ والمعتصم، بمعنى أنه يلجأ إليه ويرجع إلى رأيه وتدبيره، (ابن طباطبا الفخري، ص١٣٧) وقيل أنها مشتقة من الأوزار وهي الأمتعة لأنه يتكفل بأمتعة الملك وما في خزانته وقيل أيضاً من الأزر وهو الظهر لأن الملك يقوى به. الخالدي، **المقصد** (مخطوط) ص١٢٥. ابن شاهين، زبدة **كشف الممالك**، ص٩٣-٩٤.

(٢) كانت الوزارة في عهد العباسين نوعين وزارة التنفيذ، وتكون مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة ووزارة تفويض حيث يعهد الخليفة للوزير بإدارة شؤون الدولة دون الرجوع إليه.ابن طباطبا الفخري، ص١٣٦-١٣٧. الماوردي، **الأحكام**، ص٢١-٢٨. ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٢٨.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ٢٨.

(٥) العمري، **مسالك الأمصار**، ص ٥٩.

"وزير الصحبة"[١] وهو وزير متنقل يرافق السلطان في أسفاره وحروبه ليقوم بوظيفة الوزير ويصرف شؤون الوزارة، وإذا كان الوزير من أرباب السيوف اكتفى بتلقبه بالوزير دون الصاحب، وهو بهذا الاعتبار الوزير الأصلي يحضر مجلس السلطان مع أمراء المئين ويتصرف في جميع أمور المملكة، ويتميز عن غيره بدق الطبلخاناه على بابه[٢].

ومن ذلك نرى أن سلاطين المماليك كانوا يعينون وزيرين في وقت واحد، أحدهما وزير الصحبة ويعين من أرباب الأقلام، والثاني الوزير ويعين من أرباب السيوف.

على أن السلطان الناصر محمد لم يهتم بتمكين وزرائه من معاونته في إدارة شؤون الدولة، بل أضعف نفوذهم، ويقول ابن خلدون عن مركز الوزير في عصر المماليك "ثم جاءت دولة الترك آخراً بمصر، فرأوا أن الوزارة ابتذلت بترفع أولئك عنها ودفعها لمن يقوم بها للخليفة المحجور، ونظره مع ذلك متعقب بنظر الأمير، فصارت مرؤوسة ناقصة، فاستنكف أهل هذه الرتبة العالية في الدولة من اسم الوزارة وصار صاحب الأحكام والنظر في الجند يسمى عندهم بالنائب لهذا العهد، وبقي اسم الحاجب في مدلوله، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر في الجباية"[٣].

على أن ذلك لم يكن حال جميع الوزراء الذين تولوا منصب الوزارة في ذلك العصر، فقد تولى رجال عرفوا بالكفاءة وحسن التصرف، ومن أشهر هؤلاء الوزراء بهاء الدين علي ابن محمد بن سليم المعروف بابن حنا[٤] والذي وزر في عهد الظاهر بيبرس حيث تمتع بمنزلة لم يصل إليها غيره إلا القليل من وزراء مصر[٥].

---

(١) لم يكن إطلاق لقب الصاحب على الوزير من مستحدثات المماليك وإنما يرجع ذلك إلى أيام بني بويه (الخالدي، **المقصد**، مخطوط، ص١٢٦) وقد عاد هذا اللقب في عهد الأيوبيين فلقب به السلطان العادل والكامل الوزير صفي الدين عبدالله بن شكر بلقب الصاحب الذي أصبح يطلق على وزراء مصر من أرباب الأقلام (المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٢٣).

(٢) الخالدي، **المقصد**، (مخطوط)، ص١٢٦.

(٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٢٠٨.

(٤) بهاء الدين علي بن محمد بن سليم بن حنا فوضه السلطان بيبرس أمر الوزارة وتدبير الدولة وأمر الجيوش وجميع الأمور وخلع عليه وحكم من يومه وأمر ونهى. اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ص ...

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٤، ص١٣٩-١٦٥.

ومن أشهر وزراء مصر أيضاً الأمير علم الدين سنجر الشجاعي (ت٦٩٣/١٢٩٣م) في عهد السلطان قلاوون وهو أول من تولى الوزارة من الأمراء وأول من ضرب بابه الطبلخانة، كما كانت الحال بالنسبة لوزراء خلفاء العباسيين في بغداد(١).

ومن أهم الوزراء الأكفاء في هذه الدولة الأمير شمس الدين محمد بن عثمان المعروف بابن السلعوس(٢)(ت٦٩٣-١٢٩٣م)، وهو الذي عهد إليه السلطان خليل بن قلاوون تصريف شؤون البلاد فكان هو الحاكم بأمره يخشاه كبار رجال الدولة ويأتمرون بأمره ويضعون أنفسهم رهن إشارته(٣).

وكان في بعض من نيابات الشام وزير يتمتع في نيابته بما يتمتع به الوزير في مصر بمعنى أنه كان يتمتع بكثير من النفوذ تارة ويضعف شأنه تارة أخرى، وكان لا يسمح له بأن يلقب بالوزير بل يطلق عليه اسم "ناظر المملكة الشريفة"، وعلى حين كان يطلق عليه في مصر "ناظر النظار"(٤).

وفي أواخر عهد الناصر محمد ألغى هذا السلطان كل من منصب الوزراة ونيابة السلطنة في وقت واحد" وعطل جيد المملكة من عقودها "(٥).

على أن الوزارة لم تلبث أن أعيدت بعد وفاة الناصر بقليل، ومر هذا النظام بعد إعادته بأدوار يكتنفها التغلغل والاضطراب إذ سرعان ما كانت توأد عقب إصبائها، ففي بداية عهد السلطان الظاهر برقوق أول سلاطين دولة المماليك الجراكسة ألغيت الوزارة وتناوبتها الإعادة تارة والإلغاء أخرى، واضمحل شأنها وضعف نفوذ شاغلها و " تقاصرت حتى لم يبق منها إلا الاسم دون الرسم"(٦).

---

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٢، ص٢٧٠.

(٢) شمس الدين بن السلعوس وزير الأشرف خليل بن قلاوون، كان صاحب منزلة عظيمة عنده، ولما قتل الأشرف عوقب وأهين وصودر . المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٩٦-٧٩٧.

(٣) بيبرس الدواداري، **زبدة كشف الفكرة**، ص١٤٠.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص١٨٨-١٨٩، ٣٠٩.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٢٨. المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٣٠٥.

(٦) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص١٢٤.

علاقة السلاطين المماليك بأمراء الدولة:

بما أن الأمراء المماليك الأقوياء كانوا كثيراً ما يتنافسون فيما بينهم للوصول إلى السلطة، وعزل السلطان الموجود في الحكم، فقد عرف السلاطين أقدار هؤلاء الأمراء ومكانتهم، فحرصوا على أن يشركوهم في إدارة شؤون البلاد واتخذوا من الوسائل ما يكفل لهم ولائهم وإخلاصهم(١).

ومن هذه الوسائل التلطف في معاملتهم، فالسلطان الناصر محمد بن قلاوون اشتهر بحسن سياسته مع الأمراء والجند، فلم يأخذ عليه أحد أنه أطلق لسانه بكلام فاحش في شدة غضبه ولا في حالة انبساطه، بل حرص على مخاطبة الأمراء وأرباب الولايات وأصحاب الأشغال بأحسن أسمائهم وأجل ألقابهم، فإذا غضب على أحد لا يذكر له ذلك، بل ينتظر السنين حتى تأتي الفرصة لعقوبته(٢).

وكان السلاطين ينعمون على الأمراء بالخلع في مناسبات معينة، فإذا ولي صاحب منصب وظيفة، فإنه يلبس تشريفاً يناسب ولايته بحسب ما تقتضيه الرتبة، وفي عيد الفطر يخلع السلطان على جميع أرباب الوظائف من الأمراء وأرباب الأقلام كالاستدار والدوادار وأمير سلاح والوزير وكاتب السر وناظر الخاص وناظر الجيش كل بما يناسبه، وعند خروج السلطان للعب الكرة يقوم أيضاً بإعطاء الخلع على أكابر الأمراء(٣).

وجرت العادة أن ينعم السلطان على الأمراء بالخيول مرتين في كل سنة، المرة الأولى عند خروجه إلى مرابط خيوله والمرة الثانية عند لعبه الكرة في الميدان، وكذلك يرسل السلطان الخيول إلى نواب الممالك الشامية كل على قدر مكانته، وفي أوقات أخرى يفرق السلطان الخيل على مماليكه، وربما أنعم بها على بعض ذوي السن من أكابر الأمراء عند الخروج للصيد(٤).

وعني السلاطين كذلك بترتيب الأمراء حسب أقدميتهم في الأمرة عند الدخول إلى حضرتهم فيستقبلهم السلطان واقفاً(٥).

واختص بعض السلاطين بأمير من أكابر الأمراء دون النظر إلى وظيفته ورتبته، فالسلطان بيبرس مثلاً فوض أمر المملكة للأمير سيف الدين الرشيدي لمكانته عنده وجعل له

---

(١) العريني، **المماليك**، ص٢٣٤.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٢، ص٥٣٣-٥٣٤.

(٣) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٥٣. .Ayalon , opcit, p56

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٥٣.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٥٣-٥٤.

حرية التصرف في كل شيء، كما أن السلطان قلاوون تلقى سنقر الأشقر بالترحاب وأسكنه في القلعة وحمل إليه الخلع الفاخر وأعطاه إمرة مائة فارس، رغم أن الثاني ثار على السلطان قلاوون أكثر من مرة عندما كان والياً على الشام لكون سنقر الأشقر خشداشية(١).

وهناك بعض الحوادث التي تدل على استناد الأمراء أحياناً على مكانتهم عند مخالفة السلطان للقواعد المرعية، مثال ذلك ما حدث للسلطان كتبغا بسبب محاباته لبني جنسه من التتار، إذا حنق المماليك السلطانية عليه لأنه أذلهم من الطبقات وقطع رواتبهم، فضلاً عن اغتصابه السلطنة من الناصر محمد(٢)، لذا اتفق الأمراء فيما بينهم على إقامة حسام الدين لاجين(٦٩٦–٦٩٨هـ/١٢٩٦–١٢٩٨م) السلحدار سلطاناً بعد طرد كتبغا، وشرطوا على لاجين أن يكون كأحدهم ولا ينفرد برأي عنهم ولا يفرض أحد مماليكه عليهم وأخذوا عليه المواثيق، فحلف على ذلك(٣) غير أن لاجين لم يف لهم بوعده إذ فوض أمور الدولة إلى مملوكه منكوتمر فأستبد بوظائف الملك ومهماته وتنكر للمماليك السلطانية، فوحد كل ذلك الأمراء فتآمروا على لاجين ومنكوتمر فتخلصوا منهما(٤).

وقد التزم الأمراء آداباً لا يخلون بها فإذا دخلوا إلى الخدمة السلطانية بالإيوان أو القصر، وقف كل أمير في مكانة المعين ولا يجسر أحد منهم أن يتحدث مع رفيقة في الخدمة ولو همساً ولا يلتفت نحوه حتى ينفض المجلس(٥).

ومن التقاليد المرعية أيضاً أن يحلف العساكر والأمراء جميعاً للسلطان عند توليته السلطنة، فلما قتل قطز سنة (٦٥٨–١٢٥٩م) قرب الصالحية على يد بيبرس أقبل المتآمرون حتى وصلوا على الدهليز السلطاني وأعلنوا بيبرس سلطاناً وجاءت العساكر للحلف وتصادف قدوم القاضي برهان الدين لمقابلة قطز، فقام بتحليف العسكر للسلطان الجديد(٦).

وترجع قاعدة تحليف السلطان المملوكي للأمراء على ولاية العهد، لأبنه من بعده إلى أيام الظاهر بيبرس، حيث قام بيبرس بإحضار القضاة والشهود والأعيان وأمر بتحليف الأمراء

---

(١) بيبرس الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص٢٦٢– ٢٦٤.

(٢) الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص٢٦٢–٢٦٤.

(٣) الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص٣٣٢–٣٣٣.

(٤) الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص٣٤٦–٣٤٧.

(٥) المقريزي، **الخطط**، ج٣، ص٣٥٢.

(٦) ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص١٢٢.

على ولاية عهده من بعده لابنه السعيد بركة وكتب له تقليداً قرئ على الناس بحضور هذه الهيئة(١).

ومن العادات الشائعة عند بعض سلاطين المماليك في حالة غضبه على أحد الأمراء، أن يأمر السلطان بقتله أو بسجنه أو مصادرة أملاكه كما حصل للأمير حسام الدين طرنطاي(٢) نائب السلطنة زمن السلطان خليل بن قلاوون(٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م)(٣) وسلار نائب السلطنة وتنكر نائب الشام زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون(٤).

يلاحظ من خلال تطور مؤسسة السلطنة في دولة المماليك الأولى أن السلطنة كانت في بداية الأمر قائمة على مبدأ انتخاب السلطان مثل انتخاب شجرة الدر وأيبك، ثم تحول الأمر بعد ذلك، فأصبح وصول السلاطين إلى منصب السلطنة بالقوة وصارت السلطنة تخضع لمدى قوة تأييد المماليك الذين يولونه هذا المنصب مثل حكم السلطانين بيبرس وقلاوون.

وقد تمكن السلطان الظاهر بيبرس من إحياء الخلافة العباسية في القاهرة بعد أن قضى عليها المغول في بغداد سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) ليضفي صفة شرعية على حكمهم معتمداً على أساس ديني مصدره تفويض الخليفة له، رغم أن الخلفاء أنفسهم لم يكن لهم أهمية في تثبيت السلاطين سوى منح التفويض لأي شخص يستطيع الوصول إلى السلطنة مهما اختلفت الطرق إليه.

كما حاول المماليك إضفاء مزيداً من سيادتهم وشرعيتهم عبر اتخاذهم الألقاب الدينية العظيمة مثلما فعل بيبرس وقلاوون والناصر محمد، ومجاهدة أعداء الإسلام من مغول وصليبين، بالإضافة إلى اعتنائهم بالفقهاء والعلماء وتمسكهم بتطبيق الشريعة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بوراثه السلطنة فإن كلاً من السلطان بيبرس والسلطان المنصور قلاوون فشلاً جزئياً في جعل منصب السلطنة وراثياً في أبنائهم، بسبب رفض المماليك قبول مبدأ وراثة العرش، وبسبب طبيعة تربية المماليك العسكرية حيث اعتبر المماليك أن السلطة ليست حكراً لأحد.

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص١٤٤.

(٢) حسام الدين طرنطاي، نائب السلطنة في مصر أيام السلطان قلاوون أخذه الأشرف خليل فسجنه في قلعة الجبل ثم قتله سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م، وصادر أمواله. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣١٨.

(٣) الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص٣٧٩.

(٤) ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص١٥٦.

فالسلطنة عندهم تتمحور حول الأمير القوي الواسع النفوذ صاحب أكبر عدد من المماليك دون التقيد بمبدأ الوراثة، فمفهوم السلطان عند المماليك يتمركز في أنه هو صاحب الأمر والنهي في جميع شؤون البلاد، ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى السلاطين صغار السنن الذين لم يكن لهم حولاً ولا قوة.

كما أن المماليك يتفاوتون من حيث المكانة والأهمية فلم يكن السلطان هو الوحيد الذي يملك العدد الأكبر من المماليك والأعوان، فقد وجد عدد كبير من الأمراء أصحاب شأن وعلو في الدولة مثل سنقر الأشقر وسلار سنجر الشجاعي وغيرهم إلا أن السلطان تميز عنهم جميعاً بما لديه من مماليك وأموال وبالتالي أصبح لديه الحق من هذا المنطلق في حكم البلاد، حتى يظهر أمير آخر أقوى منه بما لديه من مماليك ونفوذ ليستولي على أمور السلطنة.

ورغم وصول بعض سلاطين دولة المماليك الأولى لمراكزهم عن طريق تأييد الأمراء المماليك لهم، إلا أن الأمراء سيطروا على هؤلاء السلاطين وذلك بغية الوصول إلى أعلى مناصب الدولة، وقد عمل هؤلاء الأمراء على تقريب خواصهم من بني جنسهم فظهر نتيجة ذلك نوع جديد من العنصرية بين المماليك الأتراك الذين حاولوا إبقاء السيطرة في أيديهم وبين العناصر الأخرى كالمغولية والبرجيه (الجراكسة).

كما أن نسبة كبيرة من سلاطين هذا العصر كانوا صغار السن لا يستطيعون القيام بأعباء الحكم نتيجة انصرافهم إلى اللهو والمجون والملذات، وقد ساعدت هذه العوامل إلى إضعاف سلطنة المماليك الأولى(الأتراك) ومكنت بعض عناصر المماليك الجركسية من الوصول إلى السلطنة سنة ٧٨٤هـ)١٣٨٢م) لتبدأ دولة المماليك الثانية.

أما دولة المماليك الثانية (الجراكسة) فقد تميزت بالتنافس الشديد بين أمرائها للوصول إلى منصب السلطة، وكثرة الثورات التي قادها الأمراء الكبار خاصة نواب السلطنة في بلاد الشام الناصري، ومن الأمثلة على تلك الثورات، ثورة يلبغا الناصري، نائب حلب، ومنطاش نائب ملطية على برقوق[١] ونوروز نائب الشام، وشيخ المحمودي نائب طرابلس على السلطان

---

(١) ابن صصري محمد بن محمد، **الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية**، تحقيق وليم برينز، بركلي، لوس انجلوس، ١٩٦٣م. ص٣+٤، وسيشار إليه لاحقاً، ابن صصري، الدرة المضيئة. ابن تغري بردي، **النجوم**، ج١١، ص٢٥٨.

فرج[١]. وقد نجح كثير من هؤلاء الأمراء في الوصول إلى منصب السلطنة وأشهر هؤلاء شيخ المحمودي[٢].

وقد حاول مماليك دولة الجراكسة ترسيخ مبدأ الوراثة عن طريق كتابة العهد لابن السلطان من بعده، لكن ذلك الأمر لم ينجح في دولة المماليك الثانية بمقدار ذلك النجاح النسبي في دولة المماليك الأولى.

وهناك اختلاف بين الدولتين في نظام ولاية العهد وهو أن ولاية العهد في دولة المماليك الأولى استمرت بعد عهد السلطان الظاهر بيبرس لأولاده في بيت السلطان قلاوون، أما في دولة المماليك الثانية فكان السلطان القائم في الحكم يعهد لولده من بعده ويعين وصياً عليه يقوم بأمور السلطنة وينفرد هذا وحده بأمور الحكم دون السلطان صغير السن الوصى عليه حتى يتمكن الوصي من خلعه واعتلاء السلطنة مكانه.

لكن في كلا الدولتين لم يرضّ الأمراء في جعل منصب السلطنة وراثياً ويعود ذلك لعدة أسباب منها طبيعة التربية العسكرية التي نشأ عليها المماليك، وقناعتهم بأن السلطنة ليست حكراً لأحد كما أشرنا سابقاً، بالإضافة إلى صغر سن ولاة العهد وعدم قدرتهم على تسيير أمور الحكم وقيام الأوصياء بتوجيه ولاة العهد إلى حياة اللهو والبذخ والمجون، فضلاً عن أن بعض ولاة العهد كانوا يعملون على التقرب من خواصهم من الأمراء والمماليك بإعطائهم الوظائف والاقطاعات الكبيرة مما خلق نوعاً من التنافس بين الأمراء وقد أدى هذا الأمر إلى خلع ولي العهد من السلطنة.

أما الخلفاء فلم يكن لهم دوراً في تثبيت حكم ولاة العهد سوى منحهم التفويض الذي كانوا يمنحونه لأي أمير يصل إلى السلطنة.

ويلاحظ في فترة ضعف دولة المماليك الثانية في أواخر أيامها ابتعاد أمراء المماليك عن التنافس فيما بينهم للوصول إلى السلطنة، بسبب الأوضاع المتردية التي آلت إليها أمور سلطنة المماليك والمسؤولية العالية تجاه شاغل هذا المنصب، فضلاً عن كثرة قتل السلاطين وعزلهم في تلك الفترة، حيث قتل العديد من السلاطين على يد هؤلاء الأمراء من أمثال السلطان محمد بن قايتباي (٩٠١-٩٠٤هـ/١٤٩٥-١٤٩٨م)[٣] وقانصوه خمسمائة

---

(١) طرخان، **عصر المماليك الجراكسة**، ص٢٩.

(٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٣٥٥. العيني، **السيف المهند في تاريخ الملك المؤيد**، ص٢٥٩.

(٣) ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص٤٠١-٤٠٢.

(٩٠٢هـ/١٤٩٧م)[١] والأشرف جانبلاط (٩٠٥ هـ/ ١٥٠٠م)[٢]والعادل طومان باي الأول (٩٠٦هـ/ ١٥٠١)[٣].

لذلك كله أخذ أمراء المماليك يأنفون من هذا المنصب، وخير دليل على ذلك تهرب قانصوه الغوري من منصب السلطنة عندما عرضها عليه الأمراء[٤] وهذا ما لم تشهده دولة المماليك الأولى، ويعتبر هذا دليل على ضعف سلطنة المماليك الثانية والتي لم تستمر طويلاً حيث سقطت على يد العثمانيين سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م).

---

(١) ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٣٤٥.

(٢) ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص٤٠٤+ص٤٠٥.

(٣) ابن اياس، **بدائع الزهور**، ج٤، ص٢+ص٣.

(٤) الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج٨، ص١١٣.

الفصل الثالث:

الصراع على السلطنة خلال العصر المملوكي

- الصراع على السلطنة خلال عصر المماليك البحرية.
- الصراع على السلطنة خلال عصر المماليك الجراكسة.

الصراع على السلطنة خلال العصر المملوكي

الصراع على السلطنة خلال عصر المماليك البحرية.

بعد مقتل تورانشاه ابن الصالح أيوب سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م على يد مماليك أبيه(١) أضحى المماليك أصحاب الحل والعقد. وكان من الطبيعي أن يطمع كل أمير منهم في اعتلاء عرش السلطنة الشاغر، كما وجد على الساحة السياسية الملوك الأيوبيين في بلاد الشام، والراجح أنهم شعروا بضيق من إقدام المماليك على قتل أحد ملوكهم واستئثارهم بالسلطة، ومن الطبيعي أن يرى كل منهم في نفسه الشرعية لأن يلي عرش السلطنة بعد مقتل تورانشاه(٢).

أما المماليك قد قرروا حل المشكلة الناجمة عن شغور العرش باختيارهم شجرة الدر زوجة الصالح أيوب وأم ولده خليل(٣). ولا شك في ان شجرة الدر تعتبر من ناحية الأصل والنشأة أقرب إلى الترك المماليك ولذلك يعتبرها المقريزي "أول من ملك مصر من ملوك المماليك"(٤).

وقد جرت العادة أن يكون لسلطان مصر منذ أيام صلاح الدين الأيوبـــي (٥٦٩ – ٥٨٩هـ/ ١١٧٣–١١٩٣م) هيمنة على بقية الملوك والأمراء في بلاد الشام، ولذلك بادرت شجرة الدر عقب سلطنتها إلى إرسال الخطيب أصيل الدين محمد لاستحلاف أمراء الشام على الولاء للسلطانة الجديدة(٥). لكن الأمراء الأيوبيين الذين ظلوا يعتقدون أنهم أصحاب الحق الشرعي في حكم مصر والشام رفضوا الاعتراف بحكم شجرة الدر، كما وجد في دمشق فئة من المماليك أطلق عليهم اسم القيمرية(٦). امتنعوا أيضاً عن الاعتراف بالولاء لشجرة الدر(٧)،

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٧٧. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٠.

(٢) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٧٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٦.

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٧٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦١.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦١.

(٥) ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م)، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، تحقيق: جمال الدين الشيال، ط١، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ٣٧٣. وسيشار إليه لاحقاً: ابن واصل، مفرج الكروب. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٦.

(٦) نسبة إلى قلعة قيمر بين الموصل وخلاط ومعظم سكانها من الأكراد.ياقوت، **معجم البلدان**،ج٤، ص٢٢٤.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٦.

كما أن الخليفة العباسي رفض المساندة الشرعية لحكم شجرة الدر[١]. ناهيك على أن الرأي العام في العالم الإسلامي لم يكن يقبل بتولي امرأة زمام الحكم.

ولم يكن أمام شجرة الدر إلا أن تتنازل عن الحكم لواحد من الأمراء المماليك، وبالفعل تنازلت شجرة الدر عن الحكم لعز الدين أيبك التركماني الصالحي[٢](٦٤٨-٦٥٦هـ/ ١٢٥٠-١٢٥٨م) بعد أن اختارته زوجاً لها[٣].

وقد تولى أيبك العرش تحت اسم "الملك المعز"[٤] وبذلك قامت دولة المماليك البحرية رسمياً. وقد كان أيبك أحد المماليك الصالحية لكنه لم يكن من طائفة المماليك البحرية ولا أكبرهم سناً أو أقدمهم خدمة أو أقواهم نفوذاً لكنه اشتهر بين المماليك بدين وكرم وجود ورأي[٥].

ويبدو أن دافع المماليك لاختيارهم أيبك يعود إلى وجود عدة أمراء أقوياء مثل أقطاي وبيبرس وقلاوون وكان هؤلاء يخشون بعضهم بعضاً، ومتى رأى هؤلاء الأمراء أن مصلحتهم تقتضي عزله استطاعوا ذلك في يسر لضعف شأنه وضآلة نفوذه[٦].

وكان أيبك يتوجس خيفة من المماليك البحرية خاصة زعيمهم فارس الدين أقطاي لعلمه بقوة هذه الطائفة ونفوذ زعيمها أقطاي، لذا أخذ أيبك يعمل على تقوية نفسه فأنشأ فرقة من المماليك عرفوا بالمعزية نسبة إلى لقبه "الملك المعز" كما عيّن مملوكه قطز نائباً للسلطان بمصر[٧]. ثم لم يلبث أن أخرج المماليك البحرية من ثكناتهم بجزيرة الروضة[٨]. وعزل الملك

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٨.

(٢) أيبك: أصله من مماليك السلطان الصالح نجم الدين أيوب، اشتراه في حياة والده الملك الكامل، لازم أستاذه الملك الصالح في الشرق حتى جعله جاشنكير، وبعد مقتل تورانشاه أصبح أتابك العسكر ثم تسلطن بعد زواجه من شجرة الدر. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٤.

(٣) النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص٣٦٣-٣٦٤. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٨١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٣٦٩. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٧٨.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٦٩. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٤.

(٦) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٤.

(٧) طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص ٤٨.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٨١.

الأيوبي الطفل موسى بعد أن عينه سابقاً شريكاً أسمى له في الحكم، وانفرد بالسلطة[١].

غير أن هذه الإجراءات لم تقلل من خطر أقطاي وزملائه البحرية، فقد وصل أقطاي إلى قمة مجده خصوصاً بعد تغلبه على ثورة الأعراب التي قامت ضد حكم المماليك، وأصبح أقطاي لا يظهر في مكان إلا وحوله حرس عظيم من الفرسان المسلحين، كما لقب نفسه بالملك الجواد[٢]، كما أنه بالغ في استحقاره لأيبك والاستهانة به بحيث أنه كان يناديه أيبكاً بدون ألقاب[٣]. وقام أقطاي كذلك بإقطاع ثغر الإسكندرية لنفسه. ولم يتمكن أيبك من معارضته، في الوقت الذي اشتط فيه المماليك البحرية في طلب الإقطاعات والمنح وراحوا يحيكون المؤامرات لخلع السلطان المعز أيبك[٤].

وقد زاد من خطورة أقطاي سعيه للزواج من إحدى أميرات البيت الأيوبي وهي ابنة الملك المظفر تقي الدين محمود صاحب حماة[٥]، حتى يصبح له سند شرعي في الحكم، ثم طلب من المعز أيبك أن يسكن القلعة باعتبار زوجته من بنات الملوك[٦]، وكان معنى طلب أقطاي أنه تطلع نحو السلطة. وبذلك أفاق أيبك أخيراً ليجد نفسه أمام منافس قوي بلغ درجة عالية من السطوة والنفوذ فاقت سطوة الملك محاطاً بالفرسان المسلحين الذين اعتدوا بأنفسهم وبقوتهم[٧]. فأضحى التخلص من أقطاي ومماليكه ضرورة ملحة وصمم على قتله، حيث استدرجه في شهر شعبان سنة (٦٥٢هـ/١٢٥٤م) إلى قلعة الجبل بحجة استشارته في أمر مهم[٨]، وقد اتفق أيبك مع مماليكه المعزية على اغتياله، وفعلاً حضر أقطاي إلى قلعة الجبل

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ١٩٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٨٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١٢.

(٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١١.

(٣) طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص٤٨.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٨٩.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٨٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١١.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٨٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١١.

(٧) النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص ٤٣٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٨٨.

(٨) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٣٥. النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص٤٣٠-٤٣١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٩٠.

مع بعض مماليكه، فما كاد يدخل باب القلعة المؤدية إلى القاعة الكبرى حتى أغلق الباب خلفه ومنع مماليكه من الدخول ثم هاجمه المماليك المعزية ومن بينهم قطز وقتلوه بسيوفهم(١).

وحين شاع في القاهرة نبأ اغتيال أقطاي هرع المماليك البحرية بقيادة بيبرس وقلاوون إلى القلعة، ولكن رأس أميرهم التي ألقيت إليهم من فوق أسوار القلعة قد أنبأتهم بما جرى، فهرب من تمكن منهم إلى بلاد الشام طلباً لحماية ملوك بني أيوب وملوك سلاجقة الروم(٢).

والواقع أن مقتل أقطاي قد شطر المماليك إلى حزبين متناوئين وهما البحرية والمعزية مما عرض قيام دولة المماليك واستمرارها لأشد الأخطار، إذ أخذ المماليك الهاربون يحرضون ملوك بني أيوب على غزو مصر(٣). ولم يخف ذلك على أيبك، فعمد أولاً إلى مصادرة أموال المماليك البحرية كما قبض على من بقي منهم في مصر وشتت شمل من والاهم من طوائف المماليك الأخرى(٤).

هكذا أثبت أيبك قدرة فائقة في صراع السلطة وانتصر على المماليك البحرية، لكن متاعبه لم تتوقف إلا بمصرعه في مؤامرة دبرتها زوجته شجرة الدر، فقد كانت هذه المرأة الصلبة التي ذاقت طعم السلطة غير قادرة على أن تقبع في كنف زوجها السلطان، وكان من الصعب عليها أن تتخلى عن السلطة التي مارستها بالفعل على مدى ثمانين يوماً هي طول سلطنتها على الديار المصرية، وزاد من ضراوة هذه المرأة التي وصفها بعض المؤخرون المعاصرون بأنها "صعبة الخلق ... قوية البأس"(٥)، أنها علمت أن زوجها السلطان يسعى للزواج من إحدى أميرات البيت الأيوبي(٦).

---

(١) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٣٠. النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص٤٣٠-٤٣١. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٨٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٣٩٠. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١٢.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٣٥. النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص٤٣٠-٤٣١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٩٠-٣٩١.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٩٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٩٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٢-٣٤.

(٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٨٩.

(٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٩٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٠١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٣.

وقد بدأت شجرة الدر توثق علاقاتها مع المماليك البحرية سواءً من بقي منهم في مصر أو من ظل منفياً في منفاه الاختياري ببلاد الشام(١).

وقد شعر أيبك بالمؤامرة التي تحبكها شجرة الدر مع المماليك البحرية الموجودين في بلاد الشام فعزم على التخلص منها، غير أنها كانت السباقة إلى الغدر، حيث حاكت ضد أيبك مؤامرة محبوكة الأطراف. انتهت بمصرع المعز أيبك على يد مجموعة من غلمان شجرة الدر في الحمام وذلك في شهر ربيع الأول عام ٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م(٢).

وحين ذاع الخبر أسرع المماليك المعزية إلى القصر رغبة في الانتقام من شجرة الدر، وبالفعل تم القبض عليها، ولم تفلح جهود المماليك البحرية في حمايتها وحملت إلى زوجة المعز الأولى وأم ولده علي، فأمرت جواريها بقتلها، وهنا يقول المقريزي "فضربها الجواري بالقباقيب إلى أن ماتت وألقوها من سور القلعة إلى الخندق وليس عليها سوى سروال وقميص فبقيت في الخندق أياماً... ثم دفنت.." (٣).

بعد مقتل أيبك وشجرة الدر تعصب المماليك المعزية لابن سيدهم المدعو نور الدين علي فأقاموه سلطاناً في ربيع الأول سنة ٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م ولقبوه بالملك المنصور وكان عمره وقتئذ خمسة عشر عاماً(٤).

واختير قطز أتابكاً له، لكن المماليك الصالحية اعترضوا على سلطنة المنصور واتفقوا على سلطنة أتابك العسكر الأمير علم الدين سنجر الحلبي وحلفوا له(٥). لكن البحرية لم تكن من المكانة والقوة للتصدي للماليك المعزية بسبب تشتت أغلبهم في بلاد الشام إذ سرعان ما قبض المعزية على سنجر الحلبي وسجنوه في القلعة(٦). فاضطرب خشدا شيته من المماليك

---

(١) طقوش، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص ٥٢.

(٢) النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص٤٥٦. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٩٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٠٣. العيني، **عقد الجمان**، ج١، ص١٤٠-١٤١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٣.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٠٤.

(٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٩٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٠٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٤١.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٠٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٤١.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٠٥.

البحرية وخافوا أن تدور الدائرة عليهم فهربوا إلى بلاد الشام وخرج المماليك المعزية في إثرهم وقبضوا على عدد كبير منهم[١].

على أن مسلك المعزية هذا أثار استياء بعض الطوائف المملوكية الأخرى مثل الأشرفية حتى أنهم اتفقوا على إزالة نفوذ المعزية من الدولة فما كان من المعزية إلا أن قبضوا على الأشرفية ونهبوا دورهم[٢].

ولجأت الطوائف المملوكية من بحرية وغير بحرية إلى بلاد الشام حيث ملوك بني أيوب ولا سيما المغيث عمر (٦٤٨-٦٦١هـ/١٢٥٠-١٢٦٣م) صاحب الكرك، حيث أخذوا يحرضونه على أخذ مصر حتى استجاب لدعوتهم وسعى لمعونتهم في الاستيلاء على مصر فقام بحملتين عليها في سنة ٦٥٥هـ/١٢٥٧م وسنة ٦٥٧هـ/١٢٥٨م لكنه رد في كلتيهما مهزوماً بفضل شجاعة نائب السلطنة الأمير قطز المعزي[٣].

ولاشك في أن جلوس السلطان الصبي نور الدين بن أيبك على العرش مسألة قصد بها كسب الوقت حتى يمكن لواحد من الأمراء المتنافسين أن يحسم الصراع لصالحه وكان هذا مشهداً تكرر كثيراً فيما بعد.

وقد حانت الفرصة لقطز لتولي عرش السلطنة بعد ورود الأنباء بسقوط بغداد عام٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨م على يد المغول وتوجههم غرباً نحو حدود الدولة المملوكية حيث استولى المغول بعد بغداد على كل من حلب ودمشق وأنطاكيا، ولاح خطرهم قريباً من مصر، فقام قطز بخلع السلطان الصبي وتولى عرش البلاد منفرداً تحت اسم السلطان سيف الدين قطز[٤]، ثم عقد قطز مجلساً من كبار الأمراء واستقر الرأي فيه على حرب التتار، كما أخذ أمراء المماليك البحرية الهاربين لبلاد الشام بالعودة إلى القاهرة ومن بينهم بيبرس البندقداري[٥]، وبذلك صار المماليك كتلة واحدة ضد المغول وبالفعل استطاع المماليك بفضل

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٤٢.

(٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٤٣.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤١١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٤٥-٤٦.

(٤)ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢١٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤١٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٥٥.

(٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٢٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٢٠. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٥٤.

توحدهم هزيمة المغول في معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م شر هزيمة[١]. وبقيت مصر منيعة ضد التتار.

لكن الخلافات بين المماليك رغم هذا الانتصار الكبير عادت مرة أخرى وذلك بعد انتصار عين جالوت وقبل عودة الجيش المنتصر إلى القاهرة.

فبعد انتصار المماليك على المغول أخذ قطز يعمل على إعادة الأمن إلى نصابه في بلاد الشام، فقام بتوزيع الإمارات الشامية على الأمراء المماليك وتنكر لبيبرس البندقداري بعد أن وعده بنيابة حلب[٢]، فكان لذلك أسوأ الأثر في نفس بيبرس الذي لم ينس أيضاً قصة قتل أيبك لزعيم المماليك البحرية أقطاي ثم تشريده مع بقية المماليك البحرية في بلاد الشام، لذا اتفق بيبرس مع جماعة من الأمراء على قتله، وظل يترقب الفرصة لتنفيذ غرضه ثم واتته الفرصة أثناء عودة السلطان إلى مصر وخروجه إلى الصيد بالقرب من الصالحية، حيث وثب عليه بيبرس مع عدد من المماليك الذين قتلوه بسيوفهم في ١٥ ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م[٣].

وبعد قتل قطز اتفق الأمراء على تنصيب بيبرس سلطاناً ولقب بالملك الظاهر[٤]، ثم سار السلطان الجديد على رأس الجيش إلى مصر ودخل القاهرة دون مقاومة[٥].

ولما دخل بيبرس الدهليز السلطاني قابله الأتابك الأمير أقطاي المستعرب فأخبروه المماليك البحرية بما فعلوا وعندئذ سألهم من قتله فيكم؟ فقال بيبرس: "أنا قتلته"، فرد عليه: "ياخوند اجلس في مرتبة السلطنة مكانه"، ثم بايعه وتبعه سائر الأمراء والجند وحلفوا له جميعاً أن لا يخونوا ولا يثبوا عليه[٦].

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٢١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٣١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٧٩.

(٢) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٢٢. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٣٤-٤٣٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٨٢.

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٢٢. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٣٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٨٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٣٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٤.

(٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٢٣. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٣٣٦.

(٦) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٤٥. النويري، **نهاية الأرب**، ج٣٠، ص١٣-١٤. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٣٣٦.

على أن المقريزي يورد أن المماليك المعزية حاولوا اغتيال بيبرس عقب عودته إلى القاهرة، لكنه قتل بعضهم وسجن ونفى البعض الآخر[١].

وهكذا فرض بيبرس نفسه على الساحة السياسية وتربع على عرش الحكم، فاضطر الأمراء إلى مبايعته والاعتراف بسلطنته خشية سطوته ولم يبرز في وجهه أي معارض داخل مصر.

وقد أخذ بيبرس يوطد سلطنته حيث رسم بإحضار المماليك البحرية الذين كانوا منفيين في البلاد[٢]، كما قام باستقطاب الأمراء حوله من خلال توزيع المناصب على الأمراء الذين يثق بهم، فعين الأمير فارس الدين أقطاي المستعرب أتابكاً للعسكر والأمير لاجين دواداراً كبيراً، وبلباي الرشيدي دواداراً ثانياً والأمير بهاء الدين يعقوب الشهروزري أمير أخور[٣] كبير، والأمير أيبك الأفرم أمير جاندار[٤]، وغيرهم من الأمراء الذين ساندوه في حركته الانقلابية[٥]، وبذلك يكون قد أرضى الأمراء واستقطبهم وحال بينهم وبين تدبير المؤامرات.

على أن الأمور لم تتم للسلطان بيبرس بسهولة إذ امتنع بعض الأمراء على الاعتراف ببيبرس سلطاناً، وأبرز هؤلاء الأمراء الأمير علم الدين سنجر الحلبي الذي كان قطز قد ولاه على دمشق، حيث قام سنجر الحلبي بثورة ضد بيبرس كما أعلن نفسه سلطاناً حاكماً على دمشق وذلك في ذي الحجة عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م ولقب نفسه بالملك المجاهد[٦]، وخطب لـــه

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٤٧. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٠٠.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٣٨. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٩٩-١٠٠.

(٣) وهو لقب يطلق على الذي يقوم على اصطبل السلطان أو الأمير ويتولى أمر ما فيه من الخيل والإبل وغيرها مما هو داخل في حكم الاصطبلات وهو مركب من لفظين أحدهما عربي وهو أمير والثاني فارسي وهو أخور ومعناه المعلف والمعنى أمير المعلف لأنه المتولي لأمور الدواب. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ٤٣٣.

(٤) أمير جاندار: وهو لقب يطلق على الذي يستأذن على الأمراء وغيرهم في أيام المواكب عند الجلوس بدار العدل وهو مركب من ثلاث ألفاظ أحدهما عربي وهو أمير والثاني جان ومعناه الروح بالفارسية والتركية والثالث دار ومعناها ممسك فيكون معناها الأمير الممسك للروح وهو الحافظ لدم السلطان فلا يأذن له إلا لمن يأمن عاقبته. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص ٤٣٣.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق ٢، ص ٤٣٨.

(٦) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ٤٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٣٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٣.

على المنابر وضربت السكة باسمه[١].

وقام سنجر بمراسلة الأمراء الأيوبيين في حمص وحماة للدخول في طاعته لكنهم رفضوا ذلك خوفاً من السلطان بيبرس[٢].

ولم تستطع رسل السلطان بيبرس وكتبه إقناع سنجر الحلبي بلزوم الطاعة حيث رفض الاستجابة لهم، وأخذ يعمل على تحصين قلعة دمشق استعداداً للقتال[٣]. فلم يكن أمام بيبرس إلا أن يرسل حملة بقيادة الأمير علاء الدين البندقدار نجحت في القبض على الأمير سنجر الحلبي وإحضاره أسيراً إلى القاهرة[٤].

وولى بيبرس الأمير علاء الدين البندقدار نائباً له على دمشق[٥]، كما كلفه بيبرس بالقضاء على بعض الأمراء الذين تخوف بيبرس منهم وكان أن فر أحدهم وهو شمس الدين أقوش البرلي إلى حلب، واستولى عليها بمساعدة أعوانه[٦]، لكن البرلي انهزم أمام التتار بسنجار ثم استأذن في العبور إلى مصر فأذن له وسار إلى القاهرة وذلك في ذي القعدة سنة ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م فأنعم عليه السلطان وأقطعه إمرة سبعين فارساً[٧].

أما في القاهرة فقد حاول بعض الأمراء المماليك الإطاحة بالسلطان سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م لكن هذه المؤامرة فشلت في مهدها[٨]. وبذلك استطاع بيبرس القضاء على كل الثورات التي قامت ضده بفضل تمتعه بالحزم وعلو الهمة والبأس الشديد وبعد النظر بالإضافة إلى حسن التدبير.

وبعد أن أصبح بيبرس سيد الموقف عهد إلى ولده السعيد بركه بولاية العهد[٩]، وقد ظن بيبرس أن تولية ابنه البكر السعيد بركة بولاية العهد في حياته، وجعل الأمراء يقسمون

---

(١) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ٤٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٣٨. ابن تغري بردي، **الجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٤.

(٢) العيني، **عقد الجمان**، ج١، ص ٢٨٩-٢٩٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق١، ص ٤٤.

(٣) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ٤٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٣٩. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٤٤-٤٤٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**،ج٧، ص١٠٧-١٠٨.

(٥) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣٠، ص ٣٨-٣٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٤٥.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٦٥.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٨) ابن أيبك الدواداري، **كنز الدرر**، ج٨، ص ٧٠. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١٠٩.

(٩) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٥١٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٥٩.

الطاعة لذلك الابن كفيل بأن يجعل الأمور تستتب على الوجه الذي يريده بعد وفاته. وفعلاً أقسم الأمراء بعين الطاعة للملك السعيد بركة سنة ٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م.

وبعد وفاة الظاهر بيبرس سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م تظاهر كبار الأمراء في غمرة الحزن على وفاة السلطان بيبرس باحترامهم للعهد ونودي بالملك السعيد بركة سلطاناً، وكان في الثامنة عشر من عمره(١).

لكن هؤلاء الأمراء ظلوا ينظرون إلى السعيد بركة على أنه صبي، أما السلطان بركة فقد أخذ بتقريب المماليك الأحداث(٢)، وبنفس الوقت أبعد كبار الأمراء، مما أدى إلى تدخل المماليك الأحداث في شؤون الدولة حتى قوي نفوذهم، بينما نفرت منه قلوب كبار الأمراء لا سيما الصالحية رفاق أبيه(٣)، أمثال الأمير سيف الدين قلاوون والأمير شمس الدين سنقر الأشرف والأمير علم الدين سنجر الحلبي وغيرهم(٤).

أما السلطان فقد استغرق في لذاته وبسط يده بعطاء الأموال الكثيرة لخاصيته وبذلك خرج عن طريقة أبيه(٥)، كما أن السعيد بركة أخذ يتخبط في سياسته بالنسبة لتعيين الأمراء في المناصب الهامة وذلك تخوفاً منهم، حيث كثر تعاقب الأمراء على منصب نيابة السلطنة، فقد قبض السلطان بركة على نائب السلطنة الأمير اقسنقر وسجنه وأهانه وعين بدلاً منه شمس الدين سنقر الألفي، ثم عزله وعين مكانه سيف الدين كونداك الساقي(٦). كما عمد السلطان إلى التخلص من هؤلاء الأمراء فسجن بعضهم وأبعد البعض الآخر(٧).

وأمام هذه السياسة التي انتهجها السلطان بركة أخذ هؤلاء الأمراء يعملون على التخلص منه وعزله عن السلطنة، وقد تزعم هذه الحركة الأمراء الصالحية الذين استاؤوا من الملك السعيد، خاصةً وأنهم أنفوا من قبل من تملك الظاهر بيبرس ورأوا أنهم أحق بالملك منه(٨)، فكيف إذا تسلطن ابنه من بعده وهو ما يزال صبياً عديم الخبرة.

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٤٢.

(٢) المماليك الحديثو العهد بالخدمة.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٤٥.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٤٥.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥١.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٤٤-٦٤٥.

(٧)المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٤٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٦٢.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٦٤٥.

وقد أرسل هؤلاء الأمراء إنذاراً إلى السلطان يحذرونه من عاقبة أفعاله إذا لم يرتدع، ومما جاء في هذا الإنذار "إنك قد أفسدت الخواطر وتعرضت إلى أكابر الأمراء، فإما أن ترجع عما أنت فيه وإلا كان لنا ولك شأن آخر"(١).

وقد استمر الوضع متأزماً بين الطرفين حتى سنة ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م حيث خرج الملك السعيد بركة إلى دمشق، فظن أمراء الشام أنه يريد لهم السوء وفروا من وجهه خارجين عن طاعته، حيث يورد بيبرس المنصوري قولهم: "إن القلوب قد فسدت والنيات قد تغيرت ولا سبيل إلى الرجوع إليه ولا الاجتماع عليه"(٢). وعبثاً حاول السلطان أن يستميلهم ويسترضيهم(٣)، عندئذ علم بركة خان أن هؤلاء الأمراء ينوون السير لمصر لخلعه، فأسرع بالعودة ودخل القلعة، فلم يكن من الأمراء إلا أن حاصروه بها وشددوا عليه الحصار فساء موقفه(٤)، واضطر إلى التنازل عن السلطنة بحضور الخليفة والقضاة والأمراء سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م وكانت مدة ملكه سنتين وشهرين وثمانية أيام(٥).

وقد برز الأمير قلاوون من بين زعماء المماليك الذين خلعوا السعيد بركة، فعرض عليه كبار الأمراء تولي منصب السلطنة لكنه رفض ذلك، وتظاهر بالزهد وقال: "أنا من خلعت الملك السعيد طمعاً في السلطنة والأولى ألا يخرج الأمر عن ذرية الملك الظاهر"(٦).

ويرجع رفض قلاوون لمنصب السلطنة في ذلك الوقت لإدراكه بأن الظروف السياسية لم تستقر له بعد، فغالبية الجيش كانت من المماليك الظاهرية أنصار الظاهر بيبرس، فخشي قيامهم بالثورة ضده. بالإضافة على أن نواب بلاد الشام موالون لبيت بيبرس، ولا شك بأنهم سوف يعارضون مبدأ نقل الحكم إلى خارج هذا البيت، لذلك كله اتفق قلاوون مع بقية الأمراء

---

(١) العيني، **عقد الجمان**، ج٢، ص ١٨٧.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٨٨.

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٨٨. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٢٦٧.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٦٥٤.

(٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٨٨. ابن أيبك، الدواداري، **كنز الدرر**، ج٨، ص٢٢٨-٢٢٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٢٦٨-٢٦٩. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص١١٤.

(٦) المنصوري، بيبرس الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٦، ص٧٤. المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٩٠. النويري، **نهاية الأرب**، ج٣٠، ص٣٩٨-٣٩٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٦. العيني، **عقد الجمان**، ج٢، ص٢٢٣.

على تنصيب بدر الدين سلامش سلطاناً على مصر ولقبوه بالملك العادل(١).

وكان سلامش صغير السن لا يزيد عمره عن سبع سنوات، وقد اختير قلاوون أتابكاً له وعين عز الدين أيبك الأفرم في نيابة السلطنة(٢).

وبطبيعة الحال استأثر قلاوون بالسلطنة دون السلطان سلامش وظهر نفوذ قلاوون واضحاً حيث ضربت السكة باسم الملك العادل سلامش على أحد الوجهين وباسم قلاوون على الوجه الآخر، وخطب له وللملك العادل معاً(٣).

ولم يضع قلاوون الوقت أثناء وصايته على سلامش حيث أخذ يعمل على التخلص من المماليك الظاهرية، فقام بعزل نواب الشام الموالين لبيت بيبرس وولى مكانهم من يثق بهم من أتباعه، كما قام بالقبض على بعض الأمراء الظاهرية ممن شك في ولائهم له وسجنهم بثغر الإسكندرية، وقرب المماليك الصالحية واستمالهم إلى جانبه. وأخيراً قام بالتخلص من المماليك المنافسين له على السلطة(٤).

وعندما اطمأن قلاوون تماماً إلى أن الأمور مهيئة لاعتلائه منصب السلطنة أعلن أنه "لا فائدة من بقاء ذلك الصبي وأن المملكة لا تقوم إلا برجل كامل"(٥)، واتفق مع القضاة والأعيان على خلع السلطان سلامش حيث تم ذلك سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م، قبل أن يمضي عليه في السلطنة ثلاثة أشهر(٦).

وبذلك استطاع قلاوون تنفيذ طموحاته السياسية باعتلاء منصب السلطنة بطريقة تدريجية مما يدل على تميزه بقدر كبير من الذكاء.

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٨٨. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٧٠.

(٢) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣٠، ص٣٩٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٦٥٦-٦٥٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٢٨٦.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٦٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٨٦.

(٤) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣٠، ص ٣٩٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٦٥٨.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٦٥٨.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٦٥٨.ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٨٧-٢٨٩. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١١٤.

ومثل بقية السلاطين لم يسلم قلاوون من ثورات الأمراء ضد سلطنته، ففي بداية حكمه خرج عليه الأمير شمس الدين سنقر الأشقر نائب الشام[١]، ويبدو أن الأمير سنقر الأشقر عز عليه أن يتولى قلاوون منصب السلطنة وهو زميله، فدعا أهل الشام إلى الخروج عن طاعة قلاوون، وأعلن نفسه سلطاناً في شهر ذي القعدة عام ٦٧٨هـ/ ١٢٨٠م وتلقب بلقب "الملك الكامل" وطلب من نواب بلاد الشام الاعتراف به[٢].

ولكن الأمير سنقر لم يجد تأييداً له من أهل الشام[٣]، وفي الوقت نفسه بادر قلاوون بإرسال جيش قوي لمحاربة سنقر سنة ٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م بقيادة الأمير علم الدين سنجر الحلبي[٤]، وقد دارت بين الطرفين معركة طاحنة أسفرت عن هزيمة شمس الدين سنقر وفراره نحو الشمال حيث سيطر على بعض القلاع المهمة هناك[٥]، أما سنجر الحلبي فقد دخل دمشق ظافراً[٦].

وفي العام التالي أرسل قلاوون فرقة عسكرية بقيادة عز الدين أيبك الأفرم لمحاربة سنقر، ولما لم يكن بمقدور الثاني مواجهة جيش السلطان مال إلى الصلح، حيث عقد اتفاقية مع قلاوون[٧]. لكن الجفاء ظل مستمراً بين الطرفين، فحين حاصر السلطان حصن المرقب لم يحضر سنقر الأشقر لمقابلته واكتفى بإرسال ابنه إليه[٨]. فأسر قلاوون ذلك في نفسه وأرسل عام ٦٨٦هـ/١٢٨٧م جيشاً لمحاربته بقيادة حسام الدين طرنطاي نائب السلطنة، الذي استطاع هزيمة سنقر الذي طلب الأمان فأمنه طرنطاي ثم صحبه معه إلى القاهرة، حيث احتفل

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٨٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٧٠.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ٩٢. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٨٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٧٠-٦٧١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٩٤.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٧١.

(٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٩١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٧٦. العيني، **عقد الجمان**، ج٢، ص ٢٤٢.

(٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٩١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٧٦.

(٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٨١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٧٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص٢٩٦.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٦٨٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٩٩.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٣٤.

السلطان بلقائه وعفا عنه ومنحه الخلع وأنعم عليه بإمرة مائة فارس وتقدمة ألف(١).

على أن المنصور قلاوون لم يتعظ بما حدث لأبناء الظاهر بيبرس، حيث أراد أن يعهد بالسلطنة من بعده لابنه الأكبر. بل أن المنصور قلاوون تمادى في ذلك فلم يكتف بما فعله الظاهر بيبرس من تولية ابنه الأكبر عهد السلطنة، وإنما أقام ابنه الأكبر علاء الدين علي سلطاناً في حياته سنة ٦٧٩هــ/ ١٢٨٠م ولقب السلطان الجديد "بالملك الصالح"(٢).

لكن الملك الصالح مات سنة ٦٨٧هــ/ ١٢٨٨م بعد أن قضى ثمان سنوات في حياة أبيه، فحزن عليه قلاوون حزناً شديداً لأنه كان يضع فيه كل ثقته(٣).

ثم عهد قلاوون لابنه الثاني خليل بولاية العهد، وتلقب بلقب الملك الأشرف(٤)، وكتب ابن عبد الظاهر نسخة التقليد، إلا أن السلطان رفض التوقيع عليها(٥)، لأنه كان لا يثق بابنه، ويعتقد أنه غير مؤهل لإدارة شؤون الحكم، ذلك أن خليل كان يتصف بالقسوة وعدم التدين كما أنه اتهم بدس السم لأخيه علاء الدين، وقال قلاوون قولته المشهورة "ما أولي خليلاً على المسلمين"(٦).

توفي السلطان قلاوون سنة ٦٨٩هــ/١٢٩٠م دون أن يوقع العهد لابنه خليل، لكن ذلك لم يمنع من أن يؤول الملك إليه في ذي القعدة من السنة نفسها(٧).

وقد تلقب خليل بالملك الأشرف(٨)، لكن الأوضاع لم تستقر له، حيث تعرض حكمه للمنافسة التقليدية التي تعرض لها معظم سلاطين المماليك، وذلك من جانب كبار الأمراء والنواب، وقد ساعدت سياسة الملك الأشرف في إثارة كبار الأمراء ضده، ذلك أن الملك الأشرف خليل أخذ بالتخلص من رجال الدولة البارزين(٩)، فأخذ الأمراء يحيكون الدسائس

---

(١) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٩٤. النويري، **نهاية الأرب**، ج٣١، ص ٢١-٢٢. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٣٤-٧٣٥.

(٢) المنصوري بيبرس الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٦، ص ٨٢-٨٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٦٨٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٣٠٠.

(٣) ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام**، ص٧٧. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٤٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٤٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٣٢٠.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٤٥.

(٦)المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٤.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٣.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٦.

(٩) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٧.

والمؤامرات ضده، وكان على رأس هؤلاء الأمراء الأمير حسام الدين طرنطاي نائب السلطنة، الذي عزّ عليه ألا يفوز هو بالعرش بعد وفاة قلاوون فتآمر ضد السلطان(١).

لكن الأشرف خليل تمكن من كشف المؤامرة، فقبض على الأمير طرنطاي سنة ٦٨٩هـ/١٢٨٩م وقتله بعد معاقبته معاقبة شديدة(٢). وأعطى إقطاعه للأمير بيدرا الذي أصبح نائباً للسلطنة(٣)، وعزل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي عن الوزارة وعين الأمير شمس الدين محمد بن السلعوس مكانه(٤)، وقد أخذ الأخير بإثارة السلطان الأشرف ضد بيدرا، حيث أوهمه أن أملاكه اتسعت بشكل يهدد السلطان نفسه، فأقدم السلطان على انتزاع بعض الإقطاعات من نائبه(٥)، لكن السلطان أحس بتغير بيدرا عليه فحاول استرضاءه بألف دينار بعثها له، لكن محاولته لم تنفع في رأب الصدع بينهما(٦)، حيث اتفق بيدرا مع حسام الدين لاجين في محرم سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٦٤م على قتل السلطان الأشرف خليل، وأتيحت لهما الفرصة عندما خرج السلطان للصيد وليس معه سوى الأمير شهاب الدين أحمد أمير سكار فألقوا القبض عليه وقتلوه(٧).

ثم عادوا ومن معهم من الأمراء واتفقوا على إقامة الأمير حسام الدين لاجين في السلطنة وحلفوا له ولقبوه بالملك الأوحد(٨).

---

(١) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣١، ص ١٨٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٧.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٧.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٥٩.

(٤ النويري، **نهاية الأرب**، ج٣١، ص ١٨١-١٨٤. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٦١. العيني، **عقد الجمان**، ج٣، ص ٥٢.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٨٨.

(٦) ابن أبي الفضائل، **النهج السديد**، ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٧) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٢٩-٣٠. الذهبي، محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط٢، ج٥، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٤٨م، ص٣٧٧. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٣٤. ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ق٥، ص ٨٧٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٧-١٨.

(٨) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٣٤. ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ق٥، ص ٨٧٤. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٩١.

ويبدو أن مماليك السلطان المقتول بزعامة الأمير زين الدين كتبغا هالهم مقتل الأشرف، فسارع كتبغا بمن معه من المماليك ولحق بهم بالطرانة[١]، وقتلوا بيدرا نفسه وطاردوا الفارين من أتباعه[٢].

وقد اختار الأمراء لمنصب السلطنة الناصر محمد بن المنصور قلاوون في محرم سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م وعمره آنذاك تسع سنوات، وعين الأمير كتبغا نائباً للسلطنة والأمير سنجر الشجاعي وزيراً ومدبّراً للسلطنة، وحسام الدين لاجين أتابكاً للعسكر، وبيبرس الجاشنكير استداراً[٣].

وعلى عادة المماليك عند إيلاء العرش لسلطان صغير السن، فقد استبد الأميران سنجر الشجاعي والأمير كتبغا بأمور السلطنة، وأصبح الناصر محمد معهم كالمحجور عليه، وبدأ التنافس بين الشجاعي وكتبغا للوصول إلى الحكم، حيث أخذ الأمير سنجر الشجاعي يخطط لإزاحة كتبغا عن السلطنة، فقام باستمالة المماليك البرجية إلى جانبه وشجعهم بالأموال، ووعد كل من يأتي برأس أمير من أمراء كتبغا بأن يمنحه إقطاعه[٤].

وقد أدرك كتبغا ازدياد نفوذ الشجاعي ورغبته بتولي السلطنة دونه فأعد العدة لمقاومته حيث استمال الأمراء الذين كانوا كارهين للأمير سنجر الشجاعي[٥]. وبذلك انقسم العساكر المماليك إلى قسمين، فقد مالت غالبية العساكر من الأمراء والأجناد إلى كتبغا، ومالت البرجية إلى سنجر الشجاعي[٦].

ولما وصلت الاتصالات بشأن تسوية الخلاف بين الطرفين إلى طريق مسدود، وشرع كتبغا في الزحف على القلعة التي تحصن بها الشجاعي. فحاصرها وقطع الماء عنها ، حتـــى

---

(١) **الطرانة:** بلدة واقعة على فرع رشيد من نهر النيل. حسين مؤنس، **أطلس العالم الإسلامي**، ج١،ص٣١٥.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص١٣٦-١٣٧. أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٣٠. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٤٣٤. ابن دقماق، **الجوهر الثمين**، ج٢، ص١١٢. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٩٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٩. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٣٧٤-٣٧٥. الذهبي، **العبر**، ج٥، ص٣٧٨.

(٣) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٣٠. ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ق٥، ص٨٧٥. ابن دقماق، **الجوهر الثمين**، ج٢، ص١١٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٩٨.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٩٩. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٤٢-٤٣.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٧٩٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٤٢.

استطاع دخولها وتخلص من الشجاعي بالقتل(١).

بعد مقتل سنجر الشجاعي جدد الأمير كتبغا الولاء للسلطان الناصر محمد ثم أمر بالقبض على بعض المماليك من الخاصكية والبرجية المتفقين مع الأمير سنجر الشجاعي(٢). وقد لجأ كتبغا إلى العفو عن بعض الأمراء الذين اشتركوا في قتل الأشرف خليل مثل حسام الدين لاجين والأمير قرا سنقر(٣)، فأثار ذلك المماليك الأشرفية الذين انتفضوا ضده في العاشر من محرم سنة ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م، حيث دخل الثائرون أسواق السلاح، واستولوا على ما فيها وأخذوا خيل السلطان ونهبوا الاصطبلات، لكن ذلك لم يمنع كتبغا من القضاء عليهم وتبديد شملهم(٤).

وقد اتخذ لاجين من هذه الثورة وسيلة لتحريض كتبغا على خلع السلطان الناصر محمد وإعلان نفسه سلطاناً بدله، ويرجع تصرف لاجين هذا لخوفه من غائلة المماليك الأشرفية من أن يأخذوا بثأرهم من قتلة الأشرف خليل وخوفه من أنه إذا بلغ الناصر سن الرشد وأنفرد بالملك فسوف يقوم على قتله وقتل كل من تعاون على قتل الأشرف، وما دام هذا السلطان قائماً فإن شوكة المماليك الأشرفية سوف تبقى وستزداد مع الأيام(٥).

فوجد كتبغا ذلك حجة لخلع الملك الناصر محمد من السلطنة، وطلب من الخليفة والقضاة والأمراء إلى المجلس وقال لهم: "قد انحرف ناموس المملكة والحرمة لا تتم بسلطنة الناصر لصغر سنه"(٦). فاستقر رأي الأمراء على عزل الناصر محمد من السلطنة في ١٢محرم سنة ٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م وتولية كتبغا مكانه ولقب بالملك العادل (٧) . أما الناصر محمد

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٠١.

(٢) العيني، **عقد الجمان**، ج٣، ص٢٢٥. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٠٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٦٤.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٠٣.

(٤) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص١٤٢–١٤٤. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٣٨. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٠٥–٨٠٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٤٨–٤٩.

(٥) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣١، ص ٢٨٢–٢٨٣.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٠٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٤٩. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٣٨٦.

(٧) الذهبي، **العبر**، ج٥، ص٣٨٠. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٣٣٨. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٠٦–٨٠٧.

فقــد وضع بإحدى دور القلعة، وعين الأمير حسام الدين لاجين نائباً للسلطنة(١).

وعلى الرغم من أن السلطان كتبغا قد عفا عن الأمير حسام الدين لاجين الذي شارك في قتل الأشرف خليل، وعينه نائباً لسلطنة، إلا أن لاجين لم يلبث إلا أن طمع في السلطنة، مستغلاً كره العامة والأمراء لكتبغا، حيث دبر لاجين مؤامرة لقتل كتبغا، وقد جاءت له الفرصة للقيام بهذه المؤامرة عند خروج كتبغا إلى بلاد الشام لإقرار الأمن فيها، وكان لاجين بصحبته فاستغل الأخير بعد السلطان عن عاصمته ودبر مؤامرة مع الأمراء المناصرين له لقتله. واختار مكاناً قرب طبريا لتنفيذ المؤامرة، وما كاد السلطان يصل اللجون قرب طبريا في طريق عودته من دمشق إلى القاهرة حتى علم بتفاصيل المؤامرة وفر إلى دمشق، وأتيحت بذلك للأمير حسام الدين لاجين فرصة اعتلاء العرش فأعلن نفسه سلطاناً وبايعه الموالون له من الأمراء، واستولى على خزائن كتبغا، وانضم إليه الجند الذين كانوا يرافقونه(٢).

وبذلك أصبح لاجين سلطاناً وتلقب بالملك المنصور(٣)، ثم توجه نحو الديار المصرية فملكها وخطب له فيها سنة ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م(٤).

وكان لاجين قد عاهد في اجتماع عقده مع الأمراء على أن لا يستقل بالرأي دونهم ولا يطلق العنان لمماليكه، خاصة "مملوكه منكوتمر، وأقسم لهم بألا يستبد بأمر من الأمور بل يستشيرهم في مهام الدولة، عندئذ حلف له الأمراء وبايعوه بالسلطنة(٥).

وقد عين لاجين قرا سنقر نائباً للسلطنة، أما كتبغا فقد وجد نفسه مغلوباً على أمره فقبل ما عرضه عليه لاجين من التنازل عن الحكم والإقامة في صرخد من أعمال دمشق(٦).

---

(١) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٣١. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٥٩. العيني، **عقد الجمان**، ج٣، ص٢٦٧. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٠٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٤٩-٥٠.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ١٤٧-١٤٨. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٢٠.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٢٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٦٤.

(٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٤٨. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٢٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٦٤.

(٥) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٣٤. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٢٢.

(٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٤٩. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٢٦. وقد ظل كتبغا مقيماً في صرخد حتى أنعم عليه الناصر في سلطنته الثانية بحماة وأعمالها فظل بهـا إلى أن توفـي سنـة (٧٠٢هـ / ١٣٠٢م). أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٣٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٦٧.

ويبدو أن كتبغا لم يكن العقبة الوحيدة أمام السلطان لاجين ولاستمراريته في الحكم وإنما السلطان الناصر محمد المقيم في قلعة الجبل على مقربة من سكان القاهرة الذين أعربوا عن مودتهم له، لذلك أمر لاجين بإبعاده إلى الكرك معتقداً أنه بذلك تخلص منه[١].

أما السلطان لاجين فسرعان ما أخل بوعده لكبار الأمراء من عدم تقريبه لمماليكه دونهم واستئثارهم في أمور الدولة، فأخذ لاجين يعمل على عكس ذلك، حيث قام بعزل شمس الدين قرا سنقر من نيابة السلطنة وعين بدلاً منه مملوكه منكوتمر[٢]، الذي أخذ بالاستئثار بالأمور وعمل على التضييق على الأمراء وإقصائهم من مناصبهم وإحلال غيرهم من مماليك لاجين مكانهم، كما أن منكوتمر تسلط على السلطان بشكل كبير "فاستحوذ على عقل مخدومه واستولى عليه وحجبه عن العامة والخاصة"[٣].

ويبدو أن منكوتمر أعد نفسه لأن يخلف لاجين في منصب السلطنة، لا سيما وأن الأخير لم يكن له ابناً يحرص على أن يوليه منصب السلطنة، الأمر الذي أثار حنق الأمراء وجعلهم يفكرون بالتخلص منهما[٤]. ولم يلبث أن انتهى الأمر بقتل لاجين وهو جالس يلعب الشطرنج سنة ٦٩٨هـ/ ١٢٩٨م، ثم قتل منكوتمر بعده بقليل[٥].

وبعد مقتل لاجين تجدد النزاع بين الأمراء المماليك على الحكم حيث كان كل أمير يطمح في أن يتولى عرش السلطنة، لكن الأمور لم تستقر على أحد من الأمراء، وذلك لعدم وجود شخصية قوية تستطيع أن تسيطر على الموقف السياسي، فاضطر الأمراء نتيجة هذا الفراغ إلى استدعاء الناصر محمد من الكرك، وتعيينه سلطاناً على مصر للمرة الثانية وذلك في ربيع الأول سنة ٦٩٨هـ/ ١٢٩٦م[٦].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٣٣٢، ص٨٣٣.

(٢) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣١، ص٣٢٥. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٣٥٠. العيني، **عقد الجمان**، ج٣، ص٤٢١. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٢٩.

(٣) الذهبي، **العبر**، ج٥، ص٣٨٦. حسن، **تاريخ المماليك البحرية**، ص٨٢-٨٣.

(٤) الذهبي، **العبر**، ج٥، ص ٣٨٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٣٣، ص ٨٩٩.

(٥) مفضل بن أبي الفضائل، **النهج السديد**، ص٦١٤.أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٤٠. الذهبي، **العبر**،ج٥، ص٣٨٦. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ص٣. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٥٦-٨٥٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٠٢-١٠٣. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص١٣٧-١٣٨.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص ٨٦٥-٨٦٦.

وقد عين سيف الدين سلار نائباً للسلطنة والأمير بيبرس الجاشنكير استداراً[١] ومثل سلطنته الأولى كانت سلطنة الناصر محمد الثانية اسميه، حيث استبد سلار والجاشنكير بأمور الحكم وعملوا على التضييق على الناصر محمد، وحالا بينه وبين الاتصال بالناس أو التصرف في أمواله[٢].

وخير دليل على تحكم الأميران سلار والجاشنكير بالناصر أنه إذا أراد نوعاً معيناً من الطعام كان يرسل برغبته إلى الأمير سلار حيث يورد ابن تغري بردي أن السلطان الناصر أرسل إلى الأمير سلار يبلغه برغبته في تناول بعض الحلوى والأوز فرد الأمير سلار على حامل الطلب قائلاً : "وأيش يعمل السلطان بالأوز؟ هو الأكل عشرون مرة بالنهار؟"[٣].

وقد ضاق السلطان الناصر محمد بذلك الحجر المفروض عليه، فاستدعى الأمير بكتمر الجوكندار لمساعدته في التخلص من سلار وبيبرس الجاشنكير، لكنهما علما بالمؤامرة فحاصروا القلعة للقبض على الناصر ومنعه من الهروب مما أثار اشتباكاً بين المماليك السلطانية وأتباع الأميرين، ولم يكد يعرف العامة بذلك حتى تجمعوا هاتفين: "يا ناصر يا منصور.... الله يخون من يخون ابن قلاوون"[٤].

عند ذلك اضطر سلار وبيبرس إلى التراجع وتجديد الولاء للناصر محمد بعد أن نفى لهما أية نية تجاههما[٥].

لكن الأمور عادت إلى سابقتها حيث عاد سلار وبيبرس يضيقون على السلطان الناصر[٦]، عندها اضطر الناصر محمد إلى التنازل عن العرش، وذلك عندما أخبرهم أنه ينوي الحج فوافقاه على ذلك[٧]، وعند وصوله إلى الكرك سنة ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م أعلن ما في

---

(١) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٤٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٨٧٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١١٦.

(٢) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٥٤. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص.. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٤٢٠-٤٢١.

(٣) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ١٧٥.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص ٣٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٧٣.

(٥) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص ٥٦. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٤٩.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص٤٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٧٥.

(٧) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٤٩. ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**، ج٢، ص٣٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ١٧٦.

نفسه، فدعا من معه من الأمراء والمماليك وأخبرهم بأنه اختار الحياة في الكرك حراً، وأنه ترك السلطنة وقيودها ثم أرسل الناصر كتاباً إلى الأمراء في مصر يخبرهم فيه بنيته[١].

فلما رأى الأمراء تصميم الناصر محمد على التنازل عن العرش اتفقوا على تعيين سلار سلطاناً غير أنه خشي على نفسه لقلة أنصاره، فاختاروا بيبرس الجاشنكير سلطاناً في شهر شوال سنة ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م وبايعوه بالسلطنة ولقب بالملك المظفر[٢].

أما الناصر محمد فقد أخذ يعمل على العودة إلى السلطنة فاتصل مع أمراء الشام وبين لهم أنهم إذا لم ينصروه على بيبرس الجاشنكير سيقوم بالاتصال بالتتار وقال لهم: "أنتم مماليك أبي وربيتموني، فإما أن تردوه عني وإلا أسير إلى بلاد التتار"[٣].

ولما علم بيبرس بتحركات الناصر أخذ يعمل على التقرب من الأمراء في مصر والشام حيث قام بإرسال الخلع والتقليد إليهم، فحلفوا له على الولاء وبعثوا إليه بنسخ اليمين، عندها قال بيبرس : "الآن تم لي الملك"[٤].

والراجح أن دخول أمراء الشام في طاعة الجاشنكير قد تم على الأسلوب الذي اقترحه الناصر عليهم والقاضي بالدخول في طاعة الجاشنكير والتريث حتى تحين الفرصة للتخلص منه، بدليل المساعدات الجليلة التي قاموا بها لإعادة الناصر إلى السلطنة[٥].

أما في مصر فقد ساند كثير من الأمراء والعوام على السواء الناصر محمد وكاتبوه أثناء إقامته في الكرك كما رحل جماعة من الأمراء من مصر نحو الكرك بقيادة الأمير نوغاي والتفوا حول الناصر[٦].

بعد ذلك غادر الناصر محمد الكرك إلى دمشق ليستوثق من أمراء الشام فدخل المدينة في شهر شعبان سنة ٧٠٩هـ/ ١٣١٠م وسط ابتهاج الناس وخطب له فيها[٧]، وقدم له نائبها

---

(١) الذهبي، **العبر**، ج٦، ص٤١. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٤٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) الذهبي، **العبر**، ج٦، ص٤١. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٤٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٨١.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص٥٦.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٢٤٢.

(٥) طقوش، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص ٢٥٥.

(٦) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ١٩٤. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص ٥٢.

(٧) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ١٩٩. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص ٦٧-٦٩.

الأفرم الطاعة له، كما بايعه أمراء طرابلس وحماة وحلب، ثم غادرها في رمضان من السنة نفسها متوجهاً إلى القاهرة[١].

وقد وصل إلى مسامع سكان مصر خبر عودة الناصر فقامت المظاهرات المؤيدة له في شوارع القاهرة، أما بيبرس فقد ارتبك من جراء ما حصل، فطلب من الخليفة تجديد البيعة له، ثم أخذ المواثيق من الأمراء والحكام بوجوب طاعته، لكن شيئاً من ذلك لم يحصل حيث خرج الكثير من العساكر ولحقوا بالناصر ولم يبق معه سوى القليل من خواصه[٢].

ولم يكن أمام بيبرس إلا النزول عن العرش، ومغادرة القاهرة ليلاً، لكن العامة علموا بذلك فطاردوه حتى أوسعوه سباً وأوشكوا على الفتك به لولا أن شغلهم بما رماه إليهم من مال[٣].

وزالت عندئذ سلطنة بيبرس وأسقط اسمه من الخطبة ونودي باسم السلطان الناصر محمد على المنابر وجلس على كرسي الحكم في رمضان من سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م، وحضر القضاة وسائر أهل الدولة وحلف له جميع المماليك على اختلاف طبقاتهم[٤].

وبذلك استطاع الناصر محمد العودة إلى عرش السلطنة للمرة الثالثة بفضل حنكته وخبرته التي اكتسبها على مدار خمسة عشر عاماً، وقبض هذه المرة على زمام الأمور بيد من حديد وأضحى صاحب السلطة المطلقة على البلاد.

وقد أخذ الناصر محمد يعمل على الانتقام من الأمراء الذين سلبوه السلطنة وأذلوه حتى تخلو له الساحة السياسية، فأمر بالقبض على بيبرس الجاشنكير حيث تم القبض عليه قرب غزة وهو يحاول الفرار إلى بلاد الشام ومعه عدد كبير من مماليكه، وأحضر إلى الناصر الذي أخذ يؤنبه على سوء تصرفه معه ويذكره بمواقفه المعادية له ثم أمر بقتله[٥]، أما سلار فقد ألقي به في السجن حتى مات فيه[٦].

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص ٥٢.

(٢) ابن أيبك الدوادار، **كنز الدرر**، ج٨، ص ٢٦٨-٢٦٩. الذهبي، **العبر**، ج٦، ص ٤٦.

(٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق ١٥٣.

(٤) أبو الفداء، **المختصر**، ج٤، ص٥٨. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص٧٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٢٧١، ج٩، ص٨.

(٥) أبو الفداء، **المختصر**، ج٧، ص٧٠. الذهبي، **العبر**، ج٦، ص٤٦. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٥٥-٥٦. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١،ص٨٠-٨١.ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**،ج٨، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٥٦.

ولم يكد الناصر يوطد دعائم ملكه حتى ثار عليه الأميران بكتمر الجوكندار وبتخاص المنصوري، وكان هدفهما خلع الناصر محمد وتولية ابن أخيه مظفر الدين موسى بن الملك الصالح علي بن قلاوون، لكن السلطان الناصر الذي أصبح قوي الشوكة استطاع إحباط المؤامرة وقبض على الأمير مظفر الدين موسى وسجنه وسجن كذلك الأمير بتخاص لكنه عفا عن الأمير بكتمر(١).

أما المماليك الأشرفية فقد ساءهم تعيين الأمير قراسنقر على نيابة الشام فأثاروا الفتن وظلوا يرددون اشتراكه في قتل أخيه الأشرف خليل وحرضوه على التخلص منه حتى استجاب لهم الناصر وأراد أن يأخذه على حين غرة فعلم قرا سنقر بما يحاك ضده ففر مع بعض الأمراء إلى بلاد المغول حيث رحب بهم الإيلخان أوليفاتوا وأقطع قرا سنقر منطقة مراغه(٢).

وهكذا تنبه الناصر في تلك المرة إلى مطامع الأمراء، فكلما سمع بتآمر أمير أو شك في تصرفه تخلص منه في الحال، وأقصاه عن الوظائف العامة، فكانت سياسته تجاه كبار رجال الدولة بوجه عام هي أن يقرب الواحد منهم حتى إذا ما أحس بأن نفوذه زاد عما يجب تخلص منه في الحال(٣).

بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م دخلت الدولة المملوكية الأولى في حالة الفوضى والفساد الشديد حتى نهايتها سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م حيث حكم خلال هذه الفترة اثنا عشر سلطاناً، ثمانية من أولاد الناصر وأربعة من أحفاده. وبشكل عام كان هؤلاء السلاطين صغار السن فأضحوا ألعوبة بيد كبار الأمراء المماليك، وبذلك دخلت مصر بعد وفاة الناصر محمد في طور جديد من النفوذ السياسي(٤).

وكان أول هؤلاء السلاطين هو أبو بكر بن الناصر محمد (٧٤١-٧٤٢هـ/١٣٤٠-١٣٤١م) الذي تولى منصب السلطنة بعهد من والده ولقب بالملك المنصور كلقب جده(٥) وقد اتصف المنصور باللهو وشرب الخمر والانصراف إلى الملذات تاركاً أمور السلطنة

---

(١) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٢٢٤. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص٩١-٩٢.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص١١٥.

(٣) عاشور، **مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك**، ص٢١٤.

(٤) عاشور، **مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك**، ص٢١٤.

(٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص١٩٠. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٥١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص٣.

لخاصكيته، مما أدى إلى ظهور تنافس شديد بين الأمراء في أيام حكمه الأولى خاصة بين أتابك العسكر قوصون الناصري وبين بتشاك الكريمي الدوادار[1]، وانقسم المماليك إلى فريقين ناصر كل فريق أحد الأميرين، وانتهى التنافس بينهما إلى سجن بتشاك ثم قتله على يد قوصون[2]، ثم قام قوصون بتحريض الأمراء على السلطان، حيث تم إلقاء القبض عليه في القلعة، ثم نفي إلى قوص بصعيد مصر فسجنه قوصون هناك ثم قتله، وبذلك انتهت سلطنة المنصور التي لم تتجاوز الثلاثة أشهر[3].

وأصبح الأمير قوصون بعد ذلك صاحب الكلمة النافذة في الدولة وبايع الأمير كجك ابن الناصر بالسلطنة وذلك في شهر صفر سنة ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م وعمره آنذاك خمس سنين[4].

وبطبيعة الحال استبد قوصون بالسلطان الطفل وأخذ يدير شؤون البلاد على هواه، مما أثار عليه الأمراء خاصةً الأمير صرغمش الذي أمر العامة بنهب بيته وألب العساكر عليه وعلى جنده[5]. حتى تمكن من القبض عليه وسجنه[6]، ثم قام بخلع كجك من السلطنة وبايع أخاه الناصر أحمد الموجود وقتها بالكرك حيث بويع له بالسلطنة هناك قبل خلع أخيه كجك[7]، ودعي له على منابر القاهرة[8].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٦٠-٥٦١.

(٢) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص١٩١. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٦٢-٥٧٩.

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص١٩٢-١٩٤. الذهبي، **العبر**، ج٦، ص٢٢٦. ابن حبيب، الحسن بن عمر (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**، تحقيق: محمد أمين وسعيد عبد الفتاح عاشور، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٢٤-٣١. وسيشار إليه لاحقاً: ابن حبيب، تذكرة النبيه. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٧٠. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص١٢-١٥. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٤٨٨-٤٨٩.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٥٧١.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٥٨٩.

(٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص١٩٤. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٩٠.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٩٤.

(٨) الذهبي، **العبر**، ج٦، ص٢٢٧. ابن حبيب، **تذكرة النبية**، ج٣، ص٢٩. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٥٩٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص٥٠.

ورغم تسلم الناصر أحمد صلاحيات السلطنة إلا أنه ترك القاهرة مركز السلطنة وتوجه نحو الكرك، وبعث كتاباً إلى الأمراء يخبرهم فيه أن مصر والشام والكرك له وأنه يقيم حيث يشاء[١].

وقد عين الناصر أحمد قبل مغادرته القاهرة أق سنقر نائباً له في مصر، فخلت القاهرة من السلطان الحاكم وعمت الفوضى وساد سوء النظام، واضطربت الأمور فكتب الأمراء إليه يرجونه العودة لحاجة الدولة إليه، فأجابهم: "بأنني قاعد في موضع اشتهي وأي وقت أردت حضرت إليكم"[٢]، فلم يكن أمام الأمراء إلا أن خلعوه عن عرش السلطنة ونصبوا أخاه إسماعيل الذي تلقب بالملك الصالح (٧٤٣-٧٤٦هـ/ ١٢٤٢-١٢٤٥م) وذلك في شهر شعبان سنة ٧٤٣هـ/ ١٢٤٢م[٣].

أما الناصر أحمد فقد ثار ضد أخيه الملك الصالح وهو معتصم في الكرك فأرسل الصالح إليه جيشاً حاصره مدة طويلة حتى قبض عليه وقتله في سنة ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م[٤].

وقد اتصف الصالح إسماعيل بسوء **السلوك** وشغفه بالنساء وانصرافه عن إدارة شؤون الدولة، مما تسبب في فساد الأوضاع وانخفاض إيرادات الدولة[٥]. وفي شهر ربيع الأول سنة ٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م توفي الصالح إسماعيل بعد أن عهد إلى أخيه شعبان بالملك من بعده ولقب السلطان الجديد بالملك الكامل[٦](٧٤٦-٧٤٧هـ/ ١٣٤٥-١٣٤٦م).

---

(١) ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ق٢، ص٩٥٣. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٦١٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص٧٠.

(٢) الذهبي، **العبر**، ج٦، ص ٢٣١. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٦١٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص٥١-٦٣.

(٣) الذهبي، **العبر**، ج٦، ص ٢٣١. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص ٢٠٢. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٦١٩.

(٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٢١٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص٧١. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٦١٩.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٦٦١-٦٦٢. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، ج١ + ج٢ + ج٦ + ج٧، تحقيق: محمد أمين، ج٣+ج٤، تحقيق: نبيل محمد عبدالعزيز، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت، ص٤٢٦.

(٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج٤، ص٢١٦. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٦٨٠-٦٨١.

وقد حلف الأمراء الملك الكامل على عدم التعرض لهم بالسجن أو بالنفي لتخوفهم منه على ما يبدو، ثم حلفوا له(١).

ولم يكن الملك الكامل بأحسن من سابقيه، فلم يكن أقل من أخيه الصالح عبثاً ومجوناً واستهتاراً بمصالح الحكم(٢)، كما أنه تنكر للأمراء وقبض على بعضهم، مما أدى إلى خروجهم عن طاعته وخلعه من السلطنة، وتولية الأمير حاجي (٧٤٧-٧٤٨هـ/ ١٣٤٦-١٣٤٧م) مكانه، ولقب بالملك المظفر(٣)، وفي عهد السلطان حاجي زاد الانحلال السياسي، حيث انتهج هذا السلطان سياسة نفرت منه القلوب، فبالإضافة إلى فساد أخلاقه وخلاعته ومجونه، قبض على جماعة من الأمراء النافذين في دولته، كما قتل البعض الآخر، وقد جاءت هذه السياسة نتيجة صراع الأمراء على اقتسام المناصب وانقسامهم بين مؤيد ومعارض لحكمه، حيث دفعه أنصاره لملاحقة خصومهم(٤). ولم يدم حكم السلطان حاجي طويلاً حيث انتهى حكمه بعد أن قتله الأمراء المعارضين له في شهر رمضان سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م(٥).

بعد مقتل السلطان حاجي حاول المماليك الجراكسة إقامة حسين بن الناصر محمد سلطاناً على البلاد(٦)، لكن الأمراء البحرية فضلوا تنصيب الأمير حسن الذي كان في الحادية عشر من عمره ليكون أداة سهلة في أيديهم، وقد نجحوا في تنفيذ رغبتهم، فسلطنوه ولقب بالملك الناصر أبي المعالي (٧٤٨-٧٥٢هـ/ ١٣٧-١٣٥١م) (٧).

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص١١٧. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق ٣، ص٦٨٠.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق ٣، ص٧١٣.

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٢١٩. الذهبي، **العبر**، ج٦، ص٢٥٥. ابن حبيب، **تذكرة النبيه** ، ج٥، ص٩١. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٣، ص٥١-٥٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**،ج١٠، ص١٣٨-١٣٩.

(٤) ابن تغري بردي، **المنهج الصافي**، ج٥، ص٥٢-٥٣.

(٥) الذهبي، **العبر**، ج٦، ص ٢٦٧. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٢٢٤. ابن حبيب، **تذكرة النبيه**، ج٣، ص١٠٠. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٧٤٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص١٧٠. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٥١٨.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٧٤٥.

(٧) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٢٤. ابن حبيب، **تذكرة النبيه**، ج٣، ص١٠٢. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص٧٤٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص١٧٣. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٥، ص١٢٥.

وقد بقي الناصر حسن خلال السنوات الثلاث الأولى لحكمه محجوراً عليه واستأثر وزيره منجك اليوسفي بالنفوذ في الدولة قبل أن يقبض السلطان عليه ويصادر ممتلكاته وأمواله ويستقل بالحكم[١].

لكن سرعان ما أخذ باقي الأمراء بالعمل على التخلص منه معلنين الخروج عن طاعته، فعزم السلطان حسن على التخلص منهم لكنهم كانوا الأسرع في التحرك فتآمروا عليه بقيادة الأمير طاز وخلعوه من العرش[٢]، ونصبوا مكانه أخاه الملك الصالح صلاح الدين بن محمد بن قلاوون[٣] (٧٥٢-٧٥٥هـ/ ١٣٥١-١٣٥٤م) وكان في الرابعة عشر من عمره، مما مكن طاز الذي عين أتابكه من السيطرة عليه تماماً[٤]، فلم يعجب ذلك الأمر بقية الأمراء الذين بدأوا في إثارة الفتن حتى تمكنوا من خلع الصالح من السلطنة وحبسه في قلعة الجبل[٥]، وطلبوا من الناصر حسن تولي السلطنة للمرة الثانية (٧٥٥-٧٦٢هـ/ ١٣٥٤-١٣٦٠م) في شوال سنة ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م[٦].

وقد بدأ الناصر حسن حكمه بالقضاء على معارضيه بالنفي والقتل حتى أصبح سلطاناً لمصر بلا منازع، وأخذ بتقريب مماليكه ولا سيما يلبغا العمري وطيبغا الطويل[٧]، حتى عظم أمرهم إلى درجة أنهم بدأوا بالتحكم بالناصر حسن، وأنكروا عليه إعطاءه الإقطاعات الكبيرة للنساء والخدم، مما دفع السلطان الناصر للتفكير بالتخلص من يلبغا العمري[٨].

ويبدو أن يلبغا علم بنوايا السلطان حسن فاصطدم به وتغلب عليه فولى السلطان هارباً إلى قلعة الجبل، لكن يلبغا استطاع القبض عليه ثم قتله في شهر جمادى الأولى سنة ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠م[٩].

---

(١) ابن حبيب، **تذكرة النبيه**، ج٣، ص ١٤٤. المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٨٢٢.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٨٤٢.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٨٤٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٩١٩.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق٣، ص ٩٣٠.

(٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٤، ص٢٦٣. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص ٣٠٩.

(٧) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص ٣٠٩.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٦٠. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٠، ص ٣١١.

(٩) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٦١-٦٢.

بعد مقتل الناصر حسن أصبح يلبغا صاحب الكلمة الأولى في السلطنة المملوكية حيث قام بتنصيب صلاح الدين محمد بن السلطان حاجي بالسلطنة ولقبه بالملك المنصور (٧٦٢ – ٧٦٤هـ/ ١٣٦١–١٣٦٣م) وكان فتى في الرابعة عشر من عمره وهو أول سلطان من أحفاد الناصر محمد[١].

ولم يكن المنصور على قدر كبير من الوعي كما أنه كان مسلوب الإرادة أمام أتابكه يلبغا الذي تحكم بالأمور وأضحى مطلق التصرف في شؤون البلاد، بينما انصرف المنصور إلى اللهو وشرب الخمر والمجون، وقد ظل الوضع على ما هو عليه حتى اتفق الأمراء على خلعه لعدم كفاءته ومجونه فخلع في شهر شعبان سنة ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م[٢].

وأقيم مكانه الأمير شعبان بن حسين بن الملك الناصر ولقب بالملك الأشرف أبي المعالي زين الدين (٧٦٤–٧٧٨هـ/ ١٣٦٢–١٣٧٦م) وكان عمره آنذاك عشر سنوات[٣].

وقد استمر يلبغا صاحب الحل والعقد وأخذ مع مماليكه بارتكاب الفظائع وظلم الناس مما أدى إلى التفاف عدد كبير من الأمراء والعامة حول السلطان الأشرف، وتآمروا على يلبغا[٤]، ولما علم يلبغا بذلك استدعى الأمير أنون بن الملك الأمجد حسن أخا الملك الأشرف شعبان ونصبه سلطاناً ولقبه بالملك المنصور[٥]، فكان ذلك سبباً في نشوب اصطدامات بين المماليك المؤيدة للملك الأشرف ومماليك يلبغا انتهت بمقتل يلبغا وهزيمة مماليكه في جمادى الأولى سنة ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م[٦].

لكن الأمور لم تهدأ بعد مقتل يلبغا إذ حاول أسندمر الناصري الذي سانده مماليك يلبغا الحلول مكان يلبغا مما أدى إلى دخوله في نزاع عنيف في شوارع القاهرة مع الأمراء المعارضين له، وانتهى الأمر بهزيمة اسندمر الذي أرسله السلطان سجيناً إلى الإسكندرية[٧].

أما السلطان الأشرف شعبان فقد استقرت له الأمور، حتى عام ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م عندما خرج عليه الأمراء المماليك لما عزم على الحج وكان ذلك عند العقبة، حيث عين

---

(١) ابن حبيب، **تذكرة النبيه**، ج٣، ص ٢٤٠. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٦٤–٦٥.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٨٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٤.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٨٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ١٣٠–١٣١.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ١٣٤.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ١٣٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص٣٦–٤٠.

(٧) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٤٨.

الأمراء ولده الأمير علي سلطاناً ولقبوه بالملك المنصور[١]، غير أن الأشرف شعبان تمكن من العودة (٧٧٨هـ/ ٧٨٣م) سراً إلى القاهرة ولجأ إلى إحدى دورها، حيث كشف أمره وتم القبض عليه وقتله سنة ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م[٢].

وبسبب صغر سن المنصور علي أخذ الأمراء المماليك بالتنافس فيما بينهم للسيطرة على شؤون الدولة، فقد تنافس قراطاي أتابك العسكر مع أينبك البدري[٣]، ثم اختلف الأخير مع أقتمر الحنبلي نائب السلطنة وانتهى هذا النزاع بنفي اقتمر إلى بيت المقدس، وتعيين أينبك أتابكاً للعسكر مما مكنه من التحكم بأمور الدولة[٤].

لكن أينبك لم يدم طويلاً في الأتابكية بسبب خروج نواب السلطنة في بلاد الشام عليه، بالإضافة إلى ثورة أمراء المماليك في القاهرة ضده، فأدرك أينبك ضعف موقفه ففر من القاهرة فاستدعى السلطان طشتمر نائب الشام وعينه أتابكاً بدلاً من أينبك[٥]، لكن برقوق وبركه ثارا عليه واستطاعوا هزيمته ونفيه إلى الإسكندرية[٦]، وعين برقوق في الأتابكية وأضحى هو وبركه صاحبي الأمر والنهي[٧].

ولم يدم الاستقرار طويلاً لبرقوق حيث ثار عليه الأمير أينال عام ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م وأشعل ثورة مسلحة ضده انتهت بإخمادها على يد برقوق[٨]، الذي ما لبث أن دخل في نزاع آخر مع حليفه السابق بركه إلى أن تمكن برقوق من التخلص منه، وبذلك أصبح برقوق صاحب السيادة[٩]، ذلك أن السلطان المنصور توفي سنة ٧٨٣هـ/ ١٣٨١م فعين مكانه ابنه الأمير حاجي عمر (٧٨٣-٧٨٤هـ/ ١٣٨١-١٣٨٢م)، وكان عمره ست سنوات ولقب بالملك الصالح وأصبح برقوق وصياً عليه نظراً لصغر سنه[١٠].

---

(١) ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ص ٤، ص ٥٩٥. ابن حجر، **ابناء الغمر**، ج١، ص ١٩٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٧٢-٧٣. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٢٨٠-٢٨٤.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٢٨٢. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٣٤٩.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٣٠١-٣٠٨.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٣١٦.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٣٢٣.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٣٢٣-٣٢٤.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٣٦٦.

(٩) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص٣٨٤.

(١٠) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٣٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٠٦.

وفي شهر رمضان سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م استدعى برقوق الخليفة المتوكل على الله والقضاة الأربعة وسائر الأمراء وأبلغهم بأن البلاد غير مستقرة نتيجة لحكم البلاد من سلاطين صغار السن. وأن الأوضاع المتدهورة بحاجة إلى سلطان كبير تجتمع عليه الكلمة، فأجمعوا على خلع السلطان حاجي من السلطنة وتسليمها إلى برقوق[١].

وبتسلم برقوق عرش السلطنة انتهت دولة المماليك البحرية وبدأ عهد دولة المماليك الجراكسة والتي حكمها مماليك من أصل جركسي.

يلاحظ من خلال تتبع تاريخ سلطنة المماليك الأولى: أن منصب السلطنة في هذه الدولة قد تعرض لتنافس شديد بين أمراء المماليك، حيث بلغ عدد السلاطين الذين تناوبوا على هذا المنصب خمسة وعشرين سلطاناً، حكموا مدة تزيد على مئة وخمس وثلاثين سنة من عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م حتى عام ٧٨٤-١٢٨٢م.

على أن ميزة دولة المماليك الأولى ترجع بالدرجة الأولى إلى أن أغلب هؤلاء السلاطين كانوا من أبناء الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون، حيث حكم ابنا بيبرس السعيد بركة وسلامش خلال الفترة ما بين (٦٧٦-٦٧٨هـ/ ١٢٧٧-١٢٧٩م)، أما أبناء المنصور قلاوون وأحفاده فقد حكموا مدة تقارب القرن من الزمن (٦٨٩-٧٨٤هـ/ ١٢٩٠-١٣٨٢م) وقد بلغ عددهم اثني عشر سلطاناً ثمانية من أولاده، وأربعة من أحفاده.

ورغم هذه المدة الطويلة من عمر دولة المماليك، إلا أن هؤلاء السلاطين تميزوا بضعف شخصيتهم أمام أقوى الأمراء الذين استغلوا صغر سن هؤلاء السلاطين وقلة خبرتهم، في فرض نفوذهم وقراراتهم والتي تلبي مصلحتهم السياسية، وقد أدى هذا الوضع إلى الانعكاس السلبي على قوة الدولة خارجياً وداخلياً. فالدولة المملوكية كانت قوية عندما كان سلاطينها أقوياء حيث وصلت هذه الدولة إلى ذروة قوتها في عهد الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والناصر محمد، فمن خلال حكم هؤلاء السلاطين كان لدولة المماليك البحرية دورها السياسي والعسكري الهام في المنطقة من صد أعداء الإسلام وجهادهم من جهة والعمل على الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي الداخلي من جهة أخرى.

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٧٤-٤٧٥. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص ٣٨. خليل بن شاهين الصفدي القاضي عبدالباسط زين الدين عبد الباسط (ت ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) **نيل الأمل في ذيل الدول**، بودليان، أكسفورد، ج١، رقم ٦١٠. نسخة مصورة – الجامعة الأردنية، ورقة ١٣٩ ب، وسيشار إليه لاحقاً: خليل بن شاهين الصفدي، مخطوط نيل الأمل.

لكن هذا الواقع تبدل في نهاية دولة المماليك البحرية بسبب ضعف السلاطين صغار السن كما أشرنا، ليأتي سلاطين آخرون أقوياء في دولة المماليك الثانية ولكن ليس من جنس الأتراك ولكن من الجراكسة.

الصراع على السلطنة خلال عصر المماليك الجراكسة:

بدأ عهد المماليك الجراكسة بتولي برقوق السلطنة في مصر وبلاد الشام سنة٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م بعد أن عزل آخر السلاطين الأتراك وهو الملك الصالح حاجي حفيد محمد الناصر[(١)].

والواقع أن الأتراك لم يعجبهم تولي أحد الجراكسة منصب السلطنة، لذا قامت ضد السلطان برقوق انتفاضة قادها الطنبغا السلطاني الأشرفي نائب البستان، وذلك في ذي القعدة عام ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م حيث بدأ الطنبغا بشن هجوم على قلعة دارنده[(٢)]، التابعة لنيابته[(٣)]، لكن ثورة الطنبغا فشلت بسبب عدم وقوف الأمراء إلى جانبه حيث نجح مماليك السلطان في حصاره، فلم يكن أمامه إلا الهروب إلى بلاد المغول[(٤)]، بعد أن أعلن رأيه بصراحة في قوله: "لا أكون في دولة حاكمها جركسي"[(٥)].

ولم يمض على قيام برقوق في السلطنة عاماً واحداً حتى قامت ضده مؤامرة لعزله تزعمها الخليفة المتوكل على الله (٧٦٣-٨٠٨هـ/ ١٣٦١-١٤٠٥م) وبعض الأمراء، لكن برقوق اكتشف هذه المؤامرة وأحبطها، فعزل الخليفة وأحل محله خليفة آخر لقب بالواثق بالله (٧٨٥-٧٨٨هـ/ ١٣٨٣-١٣٨٦م).

ويبدو أن هذه المؤامرة وثورة الطنبغا جعلت الظاهر برقوق يشك في ولاء الأمراء الأتراك، فطرد عدداً كبيراً منهم من وظائفهم ونفى بعضهم إلى الشام[(٦)].

---

(١) ابن حبيب عز الدين بن طاهر بن حسن (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) **ذيل درة الأسلاك في دولة الأتراك**، بودليان، أكسفورد، رقم ٣٨، ٢٢٣، ٣١٥، نسخة مصورة، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، تحت رقم ٥٣٩، ورقة ١٨٥ أ. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٧٤-٤٧٥.

(٢) دارنده، كانت من بلاد الثغور والعواصم على حدود بلاد الشام مع آسيا الصغرى، ولها نائب أمير عشرة وربما أمير طبلخانة. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ١٣٧.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٨١-٤٨٢.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٨٢.

(٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٢٩. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص ٥٤.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٩٣. ابن حجر، **أنباء الغمر**، ج١، ص ٢٠٠-٢٠١.

ورغم هذه الإجراءات التي قام بها برقوق إلا أنها لم تمنع من قيام ثورة كبيرة ضده تزعمها منطاش نائب ملطية، ويلبغا الناصري نائب حلب، وقد شكلت هذه الثورة خطراً واضحاً على حكم السلطان برقوق، حيث دخل منطاش ويلبغا مدينة دمشق بعد أن هزموا جيش برقوق الذي أرسله لحربهم وذلك سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م[١].

وقد جعلت هذه الأحداث السلطان برقوق يتخبط في تصرفاته، فعزم بعد تردد على إرسال حملة عسكرية ثانية إلى دمشق، لكن يلبغا الناصري أخذ بالتقدم باتجاه غزة، فلم يكن أمام برقوق إلا محاولة كسب تأييد الأمراء والعامة، فقام بإعادة المتوكل إلى منصب الخلافة[٢]، كما قام بإلغاء سائر المكوس[٣]، لكن هذه الإجراءات لم يكن لها أي تأثير حيث عاد السلطان عن قراره بإلغاء المكوس، مما جعل العامة يقفون ضده[٤]، كما أخذ الأمراء يتسللون من القاهرة لينضموا إلى جيش يلبغا الناصري خشية "من القتال وصوناً لمراكزهم أو طمعاً في منصب جديد[٥]. وبذلك ساء موقف برقوق وتأكد له زوال ملكه، فلم يكن أمامه إلا الهروب خارج القاهرة لكنه قبض عليه ونفي إلى الكرك[٦].

وهكذا أصبح يلبغا سيد الموقف في مصر لكنه لم يعلن نفسه سلطاناً على مصر لأنه خشي معارضة منطاش، فعمد إلى إعادة الملك الصالح حاجي ابن الأشرف شعبان[٧] (٧٩١-٧٩٢هـ/ ١٣٨٨-١٣٩٠م) وذلك في جمادى الأولى سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م وتولى يلبغا أتابكية العسكر وأضحى صاحب الحل والعقد في البلاد[٨].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٥٩٢-٤٩٤. ص٥٩٨-٥٩٩. ابن الخطيب الناصرية، الحسن علاء الدين (ت ٨٤٣هـ/ ١٣٤٩م) **الدر المنتخب في تاريخ حلب**، ٢ج، نسخة مصورة، مصورة مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، تحت رقم ٨٢٢، ج٢، ص ٤٢٨.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٥٩٥.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٦٠٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٦٠٤.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٦١١.

(٦) المقريزي، **السلوك**،ج٣، ق٢، ص٦١٥+٦٣٢.ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**،ج١١، ص٢٧٥-٢٨٩.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٦٢٣.

(٨) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٦٣٣. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص٢١٦+٢١٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٣١٩-٣٢٠. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٤٠٦.

وقد أخذ يلبغا الناصري يعمل على سياسة تقريب المماليك الأتراك ومطاردة المماليك الجراكسة، لكن الأمور لم تستقر به بسبب معارضة منطاش لتسلطه على الحكم[١]، فدخل الاثنان في صراع كبير ضد السلطة وانشغلا ببعضهما البعض، مما مكن برقوق الذي هرب من الكرك، من استغلال ذلك فجمع جيشاً بالشام وتمكن من إنزال الهزيمة بهما عند صرخد سنة ٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م، ثم دخل القاهرة ظافراً حيث استقبل استقبالاً حافلاً[٢].

وفي سلطنته الثانية (٧٩٢-٨٠١هـ/ ١٣٨٩-١٣٩٨م) أخذ السلطان برقوق يعمل على القضاء على المماليك الأتراك والاعتماد على العناصر الجركسية، حيث استغل سوء العلاقة بين المماليك الأشرفية واليلبغاوية بضربهم ببعضهم البعض فنجح في القضاء على أكثر المماليك الأتراك الأشرفية بواسطة المماليك اليلبغاوية[٣].

وبذلك استطاع برقوق التخلص من العناصر التركية التي أثارت معظم الفتن في سلطنته، ويعبر القلقشندي عن ذلك الحدث بقوله: "قلت المماليك الترك في الديار المصرية، حيث لم يبقى منهم إلا القليل من بقايا أولادهم"[٤].

وفي أواخر حكم السلطان برقوق قامت ضده مؤامرة تزعمها أحد المماليك الجراكسة وذلك سنة ٨٠٠هـ/ ١٣٩٨م، وهو علي باي الخازندار لكن مؤامرته كشفها السلطان برقوق وانتهت بقتل علي باي[٥].

وفي شهر شوال عام ٨٠١هـ/ ١٣٩٨م مرض السلطان برقوق مرض الموت فقام باستدعاء الخليفة والقضاة والأعيان وأوعز للخليفة والقضاة بأن يُحلفوا الأمراء علىعهده بالسلطنة لأولاده من بعده وهم فرج وعبد العزيز وإبراهيم على التوالي، وأن من يتولى منهم السلطنة لا يخالفه منهم أحد[٦]. ووصى بأن يكون أيتمش البجاسي أتابكاً لصغر سن فرج[٧].

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٦٤١.

(٢) ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج٤، ص ٣٦٥. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٧٠٤.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩٠٧.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص ٤٥٦.

(٥) طقوش، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص ٣٧٥.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩٣٦.

(٧) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٢، ص ١٠٤. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج٤، ص ٢٦. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص٤٩٤. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩٣٧.

وفي نفس الشهر توفي برقوق وبويع فرج بالسلطنة وتلقب بالملك الناصر وعين أيتمش رئيساً لمجلس الوصاية على برقوق[١].

وقد تميز عهد فرج (٨٠١-٨١٥هـ/ ١٣٩٨-١٤١٢م) بكثرة ثورات الأمراء عليه سواء في القاهرة أو في بلاد الشام. فبعد تسلمه لمنصب السلطنة أخذ أعضاء مجلس الوصاية المكون من الأمراء النافذين بالتنافس فيما بينهم للتحكم بالسلطنة وبالتالي الوصول إلى السلطة، وقد أدى هذا التنافس إلى فض مجلس الوصاية على فرج وتسليمه منصب السلطنة رسمياً في شهر ربيع الأول سنة ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م بعد أن حكم الخليفة والقضاة برشده[٢].

وما كاد فرج يستقر في السلطنة حتى بدأت المتاعب تعترض طريقه، حيث ثار عليه نائب دمشق الأمير تنم وانضم ايتمش وأتباعه إلى صفوفه فلم يجد السلطان فرج مفراً سوى الخروج على رأس جيش لمحاربة الثائرين حيث استطاع إخماد الثورة وهزيمة جيش تنم وأسره مع بعض أمرائه[٣].

ولم تمض فترة من الزمن حتى تجددت متاعب السلطان فرج، حيث ثار عليه ثلاثة من كبار الأمراء وذلك سنة ٨٠٧هـ/١٤٠٤م وهم شيخ المحمودي نائب الشام والأمير جكم والأمير يشبك الخازندار، الذين زحفوا باتجاه القاهرة لخلع السلطان، ولكن الخلاف دب في صفوفهم، مما مكن السلطان فرج من إلحاق الهزيمة بهم، ففروا إلى بلاد الشام[٤]، ونتيجةً لازدياد الثورات على السلطان فرج- وكان آخرها محاولتهم قتله في الحمام عن طريق إغراقه- عمد السلطان فرج إلى محاولة إبعاد المماليك الجراكسة وتقريب المماليك الروم[٥]. لكنه فشل في ذلك، مما دفعه لمغادرة القلعة والاختفاء عن مسرح الأحداث لمدة شهرين فحل مكانه في السلطنة أخوه المنصور بن عبد العزيز وذلك سنة ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م[٦].

---

(١) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص ٤٩٥. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج٤، ص ٢٧-٢٨. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٢، ص ١٦٨. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩٥٩.

(٢) ابن حجر، **أبناء الغمر**، ج٤، ص ١٠٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٢، ص ١٨٢-١٨٣. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣٤. خليل بن شاهين الصفدي، **نيل الأمل** (مخطوط)، ورقة ١٧٩ أ.

(٣) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٥٣-٥٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٣، ص ١١٧٨.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٣، ص١١٧٦-١١٧٨.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٢

وقد بقي السلطان فرج مختفياً حتى هدأت الأمور حيث تمكن الأمير يشبك – الذي تعرض لمضايقة الأمراء في عهد عبد العزيز خاصة أتابكة بيبرس الصغير– من إعادة الناصر فرج إلى السلطنة في نفس العام(١).

لكن السلطان الناصر فرج لم ينعم بالهدوء بعد عودته إلى السلطنة مرة أخرى، حيث أخذ أمراء الشام بالتمرد على سلطنته، فأعلن الأمير جكم العوضي نائب حلب نفسه والذي ثار عليه سابقاً – أعلن نفسه سلطاناً على حلب سنة ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م، وتلقب بالملك العادل(٢)، وضرب السكة باسمه، وخطب لنفسه في كل بلاد الشام. باستثناء صفد الذي رفض نائبها شيخ الانصياع له لطموحه في الوصول إلى السلطنة(٣). غير أن سلطنة الأمير جكم لم تدم طويلاً حيث لقي مصرعه على يد أحد التركمان(٤).

وقد استمرت ثورات أمراء الشام ضد السلطان فرج فقد خرج عليه سنة ٨١١هـ/ ١٤٠٨م الأميران نوروز نائب الشام وشيخ المحمودي نائب طرابلس، حيث قام هذان الأميران بالزحف نحو القاهرة. غير أن السلطان فرج تمكن من فض هذا التحالف عن طريق الإيقاع بين الطرفين وذلك باستمالة شيخ بضم نيابة الشام له وعزل الأمير نوروز عنها(٥).

لكن الحادثة تكررت سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م عندما اتحد نفس الأميرين ضد السلطان فرج، فتحرك السلطان على رأس جيش كبير لاخضاعهم لكنه هذه المرة فشل في ذلك حيث انهزم جيشه قرب اللجون(٦)، ففر الناصر فرج إلى دمشق حيث اغتيل هناك(٧).

بعد مقتل الناصر فرج ظهر التنافس واضحاً بين الأميرين شيخ ونوروز على تولي منـــصب السلطنة ، حتى تم الاتفاق بين الطرفين على تعيين الخليفة المستعين بالله في منصب

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٥–٨.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٤١.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٤١.

(٤) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٢٢٩. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٤٦. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٧٦٩.

(٥) طرخان، إبراهيم، **عصر المماليك الجراكسة**، ص ٢٩.

(٦) **اللجون:** بلد بالأردن بينه وبين طبرية عشرون ميلاً. ياقوت، **معجم البلدان**، ج٤، ص ٣٥١.

(٧) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣٠٨. ابن حجر، **أنباء الغمر**، ج٧، ص ٥٢. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٨١٩.

السلطنة[١]، كحل وسط وذلك سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م[٢].

ومن الواضح أن سلطنة الخليفة المستعين والتي استمرت عدة أشهر كانت اسمية، حيث أخذ شيخ، الذين عين أتابكاً للعسكر بإدارة شؤون الدولة دون الخليفة[٣]، كما أنه أخذ بالتحكم بالخليفة المستعين، بالإضافة إلى ذلك أخذ الأمير شيخ يعمل على تهيئة الأمور لتولي السلطنة، وبالفعل استطاع شيخ تحقيق ذلك بفضل بعد منافسة نوروز الذين عين نائباً للشام[٤]، حيث أقدم شيخ على عزل الخليفة من السلطنة وتولى هو منصب السلطنة بعد أن تلقب بلقب الملك المؤيد[٥] (٨١٥-٨٢٤هـ/ ١٤١٢-١٤٢١م).

وكان من الطبيعي عدم رضى الأمير نوروز شريك شيخ في قتل فرج بهذا الوضع "لما كان بينه وبين المؤيد شيخ من عهود ومواثيق بأن كل منهما لا يغدر بصاحبه"[٦]. وبالفعل أعلن نوروز الثورة في الشام في شهر رمضان من سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م ورفض الاعتراف بسلطنة المؤيد شيخ، وضرب السكة باسمه[٧]، الأمر الذي دفع المؤيد شيخ إلى الخروج على رأس جيشه إلى بلاد الشام وإلحاق الهزيمة بنوروز ثم قتله سنة ٨١٧هـ/ ١٤١٤م[٨].

والواقع أن سياسة المؤيد شيخ اتسمت بعد تسلمه السلطنة بالعنف مع خصومه، حيث اتبع سياسة قتل المناوئين له دون سجنهم، وقد أدت هذه السياسة إلى خروج كثير من نواب الشام ضد حكمه، ففي سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م تحالف قيتباي نائب دمشق وطرباي نائب غزة وسودون نائب طرابلس وتنبك البجاسي نائب حماة ضد المؤيد شيخ، حيث أعلنوا الثورة ضد حكمه، فاضطر شيخ للعودة إلى بلاد الشام مرة أخرى حيث استطاع إخضاع الثائرين[٩].

---

(١) سيتم التطرق لسطنة الخليفة المستعين بشكل موسع في فصل لاحق، انظر ص ١٧٧-١٨٠.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢١٤-٢١٦.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٤٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٢٢٩.

(٥) العيني، **السيف المهند**، ص٢٥٩. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٢٤٤.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص٢٦٠. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص٥.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٥٥.

(٨) العيني، **السيف المهند**، ص٣٢٦. طرخان، **مصر في عصر الجراكسة**، ص٣١. المقريزي، **السلوك**،ج٤، ق١، ص ٢٨٣.

(٩) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣٥٤-٣٥٥. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٢١-٢٢٢.

بقي المؤيد شيخ بالسلطنة حتى محرم سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م وعندما شعر بدنو أجله، خلع نفسه من السلطنة وعهد بها لولده أحمد بحضور الخليفة والقضاة والأمراء[١]، وكان أحمد صغير السن فعين الأمير الطنبغا القرمشي وصياً عليه[٢].

وبعد وفاة المؤيد شيخ أقيم ابنه في السلطنة مكانه ولقب بالملك المظفر وله من العمر سنة وثمانية أشهر[٣]. وكان الطنبغا القرمشي موجوداً في بلاد الشام وقتها فأصبح الأمير ططر مربياً للسلطان إلى أن يحضر الأتابكي الطنبغا من بلاد الشام[٤]. وبدأت الخلافات بين الطنبغا وططر بعد شهر واحد من تعيين المظفر أحمد سلطاناً، وذلك بسبب استبداد ططر بأمور السلطنة وقيامه بالزواج من والدة السلطان أحمد خوند سعادات ثم نصب نفسه أتابكاً للعسكر[٥]، كما حصل على تفويض من الخليفة على تولي أعباء السلطنة على أن يبق اللقب السلطاني والخطبة والسكة باسم المظفر أحمد[٦].

وبعد أن استطاع الأمير ططر القضاء على خصومه المعارضين له قام بعزل المظفر أحمد واعتلى العرش وتلقب بالملك الظاهر[٧].

لم يتمتع السلطان الظاهر ططر طويلاً بالعرش حيث داهمه المرض بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطنة وذلك في ذي الحجة سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م، فاستدعى القضاة والأمراء والأعيان أثناء مرضيه وعهد لابنه محمد بالسلطنة وعين له الأمير جانبك الصوفي وصياً على ولده من بعده والأمير برسباي الدقماقي مربياً[٨].

وحين توفي الظاهر ططر بويع ابنه محمد بالسلطنة ولقب بالملك الصالح وكان عمره آنذاك عشر سنين[٩]. وقد استغل الأمير برسباي الدقماقي منصبه وقام بالتخلص من منافسيـــه،

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٥٤٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص ١٦٧.

(٢) العيني، بدر الدين، **عقد الجمان**، ص١١٧. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٤٧٨. ابن حجر، **أنباء الغمر**، ج٧، ص ٤٠٥. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٥٧٢.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٥٦٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص ١٦٧.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٥٧٠.

(٥) ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٦، ص ٣٩٨.

(٦) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص ١٧٦-١٧٧.

(٧) ابن حجر، **أنباء الغمر**، ج٧، ص ٤٢١. العيني، **عقد الجمان**، ص١٤٦. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٥٦٩. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص ١٩٨.

(٨) العيني، **عقد الجمان**، ص ١٥٤. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٥٨٧.

(٩) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٥٩٠.

ثم قام بخلع السلطان الملك الصالح محمد في ربيع الآخرة سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م ولقب نفسه بالملك الأشرف[١] (٨٢٥-٨٤١هـ/ ١٤٢١-١٤٣٧).

وبعد استقرار الملك الأشرف برسباي بالسلطنة أخذ بتعيين الأمراء المقربين له في الوظائف المهمة، حيث عين الأمير طرباي أتابكاً للعكسر[٢]، والأمير جقمق في حجوبية الحجاب والأمير سودون عبد الرحمن دواداراً كبيراً[٣].

وقد تميز حكم الأشرف برسباي الذي دام ستة عشر عاماً بالاستقرار النسبي وقلة الاضطرابات، لكن ذلك لا يعني عدم خروج بعض أمراء الشام ضد حكمه، ففي بداية سلطنته خرج عليه الأمير أينال حاكم صفد، لكن لم يلبث أن قبض عليه ثم قتل[٤]. وفي عام ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م ثار على برسباي نائب دمشق تنبك البجاسي إلا أنه أصابه ما أصاب نائب صفد[٥].

استمر برسباي بالسلطنة حتى عام ٨٤١هـ/ ١٤٣٧م وقبل وفاته عهد إلى ولده يوسف خلفاً له، وعين الأمير جقمق وصياً عليه، وأمر المماليك بأن يخلصوا له[٦]، وبعد وفاة برسباي جدد الأمراء البيعة لابنه يوسف وتلقب بالملك العزيز، وكان عمره آنذاك أربعة عشر عاماً[٧]. وبسبب صغر السلطان الجديد لم يستطع حماية نفسه وعرشه من أطماع الوصي عليه الأمير جقمق، الذي جمع حوله المماليك الأشرفية المخلصين لبيت برسباي، كما تجاوز معارضة الأمير قرقماش الشعباني، وحين رأى جقمق أن الأمور سانحة له لعزل الملك العزيز وتنصيب نفسه سلطاناً، قام بخلع العزيز يوسف من السلطنة في شهر ربيع الأول عام ٨٤٢هـ/١٤٣٨م وسجنه في ثغر الإسكندرية[٨]. وتولى العرش، وقد حكم العزيز يوسف مدة أربعة أشهر[٩].

---

(١) العيني، **عقد الجمان**، ص ١٨٠. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٦٠٧.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٦٠٨.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٦٥٤.

(٤) العيني، **عقد الجمان**، ص ١٨٢-١٨٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص ٢٤٩-٢٥٠. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٦١٤-٦١٥، ص ٦٢٢.

(٥) العيني، **عقد الجمان**، ص ٢٢٠-٢٢١. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ٦٥٧-٦٥٨.

(٦) العيني، **عقد الجمان**، ص ٤٩٩-٥٠١. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٢، ص ١٠٤٥.

(٧) العيني، **عقد الجمان**، ص ٥٠١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٥، ص ٣٢٢. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٣، ص ٤٢٢. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص ١٩٠-١٩١.

(٨) العيني، **عقد الجمان**، ص ٥١٥-٥٤٥. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص ١٩٧.

(٩) ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**،ج٤، ص٢٥٢-٢٥٣.ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٤، ص١٩-٢٠.

تعرض السلطان جقمق في بداية حكمه لعدة انتفاضات، فقد ثار عليه الأمير قرقماش مستغلاً وقوف المماليك الأشرفية إلى جانبه، لكن السلطان جقمق استطاع إخماد ثورته حيث قبض عليه ثم سجنه في الإسكندرية حيث قتل هناك، كما طارد معظم المماليك الأشرفية الذين ساندوه في حركته(١).

أما في بلاد الشام فقد قامت ضد حكمه عدة انتفاضات، حيث خرج عليه نائب حلب تغري برمش، ونائب دمشق أينال الجكمي لكنه استطاع التغلب عليها وقتل زعمائها(٢).

بقي جقمق في السلطنة حتى عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م حيث توفي بعد أن عهد وهو على فراش الموت لابنه عثمان بولاية العهد والذي لقب بالمنصور(٣). لم يستطع عثمان البقاء في السلطنة سوى ثلاثة وأربعين يوماً، إذ عزله إينال(٤)، وحل محله بعد أن تلقب بالأشرف (٥) (٨٥٧-٨٦٥هـ/ ١٤٠٣-١٤٦٠م).

ولعل الظاهرة الواضحة في تاريخ المماليك عندئذ هي انعدام روح النظام وكثرة المنازعات والفتن بين طوائف المماليك المختلفة(٦). وقد تميز عهد الأشرف إينال بكثرة ثورات الجلبان الذين ثاروا ضده سبع مرات(٧).

ولما توفي السلطان إينال عام ٨٦٥هـ/ ١٤٦٠م خلفه في السلطنة ابنه أحمد بعهد منه ولقب بالملك المؤيد(٨). ولم ينعم المؤيد بالسلطنة طويلاً وذلك بسبب ثورة طوائف المماليك ضده، فقد ثار عليه المماليك الناصرية والمؤيدية والأشرفية والظاهرية، ذلك لأن السلطان أحمد أخذ بتقريب مماليك أبيه دونهم، فضلاً عن سيرته السيئة(٩)، مما أدى إلى خلعه من السلطنة وتعيين الأمير خشقدم مكانه الذي تلقب بالملك الظاهر(١٠).

---

(١) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٤، ص ٢٩، ٣٤، ٣٧. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٤، ص ٢٨٨.

(٢) العيني، **عقد الجمان**، ص ٥٣٠-٥٣٢. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق٣، ص ١١٣٦-١١٤٥.

(٣) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٢٣.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٤٦-٤٧.

(٥) ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٤، ص ٥٤-٥٥.

(٦) عاشور سعيد، **مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك**، ص ٢٤٣.

(٧) عاشور سعيد، **مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك**، ص ٢٤٤.

(٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٢١٩.

(٩) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٢٣٥.

(١٠) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٢٥٣. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص ٣٧٨.

فكان اختيار الأمراء للأمير خشقدم اليوناني الأصل لتولي منصب السلطنة رغم أصله غير الجركسي، نابعاً من عدم اجتماعهم على تنصيب أحد أمرائهم، ذلك أن كل طائفة أرادت أن يكون السلطان منها، وكحل وسط اتفقوا على سلطنة الأمير خشقدم كونه رومي الجنس من غير الجراكسة، وليس له شوكة، ومتى رغب الأمراء في خلعه تمكنوا من ذلك[١].

يعتبر عهد الظاهر خشقدم (٨٦٥-٨٧٢هـ/١٤٦١-١٤٦٧م) من العهود الهادئة نسبياً، فلم تقم ضده انتفاضات تذكر سوى انتفاضة المماليك الظاهرية والمؤيدية والتي استطاع السلطان أن يقمعها[٢]، كما تخلص من أقوى منافسيه الأمير جانبك والي جده[٣].

وقد بقي السلطان خشقدم طوال فترة حكمه يعمل على حماية نفسه وسلطنته عن طريق مهاراته في لعبة توازن القوى حتى وفاته في شهر ربيع الأول عام ٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م[٤]. وقد تميز العام الذي توفي فيه السلطان خشقدم باضطراب الأحوال السياسية في الدولة المملوكية، وخير دليل على ذلك كثرة السلاطين الذين تولوا منصب السلطنة في عام واحد.

فقد تولى العرش بعده في اليوم الذي توفي فيه السلطان، الأمير بلباي الذي تلقب بلقب الملك الظاهر[٥]، غير أن سلطنته لم تدم طويلاً لضعف شخصيته وتنافس فئات المماليك فيما بينها[٦]، حيث تمكن خيربك زعيم المماليك الخشقدمية من عزله وتنصيب نفسه سلطاناً، لكنه عزل في صباح اليوم التالي مما جعل المعاصرون يطلقون عليه "سلطان ليلة"[٧]، وكانت سرعة عزلـه نتيجة التنافس الشديد بين فئات المماليك من مؤيدية وظاهرية جقمقية والأشرفية الإينالية[٨].

وبسبب هذا التنافس الشديد بين هذه الفئات اتفق الأمراء على تعيين تمربغا الرومي الأصل في منصب السلطنة وذلك كحل وسط بين المتنافسين حتى ينجلي الموقف على أحد

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٢٣٨.

(٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٢٦١-٢٦٢.

(٣) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٢٥٧.

(٤) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ٤٦٧.

(٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٣٠٦-٣٠٩.

(٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص ٨٨-٨٩.

(٧) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص٤.

(٨) طقوش، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص ٤٦٧.

الأمراء الأقوياء، وبذلك يكون تمربغا السلطان الثاني بعد خشقدم في دولة المماليك البرجية من أصل رومي[١].

ومثل سابقه لم تستمر سلطنة تمربغا طويلاً، حيث لم تستقر الأوضاع في دولة المماليك بعد تلك الفترة القلقة إلا بتولي السلطان الأشرف قايتباي منصب السلطنة في رجب سنة ٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م[٢].

وقد تميز عصر قايتباي بطول فترة حكمه والتي استمرت تسعة وعشرين عاماً، وتميزت كذلك بكثرة ثورات الجلبان التي عانى منها، حتى أنه فكر في أكثر من مرة بالتنازل عن العرش، لكن الأمراء أقنعوه بالعدول عن ذلك[٣].

توفي قايتباي في ذي القعدة سنة ٩٠١هـ/ ١٤٩٦م، بعد أن عهد لابنه محمد من بعده بالسلطنة، وعين قانصوه خمسمائة في منصب الأتابكية الذي جعل نفسه وصياً عليه[٤].

وقد لقب محمد في البداية بلقب الملك الناصر ثم تلقب بالملك الأشرف[٥]، ولم يلبث أن استبد به قانصوه خمسمائة الذي استطاع عزله من منصب السلطنة ليعلن نفسه سلطاناً سنة ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م[٦]. لكن خصوم قانصوه ما لبثوا أن عزلوه عن منصب السلطنة وانتهى أمره بالقتل، في حين أعادوا الناصر محمد مرة أخرى للسلطنة[٧]، ولقب نفسه هذه المرة بلقب الأشرف[٨].

لم يلبث السلطان الأشرف محمد في سلطنته الثانية طويلاً حيث انتهى أمره بالقتل على يد المماليك الجلبان سنة ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م[٩].

وبعد مقتل الأشرف محمد وقع خلاف بين الأمراء على من يتولى السلطنة فعرضت على الأمير أزابك الأتابكي فرفضها رغم أحقيته بها[١٠]. ثم اتفق الأمراء على تعيين الأميـــر

---

(١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص٤.

(٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٤.

(٣) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ٤٧٠.

(٤) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٣٣٣.

(٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٣٣٢.

(٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٣٤٤.

(٧) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٣٤٥.

(٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٣٤٥.

(٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٤٠١-٤٠٢.

(١٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٤٠٤-٤٠٥.

قانصوه الأشرفي في السلطنة، فبايعه الخليفة المستمسك بالله ولقب بالملك الظاهر أبي سعيد(١).

لكن قانصوه الأشرفي لم يعمر طويلاً بالسلطنة، حيث عزله الأمراء وعينوا مكانه طومان باي في جمادى الأولى سنة ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م وتلقب بالملك العادل أبي النصر(٢).

لم يبق الملك العادل طومان باي بالسلطنة سوى بضعة أشهر حيث اتفق الأمراء على خلعه في رمضان من السنة نفسها، وعين الأمراء بدله الأمير قانصوه الغوري(٣). غير أن قانصوه الغوري امتنع أشد الامتناع عن قبول السلطنة لمعرفته التامة بعدم ثباته فيها سوى فترة قصيرة كأسلافه. لكنه قبل تولي منصب السلطنة بعد إلحاح الأمراء عليه بعد أن اشترط عليهم بأن لا يقيلوه، وقال لهم: "إذا أردتم خلعي من السلطنة أخبروني بما تريدون وأنا أوافقكم على ذلك وأترك لكم الملك وأمضي حيث أريد"(٤). فعاهدوه على ذلك وبايعوه بالسلطنة في شوال سنة ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م، ولقب بالملك الأشرف وكني بأبي النصر(٥).

والواقع أن اختيار الأمراء لقانصوه الغوري لم يكن لاعتقادهم في أحقيته نظراً لكبر سنه، وإنما لاعتقادهم بأنه ضعيف يمكنهم التلاعب به وفق أهوائهم(٦). وأثبت السلطان الغوري بأنه رجل قوي صلب العود رغم أنه تجاوز الستين من عمره، ذلك أنه عمل على إعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة وملأ مناصب الدولة بمن يثق بهم من كبار الأمراء(٧). ولم تحدث قلاقل تذكر في السنوات الأولى لحكمه إذا ما استثنينا بعض الانتفاضات من جانب المماليك الجلبان(٨).

وقد ظل الغوري في منصب السلطنة حتى سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م حيث توفي بعد خسارته معركة مرج دابق في رجب سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م وذلك أمام الجيش العثماني(٩). وبقيت مصر بعد وفاته مدة دون سلطان فاجتمع المماليك في القاهرة واتفقوا على سلطنة

---

(١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٤٠٥.

(٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص ٤٥٢-٤٥٣.

(٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٤، ص ٢-٣

(٤) الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج٨، ص ١١٣.

(٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٤، ص ٤.

(٦) عاشور، **مصر والشام**، ص ٢٥١.

(٧) عاشور، **مصر والشام**، ص ٢٥١.

(٨) طقوش، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، ص ٤٧٧.

(٩) طقوش، **تاريخ المماليك**، ص ٤٧٨.

طومان باي الدوادار، لكنه تمنع في البداية لكن الأمراء أصروا عليه وقالوا له: "ما عندنا نسلطن إلا أنت طوعاً أو كرهاً"[(١)].

لم يكن أمام طومان باي إلا الموافقة على تولي منصب السلطنة رغم الظروف السيئة التي تعاني منها الدولة من حيث اقتراب زوالها، وقد تلقب طومان باي بالملك الأشرف وذلك في رمضان سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م[(٢)].

غير أن طومان باي لم يتمكن من حشد القوى لمواجهة الموقف المتأزم بسبب انقسام المماليك وتشتتهم، حيث دخلت القوات العثمانية القاهرة، وانتصرت على جيش المماليك في معركة الريدانية في أواخر ذي الحجة عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م ومعركة وردان في شهر ربيع الأول من عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م[(٣)] وانتهى أمر الدولة المملوكية بأسر طومان باي آخر سلاطينها وشنقه على باب زويله في ربيع الأول من عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م[(٤)].

في النهاية يلاحظ من خلال تتبع تاريخ دولة المماليك الثانية (الجراكسة) استمرار التنافس بين أمراء هذه الدولة على تولي منصب السلطنة ما عدا بعض الفترات المتأخرة من عمر هذه الدولة، وقد أدى هذا التنافس إلى حدوث الكثير من الثورات والفتن، مما أدى إلى عدم استقرار منصب السلطنة وتعدد الأمراء الذين تولوا هذا المنصب.

فمن المعروف أن دولة المماليك "الجراكسة" عمرت أكثر من مائة وأربع وثلاثين سنة (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م) تعاقب على عرش السلطنة خلالها ثلاث وعشرون سلطاناً، ومن هؤلاء السلاطين تسعة حكموا مائة وثلاث سنوات، في حين حكم الأربعة عشر سلطاناً الباقون تسع سنوات فقط.

أما هؤلاء السلاطين التسعة الذين ارتبط بهم تاريخ دولة المماليك الجراكسة فهم برقوق وفرج وشيخ وبرسباي وجقمق وإينال وخشقدم وقايتباي وقانصوه الغوري، ولا ترجع أهمية هؤلاء السلاطين إلى مهارتهم الحربية، بقدر ما ترجع إلى مقدرتهم في الوصول إلى أهدافهم عن طريق ضرب خصومهم وطوائف المماليك بعضها ببعض.

كما ويلاحظ أيضاً من خلال تتبع منصب السلطنة في هذا العصر كثرة السلاطين صغار السن الذين تولوا السلطنة لفترة محدودة من الوقت، ثم عزلوا عن هذا المنصب من قبل

---

(١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٥، ص ٨٥-٨٦.

(٢) طقوش، **تاريخ المماليك** ، ص ٤٧٨.

(٣) عاشور، **مصر والشام**، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٥، ص ١٧٤-١٧٦.

أوصيائهم المستبدين بالنفوذ، وقد بلغ عدد هؤلاء ستة سلاطين كانوا حديثو السن والتجربة، وهؤلاء السلاطين الصغار هم أحمد بن المؤيد شيخ (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م)، وكان وصيه ططر، ومحمد بن ططر (٨٢٥ هـ/ ١٤٢٢م) وكان وصيه برسباي، والعزيز يوسف بن برسباي (٤٤٢هـ/ ١٤٣٨م) ووصيه جقمق، وعثمان بن جقمق (٨٥٨هـ/ ١٤٥٣م) وكان تحت وصاية إينال، وأحمد بن إينال (٨٦٥هـ/ ١٤٦١م) ، ثم محمد بن قايتباي (٩٠١-٩٠٤هـ/ ١٤٩٦-١٤٩٨م)[١].

ولاشك في أن البلاد قاست كثيراً في عهد المماليك الجراكسة من جراء المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك، وما كان ينجم عن تلك المنازعات من حوادث وقتال في الشوارع، كما أوجد جواً من القلق وعدم الاستقرار في القاهرة بوجه خاص، وزاد من شدة البلاء أن السلاطين عجزوا في ذلك العصر عن كبح جماح مماليكهم مما جعلهم لا يجدون وسيلة للاحتفاظ بمراكزهم سوى ضرب طوائف المماليك بعضها ببعض، مثلما فعل السلطان خشقدم من ضرب الظاهرية بالأشرفية، وضرب الناصرية بالمؤيدية، وبذلك يخلو الجو للسلطان ومماليكه فيعيثون في الأرض فساداً.

على أننا نلاحظ على الرغم من كل ذلك أن سلاطين الدولة الجركسية عملوا دائماً على حصر تلك المنازعات داخل دائرة داخلية، بحيث لم يمكنوا قوة خارجية من التدخل في شؤون البلاد، أو الانتقاص من سيادتها، وهكذا استطاعت دولة المماليك في ذلك العصر الصمود في وجه تيمور لنك في وقت اهتزت جميع الدول القائمة غرب القارة الأسيوية أمام هجماته.

---

(١) انظر الملحق رقم (٢).

الفصل الرابع:

علاقة الخلفاء العباسيين في القاهرة بسلاطين المماليك

- العلاقة بين الخلافة والسلطنة خلال فترة المماليك البحرية.
- العلاقة بين الخلافة والسلطنة خلال فترة المماليك الجراكسة.

العلاقة بين الخلافة والسلطنة خلال فترة المماليك البحرية.

منذ اللحظة الأولى التي قام بها بيبرس بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة سنة٦٥٩هـ/١٢٦١م ازدادت أهمية مصر كثيراً بالنسبة للعالم الإسلامي، وصارت بالفعل مركزاً لهذا العالم، ويؤكد ذلك السيوطي بقوله: "واعلم أن مصر من حين صارت دار الخلافة، عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت فيها السُنة، وعفت عنها البدعة، وصارت محل سكن العلماء ومحط رحال الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله، أودعه في الخلافة النبوية، حيث كانت يكون معها الإيمان ... والإيمان والعلم يكونان مع الخلافة أينما كانت.." [(١)].

ومن خلال قول السيوطي هذا يتبين أن مصر منذ انتقال الخلافة العباسية إليها أنها صارت مكان بغداد بالنسبة للعالم الإسلامي، وصارت فعلاً مركزاً لهذا العالم، كما أضحت القائمة على حراسة دار الإسلام، وصارت محط رحال العلماء والفضلاء على أن ما يجب معرفته هو أن ازدياد أهمية مصر لم يكن وليد قيام الخلافة العباسية فيها فقط، بل كان أيضاً نتيجة لعوامل سياسية وعسكرية أخرى عمل سلاطين المماليك على إبرازها، كما أن أهمية الخلافة العباسية بالنسبة لمصر لم تكن في أشخاص الخلفاء بل في وجودهم في عاصمتها، فالخلافة العباسية في مصر كانت صورية، وذلك على الأقل في نظر الحكام الذين استخدموهم لأغراضهم السياسية، ويتجلى هذا الواقع خصوصاً في العهد المملوكي الأول والذي يعرف باسم دولة المماليك البحرية. وقد تولى خلال هذه الفترة سبعة خلفاء، كانت علاقاتهم مع سلاطين المماليك متفاوتة من سلطان لآخر، بحسب رضى هؤلاء السلاطين عنهم.

وأول خليفة يطالعنا من خلفاء بني العباس في القاهرة أحمد أبو القاسم بن الظاهر بأمر الله أبي نصر محمد بن الناصر لدين الله أحمد، وهو عم الخليفة المستعصم (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) وأخو الخليفة المستنصر (٦٢٣-٦٤٠هـ/١٢٢٦-١٢٤٢م)[(٢)]

وقد تولى الخلافة في ١٣ رجب سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م حتى مقتله على يد المغول سنة ٦٦٠هـ/١٢٦٢م عند محاولته إعادة بغداد من الاحتلال المغولي.

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٧٦-٧٧.

(٢) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص٥١. أبو الفداء، **المختصر**، ص٢٥٣. ابن دقماق، **نزهة الأنام**، ص٢٧٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٤٤٨. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٧٧.

ومنذ قدوم أبو القاسم إلى القاهرة حرص السلطان بيبرس (٦٥٩-٦٧٦هـ/١٢٦٠-١٢٧٧م) على احترامه وتقديره، من خلال استقباله الكبير له، ويذكر ابن عبد الظاهر: " أن السلطان بيبرس خرج للقائه وسائر الناس"(١).

كما عمل بيبرس على احترام الخليفة أمام الناس حيث تأدب السلطان معه في الجلوس، ثم بايعه على كتاب الله وسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وأخذ الأموال بحقها وصرفها بمستحقها، ولقب بالإمام المستنصر بالله(٢).

كما قام السلطان بيبرس بإرسال الكتب إلى المماليك والنواب بأخذ البيعة له في جميع الأقطار، وأن يخطب له مع السلطان على المنابر، ويبدأ به في الذكر، وأن ينقش اسمه مع اسم السلطان على السكة والدنانير والدراهم(٣).

كما شرع السلطان بيبرس في تقوية مركز الخليفة الجديد المستنصر بالله عند عودته لبغداد لمحاربة المغول، فكتب للأمير سابق الدين يوزبا أتابك العسكر بألف فارس تحت خدمة الخليفة، وبعث للطواشي بهاء الدين صندل الشرابي بإرسال خمسمائة فارس، والأمير ناصر الدين بن صيرم الخزندار بإرسال مائتي فارس، والأمير الشريف نجم الدين أستاذ الدار بإرسال خمسمائة فارس أيضاً، وسيف الدين الشمسي الدواداري بخمسمائة فارس(٤).

ولما رأى بيبرس أنه في حاجة لتقوية عرشه أمام مناوئيه من الأمراء المماليك طلب إلى الخليفة المستنصر بالله أن يعطيه تفويضاً شرعياً في مركزه، وفي أملاكه، وقد استجاب الخليفة لذلك حيث أعطاه تقليداً بالسلطنة جاء فيه: "الحمد لله الذي أضفى على الإسلام ملابس الشرف وأظهر بهجة درره وكانت خافية، بما استحكم عليها من الصدف... وبعد فإن أولى الأولياء بتقديم ذكره وأحقهم بأن يصبح القلم راكعاً وساجداً في سطر مناقبه وبره... ولما كانت هذه المناقب الشريفة مختصة بالمقام العالي المولوي السلطاني الملكي الظاهري شرفه الله وأعلاه ذكرها الديوان العزيز النبوي الإمامي المستنصري أعز الله سلطانه... وكيف لا وقد أقام الدولة العباسية .. وكان صال عليها صولة مغضب فأعاده لها سلماً بعد أن كان عليها

---

(١) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص ٩٩.

(٢) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص ١٠٠. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤٠.

(٣) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص١٠٠. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص٥٤٠. القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص١١٢-١١٣. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٥٠. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٧٧.

(٤) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص ١٠٠. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٤٥٧.

حرباً... وأمير المؤمنين يشكر لك هذه الصنائع وقد قلدك الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمنية والفراتية وما يتجدد من الفتوحات... وفوض أمر جندها ورعاياها إليك"(١).

ويلاحظ من أسلوب هذا التقليد استمساك الخليفة المستنصر بأهمية الخلافة والفخر بالنسبة إلى الدوحة النبوية، وخلع أرفع الصفات والألقاب على صاحب العهد ووليه، بالإضافة إلى مدح بيبرس والثناء عليه لإعادته الخلافة العباسية وإحيائها من جديد، ومن ثم تقليده بولاية مصر والشام والحجاز واليمن والعراق وما يتجدد من الفتوحات.

وبعد أن حصل بيبرس على مراده من الخليفة المستنصر قام بتجهيزه بعسكره من دمشق إلى بغداد لقتال التتار، حيث خرج السلطان معه لتشييعه، وأوصاه بالتأني في الأمور، وعاد السلطان إلى دمشق، ثم إلى الديار المصرية، وبعد فترة وصل إلى السلطان كتب الخليفة بأنه استولى على عانة والحديثة وولي عليها، لكن بعد تنفيذه الكتب إلى الديار المصرية خرج إليه التتار فقاتلوه وقتلوه مع غالب عسكره(٢).

وهكذا فشل الخليفة المستنصر في إعادة مجد العباسيين، كما أن مشكلة الخلافة لم تنته عند هذا الحد، إذ أحس بيبرس عقب مقتل الخليفة المستنصر أنه بدأ السير في طريق لا بد له أن يمضي فيه حتى نهايته، وما دام بيبرس قد أخذ على عاتقه مهمة إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، فإنه أصبح ملتزماً أدبياً أمام الرأي العام الإسلامي وخاصة داخل دولته في الاستمرار بمشروعه، فبعث بيبرس في طلب الأمير أبي العباس أحمد إلى مصر ثم احتفل بمبايعته على إثر قدومه سنة ٦٦١هـ/١٢٦١م ولقب بـ "الحاكم بأمر الله"، واستقبله بيبرس وأكرمه وأنزله بقلعته، وأدر عليه النفقات وبايعه بالخلافة، كما حصل منه على تقليد بالسلطنة(٣).

فلما كان يوم الجمعة، خطب خطبة ذكر فيها الجهاد والإمامة وتعرض إلى ما جرى من هتك حرمة الخلافة، لما قال : "وهذا السلطان الملك الظاهر قد قام بنصرة الإمامة عند قلة الأنصار وشرد جيوش الكفار بعد أن جاسوا خلال الديار"(٤).

إلا أن بيبرس بعد توليه الحاكم بأمر الله أمور الخلافة عمل على التضييق عليه وإضعاف شأن الخلافة، وذلك بحبسه داخل القلعة والحيلولة بينه وبين التدخل في شؤون الدولة

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ١١١-١١٣

(٢) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١١٢-١١٣.

(٣) ابن عبد الظاهر، **الروض الزاهر**، ص ١٤١.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٧٩.

والاتصال بالسكان لما قد يترتب على ذلك من إثارته عليه وإحلاله محله في عرش مصر[١]. ففي سنة ٦٦٣هـ/١٢٦٤م حجب بيبرس الخليفة الحاكم بأمر الله ومنعه الناس كما يقول السيوطي – لكون أصحابه كانوا يخرجون إلى البلد ويتكلمون في أمر الدولة[٢] ، ورغم إشراك السلطان للحاكم بالدعاء على المنابر[٣]، إلا أنه لم يثبت اسمه على الدراهم والدنانير[٤].

وهكذا ظل الخليفة الحاكم بأمر الله لا يباشر أي عمل من أعمال الدولة طوال عهد السلطان بيبرس، الذي حال أيضاً دون نشر نفوذه على الحكام المسلمين، حتى أنه لم يأخذ منه تفويضاً بعهد السلطنة لابنه بركة خان، وإنما منح هذا التفويض بنفسه وأمر بقراءته على القضاة والفقهاء سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣م، ويتضح هذا الأمر من خلال نص التفويض والذي جاء فيه: "الحمد لله ممشي الغروس ومبهج النفوس ... ونشهد أن لا إله إلا الله وحده ... ونصلي على سيدنا محمد ... وكانت شجرتنا المباركة قد امتد منها فرع تفرسنا فيه الزيادة والنمو وتوسمنا منه حسن الجني المرجو... فأردنا أن ننميه في منصب أحلنا الله... وخرج أمرنا ولا مسعفاً، ولا عدمت الأمة منه خلفاً قبلاً بأن يكتب هذا التقليد لولدنا السعيد ناصر الدين بركة، جعل الله مطلع سعده بالإشراف... ولا تدبير ملك إلا بنا وبولدنا يعمل... ولا منبر خطيب إلا باسمنا يمس ولا وجه درهم ولا دينار إلا بنا يُشرف"[٥].

وهذا التقليد خير دليل على حالة الخلافة في عهد بيبرس واستبداده بالخليفة فلم يعد اسم الخليفة يذكر في الخطبة ولا ينقش اسمه على الدراهم والدنانير، ويلاحظ من خلال تعامل بيبرس مع الخليفة الحاكم بأمر الله تغير سياسته بالنسبة للخلافة كمنصب ديني له مكانته كما كان عليه الحال عند قدوم المستنصر إلى القاهرة وتوليه منصب الخلافة، ويمكن إرجاع ذلك إلى خوف الظاهر بيبرس من مؤسسة الخلافة تحسباً لمنافستها لمنصب السلطان المتمثل بشخصه، وذلك لأن منصب الخليفة يتمتع بشرعية مطلقة على عقول وأفئدة المسلمين، لذلك كله عمل بيبرس على تحجيم منصب الخليفة بحيث يصبح منصب رمزي لا حول له ولا قوة، وذلك لكي يأمن جانبه بحيث ينفرد بالسلطنة دون منافس.

---

(١) **الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٣٢-٣٣. وسيشار ليه لاحقاً: بيبرس وحضارة مصر.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٠.

(٣) أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص ٢٥٦. ابن سباط، **صدق الأخبار (تاريخ ابن سباط)، ج١**، ص ٤٠٥.

(٤) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١١٨.

(٥) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص ١٦٣-١٦٦. العيني، **عقد الجمان**، ص ٣٨٩-٣٩١.

وبالفعل أصبحت مؤسسة الخلافة دينية أكثر منها سياسية، وقد أدى تعامل بيبرس مع الخليفة الحاكم بأمر الله إلى رسم سياسة عامة سار عليها سلاطين المماليك، بالنسبة لتعاملهم مع خلفاء بني العباس، ورغم تفاوت هذه السياسة من سلطان لآخر، إلا أنها بقيت على مسارها التقليدي، ولم تتغير إلا في حالات استثنائية عاشتها الدولة المملوكية، نتيجة لظروف سياسية وداخلية، إلا أنها في نهاية المطاف لم تتجاوز الحدود المرسومة لها، وبقيت على حالها حتى نهايتها مع نهاية الدولة المملوكية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م.

وبعد موت السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م تولى السلطنة ابنه الملك السعيد بركة (٦٧٦-٦٧٨ هـ/١٢٧٧-١٢٨٠م) بناءً على وصية بيبرس وكان له من العمر تسع عشرة سنة[١]، والملك السعيد قليل الخبرة، وصفه بعض المؤرخين بأنه كان يلعب مع الغلمان ويجعل نفسه كأحدهم فأنف الأمراء الكبار ذلك، فراسلوه علىترك هذا الأمر فرفض ذلك[٢].

والواقع أن كبار الأمراء تحججوا بشخصية الملك السعيد وعدم أهليته للحكم، وذلك لخلعه وتنصيب أحدهم مكانه في السلطنة، وهذا ما حصل فعلاً حيث طلب هؤلاء الأمراء من الملك السعيد خلع نفسه، فلم يكن أمام الملك السعيد إلا الوقوف عند رغبة الأمراء والأعيان خوفاً منهم فقام باستدعاء الخليفة الحاكم بأمر الله وطلب منه الوقوف عند رغبة هؤلاء الأمراء فوافق على ذلك الخليفة، ثم شهد عليه القضاة والأعيان بالخلع أمام الحاكم بأمر الله سنة ٦٧٨ هـ/١٢٨٠م[٣].

ولم يكن أمام الخليفة إلا الموافقة على تعيين أخاه بدر الدين سلامش (ت٦٩٠ هـ/ ١٢٩١م) ابن الظاهر بيبرس في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٨ هـ/١٢٨٠م وكان عمره سبع سنوات، وجعل مدبر مملكته الأمير سيف الدين قلاوون الصالحي النجمي (٦٧٨-٦٨٩ هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م) وقد ضربت السكة على الوجهين باسم الملك العادل سلامش وعلى الوجه الآخر باسم قلاوون وخطب لهما أيضاً على المنابر[٤]، وهنا يلاحظ أن قلاوون لم يُحسن

---

(١) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨١.

(٢) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٣، ص ٢٩٠.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص ٦٥٥.

(٤) الذهبي، **تاريخ دول الإسلام**، ج٢، ص١٣٦. المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٦٦٣. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص ٢٨٦.

وضع الخليفة الحاكم بأمر الله حيث لم يذكر اسم الخليفة على السكة كما أنه لم يخطب له على المنابر، وهذه دلالة واضحة على عودة الخلافة إلى وضعها السابق في عهد الظاهر بيبرس.

ولم تمض فترة طويلة حتى استبد قلاوون بالحكم حيث قام بعزل سلامش في (غرة رجب سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م) وكانت هذه حالة طبيعية بالنسبة للسلطنة المملوكية، فالأمير القوي المستبد بالسلطان الضعيف والصغير السن غالباً لا يطول به الوقت حتى يستبد بالسلطنة.

ولم يكن أمام الخليفة الحاكم إلا منح قلاوون تفويضاً بالسلطنة، ولم يخل هذا التفويض من مدح السلطان على عادة الخلفاء عند تقليدهم الحكم لهؤلاء السلاطين، ومما جاء في هذا التفويض :".. الحمد لله الذي جعل الخلافة العباسية بعد القطوب حسنة الابتسام وبعد الشحوب جميلة الاتسام... وأظهر للإسلام سلطاناً اشتدت به للأمة الظهور وشفيت الصدور وأقام الخلافة العباسية في هذا الزمن بالمنصور... وخرج أمر أمير المؤمنين أن يكون للمقر العالي المولوي السلطاني الملكي المنصوري... كل ما فوضه الله لمولانا أمير المؤمنين من حكم في الوجود، وفي البهائم والنجود، وفي المدائن والخزائن، وفي الظواهر والبواطن، وفيما فتحه الله وفيما سيفسخه... والنظر في أمور المسلمين وأعداء الدين من أرمن وفرنج وتتار فأذاقهم وبال أمرهم ... لأن تأخذ للخلفاء العباسيين ولجميع المسلمين منهم الثأر"(١).

ويتضح من سياق هذا التقليد أن الخليفة أعطى قلاوون الذي لقب نفسه بالمنصور تفويضاً بحكم البلاد والعباد ومراعاة العدل والعمل على جهاد الكفار وأعداء الخلافة والإسلام.

وعلى الرغم من أن هذا التفويض قد منح قلاوون حكماً شرعياً للبلاد، إلا أنه لم يُحسن من وضع الخلافة ولم يعمل على احترام الخليفة كمنصب ديني رفيع، حيث ظل الخليفة الحاكم بأمر الله طوال عهد قلاوون مقيداً ومعزولاً في القلعة التي أقام فيها منذ عام ٦٦١هـ/١٢٦٢م إلى سنة ٦٩٠هـ/١٢٩٠م(٢).

عندما تولى السلطنة الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م) سرعان ما نقض سياسة أبيه تجاه الخليفة الحاكم بأمر الله حيث رعى للخلافة حقها، وسمح للخليفة بالخروج من القلعة بعد أن كان ممنوعاً من ذلك، كما صار الخليفة يصحب السلطان

---

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص ١٢١-١٢٤.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٢.

في الاحتفالات الرسمية بالإضافة على السماح له بالخطبة في جامع القلعة بعد أن حُرم من ذلك أيضاً[١].

ويبدو أن الأشرف خليل أحس بأهمية الخليفة من الناحية الدينية، لحض الجنود والأمراء على قتال الصليبيين بعكا عن طريق الخطب التي كان يلقيها الخليفة الحاكم بأمر الله والتي كان لها دورها في حض الناس على الجهاد[٢].

وبعد موت الأشرف سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م وتولية الناصر لم يكن أمام الخليفة الحاكم بأمر الله من خيار إلا الموافقة على عزل السلطان الناصر سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٤م ؛ وذلك بسبب قوة الأمراء وتنافسهم على السلطنة مستغلين صغر سن السلطان الناصر، كما أنه وافق على تعيين كتبغا (٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م) على مصر ومنحه الخلع وأعطاه تفويضاً بالحكم جاء فيه: "إن أمير المؤمنين يحمدُ إليكَ اللهَ الذي جعل له منك سلطاناً نصيراً، وأقام له بملكك على ما ولاه من أمور خلقه... وجمع بك الأمة ويد السلطان المبسوطة في إمضاء الحكم بما أنزل الله وفي مصالح الحرمين الشريفين... وإقامة سبيل الحجيج... وفي عمارة البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه"[٣].

ولما آلت السلطنة إلى المنصور لاجين(٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٦-١٢٩٨م) أعطاه الحاكم تفويضاً يشبه التفويض الذي منحه لكتبغا وأهم ما جاء فيه: "ولما كان السلطان الملك المنصور حسام الدنيا والدين أبو الفتح لاجين المنصوري – خلد الله سلطان – هو الذي جعل الله صلاح الأمة على يديه واختاره لإقامة دينه... وجمع قلوب أهل الإسلام على حبه، وفرق أعداء الدين خوف حربه ... فعهد إليه حينئذ في كل ما تقتضيه أحكام إمامته في أمة نبيه وجعله في التصرف المطلق عنه قائماً مقام وصيه في الملة ووليه، وقلده أمر ملك الإسلام تقليداً عاماً وفوض إليه حكم السلطنة الشريفة تفويضاً تاماً..." [٤].

ويلاحظ من سياق تقليد الخليفة الحاكم لكتبغا ولاجين أن الخليفة الحاكم بأمر الله الذي أشاد بمآثر بيت قلاوون حين فوض أمور البلاد للسلطان الناصر محمد بن قلاوون وأيد مبدأ

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٧٣-٧٧٧. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٥٤. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٢.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٧٣-٧٧٧. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ص ٥٤.

(٣) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص٤٧-٥٣.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص٥٥-٥٦.

الوراثة، لم يتورع عن منح كتبغا ثم لاجين تفويضاً بالسلطان مع أنهما اغتصبا هذا العرش عرش السلطنة باستثناء سنة واحدة.

وبعد منح الخليفة هذا التقليد للسلطان لاجين قام الأمير بنقل الخليفة الحاكم بأمر الله من البرج بالقلعة إلى القصر المعروف باسم "مناظر الكبش" التي أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٠هـ/١٢٤٢م على جبل يشكر بجوار جامع ابن طولون، كما أذن له بالخروج من القصر للتنزه كيفما يشاء، وسمح له بأن يخطب يوم الجمعة بجامع القلعة وصار يركب مع السلطان في المواكب، ثم أذن له بالذهاب إلى القلعة مرة كل شهر ليهنئ السلطان بحلول الشهر الجديد(١).

ويمكن القول أن هذه المعاملة الحسنة من قبل السلطان لاجين للخليفة الحاكم جاءت لحاجة لاجين إلى تقوية عرشه في مصر أمام منافسيه من الأمراء، لذلك حرص على اكتساب رضا الخليفة الذي كانت العامة وقتها لا تزال تنظر إليه نظرة إكبار وإجلال.

وبعد مقتل لاجين سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م وعودة الناصر محمد بن قلاوون للحكم للمرة الثانية (٦٩٨- ٧٠٨ هـ/١٢٩٨-١٣٠٨م) منح الحاكم بأمر الله السلطان الناصر تقليداً بالحكم رغم كونه قد أمر بعزله في المرة الأولى سنتة ٦٩٤هـ/١٢٩٤م، وهذا خير دليل على أن منصب الخلافة ليس له أي نفوذ في إدارة شؤون الدولة. فالخليفة كان يعطي التقليد للأمير القوي الذي يتولى زمام الحكم، فلا عجب من منح الحاكم للسلطان الناصر تقليداً بالحكم وكالعادة كان هذا التقليد لا يختلف معناه ومضمونه عن أي تقليد لسلطان آخر وأهم ما جاء في هذا التفويض:

"من عبدالله ووليه الإمام الحاكم بأمر الله ... إلى السلطان الأجل... سلطان الإسلام والمسلمين ... أما بعد ، فالحمدُ للهِ الذي أقام نَاصِرِ الإسلام... وأحَل في السلطنة المُعظمة من استحقها ... وكان أميرُ المؤمنين قد شاهدَك يافعاً وشهد خاطِرُه أن ستصير للمسلمين نافعاً .... فاختارك على علم على العالمين واجتباكَ للذبِ عن الإسلام والمسلمين، وعهد إليك في كل ما اشتملت عليهِ دعوة إمامتهِ المُعظمة... وفوض إليك سلطنة المماليك الإسلامية بَراً وبَحراً وَشاماً ومِصراً ... وما سيفتحه الله عليكَ من البلاد ... فليتقلد السلطان الملك الناصر ما قلدهُ أميرُ المؤمنين... وليترقَ إلى هذه الرتبة التي استحقها بحسبهِ واسترقها بنسبهِ"(٢).

---

(١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٠٢.

(٢) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص ٥٩-٦٨.

وتبين من هذا التقليد أن الحاكم بأمر الله قد مدح السلطان الناصر وأجمل عليه الصفات والألقاب، وحمد الله كثيراً على عودته للسلطنة وبين الحاكم حرصه على إعادة الحقوق لأهلها وأحقية الناصر بالسلطنة.

وفي جمادى الأولى سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م توفي الخليفة الحاكم بأمر الله بعد أن تولى الخلافة قرابة أربعين عاماً، وقبل وفاة الخليفة الحاكم أوصى بولاية العهد من بعده لابنه أبي الربيع سليمان[١] (٧٠١-٧٤٠هـ/١٣٠١-١٣٣٩م) حيث أحضر الحاكم جماعة من القضاة وعدد من العدول واستشهدهم بولاية العهد لولده سليمان[٢]، وأشهد عليه أنه ولي السلطان الناصر جميع ما كان أبوه قد ولاه في حياته وفوض إليه جميع ما كان أبوه قد فوضه إليه[٣]، وقد عقد الناصر مجلساً في القلعة ضم الفقهاء والقضاة والأمراء أقر فيه بخلافة سليمان ولقبه بالمستكفي[٤]، وقد أجرى الناصر على المستكفي ما كان لوالده من الرواتب[٥]، بدون نقصان[٦]، وصار المستكفي قريباً من الناصر حيث كان يركب مع السلطان ويلعب معه الكرة في الميدان "وضاعف له الإكرام والإحسان"، كما يقول بيبرس المنصوري[٧].

وبعد اغتصاب بيبرس الجاشنكير (٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م) العرش من السلطان الناصر سنة ٧٠٨هـ/١٣٠٨م لم يكن أمام الخليفة إلا منح بيبرس تفويضاً بالسلطنة رغم معارضة العامة لذلك، وأهم ما جاء في هذا التفويض:

".. فليتقلد المقام الشريف العالي السلطان –أعز الله نصره– عقد هذا العهد... فقد عول أمير المؤمنين على يمين أرائك... في تشييد قواعد أحكامه وتنفيذ أوامر أحكامه ... وهذا سيفك البتار لتأخذ منهم للمسلمين بالثأر ... فليكن المقام العالي لأحوالهم متفقداً ويبسط وجهه لهم متودداً حتى تتأكد للمقام العالي طاعتهم"[٨].

---

(١) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص١٦٢. أبو الفداء، **المختصر**، ج٣، ص٢٥٩. الدواداري أيبك، **كنز الدرر**، ج٩، ص٧٩. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٨٣.

(٢) الدواداري، **كنز الدرر**، ج٩، ص ٧٩.

(٣) الدواداري، **كنز الدرر**، ج٩، ص ٧٩.

(٤) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ١٦٢. ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤١.

(٥) الدواداري، **كنز الدرر**، ج٩، ص ٧٩. المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ١٦٢.

(٦) كان راتب الخليفة الحاكم في الشهر خمسمائة دينار وثماني أرادب قمح وثلاث أرادب شعير وعشرين رطلاً من اللحم كل يوم عدا الكسوة.

(٧) المنصوري، **التحفة الملوكية**، ص ١٦٢.

(٨) الدواداري، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص ١٦٥.

وكغيره من نصوص التفويض مدح الخليفة المستكفي السلطان بيبرس الجاشنكير، كما حضه على تنفيذ أحكام الشرع وإقرار الحق والجهاد في سبيل الله والعطف على الأمراء والجنود لكسب تأييدهم وطاعتهم له.

ويلاحظ أن الخليفة لم يتردد في إعطاء بيبرس الجاشنكير هذا التفويض، رغم أن بيبرس اغتصب العرش من السلطان الناصر كما فعل كل من كتبغا ولاجين، إلا أن هذا التفويض قد تسبب في تراجع مكانة الخليفة المستكفي بين الناس، ويلاحظ ذلك من خلال رفض العامة لهذا التفويض، حيث عمت الاضطرابات القاهرة، ويرجع ذلك لمحبة الناس للناصر محمد وولائهم له(١).

كما أن معظم الأمراء انفضوا عن بيبرس الجاشنكير ووقفوا إلى جانب الناصر الذي كان وقتها بالكرك، لذلك كله حاول بيبرس تقوية مركزه بالحصول على بيعة جديدة من الخليفة العباسي جاء فيها:

"إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله... أبي الربيع سليمان- لأمراء المسلمين وجيوشها... إني رضيت لكم بعبد الله تعالى الملك المظفر ركن الدين نائباً عني لملك مصر... وأقمته مقام نفسي لدينه وكفاءته وأهليته... وعزلت من كان قبله..." (٢).

لكن ذلك لم ينفع بيبرس الجاشنكير بشيء، لأن الخليفة العباسي في القاهرة كان لا حول له ولا قوة، فاضطر بيبرس للتنازل عن السلطنة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م حيث عادت السلطنة للناصر محمد للمرة الثالثة ٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩-١٣٤٠م.

والملاحظ أنه رغم المواقف السلبية التي وقفها الخليفة المستكفي تجاه الناصر عند عزله ونفيه إلا أن الناصر عمل على معاملة المستكفي معاملة حسنة، ويمكن إرجاع ذلك لحاجة الناصر للمستكفي لمباركة الجيش والدعوى له بالنصر والتأييد عند خروجه للجهاد(٣).

وقد توطدت هذه العلاقة بين الطرفين حتى أن السلطان كان لا يُرى إلا والخليفة معه "كأنهما أخوان"(٤). غير أن هذه العلاقة بين الخليفة المستكفي والسلطان ناصر تراجعت كثيراً، حيث يورد ابن خلدون أن السلطان استوحش من المستكفي عند خروج السلطان للقاء التتر،

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٢٦٤.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص ٦٥-٦٦. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٢٦٣.

(٣) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٢٦٤.

(٤) الدواداري، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص ٢٠٩. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٧.

حيث قام السلطان بإنزاله بالقلعة ومنعه عن لقاء الناس[١].

لكن السلطان الناصر عاد وعدل عن هذا الأمر فسمح للخليفة بالنزول إلى بيته ولقائه بالناس إذا شاء[٢]. وقد استمرت هذه العلاقة المتوترة بين الخليفة والسلطان الناصر حتى سنة (٧٣٦هـ/١٣٣٥م) عندما رُفع للسلطان "قصة عليها خط الخليفة بأن يحضر السلطان لمجلس الشرع الشريف[٣]. ولم يُعرف ما إذا كانت هذه الرقعة من عند الخليفة أم لا، لكن هذه الرقعة أدت إلى غضب السلطان الناصر من الخليفة المستكفي ونفيه إلى قوص أواخر سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م، فوصل إليها هو وأولاده وأفراد أسرته[٤]. ولكن الناصر رغم ذلك أبقى الخطبة على المنابر للمستكفي، كما كانت عليه أيام إمامته في القاهرة، وقد أشفق الناس على ذلك الحادث وحزنوا له[٥].

وعلى الرغم من أن المستكفي قد عهد لابنه أحمد بولاية العهد قبل وفاته سنة٧٤٠هـ/١٣٣٩م وأشهد على ذلك أربعين من العدول[٦]، إلا أن الناصر لم يُقر بذلك وعين إبراهيم ابن المستمسك[٧]، محمد بن الخليفة الحاكم بأمر الله وهو ابن أخ المستكفي بن الحاكم ولقبوه بالواثق[٨].

غير أن الناصر محمد عندما أحس بدنو أجله ندم على مبايعته إبراهيم بالخلافة، فقد اتصف الخليفة الجديد بسوء التدبير، حيث انصرف إلى اللهو واللعب ومخالطة السفهاء من

---

(١) ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤١. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٣، ص ٥٣.

(٢) ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤١.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٧. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٧.

(٤) ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤١. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٧.

(٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٦٩-١٧٠. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٥٧.

(٦) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٨.

(٧) كان الحاكم بأمر الله قد عهد من بعده لابنه محمد ولقبه بالمستمسك بالله فمات في حياة والده، فعهد إلى ابنه إبراهيم بن محمد (المستمسك) لكنه عدل عنه بسبب تصرفاته، ثم عهد إلى ابنه الثاني المستكفي سليمان فاغتاظ إبراهيم وحاول منازعة عمه المستكفي دون فائدة، ولما غضب السلطان الناصر محمد على المستكفي ونفاه إلى قوص عينه الناصر بدلاً من أحمد بن المستكفي. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ١٧٠. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٥٨-٥٩. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص ٢٦٥.

(٨) يورد ابن خلدون أن الناصر عين أحمد بن المستكفي بعد وفاة والده ولقبه بالحاكم لفترة قصيرة، ثم عزله واستبدله بإبراهيم ابن المستمسك. **العبر**، ج٣، ص ٥٤١.

الناس، وكان يستدين المال دون أن يرده إلى صاحبه(١).

وقد ظل الواثق بالخلافة مدة سنة وأربعة أشهر، فلما دنا أجل الناصر ندم على تولية الواثق فأوصى قبل وفاته برد البيعة إلى أحمد بن المستكفي(٢).

وبعد وفاة الناصر محمد سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م وتولي ابنه المنصور أبو بكر (٧٤١-٧٤٢هـ/١٣٤٠-١٣٤١م) أمور السلطنة، عقد مجلساً ضم الفقهاء والأمراء عُزل فيه الواثق وولى أحمد بن المستمسك (٧٤١-٧٥٣هـ/١٣٤٠-١٣٥٢م)، ثم بايعه بالخلافة ولقبه بالحاكم بأمر الله(٣).

وبعد مبايعة الحاكم بالخلافة عُقد مجلس آخر في أوائل سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م فوض فيه الخليفة الجديد أمور السلطنة للمنصور أبو بكر، وقد حضر هذا الاجتماع القضاة والأمراء، وقد جلس الخليفة في هذا الاجتماع على الدرجة العليا من التخت وجلس السلطان دونه، ثم خطب الخليفة خطبة افتتحها بقوله: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" وأوصى السلطان بالرفق بالرعية وإقامة الحق وإظهار شعائر الإسلام ونصرة الدين، ثم قال: "فوضت إليك جميع أحكام المسلمين وقلدتك جميع ما تقلدته من أمور"(٤).

ويلاحظ على أن المنصور عمل على احترام الحاكم بأمر الله الثاني، كما عمل على إعادة الخلافة إلى هيبتها بعض الشيء من الناحية المعنوية من أجل الاستفادة من مكانتها لحث الجنود على نصرة السلطان ضد أعدائه من الأمراء الخارجين عليه، وتمثل عمل المنصور لرفع مكانة الخليفة بإعطائه مهمة الإشراف على بعض الأمور الدينية مثل إقامة فروض الحج وإقامة معونة الأنبياء، ويتضح ذلك من خلال بيعته للمنصور: "ولم يبق لكم على أمير المؤمنين إلا أن يسير فيكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم... ويقيم فروض الجهاد ... ويقيم معونة قبور الأنبياء... وأنت على تفاوت مقاديركم وديعة أمير المؤمنين وكلكم سواء في الحق وله عليكم أداء النصيحة وإبداء الطاعة..." (٥).

ويبدو أن الحاكم بأمر الله الثاني كانت له هيبة ومكانة عظيمة عند المصريين، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت الخلافة على اسمها، وظل الخليفة الحاكم يبايع هؤلاء السلاطين الذين

---

(١) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٨.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٩٠.

(٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٥٨-٥٩.

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٥٩-٦٤.

تعاقبوا على عرش السلطنة في عهده، وكان له طوال هذه الفترة دوراً ملموساً في الوقوف إلى جانب هؤلاء السلاطين في نصرتهم على الخارجين عليهم كما حصل عندما خرج الخليفة مع السلطان الصالح صالح بن الناصر (٧٤٣-٧٤٦هـ/١٣٤٢-١٣٤٥م) إلى بلاد الشام للقضاء على الفتنة التي قامت ضده هناك[١].

ولم يعهد الخليفة الحاكم بأمر الله بالخلافة قبل موته سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٢م فأمر الأمير شيخو وكان يومئذ أتابك العسكر وصاحب السلطة الفعلية في الدولة في عهد السلطان الصالح صالح الدين صالح (٧٥٢-٧٥٣هـ/١٣٥١-١٣٥٢م) بأن يجتمع القضاة والأمراء والأعيان للمشاورة فيمن يلي الخلافة، فوقع اختيارهم لأخي الخليفة وكان اسمه أبا بكر فبايعوه سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٢م[٢] ولقب بالمعتضد وكني بأبي الفتح، وضم إلى اختصاصاته نظر المشهد النفيسي[٣].

وقد بقي المعتضد بعيداً عن النزاعات السياسية بين الأمراء المماليك، الذين أخذوا يتنافسون على السلطة والتحكم بأبناء الناصر وأحفاده الضعفاء، ولم يكن أمام المعتضد سوى مبايعة كل سلطان يلي حكم مصر [٤] . وقد ظل المعتضد خليفة مصر حتى توفي عام (٧٦٣هـ/١٣٦١م) بعد أن عهد بالخلافة إلى ابنه أبي عبد الله محمد الذي تلقب بالمتوكل على الله (٧٦٣-٨٠٥هـ/١٤٦١-١٤٠٢م) [٥].

وفي عهد المتوكل وصل النزاع بين الأمراء إلى ذروته بل وصل إلى حد أن بعض الأمراء عرض على المتوكل بأن يضم إلى جانب خلافته عرش السلطنة، وقد حدث ذلك عند

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٦٤.

(٢) يورد القلقشندي أن المعتضد تولى الخلافة سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م بينما يقول ابن إياس في ٧٥٤هـ/١٣٥٣م وعام ٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م عند السيوطي. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص ٢٦٦. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٠. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٢٠٠.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٠.

مشهد السيدة نفيسة بنت الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولي أبوها المدينة من قبل أبي جعفر المنصور، وقدمت إلى مصر مع زوجها إسحاق بن جعفر الصادق بن محمد الباقر علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعاصرت الشافعي، وصلت عليه، ثم توفيت عام ٢٠٨هـ/٨٢٣م. المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٣٠٦، ٤٤٠-٤٤٢. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٩٩. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٨٠

(٤) االسيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٥٩.

(٥) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠١.

خروج الخليفة مع السلطان الملك الأشرف شعبان (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٢-١٣٧٦) لأداء فريضة الحج سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م حيث نشب خلاف بين المماليك السلطانية وبين السلطان الأشرف، مما أدى إلى اشتباك الأشرف معهم وهزيمته وهربه إلى القاهرة، فقام هؤلاء الأمراء بعرض السلطنة على الخليفة، الذي قام بدوره بالامتناع عن قبولها(١)، وقال لهم: "اختاروا من شئتم وأنا أوليه"(٢)، ثم رجع إلى القاهرة(٣).

وتعتبر هذه الحادثة الأولى من نوعها في تاريخ الخلافة العباسية في القاهرة، إلا أنها جاءت نتيجة للتنافس الكبير بين أمراء المماليك على السلطنة. ويبدو أن المتوكل كان عارفاً بطبيعة هؤلاء المماليك وحبهم للسلطة، وأنهم متى ما ظهر فيهم أمير قوي عزل الخليفة عن السلطنة وربما عن الخلافة أيضاً.

على أن تصرف الخليفة المتوكل لم يعجب الأمير اينبك البدري الذي كان مهيمناً على شؤون الدولة، فنشأ نوع من الحقد من قبل هذا الأمير على الخليفة، وقد زاد هذا الحقد عند رفض الخليفة الحاكم اينبك، بتعيين أحمد بن الأمير يلبغا العمري سلطاناً بدلاً من الأشرف شعبان، وكانت النتيجة أن عزل اينبك المتوكل عن الخلافة سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م وعين بدلاً منه زكريا بن إبراهيم بن أحمد بن الحاكم بأمر الله ولقبه بالمستعصم بالله(٤).

إلا أنه تراجع عن ذلك الأمر بعد إلحاح كبار أمراء الدولة وقام بإرجاع المتوكل للخلافة وكانت مدة خلافة زكريا خمسة عشر يوماً فقط(٥). أما المتوكل فقد امتدت خلافته إلى خمس وأربعين سنة، شهد خلالها تأسيس سلطنة المماليك الجراكسة (البرجية)(٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م).

ويلاحظ من خلال العلاقة بين الخلافة ودولة المماليك البحرية أن أهم مظاهر السيادة التي يتمتع بها الخلفاء العباسيون في مصر ثلاثة، وهي أولاً: السماح لهم بمنح السلطان تفويضاً يجعل حكمه شرعياً، وثانياً : ذكر اسم الخليفة في خطبة الجمعة، وثالثاً: نقشه على السكة.

---

(١) ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤١. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٣.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٨٨.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٣.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٣.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق١، ص ١٠٦. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٣.

إلا أن سلطة الخليفة كانت في الواقع سلطة صورية، كما كانت وظائفه وهمية أكثر منها حقيقة واقعة. ذلك أن السلطان حرم على الخليفة التدخل في شؤون الدولة السياسية، إذ اعتبرها من حق السلطان وحده دون سواه، ورأى أن تدخل الخليفة في مثل تلك الشؤون قد يؤدي إلى استئثاره بالسلطة والنفوذ بتأييد الشعب له باعتباره الرئيس الأعلى لجماعة المسلمين.

وبذلك يعود الحال إلى ما كان عليه في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، حين كانت السلطتان الزمنية والروحية تتمثلان في شخص الخليفة. وزاد السلطان من انتقاص النفوذ الذي كان يصح أن يتمتع به الخليفة، فحرم عليه الاتصال بالعامة لأنه كان يخشى أن يؤدي ذلك إلى تقرب الخليفة منهم، فينسى العامة السلطان ويؤيدون الخليفة باعتباره "حامي الدين، وخليفة رسول الله".

ومن ذلك نرى أن السلطان لم يرد أن تعدو معاملته للخليفة مراعاة جانب الإكرام والإجلال اللازمين لمقامه الديني، لأنه يستمد شرعية سلطنته منه، ولأنه يعتقد أن في إحياء الخلافة قربى إلى الله وخدمة للإسلام.

وفي الحقيقة إن قيام الخلافة العباسية بمصر أصبح أمراً واقعاً وأنه كان يصحب اعتلاء كل خليفة لمنصبه عدة مظاهر غاية في الأبهة والعظمة: من فحص عن نسبه وتقليد السلطان له أمر الخلافة بالديار المصرية، وتولية الخليفة للسلطان أمور البلاد في حفل يجمع الأمراء والقضاة وكبار رجال الدولة، ثم حمل ذلك التقليد على رأس الوزير في موكب علني يطوف أرجاء مدينة القاهرة، مما يدل على تلهف السلطان وابتهاجه بحصوله على مثل ذلك التقليد الذي يجعل سلطانه في نظر العامة شرعياً، ولكن كل ذلك لم يعد المظاهر التي تنطوي على أي نفوذ فعلي في تصريف أمور الدولة أو التعرض لشؤونها، ولم يكن الخليفة إلا ألعوبة في يد السلطان: إن أراد وسع الرزق عليه ومنحه حرية التنقل وسمح له بالاجتماع مع الناس على أن لا يتكلم في أمور الحكم، وأباح له تبادل الزيارات، وإن غضب السلطان حُرم الخليفة من كل شيء وجعله أشبه بالسجين.

وأبرز الأمثلة على ذلك ما فعله السلطان الناصر مع الخليفة المستكفي بالله، حين أمر بنقله إلى القلعة سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٥م[١]، فحد من حريته، وحين نفاه إلى قوص سنة٧٣٧هـ/١٣٣٦م[٢] بعد أن غضب عليه على ما بيـّنا.

---

(١) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٨٦.

(٢) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ١٣٣.

والحقيقة أن جلّ عمل الخلفاء العباسيين في القاهرة إنما كان إعطاء السلاطين تفويضاً بالحكم.

وعلى الرغم من أن السلطان قلاوون لم يهتم بالحصول على ذلك التفويض ولم يحفل بأن يطلب من الخليفة الحاكم بأمر الله أن يقلده السلطنة[١]. فإن ابنه الناصر اعتبر هذا التفويض أمراً ضرورياً لجعل حكمه شرعياً، وحصل عليه فعلاً من الخليفة الحاكم عند اعتلائه عرش السلطنة سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٢م[٢]. من نفس الخليفة كما حصل لاجين على مثل هذا التفويض سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٤م على الرغم من أنه كان مغتصباً للعرش من السلطان الناصر محمد[٣].

ويلاحظ بمرور الزمن أن أهمية ذلك التفويض الشرعي من الخليفة إلى السلطان تضعف في نفوس المماليك بعد أن رأوا إقدام كبار الأمراء على اغتصاب العرش كلما واتتهم الفرصة، وذلك على الرغم من حصول السلطان المخلوع على تفويض الخليفة، وأبرز الأمثلة على ذلك ما حدث سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م حين عمل المماليك على عودة الناصر محمد من الكرك واضطراب أمور الدولة في عهد السلطان بيبرس الجاشنكير، فإن الخليفة المستكفي بالله الذي كان قد منح هذا السلطان تفويضاً يجعل حكمه شرعياً، وجدد له هذا التفويض مرة ثانية حين أبلغه سيف الدين بهاء رحيل معظم جند مصر إلى السلطان الناصر بالكرك، وسلمه كتاب الأمير برلغي، فلما قرأه (بيبرس الجاشنكير) ابتسم وقال : سلم على برلغي وقل له لا تخشى من شيء فإن الخليفة أمير المؤمنين (المستكفي) قد عقد لنا بيعة ثانية، وجدد لنا عهداً... وقال: امض به إليه يقرأه على الأمراء والجند ثم يرسله لي فإذا فرغ من قراءته يرحل بالعساكر إلى الشام"[٤]. وهنا كان يصح أن تستقيم الأمور لبيبرس الجاشنكير لو كان لبيعته قيمة في نظر الناس[٥].

وعلى الرغم من أن الخليفة والقضاة الأربعة كانوا هم الذين يباركون السلطان عند اعتلائه العرش، إلا أن ذلك لا يتم إلا بعد أن يعلن أمراء مصر موافقتهم على اختياره

---

(١) يظهر أن الخليفة الحاكم بأمر الله قد منح السلطان قلاوون تفويضاً بالحكم من تلقاء نفسه على نحو ما أتبعه مع السلاطين الذين سبقوه. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٧٢-٧٤.

(٢) اقرأ نص تقليد الحاكم للسلطان الناصر في القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص ٥٤-٥٨.

(٣) اقرأ نص تقليد الحاكم للسلطان لاجين في القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص ٥٤-٥٨.

(٤) اقرأ نص البيعة في القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص ٦٩-٧٥.

(٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص ٢٦٢.

وارتياحهم لتوليته وبعد أن يأخذ عليهم السلطان الجديد العهود والمواثيق بأن يخلصوا له ويلتفوا حول عرشه، وقد رأينا عند كلامنا على سلطنة الناصر أن موافقة الأمراء وتأييدهم له كانت العامل الأساس الذي يسهل للسلطان الوصول إلى العرش والاحتفاظ به مدة تطول أو تقصر تبعاً لمبلغ ذلك التأييد، أما مبايعة الخليفة للسلطان وحضور القضاة الأربعة عند تلاوة البيعة والشهادة على صدورها من الخليفة، فقد كان أمراً صورياً لا يقدم ولا يؤخر في توطيد عرش السلطان أو زعزعته، ولكنه كان تقليداً منذ عهد بيبرس وعادة اصطلح عليها في تلك الفترة من تاريخ مصر.

وكان من أهم مظاهر السيادة لخلفاء بني العباس منذ إحياء خلافتهم في القاهرة ذكر أسمائهم في الخطبة ونقشها على السكة بجانب السلطان، وتمتع المستنصر بالله ٦٥٩-٦٦١هـ/١٢٦١-١٢٦٣م أول الخلفاء العباسيين في مصر بتلك المميزات، وسار الناصر على هذه السياسة إزاء من عاصره من الخلفاء، فقد أمر بذكر اسم الخليفة المستكفي بالله في الخطبة ونقشه على السكة، على أنه قيد ذكر اسم الخليفة مع اسم السلطان في الخطبة بقيود واعتبارات شتى فأمر بذكر اسم الخليفة على المنابر وقت حضوره منفرداً، أما إذا حضر مع السلطان فلا يذكر اسمه ويدعى للسلطان وحده[١].

وإذا عرفنا أن ذكر اسم الخليفة في الخطبة هو المظهر الذي يدل دلالة واضحة على أنه كان له اعتباراً روحياً وكياناً دينياً، أمكننا أن نتصور درجة التدهور التي انحدر إليها مركز الخليفة إذ ذاك، كذلك جعل الناصر ظهور اسم الخليفة على السطة بجانب اسمه أمراً صورياً.

والسلطان بيبرس أول من فكر في جعل حق نقش اسم الخليفة بجانب السلطان على السكة أمراً صورياً، فقد عمل على التقليل من نفوذ الحاكم بأمر الله (٦٦١-٧٠١هـ/١٢٦٢-١٣٠٢م) فلم يمنحه حق نقش اسمه على السكة، وهو الحق الذي منحه لسلفه المستنصر بالله، ويظهر أن بيبرس أمر أولاً بمنح الخليفة الحاكم هذا الحق حين وصوله إلى مصر سنة ٦٦١هـ/١٢٦٢م، ثم عاد فعدل عن ذلك، يقول السيوطي: "وكتب (بيبرس) بيعته إلى الآفاق لتخطب له وتكتب السكة باسمه، فخطب له بجامع دمشق وبسائر الجوامع... ونقش اسمه على السكة وضرب بها الدينار والدرهم، ثم أسقط اسمه من سكة النقود وأبقاه على المنابر"[٢].

(١) حسن إبراهيم، **تاريخ المماليك**، ص ٢٧٠.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٤٨.

وفيما عدا ذلك، لم يباشر الخليفة العباسي في القاهرة أي عمل من أعمال الدولة، بل كان يقضي وقته في العبادة وزيارة بعض العلماء، وكان يؤتى به في الحفلات الرسمية وبخاصة عند تولية السلطان الجديد ليفوض سلطاته الدنيوية للسلطان باعتباره الرئيس الأعلى لجماعة المسلمين ولكنه لم يمنح سلطة غير ذلك، وقد كتب المقريزي في هذا الصدد: "وصار الناس بغير خليفة إلى سنة تسع وخمسين وستمائة، فأقيم في تلك السنة خليفة في مصر قدم إليها من بغداد لقب المستنصر بالله أحمد بن الظاهر بن الناصر وسار يريد بغداد فحاربه التتار وقتلوه .. فصار من بعده ملوك مصر من الأتراك يقيمون رجلاً يسمونه الخليفة ويلقبونه بلقب الخلفاء وليس له أمر ولا نهي ولا نفوذ، بل يتردد إلى أبواب الأمراء وأعيان الكتاب والقضاة لتهنئتهم بالأعياد والشهور"(١).

أما أحوال الخلفاء المادية ومخصصاتهم، فقد كانت متنوعة لكنها غير ثابتة أو محددة، فقد اختلف باختلاف السلاطين ومدى علاقة الخلفاء بهم ودرجة الرضى الذي يمتعون به من قبل ولي الأمر السلطان القائم، والمعروف أن هناك رواتب مخصصة للخلفاء، إلا أنه ليس هناك أرقاماً محددة للرواتب، فعلى سبيل المثال كان راتب الخليفة إبراهيم الواثق على عهد الناصر محمد (٣٥٦٠) درهماً و(١٦) أردب من القمح و(١٠,٥) أرادباً من الشعير، وهذه رتبت من دخول إيرادات بلاد معينة مثل قوص.(٢)

غير أن هذه المقادير وأمثالها لم تكن تكفي لسد نفقات الخليفة لذا عاش بعض هؤلاء الخلفاء عيشة ضنك كما يقول المقريزي(٣).

ومهما بلغ مركز الخليفة العباسي في مصر من ضعف، فقد كان يشترك في تولية السلطان الجديد بمنحه تفويضاً شرعياً بالحكم، ويخطب في الجمع والأعياد ويخرج مع الجيوش ليباركها ويحث على الجهاد في سبيل الله ويحرض على القتال، ويدعو الله بتفريج الكروب وتخفيف البلاء إذا نزل بالبلاد ضر أو انتشر وباء، وهذه كلها أدنى مراتب الاختصاصات التي يصح أن تعهد إلى شخص يستمد منه السلطان التفويض الشرعي بالحكم.

ويوضح لنا القلقشندي مدى علاقة الخلافة العباسية في القاهرة بسلطنة المماليك، فيقول: "والذي استقر عليه حال الخلفاء بالديار المصرية أن الخليفة يفوض الأمور العامة إلى

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق١، ص ٣٢.

(٢) طرخان إبراهيم علي، **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة**، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠م، ص ٥٥ وسيشار إليه لاحقاً: طرخان، المماليك الجراكسة.

(٣) المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص ٤٤٣.

السلطان ويكتب له عهداً بالسلطنة، ويدعى له قبل السلطان على المنابر إلا في مصلى السلطان خاصة في جامع مصلاه بقلعة الجبل المحروسة، ويستبد السلطان ما عدا ذلك، من الولاية والعزل وإقطاع الإقطاعات حتى للخليفة نفسه ويستأثر بالكتابة في جميع ذلك"(١).

وعلى الرغم من حالة الركود التي صارت إليها الخلافة العباسية في القاهرة، عمل سلاطين وملوك وأمراء المسلمين خارج الدولة المملوكية للحصول على تفويض بالحكم يجعل عرشهم شرعياً على نحو ما كان يحدث حين كانت الخلافة العباسية قائمة في بغداد، فقد منح الخليفة المستكفي بالله سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦م محمد بن طغلق حاكم دلهي تفويضاً بالحكم، بعث به مع رسول خاص، وبلغ من سرور ابن طغلق بوصول هذا التفويض إليه، أن خرج بنفسه لاستقبال رسول الخليفة المستكفي، وإكرام وفادته وبعث بالهدايا الثمينة إليه وزاد على ذلك أن أمر بذكر اسم الخليفة في الخطبة ونقشه على السكة في بلاد الهند، بدليل أنه قد عثر على سكة هندية عليها الاعتراف بخلافة العباسيين في مصر(٢).

واستمر نفوذ الخليفة العباسي الاسمي عظيماً في تلك البلاد، فإنه على الرغم من وفاة الخليفة المستكفي سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م استمر اسمه يذكر في الخطبة، وينقش على السكة حتى سنة ٧٤٢هـ/١٣٤٣م(٣).

ومهما يكن من حالة الخلافة العباسية في القاهرة إلا أنها بقيت بفضل المماليك البحرية واستمرت في عهد المماليك الجراكسة حتى سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وهي سنة سقوط دولة المماليك.

---

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص ٣٧٥.

(٢) حسن، **تاريخ المماليك**، ص ٢١٣.

(٣) حسن، **تاريخ المماليك**، ص ٢٧٣.

العلاقة بين الخلافة والسلطنة خلال فترة حكم المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م)

في نهاية دولة المماليك البحرية لم تكن العلاقة بين السلطنة المملوكية والخلافة العباسية في القاهرة مستقرة، ويتجلى هذا الأمر لأسباب عدة أهمها: ضعف السلاطين من أبناء الناصر وأحفاده من ناحية، وتنافس الأمراء على السلطنة من ناحية أخرى، حيث أدى عدم الاستقرار في الحكم عند المماليك إلى محاولة بعض الأمراء الأقوياء إقحام منصب الخلافة في النزاع بين هؤلاء الأمراء، للاستفادة بأكبر قدر ممكن من هذا المنصب من الناحية الشرعية، رغم كونه منصباً رمزياً لا حول له ولا قوة.

وعلى الرغم من تدخل الخليفة في كثير من الأحيان في شؤون الحكم للدولة المملوكية، إلا أنه لم يكن قادراً على الخروج من هذا التنافس بشيء من النفوذ، بل ظل كما هو عليه الحال طوال هذا العصر، وذلك بسبب تحكم المماليك من أصحاب السلطة والنفوذ بمنصب الخلافة وتسييره وفق مصالحهم الشخصية.

لذلك نجد الخليفة المتوكل على الله (٧٦٣-٨٠٨هـ/١٣٦١-١٤٠٥م) يرفض منصب السلطنة التي عرضت عليه في نهاية الدولة المملوكية الأولى[١]، لكن بنفس الوقت كان الخلفاء العباسيون يتحينون الفرص لإعادة منصب الخلافة إلى ما كانت عليه في السابق.

فالخليفة المتوكل على الله الذي رفض منصب السلطنة في عهد المماليك البحرية، رأى أن الفرصة مواتية له لتحقيق طموحات الخلافة وذلك بعد تأسيس دولة المماليك الجراكسة، على يد برقوق(٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨١-١٣٩٨م) فدخل المتوكل في مؤامرة ضد السلطان برقوق لاستلام أمور السلطنة بعد خلع هذا السلطان، حيث بدأ المتوكل في مراسلة الأمراء والعربان في مصر والشام والعراق وبث الدعاة في الآفاق للدخول في طاعته[٢].

وقد اعتمد المتوكل على الله في إنجاح هذه المؤامرة على بعض الأمراء المماليك، فالخليفة المتوكل رأى أن شرعية منصب الخلافة لا تكفي وأنه بحاجة إلى بعض الأمراء الأقوياء لمساعدته من جهة والقيام بحمايته من جهة أخرى، لكن محاولة المتوكل لم يكتب لها النجاح، حيث تم اكتشافها من قبل السلطان برقوق، ذلك أن الأمير محمد بن محمد تنكز نائب

---

(١) ابن خلدون، **العبر**، ج٣، ص ٥٤١. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠١.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٤.

الشام نقل إلى برقوق عن الخليفة المتوكل على الله أنه اتفق مع الأمير قرط بن عمر التركماني[١]، والأمير إبراهيم بن قطلو[٢]، وجماعة قرط من التركمان والأكراد وهم نحو الثماني مائة فارس على أن السلطان إذا نزل للعب الأكره (الكرة) وترجل الأمراء والمماليك كلهم ومشوا في ركاب السلطان على العادة عند قربه من الميدان خرجوا جميعاً وقتلوا السلطان والأمراء، وأركبوا الخليفة وصعدوا به إلى القلعة، ومكنوه من القيام بالسلطنة، فإن عارضه معارض هربه قرط إلى الفيوم ودعا عربان الصعيد للقيام بنصرته، وأن الخليفة قد كتب إلى بدر الدين بن سلام بأن يقوم له في البحيرة بالدعوة[٣]، وقد حلف السلطان ابن تنكز على صحة ما نقله فحلف له[٤].

وقد كان لهذا الخبر الأثر السيء في نفس السلطان برقوق، خاصةً وأن العلاقة في بداية عهده مع الخليفة كانت حسنة للغاية، ولم يكن أمام برقوق إلا أن استدعى الخليفة مع قرط وإبراهيم كما استدعى نائبه سودون، وعند حضور الخليفة وبقية الأمراء، أخذ يذكر لهم ما نقل عنهم فأنكروا إلا قرط، فلما اشتد عليه السلطان وخاف تهديده، قال: "إن الخليفة طلبني وقال لي: هؤلاء ظلمة وقد استولوا على هذا الأمر بغير رضائي، وإني لم أقلد برقوق أمر السلطنة إلا غصباً، وقد أخذ أموال الناس بالباطل، وطلب مني أن أقوم معه لله وأنصر الحق وأزيل هذه الدولة الظالمة وألتزم بأن يبطل المكوس جميعها ولا يفعل إلا الحق، فأجبته إلى ذلك ووعدته المساعدة وأن أجمع له ثماني مائة فارس من الأكراد والتركمان وأقوم بأمره"[٥].

ولكن الخليفة المتوكل على الله أنكر ما قاله قرط وقال للسلطان: "ليس لمقاله صحة" فسأل السلطان إبراهيم بن قطلو عن ذلك فقال: "ما كنت حاضراً هذا الأمر لكن الخليفة

---

(١) **قرط التركماني:** عمل كاشفاً للصعيد، قتل سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٣م على يد برقوق. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٩٥.

(٢) **إبراهيم بن قطلو العلائي:** وهو الأمير صارم الدين إبراهيم ابن الأمير قطلتمر الخازندار حبسه برقوق وعندما ثار الناصري على السلطان برقوق ثار عليه فألقي القبض عليه وقتل بحلب سنة ٧٩١هـ/١٣٨٩م. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٩٣-٤٩٤. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٣. ابن الصيرفي، **نزهة الأنام**، ص ٧٠.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٩٤.

(٥) ابن خلدون، **العبر**، ج٥، ص٤٧٣-٤٧٤. المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٤٩٤. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص٢٣٤. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص٧٠.

استدعاني إلى بيته بجزيرة الفيل وأخبرني بهذا الكلام وقال لي إن هذه مصلحة ورغبني في موافقته والقيام لله تعالى ونصرة الحق"(١).

ورغم اعتراف كل من قرط وإبراهيم بهذه المؤامرة، إلا أن المتوكل أنكر ذلك، فاشتد حنق السلطان عليه واستل السيف ليضرب به عنق الخليفة، لكن سودون النائب حال بين السلطان والخليفة(٢)، فقام السلطان باستدعاء القضاة ليفتوه بقتل الخليفة فلم يفتوه بذلك وقاموا عنه، فأخذ الخليفة وسجن في موضع بالقلعة وهو مقيد(٣).

أما السلطان فقد قام باستدعاء زكريا وعمر ابني إبراهيم عم المتوكل فوقع اختياره على عمر ابن الخليفة المستعصم بالله أبي إسحاق بن المستمسك وخلع عليه ولقبه بالواثق(٤).

أما المتوكل على الله فلم يزل الأمراء يشفعون له عند السلطان برقوق حتى أمر السلطان بفك قيده سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٣م وسمح له بالإقامة في أحد دور القلعة(٥).

وقد ظل الواثق في خلافته من عام ٧٨٥هـ/١٣٨٣م حتى وفاته عام ٧٨٨هـ/١٣٨٦م، ويقول عنه ابن قاضي شهبة بأنه كان : "سليم الفطرة لين الجانب دمث الأخلاق"(٦).

ولما تجددت مسألة اختيار خليفة رفض برقوق أن يعيد المتوكل إلى الخلافة واستدعى زكريا ابن الخليفة المستعصم أخا الواثق وبايعه بالخلافة ولقب المستعصم بالله(٧)، وخلع عليه

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٩٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٣٤. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص ٧٠.

(٢) ابن قاضي شهبة، **تاريخ ابن قاضي شهبة**، ج٣، ص ١١٠. ابن حجر، **أنباء الغمر**، ج١، ص ٢٠٠. ابن المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٤٩٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٣٥. الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص٧١.

(٣) ابن قاضي شهبة، **تاريخ ابن قاضي شهبة**، ج٣، ص١١٠. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ص٧١. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٣. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٠٥. الحنبلي، **شذرات الذهب** ، ج٨، ص٤٩٣.

(٤) المقريزي، **السلوك**،ج٣، ق٢، ص٤٩٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص٢٣٥. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤٠٥. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٣.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٥٠١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص٢٣٤. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ص٧٣.

(٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ج٣، ص ٢٠١.

(٧) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص١٨٧. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٣. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٤١٥. ابن سباط، **تاريخ ابن سباط**، ج٢، ص٧٣٣. ابن الصيرفي، **نزهة الأنام**، ج١، ص١٤١.

السلطان خلعة الخلافة، ونزل إلى داره في موكب يضم القضاة وكبار رجال الدولة، كما عهد إليه بالإشراف على المشهد النفيسي(١).

وخلال خلافة زكريا والتي استمرت حتى سنة ٧٩١هـ/١٣٨٩م نشبت ثورة كبيرة ضد السلطان برقوق تزعمها يلبغا الناصري نائب السلطنة في حلب، ومنطاش نائب ملطية، وكان محور هذه الثورة هو عزل المتوكل على الله، ذلك أن يلبغا الناصري خرج على طاعة برقوق، واتخذ من مسألة عزل الخليفة المتوكل سبباً قوياً لإشعال المعارضة ضد السلطان برقوق(٢).

وقد زاد من خطورة هذه الثورة على سلطنة برقوق وقوف عدد كبير من الأمراء والمعارضين لسلطنة برقوق على جانب يلبغا ومنطاش، حتى وصلت عساكر يلبغا إلى مشارف مصر، عند ذلك عول برقوق على إعادة المتوكل إلى منصب الخلافة(٣). حيث قام باستدعائه ثم عمل على احترامه حيث قام له حين حضر وأجلسه واعتذر إليه، كما عزل برقوق زكريا (المستعصم) من منصب الخلافة، وخلع على المتوكل خلعة الرضا وأعاده إلى منصبه، وأمر له بعشرة آلاف درهم بالإضافة إلى بعض الهدايا النفيسة الأخرى(٤).

ولكي يضمن برقوق ولاء الخليفة له أمر بعقد مجلس آخر حلف فيه القضاة كل من المتوكل وبرقوق للآخر على الموالاة والمصالحة، كما أعاد برقوق جميع إقطاعات المتوكل ورواتبه، وأذن له بالنزول إلى داره، وأخلى له بيتاً بالقلعة ليسكنه وصار المتوكل ينزل ويركب لداره ويسير حيث شاء من غير ترسم كما أمر له بمشهدة السيدة نفيسة(٥).

أما الخليفة المستعصم فقد بقي معزولاً في بيته حتى وفاته سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م(٦). والواقع أن إعادة المتوكل لمنصب الخلافة جاء نتيجة للتنافس الكبير بين الأمراء المماليك على السلطنة، وهذا خير دليل على أن الخلفاء العباسيين كانوا أداة تستخدم لصالح هؤلاء الأمراء للاستفادة من منصب الخليفة لتحقيق مطامحهم في السلطة.

---

(١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٤٥. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٣.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٥٩٤.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٥٩٥. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٥٩٥ – ٦٠٢.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٥٩٥. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص٢٦٢-٢٦٨، ٢٧٢. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص١٨٩. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٤.

(٦) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٤٠٥.

على أن مسألة إعادة المتوكل إلى منصبه لم يكن لها أي أثر في إخماد الثورة التي قامت على برقوق، وهذا دليل آخر على أن يلبغا ومنطاش قاما بهذه الثورة للاستيلاء على أمور السلطنة، وأن إعادة هيبة الخليفة المتوكل بإعادته للخلافة لم تكن إلا شعاراً رفعه هؤلاء الأمراء لتحقيق هدفهم المتمثل بالوثوب على السلطة.

أما برقوق فقد حاول الاستفادة من منصب الخليفة وشخصه حيث كلفه بالخروج مع نائب السلطنة والقضاة في الشوارع والمناداة بأن السلطان قد أزال المكوس والمظالم، وهو يأمر الناس بتقوى الله وطاعته(١). على أن هذا الأمر لم يمنع جيوش الثائرين من دخول مدينة القاهرة والاستيلاء على السلطة فيه، وبالتالي فرار برقوق بعد هزيمته(٢).

ولما استقر يلبغا ومنطاش في القاهرة بعد توطيد الأمر لهما اجتمع يلبغا الناصري بالخليفة المتوكل وبالغ في تعظيمه واحترامه وقال له: "ما ضربت بسيفي هذا إلا في نصرتك"(٣).

وعرض السلطنة عليه، لكن الخليفة رفض ذلك والأمر وأشار بإعادة الملك الصالح أمير حاج بن الأشرف شعبان للسلطنة، فأيد ذلك يلبغا حيث قام باستدعاء الملك الصالح وأجلسه على عرش السلطنة ولقب بالملك المنصور(٤).

وبعد نجاح الثورة ضد برقوق، وعلى عادة المماليك نشب خلاف بين زعيمي الثورة الأمير يلبغا الناصري ومنطاش، حيث أخذ الناصري يستبد بأمور السلطنة بعد أن أصبح أتابكاً للملك الصالح حاجي، وقد أخذ الخليفة المتوكل يتوسط بين الطرفين للحيلولة دون ازدياد الخلاف بينهما لكن جهوده لم تفلح، فقامت الحرب بين الطرفين وهزم الناصري وأسر، أما منطاش فقد أصبح أتابكاً للمنصور(٥).

لكن الأمر لم يستقر طويلاً لمنطاش حيث استطاع برقوق العودة للسلطنة مرة أخرى، ولم يكن أمام المتوكل إلا أن يجدد للسلطان برقوق عهد السلطنة، وقد ظل الخليفة المتوكل طوال ما تبقى من سلطنة برقوق لا حول له ولا قوة، ويعبر عن ذلك المقريزي بقوله: "فخليفة

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٦٠٣. ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج١، ص ١٩٧. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١١، ص ٢٦٩.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٦٢١.

(٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٤.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٦٢٢. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٤.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٦٤٤-٦٥٩.

الوقت المتوكل على الله أبو عبد الله ... وليس له أمر ولا نهي ولا نفوذ كلمة وإنما هو بمنزلة واحد من الأعيان(١).

وعندما شعر برقوق بدنو أجله استدعى الخليفة المتوكل وقضاة القضاة وسائر الأمراء وأرباب الدولة وذلك سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م وحدثهم في العهد لأولاده فبدأ الخليفة بالحلف للأمير فرج ابن السلطان أنه هو السلطان بعد وفاة أبيه(٢).

وقد ظل المتوكل في خلافته حتى وفاته سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٥م وكان المتوكل قد عهد بالخلافة لولده أحمد ولقبه المعتمد على الله، ثم خلعه وعهد إلى ابنه أبي الفضل العباسي فاستقر بالخلافة بعده ولقب المستعين بالله(٣)، وفي خلافة المستعين بالله حدث أمر لم يحدث سابقاً حيث تقلد هذا الخليفة منصب السلطنة في دولة المماليك الأتراك، وذلك عندما سار السلطان فرج إلى بلاد الشام سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م بصحبة الخليفة المستعين بالله لمحاربة الأمير نوروز الحافظي نائب طرابلس والأمير شيخ المحمودي نائب حلب- اللذان خرجا على طاعته وحذفا اسمه من الخطبة بدمشق – سنة ٨١٣هـ/١٤١٠م ودارت بين الطرفين معركة في اللجون، انتهى الأمر فيها بهزيمة الناصر فرج وفراره بمن بقي معه من الجند إلى دمشق(٤)، ولما بلغ الأميران شيخ ونوروز أن السلطان فرج تحصن بدمشق بعثا في طلب الخليفة واجتمعا به وطلبا منه خلع فرج فخلعه(٥)، ورغم أن الخليفة المستعين خلع فرج من السلطنة تحت ضغط الأمراء المماليك المنافسين له، إلا أن عملية خلع فرج من السلطنة تبرز لنا إحدى صلاحيات الخليفة وهي خلع السلطان من الحكم بالإضافة إلى إعطائه تفويضاً بالحكم، والواقع أن خلع الخليفة للسلطان فرج من السلطنة أزال عن فرج شرعيته في حكم دولة المماليك، وبالمقابل أعطى الأمراء المنافسين له (نوروز وشيخ) الحق فيما بعد، بالإضافة إلى خلع الخليفة للسلطان فرج حصل نوروز وشيخ على فتوى من ابن العديم بقتل فرج.

وتشاور الأمراء فيمن يلي السلطنة فاستقر رأيهم على تولية المستعين السلطنة، ويرجع هذا الحدث الذي حصل لأول مرة في تاريخ الدولة المملوكية للتنافس الكبير بين شيخ

---

(١) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩١٥.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص ٩٣٦.

(٣) ابن سباط، **تاريخ ابن سباط**، ج٢، ص ٧٧٠. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٠. الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج٨، ص ١١٦. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٥.

(٤) المقريزي، **الخطط**، ج٣، ص ١٣٨. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٦.

(٥) المقريزي، **الخطط**، ج٣، ص ١٣٨. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٥.

ونوروز، وبالفعل تمت مبايعة الخليفة بالسلطنة وذلك سنة ٨١٥هـ/١٤١٣م[١]، ومع أن الخليفة المستعين قبل بالسلطنة إلا أنه اشترط احتفاظه بالخلافة إذا ما خلع من السلطنة، وهذا خير دليل على إدراك المستعين لحقيقة الأمر وأنه لن يدوم طويلاً في منصب السلطنة، وقد أجيب إلى طلبه وبايعه الأمراء وأقسموا أن يظلوا أوفياء له[٢]. وبذلك جمع المستعين بين السلطتين الدينية والدنيوية، وهبطت عليه سعادة مفاجئة[٣]، وقد نادى منادي الخليفة: "ألا أن فرج بن برقوق قد خلع من السلطنة ومن حضر إلى أمير المؤمنين وابن عم سيد المرسلين فهو آمن"[٤].

وبعث المستعين بالله إلى مصر برسالة تتضمن اجتماع كلمة الأمراء على تنصيبه سلطاناً، وأنه خلع الناصر، كما بعث بكتاب إلى أمراء العربان والتركمان يطلب منهم الدخول في طاعته، والملاحظ أن هذه الكتب التي صدرت عن الخليفة أصبحت تصدر بعبارة مختلفة عن السابق تتوافق والمرحلة الجديدة؛ كون الخليفة قد أصبح سلطاناً بعد أن كان الخليفة لا حول له ولا قوة، وصارت هذه الكتب تفتتح بهذه العبارة : "من عبد الله ووليه الإمام المستعين بالله أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين وابن عم سيد المرسلين المفترضة طاعته على الخلق أجمعين أعز الله ببقائه الدين"[٥]. وبمجرد أن صار المستعين سلطاناً أخذ يباشر أعماله بوصفه سلطاناً، حيث قام بعدة تعيينات وتنقلات بين نواب البلاد الشامية[٦]، كما قام بعزل جلال الدين البلقيني[٧]، من قضاة الشافعية[٨].

أما في مصر فقد عمّ الفرح والسرور لنبأ تقليد المستعين السلطنة، فعندما قدم إلى القاهرة من بلاد الشام في موكب حافل في ربيع الآخر سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م ابتهج الناس

---

(١) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ٢٠٥. ابن سباط، **تاريخ ابن سباط**، ج٢، ص ٧٧٣.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٥.

(٣) رزق محمود، **عصر سلاطين المماليك**، ص ١٨.

(٤) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢١٦. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢ن ص ٩٥.

(٥) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٣٠. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٥.

(٦) السيوطي، حسن **المحاضرة**، ج٢، ص ٩٥.

(٧) جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن أرسلان الكناني العسقلاني الأصل البلقيني المصري من علماء الحديث بمصر، انتهت إليه رياسة الفتوى بعد وفاة أبيه. ولي القضاء بالديار المصرية مراراً إلى أن مات وهو متولٍ، له كتب في التفسير والفقه ومجالس الوعاظ. الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج٧، ص ١٦٦.

(٨) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٥.

بسلطنته وذلك بعدما أمر برفع المظالم وإزالة المكوس[١]، ويتمثل هذا الواقع بقصيدة نظمها الحافظ ابن حجر خطيب الجامع الأزهر، تبين فيها أن الخلافة عادت إلى قوتها وسلطانها وأشار كذلك بالدور الذي قام به شيخ المحمودي وقد بدأت القصيدة بالمطلع التالي:

الملك فينـــا ثـــابت الأساس   بالمستعين العـــادل العباســـي

رجعت مكانة آل عم المصطفى   لمحلها من بعــد طــول تناسي

ثاني ربيع الآخــر الميمـــون   في جو الثلاثاء حف بالأعراس[٢]

أما المستعين فقد نزل بالقصر الموجود في قلعة الجبل وبين يديه الأمراء[٣]. ويلاحظ أن لتولية المستعين السلطنة ومن قبلها محاولة تولية الخليفة المتوكل لهذا المنصب أبعادها السياسية، ذلك أن الأمراء المماليك حاولوا إيجاد بعض الوسائل غير المباشرة والتي تخدم طموحاتهم الرامية للوصول إلى السلطنة، فبعد أن كان الأمراء في العصر المملوكي الأول يعملون على تولي السلطنة مباشرة بعد قتل أو عزل السلطان، إلا أن هذا الأمر أصبح أكثر خطورة عليهم وعلى حياتهم ومستقبلهم السياسي، لذا عمل هؤلاء الأمراء على محاولة إقحام الخليفة العباسي في نزاعاتهم لمعرفتهم بالمكانة الدينية للخلفاء في نظر الناس من جهة، ولوضع الخليفة في مواجهة الأخطار التي يمكن أن تواجههم في حالة تمكنهم من السلطة من جهة أخرى، لذلك نرى هؤلاء الأمراء لا يترددون في تنصيب الخليفة المستعين للسلطنة ريثما تنجلي الأمور وتهدأ الأوضاع السياسية المرافقة لعزل السلطان وتولية آخر، ثم عزل الخليفة والجلوس مكانه في سدة الحكم.

والواقع أن سلطنة الخليفة المستعين كانت اسمية إلا أنها أحدثت صدى واسعاً في الرأي العام الإسلامي، خاصةً في دمشق والقاهرة، حيث عمّ الفرح والسرور لهذا النبأ[٤].

على أن ما يجدر ملاحظته أن السلطنة غدت موزعة في عهد سلطنة المستعين على ثلاثة أشخاص، وهم الخليفة وشيخ ونوروز، الأولان يتنازعان السيادة في القاهرة، ونوروز يعمل على تحقيق طموحاته الاستقلالية في بلاد الشام.

---

(١) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣٠٨-٣١١. المقريزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٤٢. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٦.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٦.

(٣) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ٢٠٦.

(٤) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٦. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٣٢.

ولما كان شيخ يطمح في الحكم فقد تلقب بنظام الملك، وكان لهذا اللقب دلالة واضحة على نفوذ شيخ حيث لم يتلقب به أحد في عصر دولة المماليك، كما أخذ شيخ يعمل على الاستيلاء شيئاً فشيئاً على أمور الحكم ، حيث حصل على تفويض من الخليفة المستعين بحكم الديار المصرية وأن يولي ويعزل من يشاء(١)، كما أن الأمراء كانوا إذا فرغوا من الخدمة في القصر نزلوا في خدمة شيخ إلى الاصطبل، وكان لا يتم عرض المناشير والتواقيع على المستعين إلا بعد عرضها على شيخ، حيث كانت الأمور لا تتم إلا بموافقته، وقد استاء الخليفة من ذلك الأمر حيث يذكر السيوطي أن: "الخليفة استوحش من ذلك وضاق صدره وكثر قلقه...." (٢).

وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى شعبان من تلك السنة، حيث عزم شيخ على خلع الخليفة، فجمع القضاة والأمراء، وشرح لهم اضطراب أحوال البلاد والحاجة الملحة "لإقامة سلطان تركي له سطوة، يمنع أهل الفساد وتصلح الأحوال على يديه"(٣)، وطلب شيخ من الخليفة أن يفوض إليه السلطنة، ولم يكن أمام الخليفة إلا الرضوخ لطلب شيخ(٤). لكنه طلب من شيخ أن ينزل من القلعة إلى بيته بعد تنازله عن السلطنة، غير أن شيخ رفض ذلك ونقله إلى أحد دور القلعة، ومعه أهله ووكل به من يمنعه من الاجتماع بالناس، وبذلك تغلب شيخ على السلطنة ولقب نفسه بالمؤيد(٥).

ويلاحظ من العهد الذي منحه المستعين للأمير شيخ بالسلطنة ضعف المستعين أمام سطوة شيخ المحمودي والرضوخ له ومحاولة استعطافه لإبقائه في منصب الخلافة، وأهم ما جاء في هذا العهد: "الحمدُ للهِ الذي جَعلَ الدين ينصُره مؤيداً.... وفَتح على فقرِ الزمان بشيخ مَلك... وَعَهدِ إليكَ أميرُ المؤمنينُ في كل ما وراء سرير خلافته، وفي كل ما يرتبط بأحكام إمامتهِ وقلدتكُ ذلك شَرقاً وغرباً وبَحراً وبراً... وفي كل مالهُ من المُلك والممَالك وما يفتحهُ

---

(١) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣١٣. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٧.

(٢) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٣٤-٢٤٢. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٨.

(٣) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٤) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣١٧. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٤٣. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٨.

(٥) ابن الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج٢، ص ٣١٧. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٨. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٨. ابن سباط، **تاريخ ابن سباط**، ج٢، ص٧٧٤. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي**،ج٧، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٧٥.

على يديكَ بعد ذلك تفويضاً شامِلاً وتقليداً كامِلاً وعهداً تاماً..." [١].

لكن مدح المستعين للملك المؤيد شيخ في هذا التفويض لم يمنع شيخاً من عزله عن منصب الخلافة بعد أن عزله عن السلطنة، وقد تم ذلك بعد ثورة نوروز نائب الشام على الملك المؤيد شيخ، فقد أعلن نوروز الثورة على السلطان شيخ بعد أن وصله خلع المستعين من السلطنة، حيث لم يعجبه الأمر، فجمع القضاة والعلماء واستفتاهم عما صنعه المؤيد من خلع الخليفة وحصره فأفتوا بأن ذلك لا يجوز فأجمع على قتال المؤيد والثورة عليه[٢]، أما المؤيد فقد خلع المستعين من الخلافة وسجنه في الإسكندرية قبل أن يتوجه إلى بلاد الشام لمحاربة نوروز وذلك خوفاً من غدره، وقد استفتى في ذلك خصم الخليفة جلال الدين البلقيني قاضي قضاة الشافعية[٣].

وقد بقي المستعين محبوساً في الإسكندرية حتى سلطنة ططر الذي أطلقه وأذن له بالمجيء إلى القاهرة، لكن المستعين فضل البقاء في الإسكندرية حتى وفاته بها في الطاعون سنة ٨٣٣هـ/١٤٢٩م[٤].

وقد تولى الخلافة بعد المستعين أخوه أبو الفتح داود ابن المتوكل ولقب بالمعتضد بالله[٥]. حيث استدعى السلطان شيخ في ذي الحجة سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م داود بن المتوكل من داره فحضر إلى القلعة للقاء السلطان وقد حضر الفقهاء الأربعة، على أن الملاحظ هنا أنه لم يتم خلع المستعين بالله كما أنه لم يتم مبايعة داود بل خلع عليه فقط، ويذكر المقريزي (أن العادة جرت بالديار المصرية أن يدعى للخليفة على المنابر أيام الجمع والأعياد، وتذكر كنيته ولقبه، فمن حين المستعين في أيام المعتضد أصبح بعض الخطباء يقول: "اللهم أصلح الخليفة" من غير أن يعنيه ومنهم من يقول: "اللهم أيد الخلافة العباسية ببقاء مولانا السلطان". ومنهم من يقتصر على الدعاء للسلطان[٦].

---

(١) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٨، ص ٢٤٢-٢٤٤.

(٢) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ٢٠٦. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٨. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي**، ج٨، ص ٧٥.

(٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٨.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٨.

(٥) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج٢، ص ٢٠٥. المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٧٣. ابن سباط، **تاريخ ابن سباط**، ج٢، ص ٧٧٤. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٩.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ق١، ص ٢٧٣-٢٧٤.

أما المعتضد فقد استمر بالخلافة لفترة طويلة من الزمن استمرت ثلاثين عاماً، ويقول عنه السيوطي: "بأنه من سروات الخلفاء نبيلاً ذكياً فطناً مجالساً للعلماء والفضلاء، ويستفيد منهم، ويشاركهم فيما هم فيه، جواداً، سمحاً إلى الغاية"[١].

ورغم طول فترة خلافة المعتضد إلا انها لم تتميز بالكثير من الأحداث سوى أنها اتسمت بالتنافس الشديد بين المماليك على السلطنة، ولم يكن أمام المعتضد سوى عزل الضعيف وتولية القوي على عادة خلفاء بني العباس في الديار المصرية، وهؤلاء الأمراء هم المظفر أحمد بن شيخ وططر وابنه محمد وبرسباي وابنه يوسف، ثم جقمق[٢]، وقد استمر المعتضد بخلافته حتى وفاته سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م، وكان قد عهد لأخيه سليمان بالخلافة قبل وفاته ولقب سليمان بالمستكفي بالله، وقد كتب والد السيوطي نسخة من هذا العهد من المعتضد لأخيه، وقد وصفه السيوطي بأنه من حلماء الخلفاء، كثير التعبد والصلاة والتلاوة وحسن السيرة[٣]، ويبدو أن المستكفي حظي باحترام السلطان جقمق، حيث يذكر السيوطي أن جقمق كان يعتقده ويعرف له حقه [٤]. حتى أن السلطان جقمق اشترك في السير في جنازته سنة ٨٥٤هـ/١٤٥٠م[٥].

ولما لم يعهد المستكفي لأحد من بعده، عقد جقمق مجلساً من القضاة قرر فيه اختيار حمزة أكبر أبناء المتوكل الذين على قيد الحياة، ولقب بالقائم بأمر الله[٦].

ويعتبر القائم بأمر الله من الشخصيات القوية التي وليت منصب الخلافة في مصر، يقول فيه السيوطي: "كان شهماً صارماً أقام أبهة الخلافة قليلاً وعنده جبروت بخلاف سائر أخوته"[٧]. أما ابن إياس فقد قال عنه: "بأنه كان رئيساً حشماً كفؤاً للخلافة ذا حرمة وافرة وشهامة"[٨]، غير أن الخليفة القائم بأمر الله لم يسر على منوال إخوته المستكفي والمعتضد، حيث شعر القائم بإمكانية إدخال نفسه في صراعات الأمراء المماليك والعودة بالخلافة إلى ما

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٨. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٩.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥٠٨.

(٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٩.

(٤) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٩.

(٥) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥١٣.

(٦) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٩٩. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥١٣.

(٧) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٩. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥١٣.

(٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ص ٥١.

كانت عليه أيام المتوكل والمستعين، ذلك أن القائم بالله ناصر الأتابك إينال حين أصر الجند على عزل الملك المنصور بن جقمق وتولية إينال سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، فكان لعمله ذلك أطيب الأثر في نفس إينال الذي قام بإغداق الهدايا عليه من الأموال والخيول بالإضافة إلى منحه إقطاعاً كبيراً(١)، غير أن طموحات القائم كانت أكبر من مجرد هدايا وإقطاعات، حيث قام بالاشتراك في ثورة أخرى أقامها الجلبان ضد إينال، حيث حدثته نفسه بالسلطنة، غير أن هذه الثورة فشلت، وانتهت الفتنة.

واستدعى السلطان إينال الخليفة ولامه على تصرفه، فأدرك الخليفة مصيره الذي سوف ينتهي إليه، فخاطب السلطان قائلاً له: "خلعت نفسي وعزلتك"(٢). فاضطرب المجلس، غير أن القاضي علم الدين البلقيني استدرك الموقف بسرعة- وكان يريد نقل الخلافة إلى يوسف أخي القائم زوج ابنته – فقال البلقيني: "قد بدأ بخلع نفسه فانخلع، وثنى بخلع السلطان، وهو غير خليفة فلم ينفذ عزله". لذلك حكم الحاضرون بصحة خلع الخليفة الذي أكمل حياته سجيناً بالإسكندرية حتى وفاته سنة ٨٦٣هـ/١٤٥٨م(٣).

وقد بويع بالخلافة من بعده أخوه أبو المحاسن يوسف ولقب بالمستنجد بالله(٤)، وذلك سنة ٨٥٩هـ/١٤٥٤م، وقد سكن المستنجد القلعة استجابة لرغبة السلطان خشقدم، ويبدو أن السلطان خشقدم أراد من إقامة الخليفة بالقلعة مراقبته والسيطرة على تحركاته لكي لا يشترك في أي ثورة أو فتنة ضد السلطان، خاصة بعد أن أخذ خلفاء بني العباس في التدخل بشؤون الحكم والاشتراك في الثورات ضد السلاطين.

وقد بقي المستنجد ساكناً في القلعة ولم يسمح له من العودة إلى سكنه المعتاد، فاستمر بها إلى أن مات في ١٤ محرم سنة ٨٨٤هـ/١٤٨٨م بعد عامين من المرض(٥). وقبل وفاته عهد المستنجد لابن أخيه أبي العز عبد العزيز يعقوب ابن المتوكل نظراً لأنه لم يترك وارثـاً

---

(١) طرخان، **المماليك الجراكسة**، ص ٦٧.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ١٠٠.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥١٣.

(٤) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ١٠٠.

(٥) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥١٤.

من الذكور، وتلقب الخليفة الجديد بالمتوكل[١]، وكان ذلك في عهد السلطان قايتباي[٢].

أقام المتوكل على الله بالقلعة، وقد عاصره جلال الدين السيوطي، حيث قام السيوطي بتأليف مصنفين لهذا الخليفة أحدهما "الإيناس في فضل بني العباس" والثاني "رفع الباس عن بني العباس"[٣]، ويذكر للمتوكل أنه تعفف عن الاستيلاء على ما يحصل من مشهد السيدة نفيسة من النذور، وقرر صرف أثمانها في إصلاح المشهد وصيانته وعمارته، على عكس أسلافه، وقد ساهم المتوكل في تهدئة العداء القائم بين المماليك والعثمانيين، حيث قام بإرسال رسالة إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٧هـ/١٤٨٧-١٥١١م)، كما قام ببعث تقليد له بأن يكون مقام الخليفة على بلاد الروم وما سيفتحه الله من البلاد الكفرية[٤].

توفي المتوكل على الله سنة ٨٩٣هـ/١٤٨٧م وعهد بالخلافة لابنه يعقوب ولقبه المستمسك بالله[٥]. والمستمسك بالله هو الخامس عشر من خلفاء بني العباس بمصر، ويعتبر من خلاصة بني العباس لكونه هاشمي الأبوين، لكن الملاحظ أن عهد المتوكل من بعده لولديه يعقوب (المستمسك) ومحمد قد أدى إلى انقسام ظل قائماً في بيت الخلافة حتى زوالها في مصر، وقد ظل المستمسك في خلافته حتى عزله السلطان الغوري سنة ٩١٤هـ/١٥٠٩م، بسبب نزاع قديم بين الخليفة وخليل ابن عمه، حيث انتهز خليل فرصة وجوده في حضرة السلطان للتهنئة بحلول شهر شعبان، واتهم المستمسك بعدم صلاحيته للخلافة واتهمه بأنه أعمى وولايته لا تتم لهذا السبب، وقد تعصب السلطان لخليل وقال للخليفة: "أنت ضعيف النظر فلا تصح ولايتك على المسلمين"[٦]، غير أن محمداً ابن الخليفة دافع عن أبيه والتفت إلى خليل قائلاً : "وأنت ما تصح خلفك صلاة لأنك ما تحسن قراءة الفاتحة" – وكان خليل الثغاً

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ١٠٠.

(٢) الأشرف قايتباي: جركسي الجنس جلب من بلاده إلى الديار المصرية في حدود عام ٨٣٩هـ/١٤٣٥م اشتراه الملك الأشرف برسباي وجعله بطبقة الطازية في قلعة الجبل إلى أن ملكه الملك الظاهر جقمق وأعتقه وجعله خاصكياً ثم دوداراً صغيراً، لكن أمره تراجع في عهد الملك الأشرف إينال وفي عهد خشقدم، أصبح قايتباي أمير طلبخانة ثم أمير مائه وفي عهد تمربغا أصبح أتابكاً ثم تسلطن. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص ٣٩٥.

(٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ١٠٠.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥١٥.

(٥) رزق، محمود، **سلاطين المماليك**، ج٢، ص ٤٣.

(٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص ١٣٩.

لا يحسن التلفظ بحرف الراء- وهنا تدخل الغوري ليستوثق من صحة هذه التهمة – فأمر خليلاً بقراءة الفاتحة على مسمع من القضاة، فلما قرأ لم يحسن قراءتها ولم يكملها، عندها انفض المجلس وحدد موعداً آخر لحل مسألة ترشيح خليفة إذ كان المستمسك قد تنازل عن الخلافة لابنه محمد، ولم ينفذ ما تقرر من أبيه المتوكل لأخيه من بعده، وعرض المستمسك العهد الذي كتبه لابنه محمد على قاضي قضاة الشافعية كمال الدين الطويل، فأفتى بصحته وأهمل العهد السابق لعم محمد، حينئذ تقدم المستمسك إلى السلطان الغوري وقال له: "أنا قد سئمت وكبرت، وقد عزلت نفسي من الخلافة وعهدت لولدي محمد بالخلافة، فإن شاء السلطان يوليه وإلا فلا". وقد أجاب السلطان بالموافقة على تولية محمد، ولقب بالمتوكل على الله، وشهد القضاة بذلك(١).

والخليفة أبو عبد الله المتوكل على الله بن المستمسك آخر خليفة عباسي في مصر، وقد ظل متمتعاً باحترام السلطان الغوري وتقديره وعاش حتى شهد نهاية الدولة المملوكية، واشترك في جميع أحداثها، فحين كان الغوري يستعد لحرب السلطان سليم، أرسل إليه ليعد عدته للخروج معه. وجرت العادة أن تكون نفقة الخليفة على الخزانة السلطانية في حدود خمسة آلاف دينار، لكن الغوري رفض إعطاء الخليفة هذا المبلغ فلم يسع الخليفة إلا الاقتراض بربح ولم يدفع السلطان للخليفة سوى ألفي دينار(٢).

وبعد معركة مرج دابق سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م ومقتل الغوري كان المتوكل على الله من الرهائن الذين أسروا في المعركة، وعند مقابلة السلطان سليم(١٥١٢-١٥٢٠هـ/٩١٨-٩٢٧م) للخليفة أظهر الاحترام له وأذن له بالجلوس، لكن لم يعرف مصيره بعد ذلك، ويقال أن المتوكل حمل إلى إستانبول حيث تنازل عن الخلافة للسلطان سليم(٣). ويقال أن المتوكل بعد أن قبض عليه السلطان سليم أخذه للأستانة حيث مكث فيها زمناً ثم أطلقه فعاد إلى مصر حيث توفي فيها(٤). وبذلك انتهت آخر أطوار الخلافة العباسية، بعد أن عاصرت دولة المماليك الأولى والثانية.

ويمكن القول أن الأحداث التي عاشتها الخلافة العباسية في فترة المماليك البرجية (الجراكسة) لم تختلف كثيراً عن الواقع الذي مرت به في عهد دولة المماليك البحرية، من

---

(١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٢، ص ١٣٩-١٤١.

(٢) طرخان، **المماليك الجراكسة**، ص ٧٠.

(٣) طرخان، **المماليك الجراكسة**، ص ٧٠-٧١.

(٤) طرخان، **المماليك الجراكسة**، ص ٧١.

حيث أنها ظلت صورية، وانتهت على النحو الذي بدأت به، على خلاف بسيط وهو أن من خلفاء بني العباس في دولة المماليك الثانية من رام السلطنة وسعى للوثوب عليها. ومن الأمثلة على ذلك محاولة المتوكل على الله في بداية دولة المماليك الثانية الثورة على السلطان برقوق، وكما فعل القائم بأمر الله الذي دخل في نزاعات المماليك وحاول الثورة على السلطان إينـــال (٨٥٧-٨٦٥هـ/١٤٥٣-١٤٦١م).

ويبدو أن الأوضاع التي عاشها الخلفاء في عهد الدولة المملوكية الأولى والتي تميزت بالضغط عليهم وعدم إعطائهم ما يستحقونه من مكانة وهيبة الخلفاء، له كبير الأثر في اشتراك بعض خلفاء الدولة المملوكية الثانية في الثورات والمؤامرات ضد بعض السلاطين كلما سنحت لهم الفرصة، وذلك للحصول على بعض المكاسب السياسية تمكنهم من خلالها من تحسين أوضاعهم وبالتالي السيطرة على الحكم.

ورغم اشتراك هؤلاء الخلفاء في الثورة على السلاطين المماليك، إلا أن هؤلاء السلاطين لم يستطيعوا قتل الخليفة الثائر لما له من مكانة في نفوس المسلمين من جهة، والنتائج السلبية المترتبة على هذا العمل من جهة أخرى، ومن استغلال أعداء السلطان من الأمراء المماليك للثورة عليه.

لذا حرص السلاطين على عدم قتل هؤلاء الخلفاء الثائرين أو إيذائهم، واكتفوا بحبسهم في القلعة بعد عزلهم أو نفيهم إلى قوص أو الإسكندرية.

وقد حاول السلاطين المماليك الاستفادة من منصب الخليفة في إقرار سلطنتهم خاصة خلال الثورات القائمة ضدهم، كما حاول الأمراء الثائرون كسب الخلفاء لجانبهم في ثورتهم ضد السلطان الحاكم، ولم يتردد هؤلاء الأمراء للوصول إلى طموحاتهم السلطوية من عرض منصب السلطنة على هؤلاء الخلفاء حتى ينجلي الأمر لمصلحتهم ، كما حدث عندما عرضت السلطنة على المتوكل على الله وعلى المستعين.

وكان لسلطنة المستعين القصيرة مثالاً واضحاً على تدخل الخلفاء في الحياة السياسية للدولة المملوكية، كما أن الخلفاء العباسيين في دولة المماليك الثانية كان لهم دور أكثر وضوحاً من دور خلفاء دولة المماليك الأولى من ناحية خلع السلاطين، بالإضافة إلى إعطائهم تفويضاً بالحكم، ولعبوا دوراً هاماً في النزاعات المتكررة بين الأمراء المماليك كما فعل المتوكل على الله في النزاع الذي نشب بين يلبغا ومنطاش.

كما أن الخلفاء العباسيين عملوا على تحسين الجو العام بين العثمانيين والمماليك في نهاية عهد دولة المماليك.

على أن ما يجدر ملاحظته في خلفاء دولة المماليك الثانية تنازعهم على منصب الخلافة وحرصهم على تقلد ذلك المنصب، لذلك عمل أمراء العباسيين على التقرب من السلاطين ووضع الوشايات بين السلاطين والخلفاء لعزل هؤلاء الخلفاء وتقليدهم ذلك المنصب.

ورغم ذلك كله فقد بقي خلفاء عصر الجراكسة يعانون من الضعف وتحكم السلاطين بهم، وعزل بعضهم وتولية البعض الآخر. ورغم أن الخلفاء العباسيين كان لهم حق تعيين خلفاء لهم إلا أن هذا الأمر لا يتم إلا بموافقة السلطان.

أما من الناحية المادية فكان لهؤلاء الخلفاء رواتب محددة، وبعض الإقطاعات، إلا أنها لم تكن تكفي لسد احتياجاتهم إلى أن أضيف إليهم إيرادات نظر مشهد السيدة نفيسة، حيث تحسنت أحوالهم، ومنهم من أصبح ثرياً كالخليفة المتوكل في عهد برقوق وابنه المستعين الذي تحسنت أحواله المادية كثيراً حين تسلطن.

لكن رغم ذلك فقد عاش هؤلاء الخلفاء تحت ضغط السلاطين ورحمتهم خاصة من الناحية المادية، إلى أن انتهى منصب الخلافة العباسية في القاهرة كما بدأ بدون أي تغيير جوهري ملموس رغم طول الفترة الزمنية والتي استمرت قرنين ونصف القرن.

الفصل الخامس:

العلاقة بين السلطنة والخلافة في الفكر خلال العهد المملوكي

الخلافة والملك عند ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م)

- وجوب السلطنة عند ابن تيمية.
- السياسة الشرعية عند ابن تيمية.
- مفهوم أهل الشوكة عند ابن تيمية.
- الخليفة والسلطان وكيفية كونه ظل الله في الأرض.

السلطة عند ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م)

- وجوب الإمامة وإقامة السلطان عند ابن جماعة.
- مفهوم أهل الشوكة وطرق انعقاد الإمامة عند ابن جماعة.
- فيما للخليفة والسلطان وما عليه.

السلطة عند ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)

- الإمامة والخلافة عند ابن خلدون.
- الصورة الفقهية للإمامة عند ابن خلدون.
- العصبية والخلافة عند ابن خلدون.
- مصدر السلطة عند ابن خلدون.

السلطة عند الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ/ ١٤٥٦م)

- الإمامة والسلطنة عند الكمال بن الهمام.

السلطة والخلافة عند السيوطي (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)

- الفرق بين الخلافة والملك والسلطنة من حيث الشرع عند السيوطي.
- بيان أن الأئمة من قريش والخلافة فيهم.

العلاقة بين السلطنة والخلافة في الفكر خلال العهد المملوكي

الخلافة والملك عند ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م)

شهد ابن تيمية عصراً غريباً في طبيعته وظروفه وتعدد فرقه الدينية وهي ظاهرة لم يشهدها أي عصر من عصور التاريخ الإسلامي، حيث تميز عصر ابن تيمية بالظروف التالية[(١)]:

١- انعدام الوجود الفعلي لمؤسسة الخلافة من العمل السياسي، حتى من الناحية الصورية كما كان الحال عليه قبل الغزو التتري وقيام حكم عسكري يعتمد على مماليك غير مستوفين أي شروط من شروط الإمامة أو حتى الإمارة، ومع ذلك استطاعوا أن يقوموا بدور عظيم في حفظ الإسلام والمسلمين، وهذا نقيض ندر حدوثه في تاريخ الإسلام مما ترتب عليه خلق تأزم فكري على المستوى النظري، إذ وضع الأمر في صورة مقارنة بين ما هو مطلوب من الإمامة وبين ما هو كائن!.

٢- ضعف دور الفقهاء في الحياة العامة نتيجة ظروف الحياة الصعبة، حيث كانت الحاجة تنزل كثيراً منهم إلى منزلة لا يليق بالعلماء الوصول إليها، فإذا كانوا يستجدون لسد حاجاتهم المعاشية! فكيف بمثل هؤلاء الفقهاء يقوم الدين، لذلك كان من الطبيعي أن لا يتصدى كثير من الفقهاء لمدى شرعية الأحكام الصادرة عن السلطان[(٢)].

٣- الغزو التتري وما جره من خراب على ديار المسلمين حيث سيطر هؤلاء التتر على أجزاء كبيرة من عالم الإسلام الشرقي، ودخلوا في علاقات متعددة مع المسلمين وخصوصاً بعد تبنيهم المذهب الشيعي، ولكن الخطر الأعظم الذي نتج عن هذا الغزو ما ساهم به المغول من تحجيمهم لدور الشريعة الإسلامية، ذلك أنهم عملوا على تطبيق شريعة مبتدعة استخلصوها من الخلط بين شريعتهم الوثنية (الياسا) وهي قواعد وعقوبات وضعها جنكيز خان

---

(١) للمزيد من هذه التفاصيل انظر المراجع التالية: أبو زهرة محمد ابن تيمية، **حياته وعصره أراؤه الفقهية**، دار الفكر العربي، د.ت، ص١٢٤، ٢١٠، ٣٢٩، ٣٣٩. هنري لاووست، **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة**، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، ص٧٣، ١٦٢، ٢٠٣. أنور الجندي، نوابغ الإسلام، دار الاعتصام، د.ت، ص ١٠٢، ٢٣٤. محمد مهدي الاستانبولي، **ابن تيمية بطل الإصلاح الديني**، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٩٨٣م، ص ١١٠، ١١٦، ١٢٦، ١٤٧، ١٧٤، ١٨٣.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢٤-٢٢٥.

على أساس باطل ووثني، وبين الأحكام الحقه للشريعة الإسلامية، ونظراً لسيطرة التتار اختلط الحابل بالنابل فاضمحلت الشريعة في حياة المسلمين(١).

٤- الحروب الفرنجية واحتلال الفرنجة لأجزاء كبيرة من البلاد الإسلامية، وخصوصاً الأماكن المقدسة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف قوة المسلمين في حروب طويلة وإن انتهت بانتصار المسلمين إلا أن هذه الظروف ساهمت في تشديد الطابع العسكري لحكم المماليك بشكل عام، كما أنها شجعت في تحريك أعداء الأمة الإسلامية للعمل ضد المسلمين داخل المجتمع الإسلامي، ومما أدى إليه ذلك تصدع الجبهة الداخلية(٢).

٥- تعدد الفرق الدينية المضادة لأهل السنة والجماعة كالشيعة الإسماعيلية، والخوارج وغيرها مما أدى إلى ضياع معالم الشريعة مع كثرة الآراء الدينية المعارضة، كما كان للصوفية دور في تشتت هذه الآراء عن طريق الأفكار التي بثتها بين الناس، مثل الحلول والاتحاد ووحدة الوجود وقضايا كرامات الأولياء(٣).

٦- شيوع ظاهرة التقليد والبعد عن الاجتهاد، مما أدى إلى ضعف التفكير والنظر في القرآن الكريم والسنة النبوية(٤).

تأثر ابن تيمية بهذه الظروف إلى حد بعيد، حيث هاجر من حران مع أهله وتوجه إلى دمشق، ثم إلى مصر، حيث مرت حياة ابن تيمية بسلسلة من الصدامات مع المذاهب الأخرى مع السلاطين المماليك بسبب أرائه الفقهية المختلفة وأبرزها رأيه في مسألة تجسيم الذات الإلهية، حيث لم يرض عنه سلاطين المماليك فسجن أكثر من مرة، ولم يشفع له إلا وقفته البطولية ومشاركته في الحملة المتوجهة للتصدي للغزو المغولي مما ساهم في تحسين علاقته بالسلطان الناصر محمد(٥).

لكن ابن تيمية عاد واشتبك مع معاصريه في منازعات عقائدية وفكرية اتسم فيها ابن تيمية بالعنف والحدة في الرد على معارضيه، فكثر أعداؤه من شتى الطوائف وبالذات الصوفية والمتكلمين، بالإضافة إلى الفقهاء الآخرين، ناهيك عن رجال الدولة الذين اتسم

---

(١) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢٥. صائب عبد الحميد، **ابن تيمية حياته وعقائده**، القدير للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ١٢٥.

(٣) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ١٢٥.

(٤) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ١٢٦.

(٥) صائب، **ابن تيمية**، ص ٦٠٨.

حكمهم بالاستبداد، حيث نتج عن ذلك حبس ابن تيمية في قلعة دمشق إلى أن توفي فيها سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٧م[١].

رغم ذلك كله تميز ابن تيمية من خلال كتاباته بعقلية أكثر تحرراً من النظرية السنية الموروثة، فقد عاد إلى المنابع –الأولى– في القرآن والسنة النبوية ووضع آراءه من خلالها[٢].

بالنسبة للإمامة يقف ابن تيمية إلى جانب الأغلبية في وجوب قيامها، حيث يقول: "إن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها"[٣]. ولم يكتف ابن تيمية في تبرير ذلك بمسألة الإجماع، بل أضاف إليها دلائل شرعية أخرى تساند هذه المسألة وهي:

أن طبيعة الدين تتطلب أن يكون هناك مجتمعاً منظماً اجتماعياً يستطيع القيام بمهامه بشكل مناسب، ويرى ابن تيمية أن "بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من رأس (إمام) يقودهم"[٤].

ويذهب ابن تيمية لتفسير رأيه بصورة أوسع بالقول: "وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتناصر، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم والتناصر لدفع مضارهم، ولهذا يقال الإنسان مدني بالطبع، فإذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها، مجتلبون بها المصلحة، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة، ويكونون مطبقين للأمر بتلك المقاصد، وللنهي عن تلك المفاسد فيجتمع بني آدم، لا بد لهم من طاعة آمر وناه"[٥].

الدليل الثاني مستمد من السنة النبوية والتي تقوم على ما أمر به النبي ﷺ أمته بتولية ولاة أمور عليهم، وأمر ولاة الأمور أن يردوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل وأمرهم بطاعة ولاة الأمور في طاعة الله تعالى[٦].

---

(١) صائب، **ابن تيمية**، ص ٦٠٨.

(٢) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم العربي**، ص ٧١.

(٣) ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨ﻫ/١٣٢٨م) **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تحقيق ومراجعة: علي سامي النشار وأحمد عطية، دار الكتاب العربي، ١٩٥١م، ص١٧٢. وسيشار إليه لاحقاً: ابن تيمية، السياسة الشرعية.

(٤) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٢.

(٥) ابن تيمية، **الحسبة**، دار الفكرة اللبناني، ١٩٩٢م، ص٢٣، ٣٠٦. وسيشار إليه لاحقاً: ابن تيمية، الحسبة.

(٦) ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢،ج٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٤٦. وسيشار إليه لاحقاً: ابن تيمية، منهاج السنة.

ولهذا يقول الرسول ﷺ: "إذا خرج ثلاثة في سفر فيأمروا أحدهم" فإذا جاء أمر الرسول ﷺ بإقامة الإمارة للمجموعات الصغيرة، فالجماعات الأكبر الأولى أن يكون لهم المثل، ولهذا كانت الولاية لمن يتخذها ديناً يتقرب به إلى الله ويفعل فيها الواجب بحسب الإمكان، من أفضل الأعمال الصالحة(١).

وبذلك يرى ابن تيمية أن قيام الولاية من الأمور الواجبة شرعاً، إضافة إلى كونها ضرورة عملية، وهذه النظرية تتفق مع المذهب الأشعري، فالمجتمع الإسلامي صغر أم كبر وجب فيه نصب سلطة تحقق ما أمر الله به وما نهى عنه(٢).

ورغم بعض التناقض الذي جاء به ابن تيمية بالنسبة لضرورة قيام الدولة، إلا أن هذا التناقض ينتفي في فكر ابن تيمية عند محاولة فهمه بالطريقة الصحيحة. ففي كتابه السياسة الشرعية يقول ابن تيمية: "يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها"(٣).

ولكنه في منهاج السنة النبوية يبدي ابن تيمية وجهة نظر أخرى، ففي معرض تعليقه على دعوى الشيعة القائلة بأن الإمامة أصل من أصول الإيمان يقول ابن تيمية: " لقد شرح النبي ﷺ الإيمان وأسسه التي يقوم عليها ولا تتضمن تلك الأسس عنصر الإمامة"(٤).

مثلاً في الآية الكريمة: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آيـــته زادتهم إيمـــناً وعلى ربهم يتوكلون*الذين يقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون* أولئك هم المؤمنون حقاً..﴾ (٥).

هذه الفئة من المؤمنين بالله والذي يمتحن الله قلوبهم لا نجد ذكراً فيها للإمامة(٦). وهناك العديد من الآيات القرآنية الدالة على عدم تضمن الإيمان لعنصر الإمامة، مثل قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجـــهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾(٧).

---

(١) ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ص ١٤٨. **الحسبة**، ص ٤٧. **السياسة الشرعية**، ص ١٧٣-١٧٤.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢٩.

(٣) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٢.

(٤) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ٢٥.

(٥) **سورة الأنفال**، الآية ٢-٤.

(٦) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ٢٦.

(٧) **سورة الحجرات**، الآية ١٥.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ألم* ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين* الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقنهم ينفقون* والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون* أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون"[١].

هؤلاء المؤمنون الذين وصفهم الله تعالى في الآية السابقة لا نجد فيها الإيمان بالإمامة[٢].

وبذلك يرى ابن تيمية أن قضية الإمامة لم تتضمنها النصوص الشرعية، بل جاءت في باب الفروع ولم تأت في الأصول المستقرة.

وكان هدف ابن تيمية من وراء أصول النصوص القرآنية محاولة إثبات أن الولاية ليست من الدين ومكوناته، ولكنها واقع تفرضه الضرورة العملية اللازمة لتسيير شؤون المجتمع من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن رغم ذلك فهي قضية فرعية، وبذلك يتبين أن ابن تيمية كان يرى بأن الإمامة قضية فرعية إذا انحصر البحث في الدين، وبذلك ينتهي التناقض في فكر ابن تيمية تجاه مسألة الإمامة حيث اعتبرها واجبة ولازمة، وفي ذات الوقت لا تعتبر من مقومات الدين، وهذه الفكرة تبدو أكثر وضوحاً في نهاية كتابه "السياسة الشرعية" حيث يقول: "فإذا كان هدف السلطان بالسلطة والقوة هو صلاح المسلمين، والتقرب إلى الله فإنه سوف لا يُعول على فساده لأن أساس الدين الكتاب الهادي والسنة النبوية[٣].

ويأخذ ابن تيمية في شرح وجهة نظره المتمثلة في عدم اعتبار الإمامة من أصول الدين وبشكل مسهب في كتابه منهاج السنة النبوية، حيث يطرح الموضوع بالصورة التالية:

"من الثابت تاريخياً أن الرسول ﷺ حارب الكفار والمشركين لإقرار التوحيد الإلهي والإيمان بالرسالة المنزلة بما يتمثل في إعلان شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولم يشترط الرسول ﷺ على الداخلين في الإسلام أن يعلنوا إيمانهم بالإمامة كشرط لصحة إسلامهم وعندما كان الرسول ﷺ يعلم الناس أمور دينهم ودنياهم لم يتعرض للإمامة"[٤].

إضافة إلى ذلك فإن الطاعة الموجبة على المسلم والتي تضمن له الجنة – الإيمان بالله ورسوله – ليست بحاجة إلى الإمامة، وإذا قيل أن عدم الإيمان يحول بينه وبين الجنة فإن ذلك

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ١-٥.

(٢) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ٢٦.

(٣) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٨.

(٤) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ص ١٧.

يعد مناقضاً للنصوص القرآنية التي وعد الله عباده بالفردوس في حالة الطاعة المخلصة له سبحانه ولرسوله ﷺ [١].

ويضيف ابن تيمية إلى ذلك حقيقة أن القرآن الكريم بما يتضمنه من أصول العقيدة حول الذات الإلهية – الكتب المنزلة – الأنبياء والرسل – الملائكة – اليوم الآخر – الحلال والحرام –القصص ذات العبر على اختلاف أزمانها والمواريث، لم يتطرق القرآن للإمامة[٢]!! وكيف يمكن تفسير ذلك؟ وإذا وافقنا الشيعة في رأيهم بأن الإمامة من أصول الدين[٣].

من ذلك يمكن القول أن ابن تيمية – يهتم بالدين في ذاته ولذاته – وبذلك يرفض اعتبار قيام الدولة القادرة أحد أصول الدين، ولا حتى ضرورة مساعدة له، وبذلك خالف ابن تيمية الشيعة في مسألة اعتبار الإمامة ركناً من أركان الإيمان، فالإمامة عند ابن تيمية واجبة ولازمة لحفظ الشريعة في المجتمع "لأن الدنيا لازمة لخدمة الدين"[٤].

وقد اعتمد ابن تيمية في إثبات وجهة نظره هذه من خلال النصوص الدينية، والتي تم الإشارة إليها في وقت سابق.

وبذلك يتبين لنا أن الإمامة العظمى في نظر ابن تيمية ليست من أساسيات الدين، ولا تلزم المسلمين في عقيدتهم وأن النظام الذي أقامه النبي ﷺ ليس إلا نظاماً مبنياً على النبوة فقط، وليس على أصول سياسية أو غيرها، ولا يصح عند ابن تيمية أن يقرن اسم النبي ﷺ مع الإمامة، كأن يقال: "النبي – الإمام"، لأن الإمامة كسلطة سياسية جاءت إلى واقع المسلمين الأول بعد وفاة الرسول ﷺ وعلى ذلك فإن الطاعة ومبدأ سيادة النبي على المسلمين كانت طاعة وخضوعاً لكونه نبياً مرسلاً وليس لكونه رئيس المجتمع المدني، وأن الطاعة واجبة على كل مسلم ما دام حياً وفي أي مكان يكون. وهذا الأمر لا يتوفر لأي إمام حيث تتوقف طاعة الإمام بموته وتكون لمن يليه في المنصب"[٥].

إضافة على ذلك لقد تلقى رسول الله ﷺ التفويض والأمر من الله –سبحانه وتعالى– وليس بتفويض من الأفراد أو ذوي الشوكة، كما أنه ﷺ لم يُعين من إمام سابق.

---

(١) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ٢٠.

(٢) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ص ٢٠.

(٣) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٩.

(٤) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٩.

(٥) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ١٨.

باختصار، فإن طاعة الرسول واجبة كفرض ديني مُلزم بدون مجادلة حتى ولو لم يتوافر للرسول ﷺ قوة مادية أو شوكة عسكرية، والدليل على ذلك قيام المسلمين بفرض الطاعة للنبي ﷺ كانت في مكة دون معين أو قوة عند بداية الدعوة[١].

لذلك لم يقبل ابن تيمية الادعاء بقيام الإمامة أثناء حياة الرسول ﷺ لا نظرياً ولا تاريخياً، وكذلك الأمر فيما يتصل بالخلافة، حيث يتبنى وجهة نظر مخالفة تماماً للنظرة التقليدية المحافظة بالنسبة للخلافة، فنظام الحكم الذي أقامه الرسول ﷺ يلبي جميع المتطلبات اللازمة لقيام الدولة كمؤسسة حاكمة، وهذا يقر به ابن تيمية، لكن لم تكن هناك دولة أو إمامة بالمعنى السياسي للفظ بل دولة (نبوة).

أما مسألة الخلافة فقد نشأت كضرورة سياسية واجتماعية لمجتمع المدينة بعد وفاة النبي ﷺ وبذلك ظهرت مسألة هامة متصلة بفكر ابن تيمية، وهي جواز تسمية ما بعد الخلفاء الراشدين "خلفاء" وإن كانوا ملوكاً، ولم يكونوا خلفاء الأنبياء، ويستشهد ابن تيمية بحديث الرسول ﷺ: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وأنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوابيعة الأول فالأول" (أي يجب الوفاء ببيعة من كان أولاً في كل زمان وبيعة الثاني باطلة)[٢].

ويحلل ابن تيمية هذا الحديث بقوله: "فتكثر" دليل على من سوى الراشدين، فإنهم لم يكونوا كثيراً و"فوبيعة الأول فالأول دل على أنهم يختلفون والراشدون لم يختلفوا[٣].

ويضيف ابن تيمية في كتابه الخلافة والملك بجواز شوب "خلط" الخلافة بالملك في الشريعة الإسلامية، وأن ذلك لا ينافي العدالة وإن كانت الخلافة المحضة أفضل[٤].

وبذلك يقر ابن تيمية الملك ويجوز تسمية الملك خليفة كما هو الحال مع معاوية بن أبي سفيان الذي أقر ابن تيمية بجواز ملكه وسماها خلافة. لكن في الوقت نفسه يضع ابن تيمية الأسباب الموجبة لتحول الخلافة إلى ملك، حيث يقول في كتابه الخلافة والملك :"إن انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك: إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو اجتهاد سائغ

---

(١) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ١٨.

(٢) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ج١، ص١٨. تحقيق: حماد سلامة، مراجعة: محمد عويضة، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٨م، ص٢٥.

(٣) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص٢٥-٢٦.

(٤) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٢٥-٢٦.

أو مع القدرة على ذلك علماً وعملاً، فإن كان مع العجز علماً أو عملاً كان ذو الملك معذوراً في ذلك، وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة، كما تسقط سائر الواجبات مع العجز، كحال النجاشي لما أسلم، وعجز عن إظهار ذلك في قوه ؟ بل حال يوسف الصديق يشبه ذلك من بعض الوجوه، لكن الملك كان جائزاً لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف.

وإن كان مع القدرة علماً وعملاً، وقدر أن خلافة النبوية مستحبة ليست واجبة وأن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا، فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضاً"[١].

وبذلك يقر ابن تيمية المُلك ويجوز تسمية الملك خليفة كما ذكرنا[٢].

والواقع أن ابن تيمية قد وعى أكثر من غيره حقيقة أن نموذج الخلافة الراشدة أمر غير متيسر في زمنه، أضف إلى ذلك قناعاته القائمة على الكتاب والسنة، والتي تشير إلى أن الإمامة ليست مطلوبة لذاتها بل كوسيلة لتحقيق إقامة الشرع الحنيف، فالإمامة ليست من أصول الدين في رأيه والقرآن الكريم لم يتعرض لشكل مخصوص لنظام السلطة، كذلك الأمر بالنسبة للسنة النبوية، لذلك كله يعتبر ابن تيمية السلطة السياسية وسيلة يمكن أن تظهر وتمارس بأي شكل يتناسب مع ظروف العصر الذي تظهر فيه، ويضيف على ذلك كله إمكانية تعدد السلطة في أكثر من بلد[٣] ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾[٤].

- وجوب السلطة عند ابن تيمية:

يرى ابن تيمية ضرورة الإجماع في مسألة وجوب الإمارة العامة، ويرى أن السلطة ضرورية للمجتمع ومهمتها الأساسية حفظ هذا المجتمع واستمراريته، ويتجلى ذلك من الأقوال التي يوردها مثل "إن السلطان ظل الله في الأرض" وما روي "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان"[٥].

(١) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٣٠.

(٢) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٣٠.

(٣) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص٣٣٦.

(٤) **سورة النساء**، الآية ٥٩.

(٥) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٣.

ووفقاً لمعطيات الفكر السني قبل ابن تيمية، تقوم السلطة من خلال العلاقة القائمة بين أهل الإمامة (المرشحون للسلطة) وأهل الاختيار (أهل الحل والعقد)، ثم يدخل الطرفان في صيغة عقد الإمامة، واختلف فقهاء السنة حول العدد الذي تنعقد به الإمامة.

أما ابن تيمية فرفض ذلك كله من منطلق أن السلطة أو الدولة تقوم وتستمر من خلال مبدأ التعاون بين أفراد المجتمع مع الاعتراف بتمييز بعض الفئات وهم أهل الشوكة أو القدرة فالشخصية التي ترتكز فيها السيادة وتستلم السلطة يرجع أمرها إلى الذين يمتلكون القوة في المجتمع – وليس أهل الحل والعقد– (أهل القوة)، بدون تأييدهم لا يمكن للسلطان أن يستمر في ممارسة سلطته ويتم ذلك بمبايعة الجمهور على النصرة والطاعة، بذلك يستفيد جميع الأطراف الآخرين في المجتمع، فالمبايعة تبين للجميع أنهم مستفيدون من هذا التعاضد حكاماً ومحكومين(١)، ويوجز ابن تيمية ذلك كله بقوله: ".. فإنه لا يشترط في الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور الذين يقام بهم الأمر، بحيث يمكن أن يقام بهم مقصد الإمامة"(٢).

ولم يخف على ابن تيمية أن الحفاظ على وحدة الجماعة يتطلب قيام مؤسسات حاكمة تعمل على تطور حياة الجماعة وتنظيم معاملاتهم وحياتهم المعيشية، لكنه يرى بأن هذه المؤسسات تأتي مع الزمن وتتشكل وفقاً للظروف التي تخلق الحاجة إليها في حياة الجماعة، فالأصل هو الجماعة والعقيدة وتعريف الجماعة يتخطى النطاق الجغرافي المحدد إلى النطاق العالمي الشامل لكل شيء، وفي ظل ذلك تقوم دولة أممية واحدة أو مجموعات من الدول، فإذا كانت هناك دولة عظمى واحدة، فإن جميع العالم يجب أن يدخل في الإسلام وبذلك تكون الدولة الإسلامية ذات طابع عالمي، وعلى هذا الأساس تتحمل الأمة عبء مسؤولية حماية الشريعة بعد أن تأخذ بعين الاعتبار أن تكون القلة المؤمنة قد وضعت نفسها في مقدمة الأمة، ولكن في حال عدم توافر العنصر الجماعي حينئذ يقع العبء على عاتق الإمام أو السلطة داخل المجتمع(٣).

فالدولة عند ابن تيمية ليست مؤسسة سماوية مقدسة حتى وإن كانت لازمة وضرورية لحفظ الشريعة، بالإضافة إلى ذلك لم يُعط ابن تيمية اهتماماً كافياً لمسألة الإمارة بل انصب اهتمامه على ضرورة سيادة الشريعة بالدرجة الأولى، ولهذا كان ابن تيمية معجباً بفترة السلف الصالح خلال عهد الخلافة الراشدة، لأن المسلمين في تلك الفترة الذهبية كانوا يأمرون

---

(١) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٣٧.

(٢) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص ٢٣٢.

(٣) ابن تيمية، **النبوات**، ص١٢٩-١٣٠. منهاج السنة، ج٢، ص ١٥.

بالمعروف وينهون عن المنكر، ويعملون جهدهم للقيام بشعائر الحج والجهاد ويقيمون الجمع والأعياد في ظل أمرائهم سواء كانوا صالحين أو غير ذلك(١).

أما شكل الحكومة فقد كانت محل اهتمام ثانوي في فكره، فاهتمامه كان منصباً على تطبيق الشريعة في المجتمع، وهذا يفسر تجاهل ابن تيمية الكامل لمناقشة مسألة الخلافة التقليدية في جميع كتاباته، حيث كان التركيز على الدفاع عن الشريعة الإسلامية في مواجهة أهل الأهواء والبدع، وكان دائماً يحث على الوحدة والتجمع داخل جماعة المسلمين دون أن يتطرق إلى شكل الدولة ومؤسساتها، مثلاً نجده يقول: "وفيما يختص بأهل السنة والجماعة فإنهم يعتصمون بحبل الله" ، "وأن الجماعة مباركة والتفرقة عقاب"(٢).

إن أهم ما يميز ابن تيمية عن غيره من الفقهاء نظرته إلى مفهوم السلطة في المجتمع، حيث يرى أنه ليس من الضروري أن تنحصر السلطة بشخص واحد أو مؤسسة واحدة، وأنه يمكن أن تنقسم هذه السلطة إلى مراكز عدة، فالتاريخ الإسلامي شهد انقسام العالم الإسلامي إلى دويلات مستقلة ظهرت واستمرت بصورة يصعب معها تخفيف التوحد السياسي المطلوب إسلامياً، وعلى ذلك يصبح التوحد الحقيقي متمثلاً في التكافل أو التضامن العقيدي حيث يكون لكل دولة وحدتها الخاصة ولكن يتوافر الشعور لدى الأفراد بأنهم جزء من عالم أكبر وهو الإحساس بالترابط العضوي مع بقية المسلمين- المجتمع المثالي- في هذه الحالة، هو ذلك الذي يتكون من دول متحالفة مع بعضها البعض(٣).

وقد عبر ابن تيمية بصورة واضحة عن هذه الفكرة في مؤلفه "السياسة الشرعية حيث يناقش الآية الشهيرة : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله ورسوله﴾(٤). وذلك من خلال تحليل مكوناتها، فيبدأ بالأمانة والسلطة (الولاية والطاعة) ويعلق عليها: "قال العلماء نزلت الآية الأولى في ولاة الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك(٥).

---

(١) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٧٩.

(٢) ابن تيمية، **مجموعة الرسائل الكبيرة والعقيدة الوسطية**، القاهرة، ١٣٢٢هـ، ج١ن ص ٤٠٥.

(٣) لاووست، **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية**، ص ٢٥٨.

(٤) **سورة النساء**، الآية ٥٩.

(٥) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٥.

هذا النص يدل على احتمال ابن تيمية لوجود دول إسلامية متعددة، في نفس الوقت لذلك فهو يتحدث عن ولاة الأمر وليس عن ولي أمر أعلى للمجتمع ولهذه الفكرة سيطرة تامة في الكتاب المذكور.

وفي فقرة أخرى يقول: "والمهم في هذا الباب معرفة الأصلح وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود، فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر(١).

وعلى ما يبدو أن ابن تيمية مقتنع بأن ذلك ممكن الحدوث حتى لو كان هناك أكثر من دولة إسلامية، ويؤكد ذلك بقوله: "وأولوا الأمر صنفان : الأمراء والعلماء"(٢).

ولكن السؤال المطروح هنا: كيف يمكن التوفيق بين هذه التعددية في السلطة (من حيث أن ولاة الأمور هم الأمراء والعلماء) ومسالة المساواة التي تعتبر إحدى الدعائم الأساسية في الإسلام؟

وفي ذلك يرى ابن تيمية أن التوافق يمكن أن يتم من خلال مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يجسد العلاقة بين التوجه الإنساني الفردي والالتزام الجماعي، ففي الآية القرآنية التي توجب على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجسد ابن تيمية المقصد الأساسي من قيام الدين ومن قيام جميع الحكومات، ويشرح ذلك بالقول: "وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية، ويعتبر فرض عين على القادر الذي يقيم به غيره والقدوة هو السلطان والولاية، فذووا السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب هو القدرة، فيجب على كل إنسان بحسب مقدرته"(٣).

وقد آمن ابن تيمية بضرورة، أن يقوم المسلمون بتشكيل دول مستقلة عندما يمكنهم ذلك، وأن تقوم هذه الدولة على الشريعة الإسلامية، وحين تقبل جميع هذه الدول نفس القانون (الشريعة) وتعمل على تطبيقه فإن ذلك سوف يدفعهم إلى التوحد السياسي ومن ثم إلى وحدة الأمة الإسلامية.

وهنا تظهر نقطة أخرى متصلة بهذه الناحية وهي دور الفقهاء في إقامة الدولة الإسلامية من ناحية ودورهم في المجتمع الإسلامي من ناحية ثانية، فإن إحدى الطبقتين اللتين

---

(١) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢.

(٢) ابن تيمية، **السياسة الشرعية** ، ص ١٣٤.

(٣) ابن تيمية، **الحسبة**، ص ٦.

يهدف ابن تيمية إلى إقامة تعاون بينهما، وهي طبقة الأمراء، كانت أقلية أجنبية أضفت على الدولة واجهة عسكرية وسياسية، أما طبقة العلماء فقد كانت نازحة من جمهور العامة الذي كان محروماً وذليلاً في ظل هذه الاستقراطية الوافدة من الخارج، أما مذهب ابن تيمية فقد كان في جوهره مذهباً فقهياً يهدف إلى التوفيق بين هذين العنصرين المتنافرين في ظل مثل أعلى مشترك، وكان بمثابة رد فعل ضد جهل العلماء الذين وصموا بالخصوم السياسي والجمود الفكري، وكانت دعوة إلى الأمراء بالنزول على حكم الشريعة التي شرحها العلماء، فابن تيمية يطلب من الأوساط العامة مشاركة أكثر استقلالاً في إدارة شؤون الجماعة، ويهدف إلى تجنيد قوة فعلية متزايدة لخدمة أهداف الأمة والدولة بفضل هذا التعاون المنتظم(١).

لقد رأى ابن تيمية أن العالِم هو كل من تتوفر لديه القدرة لفهم الشريعة على وجهها الصحيح، بحيث يستطيع التعامل معها وفقاً لظروف العصر الذي يحيا فيه، فإن استطاعوا ذلك (العلماء) أصبحوا في مرتبة السلطان لأنه لا يستغني عنهم في إدارة البلاد والعباد، فإذا تحقق ذلك نتبين ما ذهب إليه ابن تيمية حين قال: "وأولو الأمر صنفان الأمراء والعلماء، وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس فعلى كل واحد منهم أن يتحرى ما يقوم به وما يفعله.."، لذلك وجب على السلطان إشراكهم في الحكم عن طريق المشاورة وذلك حتى تسير الدولة وفقاً لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولكن ذلك كله لا يعني حقهم في الاستبداد بالرأي والحكم(٢).

- السياسة الشرعية عند ابن تيمية :

أول ما يلفت النظر في كتاب ابن تيمية (السياسة الشرعية) عنوانه، فهو لم يستخدم المصطلح المألوف لدى فقهاء السنة الذين ألفوا في الفكر السياسي الإسلامي وهو مصطلح "الأحكام السلطانية" لابن الفراء، كذلك عنون ابن جماعة كتابه تحت عنوان: "تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام"(٣).

أما ابن تيمية فقد استخدم عنواناً جديداً هو "السياسة الشرعية" والواقع أن هناك فروق واضحة بين العنوانين، فالأحكام السلطانية تتصل بالتطبيق العملي، فهي أحكام صادرة عن السلطان وتحمل عنصر الإلزام أو التنفيذ الجبري، وقد تكون متوافقة مع الشرع الحنيف كما قد

---

(١) لاووست هنري، **نظريات شيخ الإسلام**، ص ١٩٠-١٩١.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٣٧.

(٣) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢٢.

تكون متعارضة معه، وأحياناً قد يبحث السلطان من خلالها على أساس شرعي للأحكام اللاشرعية، ثم يدعي مبدأ الضرورة أو المصلحة لتبرير هذه الأحكام مثل الضرائب غير الشرعية التي يفرضها السلطان بهدف الحصول على المال اللازم لسد النقص في بيت المال أو التمويل الحملات العسكرية المخصصة للصراع الشخصي. فهذه الضرائب تختلف عن مفهوم الموارد المالية التي أمر الشرع باستيفائها من فئات معينة وإنفاقها في أوجه محددة، بنصوص شرعية، والحاصل في مؤلفات الأحكام السلطانية أن الفقهاء اعتنوا بالأحكام السلطانية اللازمة لإدارة الدولة الإسلامية لمختلف الولايات (السلطات)، كالقضاء والحروب والحسبة والوزارة والإمارة وغيرها، ولكن دون تبيان الأساس الشرعي لبعضها مما اضطرهم في النهاية إلى الرضوخ للأمر الواقع، حيث طغى الفرع على الأصل كما حصل مع الماوردي وغيره حيث أجاز تولية ولاية العهد لأكثر من واحد، وحين أجاز الماوردي وابن الفراء تولية أهل الذمة لمنصب وزارة التنفيذ، وأيضاً ما حصل مع ابن جماعة وهو من كبار علماء الشافعية في عصره حيث أسقط الشروط المطلوبة في الإمامة مهتماً بظروف عصره، وذلك كما سنشرح لاحقاً إن شاء في الباب المخصص له[١].

وهنا يبرز ابن تيمية عن غيره من الفقهاء، فالرؤية لديه كانت واضحة لا لبس فيها، ذلك أنه جعل الشرع الإسلامي المحور الذي تدور عليه الأمور والميزان الذي توزن به، أما السياسة عند ابن تيمية فهي وسيلة لتدبير شؤون البلاد والعباد وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك نجد ابن تيمية يعمل على أن تتحرك هذه السياسة من خلال تطبيق الأحكام في إطار الشريعة الإسلامية[٢]، فابن تيمية لا يتصور سياسة أخرى غير السياسة "وإن ولاية الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها.." [٣]، وجماع السياسة العادلة عنده "رد الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل.." [٤]. "وإذا كان المقصود بالسلطان والمال هو التقرب إلى الله وإنفاق ذلك في سبيله، كان ذلك صلاح الدين والدنيا، وإن انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس"[٥].

---

(١) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢٢.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٢٣.

(٣) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٣٧-١٦٩.

(٤) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٥.

(٥) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٤٢.

والواقع أن رأي ابن تيمية هذا جاء مخالفاً لرأي الحنبلي ابن عقيل (٥١٣هـ/١١١٩م) والذي مزج المصلحة بالشرع، "فالسياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي[1].

إن السياسة لا تخالف ما نطق به الشرع لديه، والسياسة التي تستجيب للمصلحة هي شرع "وذلك أن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات فإذا ظهرت إمارة العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه"[2].

ويسير ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ/ ١٣٥٠م) على منوال أستاذه ابن تيمية في هذا المجال، حيث يرفض ابن القيم مسألة التوافق بين الشريعة وسياسة المصلحة، ويعلق على ذلك بقوله: "وهذا مزلة إقدام ومضلة إبهام، وهو مقام ضنك في معترك صعب فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجرءوا أهل الفجور على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي يُعرف بها المحق من المبطل... فلما رأى ولاة الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء في الشريعة فأحدثوا لهم قوانين سياسية تنتظم بها مصالح العالم"[3].

- مفهوم أهل الشوكة عند ابن تيمية:

مفهوم "الشوكة" عند ابن تيمية لا يحمل معنى القوة المادية الإكراهية، ذلك أن ابن تيمية لا يعترف بالفكرة القائلة بشرعية الإمام المستولي على الإمامة، إذ حصل على مبايعة بعض العلماء والأتباع. بالنسبة لابن تيمية، أهل الشوكة، هم تلك الفئات التي تحصل على احترام ونصرة المجتمع، بغض النظر عن مهنتهم وموقعهم الاجتماعي، وفي ذلك يقول ابن

---

(١) ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ/ ١٣٥٠م) **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق: محمد جميل أحمد، المؤسسة السعودية، القاهرة، ١٩٦١م، ص ١٧-١٩. وسيشار إليه لاحقاً: ابن القيم، الطرق الحكمية.

(٢) ابن القيم، **الطرق الحكمية**، ص١٣.

(٣) ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ/ ١٣٥٠م)، **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، ج٤، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٣٧٢-٣٧٥. ابن القيم، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، ص١٧-١٩.

تيمية: "فإنه لا يشترط في الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور الذين يقام بهم الأمر حيث يمكن أن يقام بهم مقصد الإمامة[١].

وهذا يعني أن الأصل في تحقيق أهداف الدولة يقوم على عموم الأفراد من خلال اجتماعاتهم وتعاونهم، ولكن حيث أن الأمر ينحصر في مؤسسة الإمامة، فإن الذين يحسب لهم الحساب هم أهل الشوكة فقط.

لكن الملاحظ أن فكرة أهل الشوكة ليست من عند ابن تيمية إذ سبقه في ذلك الإمام الغزالي وذلك حين يقول: "وإذا كانت الإمامة تقوم بالشوكة، وإنما تقوم بالشوكة بالمظاهرة والمناصرة في الأتباع والأشياع وتناصر أهل الاتفاق والاجتماع[٢].

وفي فقرة أخرى يقول الغزالي: "فمن أي وجه يصح الاستدلال بكثرة الأتباع؟ قلنا: إنما يستبين وجه دلالة الكثرة من فهم مأخذ الإمامة"[٣].

ولكن مع ذلك، فإن الغزالي قدم هذا المفهوم لهدف آخر مختلف عما قصد إليه ابن تيمية، ففي الفترة التاريخية التي عاصرها الغزالي كان السلاجقة الأتراك هم السادة الحقيقيون لبغداد التي حكموها باسم السلطنة، حيث كان يطلق لقب "سلطان" على الأمير السلجوقي، وحتى يمكن الحفاظ على وحدة العالم الإسلامي كان لا بد للغزالي أن يساند نظرية التسوية السنية في مسألة الخلافة، وبذلك اقتضى الوضع من الغزالي أن يحدد ثلاثة سبل للخلافة.

السبيل الأول، بنص شرعي من السنة النبوية، والثاني، يعد من الإمام، والثالث بتفويض الإمام لمقاليد الأمور لشخص قوي يمكن من خلال تفويضه وفرض طاعته أن يتمكن من الحصول على المبايعة[٤].

إن فكرة أهل الشوكة لم توضع في إطارها المناسب إلا على يد ابن تيمية الذي رفض النظرية التقليدية للخلافة واتجه إلى بناء نظرية الدولة، حيث يرى ابن تيمية أن الدولة تظهر عندما تتم مبايعة أهل الشوكة، ومن ثم يعلن المجتمع قسم المبايعة للإمام، هذا القسم يوجب على الأفراد المبايعة. وهنا يلاحظ أن ابن تيمية يرفض فكرة الانتخاب من قبل جماعة من العلماء على أساس أنه لم يوجد مثل هذا الانتخاب، ويرى أن ولي الأمر يُختار من قبل أهل الشوكة، وبتأثيرهم تعلن كل الجماعة تبعيتها له، ولكن الشوكة لا تعني عنده القوة العددية، بل

---

(١) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص ٢٣٢.

(٢) الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ٦٦.

(٣) الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ٦٥.

(٤) الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ٦٥.

إن أهل الشوكة عنده هم كل الأشخاص الذين يتمتعون باحترام وطاعة فئات الجماعة بصرف النظر عن مهنتهم ومراكزهم في الحياة[١].

ويرى ابن تيمية أن إعلان هذه الجماعة عن مبايعة أهل الشوكة بمثابة الإعلان منها بأنها ستطيع الإمام ما دام الأمر في طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وبذلك يكون للبيعة مظهرين:

الأول: أنها عقد بين المسلم وربه يقدم فيه المسلم الطاعة المطلقة لله.

والثاني: أنها عقد بين المسلم والسلطة الإدارية للمجتمع، والثانية تقوم على الأولى ولكنها تختلف من حيث استدامة الطاعة لهذه السلطة ما دامت في طاعة الله ولا تأمر بمعصية[٢].

ويؤكد ابن تيمية على أفكاره هذه من خلال الآية القرآنية: ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم* فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾[٣] والتي تظهر لنا صورة الطاعة المطلوبة للسلطان.

ورغم أن ابن تيمية ليس مهتماً بمسألة الخلافة، إلا أنه مهتم جداً بمسألة السلطة داخل المجتمع وطبيعة العلاقة بين السلطة والطاعة، لذلك جاء استخدام ابن تيمية لهذه الآية في مقدمة كتابه الشهير "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، حيث وعى ابن تيمية ضرورة قيام نظام حكم قوي، وذلك حين يقول: "يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من رأي"[٤].

وبذلك نرى أن الطاعة للسلطة المسلمة الداعية إلى دين الله تحتل مكاناً هاماً لدى ابن تيمية، وبصورة تختلف عمن سبقه من الفقهاء، فالطاعة التي يطلبها ابن تيمية ويحث عليها ليست الطاعة السلبية العمياء، بالنسبة له تعني الطاعة توافر شروط من المسلمين جميعاً في الاشتراك في الإدارة وبشكل متعاون، فالدولة ليست سوى منظمة يعمل لها الإمام والرعية بشكل تعاوني بهدف الدعوة إلى الله والعمل على تحقيق ذلك[٥].

---

(١) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم**، ص٧١.

(٢) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٥.

(٣) **سورة النساء**، الآية ٥٩.

(٤) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٥٤.

(٥) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم العربي**، ص ٧١-٧٢.

الطاعة السياسية المطلوبة من الرعية هي طاعة رقابية انتقادية، فالرأي العام لا يفقد حقوقه تجاه أولي الأمر، وإذا كان ابن تيمية قد طلب الالتزام الصارم بالطاعة من الأفراد فذلك لأنه ضمن لهم الكثير من الحقوق، ومن هذه الحقوق أن يقدم المواطن النصيحة للإمام حينما يرى ذلك مناسباً، بمعنى حقه في إبداء رأيه، وذلك ينطبق على كل فرد من أفراد المجتمع.

لاحظ ابن تيمية اختلاف الآراء حول مدى الالتزام بالطاعة للإمام الفاسد والجاهل، وخصوصاً إذا حكم هذا الإمام بالعدل وباشر الأعمال بما يتفق ومبادئ الشريعة، فرأى أن هناك ثلاث اتجاهات، الاتجاه الأول: وهو الأقل تقبلاً لدى أهل السنة ويتمثل في رفض أوامر هذا الإمام وعدم الانصياع له جهراً.

الاتجاه الثاني: وهو الأكثر صحة من وجهة نظر أهل الحديث والفقهاء أن طاعة الإمام واجبة في جميع الحالات التي تتوافق مع طاعة الله.

والاتجاه الثالث : ويتمثل في ضرورة التفرقة بين الإمام الأعظم ومرءوسيه من الولاة والأمراء والقواد الذين تجوز عدم طاعتهم إذا ثبت عدم قدرتهم على تحقيق العدل.

ويرفض ابن تيمية هذه التفرقة لأن عزل أو الإطاحة بالأمير أو القائد الحاصل على ثقة الإمام قد يؤدي إلى الفتنة بسبب النزاع المترتب على ذلك، وبالتالي فإن عدم الطاعة للأمير قد يؤدي إلى شر عظيم، في هذه الحالة يكون الاتجاه الثاني هو أفضل الاتجاهات(١). إن إعطاء الإذن للأفراد بعدم الطاعة لا يجوز إلا إذا أصدر الإمام أو أتى من الأعمال ما يناقض نصاً صريحاً من الكتاب والسنة أو الإجماع(٢).

ولقد قال رسول الله ﷺ: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"(٣)، وقال: "إذا أمر أحدكم بمعصية فلا طاعة له"(٤).

ويذهب ابن تيمية إلى أهمية التفرقة بين عدم الطاعة والعصيان المسلح، فمن الجائز للفرد أن يرفض طاعة الإمام الفاسق وأن يعاقب على ذلك، هذا لا يعني حقه في حمل السلاح ضد الحاكم ما دام هذا الحاكم مقيماً للصلاة، ويستشهد ابن تيمية بعدد من الأحاديث لتأييد

---

(١) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج٢، ص ٩٥.

(٢) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص١٢.

(٣) الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م) **سنن ابن ماجة**، كتاب الجهاد "باب لا طاعة في معصية الله" ، المطبعة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ. رقم الحديث ٢٨٥٤.

(٤) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) **سنن الترمذي**، كتاب الجهاد باب ما جاء في "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق". المكتبة الإسلامية، ١٩٨٣م، رقم الحديث ١٦٢٩.

وجهة نظره مثل قول الرسول ﷺ: "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قلنا: يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك، قال: لا ما أقاموا الصلاة إلا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من الطاعة"[١].

فالأئمة قد يكونوا صالحين أو فاسقين ولكن لا يحق للمسلم أن يحمل عليهم مهما تكن الأسباب ولو ولي عليهم عبد حبشي[٢].

ويمكن القول أن مذهب ابن تيمية في طاعة السلطة وعدم الخروج عليها، الذي أورده في كتاب (منهاج السنة النبوية) لم يعد له وجود في كتابه (السياسة الشرعية)، ربما يعود ذلك إلى وعيه المتأخر باستبداد السلطة والتعسف السياسي الذي ناله على يديها وهذا ما دفعه على ما يبدو إلى انتقاد النظرية التقليدية حول الخلافة عند علماء المسلمين.

- الخليفة والسلطان وكيفية كونه ظل الله في الأرض:

يعرف ابن تيمية في كتابه الخلافة والملك (الخليفة) بأنه من يخلف غيره، حيث كان النبي ﷺ إذا سافر يقول: "اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل" وقال ﷺ: "من جهز غازياً فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا"[٣].

ويؤكد ابن تيمية بأن المراد بالخليفة الذي خلف من كان قبله من الخلق، كما خلف أبو بكر الصديق الرسول ﷺ[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم﴾[٥]، وقوله تعالى:﴿ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا..﴾ إلى قوله تعالى: ﴿..ثم جعلناكم خلائف في الأرض﴾[٦]. ومنه قوله تعالى:﴿وعد

---

(١) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٤م) **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة "باب خيار الأئمة وشرارهم"، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٤م، رقم الحديث ٣٤٤٨.

(٢) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ج١، ص ٢٨.

(٣) **رواه مسلم** في كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب في سفر الحج وغيره، ج٢، ص ٩١٨.

(٤) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٥٠.

(٥) **سورة الأنعام**، الآية ١٦٥.

(٦) **سورة يونس**، الآية ١٤.

الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذين ارتضى لهم"(١).

إذاً ابن تيمية يرى أن معنى الخلافة: هو خلافة أحدهم لآخر أثناء غيابه أو بعد موته في أمر ما، أما مسألة خلافة الله فيؤكد ابن تيمية على عدم جواز أن يكون لله خليفة، ويستشهد برد لأبي بكر عندما نودي بلقب خليفة الله حيث قال: لست بخليفة الله، ولكني خليفة رسول اللهﷺ حسبي ذلك(٢).

يؤكد ابن تيمية أن الله عزّ وجل هو من يكون خليفة لغيره، حيث قال النبي ﷺ: "اللهم أصحبنا في سفرنا وأخلفنا في أهلنا"، وذلك لأن الله حي، شهيد، مهيمن، قيوم، رقيب، حفيظ، غني عن العالمين، ليس له شريك ولا ظهير ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة، ويكون لحاجة المستخلف إلى الاستخلاص، لذلك فمعنى خليفة مُنتفي في حق الله تعالى وهو منزه عنها فإنه حي قيوم شهيد لا يموت ولا يغيب وهو غني يرزق ولا يُرزق برزق عباده وينصرهم ويهديهم ويعافيهم، لذلك لا يجوز أن يكون أحداً خلفاً له ولا يقوم مقامه، فمن جعل له خليفة فهو مشترك به(٣).

أما بالنسبة لمسألة كون السلطان ظل الله في الأرض، فقد عمل ابن تيمية على إعادة ما تعرض له العلماء والفقهاء الذين سبقوه في قضية الدين والسلطان، ويستشهد ابن تيمية بالقول الشائع بأن "السلطان ظل الله في الأرض يؤدي إليه كل ضعيف وملهوف"(٤). وأن ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان"(٥).

ويشرح ابن تيمية في كتابه الخلافة والملك الحديث النبوي : "السلطان ظل الله في الأرض.."، بقوله :" بأن الظل مفتقر إلى آوٍ، وهو رفيق له مطابق له نوعاً من المطابقة، والآوي إلى الظل المكتنف بالمظل صاحب الظل. فالسلطان عبد الله مخلوق مفتقر إليه، لا يستغني عنه طرفة عين وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني السؤدد والصمدية التي بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الأرض، وهو أقوى الأسباب التي بها يصلح أمور خلقه وعباده، فإذا صلح ذو السلطان صلحت أمور الناس وإذا

---

(١) **سورة النور**، الآية ٥٥.

(٢) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٥٢-٥٣.

(٣) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٥٣-٥٤.

(٤) ابن يتيمة، **الخلافة والملك**، ص ٥٤.

(٥) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٥٦. **منهاج السنة**، ج١، ص ٤٤.

فسد فسدت بحسب فساده ولا تفسد من كل وجه بل لا بد من مصالح، إذ هو ظل الله، لكن الظل تارة يكون كاملاً، مانعاً من جميع الأذى وتارة لا يمنع إلا بعض الأذى، وأما عدم الظل فسد الأمر"[١].

وبذلك يتضح لنا من خلال آراء ابن تيمية بالنسبة لمسألة السلطة أن ابن تيمية يضع مسألة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المرتبة الأولى دون النظر لطبيعة الحاكم خليفة كان أم سلطاناً، فالمهم عند ابن تيمية استمرارية الدين الإسلامي، والحفاظ على بلاد المسلمين وجهاد الكفار، وإطاعة الحاكم ما دام في طاعة الله عز وجل.

---

(١) ابن تيمية، **الخلافة والملك**، ص ٥٤.

السلطة عند ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م):

يختلف ابن جماعة عن الماوردي في أنه عاش في مرحلة صارت فيها الدولة السلطانية حقيقة نهائية، ولم يعد مشروع إعادة الخلافة كسلطة مركزية فعلية أمراً وارداً.

عاش ابن جماعة في أيام سلاطين المماليك الذين أحيوا الخلافة العباسية في القاهرة، بعد أن قضى عليها المغول في بغداد.

وكان المماليك قد حققوا انتصارات ضخمة ضد الصليبيين والمغول مما أكسبهم شرعية منبثقة من كونهم قادوا الجهاد لحماية المجتمع من أعدائه الخارجين.

وقد استفاد المماليك من وجود الخلافة كي يجعلوا دولتهم مركز استقطاب العالم الإسلامي، ذلك أن وجود الخلافة في القاهرة كان يدفع بالعديد من الدول الإسلامية في مختلف الجهات إلى طلب اعتراف الخلافة، بالإضافة إلى أنه فتح مجال الاتصال بين هذه الدول والدولة المملوكية.

كان الخليفة العباسي في القاهرة يمنح السلطان براءة الاعتراف به كأمر واقع، ورغم أنه لم يكن يستطيع تغيير هذا الأمر الواقع إلا أنه كان يؤكد حقيقة موجودة ويضيف إليها طقساً يعتبر رمزاً دينياً، لم يكن هذا الرمز دون معنى بل كان يعطي الدولة المملوكية بُعداً دينياً، يشد ساعدها ويجعلها أكثر قبولاً لدى رعاياها.

شارك ابن جماعة في السلطة من خلال تقلده للعديد من المناصب أهمها تولية منصب قاضي قضاة الشافعية وخطيباً للمسجد الأقصى وقاضياً لبيت المقدس، ومدرساً وقاضياً لمدة أربعين سنة في دمشق والقاهرة[١].

وقد عرف فضله ومنزلته كبار رجال الدولة مثل الوزير شمس الدين بن السلعوسي، وزير الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م). وقد مكنته هذه العلاقة الطيبة مع الوزير ابن السلعوسي من تولي منصب قاضي قضاة الشافعية. كما أن ابن جماعة لعب دوراً مهماً في الصراع الدائر بين لاجين وكتبغا.

وفي عهد السلطان محمد الناصر بن قلاوون تقلد ابن جماعة عدة وظائف هامة في

---

(١) عبد الجواد، خلف، **القاضي بدر الدين بن جماعة، حياته، وآثاره**، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، د.ت، ص ١٣٢. وسيشار إليه لاحقاً: عبد الجواد، ابن جماعة.

الدولة، حيث كان على علاقة حسنة مع هذا السلطان خاصة بعد عودة الناصر محمد من الكرك[١].

إن العصر الذي عايشه ابن جماعة يعتبر من –الوجهة السياسية– امتداداً للتدهور الذي بدأ يضرب جنبات الخلافة منذ القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي، بل إن عصره شهد انحداراً سياسياً لم يتمكن معه ابن جماعة من تحديد فواصل قاطعة بين الإمام والملك والسلطان، كما سنرى حيث وضعهم في مستوى واحد.

جعل ابن جماعة عنوان كتابه "تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام" لأن هاجسه الرئيس كان الحفاظ على حكم يحمي المجتمع الإسلامي في وقت كان قد تعرض فيه لهجمات خارجية شرسة كادت أن تؤدي به إلى الفناء.

لم يكن هاجس ابن جماعة رسم برنامج لعودة سلطنة الخلافة المركزية، التي ظن الماوردي أنها ستعود على يد السلاجقة.

لم تكن الخلافة أمراً مرتقباً رجوعه لتجاوز التفرقات الداخلية في المركز – بغداد– وفي الأطراف كما هو الأمر أيام الماوردي، ولم تكن صيانة المجتمع في وجه التحديات والأخطار الخارجية، وكانت الدولة المملوكية تقوم بهذه المهمة رغم أنها من حيث نشأتها وظروف تكوينها، لم تكن منسجمة مع النظرية السياسية الإسلامية الموروثة، لذلك كان على ابن جماعة أن يُعدّل هذه النظرية، فظهر كتابه "تحرير الأحكام" والذي تزامن أيضاً مع كتاب "السياسة الشرعية" لابن تيمية.

والواقع أن ابن جماعة قد اشترك في كتابه هذا مع كتاب ابن تيمية في ثلاث نقاط رئيسة هي: الهدف والمنهجية والمضمون.

فالهدف من الكتابين مشترك: هو نصح ولاة الأمور وعرض موجز لقواعد الحكم، حيث يقول ابن جماعة في مقدمة كتابه "أحق من أهدين إليه أنواع الحكم والعلوم ووجبت له النصيحة على الخصوص والعموم من ولاة أمور المسلمين، فنظم أحكامه على أوفق مراد وأحسن نظام، وسعى السعي الجميل في مصالح رعيته... فهذا مختصر في جمل الأحكام السلطانية ونبذ من القواعد الإسلامية..."[٢].

---

(١) عبد الجواد، **ابن جماعة**، ص ١٣٤.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٤٥.

ويقول ابن تيمية في مقدمة كتابه "السياسة الشرعية"، "هذه رسالة مختصرة في جوامع من السياسة الإلهية والإيالة النبوية، لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاة الأمور"(١).

والمنهج في الكتابين واحد يعتمد في استخلاصه لأحكام السياسة الشرعية على الكتاب والسنة، وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية حريصاً على إبراز القواعد العامة دون الجزئيات والتفصيلات. كذلك نجد التشابه بين الفقيهين في مسألة المضمون، حيث ركز ابن تيمية على مسألة أداء الأمانات على الأموال السلطانية كالغنيمة والصدقات والفيء، وأوضح ما يقع من ظلم الولاة والرعية، وبين مصارف الأموال العامة وتعرض للحدود وحقوق الناس وضمن رسالته الكلام عن الشورى وأهمية الولاية.

أما ابن جماعة فقد قسم بحثه إلى سبعة عشر باباً ضم كل باب عدة فصول، وتعرض في الكتاب للخلافة وأحكامها والوزارة والقضاء واتخاذ الجند للجهاد ومصادر دخل الدولة وتوزيعها وقتال أهل البغي وأحكام عقد الذمة(٢).

- وجوب الإمامة وإقامة السلطان عند ابن جماعة:

يقرّ ابن جماعة بضرورة وجوب الإمامة ويعطي الأسباب الهامة لوجوبها، "وذلك لحراسة الدين وسياسة أمور المسلمين وكف أيدي المعتدين وإنصاف المظلومين من الظالمين، وأخذ الحقوق من مواقعها ووضعها جمعاً وصرفاً في مواطنها"(٣).

ويستشهد بالآيتين الكريمتين: ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الآرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾(٤) وقوله تعالى: ﴿الذين إن مكنــــهم في الأرض أقاموا الصلوة وآتوا الزكوة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾(٥).

ويعلق ابن جماعة على هاتين الآيتين بقوله: "ضمن الله سبحانه نصرة الملوك بهذه الشروط الأربعة فإذا قاموا بهذه الشروط تحقق لهم النصر المشروط(٦).

---

(١) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ١٤-١٥.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٤٦-٤٧.

(٣) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٤٦-٤٧.

(٤) **سورة ص**، الآية ٢٦.

(٥) **سورة الحج**، الآية ٤١.

(٦) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٤٨.

ويستعين ابن جماعة أيضاً بقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾(١)، ليؤيد الدليل العملي من جهة (أن الله تعالى أقام السلطان في الأرض، يدفع القوي عن الضعيف وينصف المظلوم من ظالمه، لتواثب الناس بعضهم على بعض، ثم منّ الله على عباده بإقامة السلطان لهم)، فإقامة السلطان في نظر ابن جماعة من الأمور الهامة الداعمة لاستقرار أحوال المسلمين، حيث يقول: "فإن بذلك صلاح البلاد وآمن البلاد وقطع مواد الفساد، لأن الخلق لا تصلح أحوالهم إلا بسلطان يقوم بسياستهم ويتجرد لحراستهم ولذلك قال بعض الحكماء: جور السلطان أربعين سنة خير من رعية مهملة ساعة واحدة"(٢).

ويستشهد ابن جماعة ببعض الأحاديث الدالة على وجوب الإمامة وإقامة السلطان، ومنها "السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإن جار كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر"(٣).

وعن أحمد بن حنبل: "لو كانت لي دعوة مستجابة لدعوت بها إلى السلطان لأن في صلاحه صلاح البلاد والعباد وفي فساده فسادها"(٤).

السلطان كما يتبدى في شخصية الملوك بحسب ما وضعه ابن جماعة لا يكتب له النصر والاستقرار إلا إذا عمل بمقتضى الآية الكريمة: ﴿الذين إن مكنـــهم في الأرض أقاموا الصلـــوة وآتوا الزكـــوة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾(٥). هذه الآية تتضمن شروط السيادة الدنيوية والهناء في الآخرة لمن يصبح ظل الله في الأرض(٦).

وقد اتخذ ابن جماعة هذه الآية ذريعة لتبرير قيام السلطة في المجتمع الإسلامي، رغم أن الملكية الكسروية أو الهرقلية مكروهة في الإسلام، والأصل في السلطة أن تقوم على الشورى كما عرفها المسلمون في ظل الخلافة الراشدة(٧).

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ٢٥١.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٤٨-٤٩.

(٣) حديث ضعيف أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن عمر رضي الله عنه. السيوطي، **الجامع الصغير**، الحديث ٢٣٤٧.

(٤) ابن الجوزي، **المصباح المضيء**، ج١، ص ١٤٩. أبو يعلى الفراء، المعتمد، ص ٢٣٨.

(٥) سورة الحج، الآية ٤١.

(٦) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٨٨.

(٧) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٨٨.

من الواضح أن ابن جماعة يعاني من ما يمكن تسميته "شخصية السلطة" وهي ظاهرة لم يعرفها المسلمون إلا مع تدهور الخلافة السنية في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، حيث كانت لها السيادة كفكرة في مؤلفات الأدب السياسي التي قامت على تراث الحضارات الأجنبية كالفارسية واليونانية والهندية، هذه الحضارات ترى أن الملك هو كل شيء في المملكة، وأنه لا حياة للناس بدونه، وأنه كما يكون الملوك يكون الناس، يقول ابن جماعة في هذا الصدد: "فإذا عدل (يقصد السلطان) لزمت الرعية العدل وقوانينه، فانتعش الحق وتناصف الناس وذهب الجور فترسل السماء بركاتها وتخرج الأرض نباتها وتكثر الخيرات وتثمر التجارات".(١)

ويزداد تجسد هذه الفكرة في قوله: "وقيل السلطان من الرعية كالروح من الجسد، فإن استقام مزاجها استقام مزاج جميع أعضائه وحواسه، وإن فسدت فسد مزاج الأعضاء وتعطلت أحوال الجسد"(٢).

يمكن اعتبار أن أفكار ابن جماعة هذه جاءت بسبب الظروف الصعبة التي أحاطت بالعالم الإسلامي في تلك الفترة، حيث كان المسلمون في أشد الحاجة إلى سلطان قوي يحمي بيضة الإسلام وأهله حتى وإن كان فاسقاً، وتبرير هذا التوجه أن ابن جماعة لم يهتم كثيراً بمنصب الخلافة من جهة خلطه لها مع الملك والسلطان دون تحديد قاطع"(٣).

- مفهوم أهل الشوكة وطرق انعقاد الإمامة عند ابن جماعة:

يقسم ابن جماعة الإمامة إلى قسمين:

القسم الأول: اختياري، أما الثاني: فهو قهري، وللإمامة الاختيارية عند ابن جماعة عشرة شروط إذا توفرت هذه الشروط تكون الإمامة بموجبها إمامة شرعية، وهذه الشروط هي: "أن يكون الإمام ذكراً، حراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، عدلاً، شجاعاً، قرشياً، عالماً كافياً، لم يتولاه من سياسة الأمة ومصالحها "(٤).

ويلاحظ أنه على الرغم من واقعية ابن جماعة إلا أنه لم يستطع أن يحيد عن النهج السني التقليدي فيما يتصل بالنسب القرشي، وهي قضية قد فقدت أهميتها منذ القرن الخامس

---

(١) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٠.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٠.

(٣) البغدادي، **السياسية الشرعية**، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٤) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥١.

الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ولكن على ما يبدو أن التأثير الديني للخلافة السنية لم يفقد تأثيره تماماً وخصوصاً بعد أن احتضنها المماليك بعد سقوط بغداد، وما كان التفكير السني أن يتصور المجتمع الإسلامي دون خليفة، وذلك حتى تكتسب المعاملات شرعيتها عن طريق التفويض العام من الخلافة(١).

وعملية انعقاد الإمامة الاختيارية تتم عند ابن جماعة بطريقتين الأولى: في بيعة أهل العقد والحل من الأمراء والعلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر حضورهم ببلد الإمام عند البيعة(٢).

لكن ابن جماعة لم يشترط في أهل البيعة عدداً مخصوصاً بل ما تيسر حضوره عند عقدها، كما أن ابن جماعة لا يشترط مبايعة أهل الأمصار بل متى بلغهم لزمهم الموافقة(٣).

أما الطريقة الثانية في انعقاد الإمامة الاختيارية فهي استخلاف الإمام الذي قبله كما استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب – رضي الله عنها –(٤)، أو جعل الإمام الأمر بعده شورى في جماعة اتفقوا على واحد منهم كما فعل عمر – رضي الله عنه – عندما اختار ستة صحابة لاختيار خليفة له(٥).

ويشترط ابن جماعة أن يكون الإمام المستخلف والمستخلف بعده قد جمعا شروط الإمامة، وأن يقبل ولي العهد ذلك بعد العهد وقبل موت المستخلف له(٦).

أما البيعة الثانية، فقد سماها ابن جماعة البيعة القهرية "قهر صاحب الشوكة" وهذه البيعة تختلف عن سابقتها الاختيارية –وهي جائزة أيضاً– حيث يرى ابن جماعة: "وأنه إذا خلا الوقت من إمام فتصدى لها من هو أهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف، انعقدت بيعته ولزمت طاعته؛ لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم"(٧).

---

(١) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٩١.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٣. الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم**، ص ٧٠.

(٣) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٣.

(٤) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٣.

(٥) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٣-٥٤.

(٦) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٤.

(٧) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٥.

ويرى ابن جماعة أنه ليس من الضروري أن تجتمع الشروط السابقة التي أوردها بالنسبة للإمام صاحب البيعة الاختيارية حيث يقول: "ولا يقدم في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً في الأصح"[١].

ويرى ابن جماعة أنه: "في حالة انعقاد الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده انعزل الأول وصار الثاني إماماً[٢]. ويبرر ابن جماعة قوله هذا لما في مصلحة للمسلمين وجمع كلمتهم[٣].

والإمامة القهرية أو التي تتم عن طريق الإجبار تبين لنا الخلط بين الإمامة والسلطنة عند ابن جماعة، وهناك فرق كبير في الفكر الإسلامي بين صاحب الشوكة والإمامة، إذ قد يتوفر الاثنان في ذات الوقت وفي نفس المكان، فالإمام هو الخليفة وصاحب الشوكة هو الأمير في حالة البويهيين أو السلطان في حالة السلاجقة والمماليك[٤].

وابن جماعة على ما يبدو خلط بين الإمامة والإمارة، بل أنه ذهب إلى افتراض انعدام الإمامة في حالة البيعة القهرية حيث يقول: "فإن خلا الوقت من إمام..."، ويضع ابن جماعة في هذه الحالة فرضية وجود تنافس بين الأمراء والملوك على مناصب الإمامة والتي شغرت بزوال الإمام، عندها من الطبيعي أن تكون الإمامة قهرية، إذ لا يمكن أن يصل إلى السلطنة إلا أن يقهر الناس حتى يقبلوا طاعته، ولا يهم أي صيغة أو رضى أو عقد وغيره من لوازم الإمامة العظمى في الأحوال العادية[٥].

وفي معرض شرحه عن الإمارة يقرّ ابن جماعة من خلال تصوره لهذا الموضوع بازدواجية السلطان، فكثيراً ما يذكر ابن جماعة في معرض حديثه عن الملوك والسلاطين في نفس مستوى الأئمة لعلمه التام بسيطرتهم على مقدرات الأمور في مصر والشام، فمن خلال حديثه عن البغاة يعرفهم ابن جماعة بأنهم: "الذين خرجوا عن طاعة الإمام ولهم شوكة ومنعة"، فمقصد ابن جماعة هنا ليس الإمامة العظمى كما هو ظاهر لعلمه بأنها ليست ذات فعالية، بل

---

(١) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٥.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٥.

(٣) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٦.

(٤) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٩٢.

(٥) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٩٢.

كان يقصد السلطان بدليل إيراده لفظ السلطان عند الحديث عن الكيفية التي يجب على السلطان أن يستعملها للتعامل مع البغاة"[١].

إن استخدام ابن جماعة للفظي الإمام والسلطان بهذا الشكل المتقارب يدل على أن ابن جماعة لا يريد إغضاب الإمام أو السلطان على افتراض أن قربه من مراكز السلطة يتيح له مجالاً واسعاً لكي يطلع عليه كلاً من الإمام والسلطان وذكر أحدهما دون الآخر مشكلة ليس من السهل مواجهتها[٢].

والواقع أن ابن جماعة قدم أرائه هذه تسويغاً للوضع القائم في زمنه، حيث جعل التغلب والقهر أساساً مشروعاً للسلطة، كما هو للإمامة وعلى عامة الناس طاعة الملك أو السلطان الذي يستولي بالقهر والشوكة ما دام قد حصل على تفويض شكلي بالسلطنة من الخليفة[٣].

ويرجع ابن جماعة ذلك إلى أن الأصل في الملك لله – سبحانه – وأن السلطان هو منزلة الولي من هذا الملك، ولذلك عليه أن يتصرف وفق ما يشرعه المالك على غرار حالة النواب والولاة الذين يتصرفون فيما بين نهي السلطان وأمره، وإذا خالفوا ذلك حق للسلطان عزلهم، كذلك حال السلطان مع الله – سبحانه وتعالى– في رعاياه، ولكن لا يجرؤ ابن جماعة على الجهر بحق الرعية في عزل السلطان إذا أساء التصرف، وإن كان يمكن الاستنتاج من كلام ابن جماعة أن السلطان مسؤول أمام الله وحده بحكم كون الله – سبحانه – هو المالك الأصلي، وفي كلتا الحالتين ليس هناك رادعاً[٤] في مواجهة السلطان فيما لو حاد عن جادة الصواب، وتصرف ضد الشريعة، يعزز ذلك عدم إجازة ابن جماعة لعزل السلطان إذا طرأ عليه ما يوجب فسقه، لما قد يجره ذلك من اضطراب الأمور في المجتمع بسبب شوكة السلطان وقدرته[٥].

(١) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٣١٠-٣١١.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٣١١.

(٣) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم**، ص ٧٠-٧١.

(٤) الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ١٩٧-١٩٨.

(٥) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٣٠١.

- فيما للخليفة والسلطان وما عليه:

يرى ابن جماعة أن إمام المسلمين إن كان خليفة أو سلطاناً له الحق في ولاية كل إقليم أو بلد أو ناحية أو عمل إلى كفؤ للنظر العام فيه، لأن الحاجة تدعوه إلى ذلك لا سيما في البلاد البعيدة كما فعل الرسول ﷺ عندما ولى عتاب بن أسيد مكة، وكما ولى أبو بكر خالد بن الوليد على الشام، وكما ولى عمر بن الخطاب أبا عبيدة على الشام(١).

ويؤكد ابن جماعة على أن السلطان المتولي من جهة الخليفة له كامل حقوق الخليفة وصفاته خلا النسب القرشي، ذلك لأنه قائم مقامه(٢)،

ويقسم ابن جماعة تفويض الخليفة إلى عام وخاص، فالتفويض الخاص يكون خاصاً بعمل ما، ولا تكون له الولاية في غيره، مثل تولية شخص ولاية الجيش دون الأموال أو الأموال دون الأحكام(٣).

أما التفويض العام فيكون في كل الأمور صغيرها وكبيرها، مثل تقليد الفقهاء والولاة وتدبير الجيوش واستيفاء الأموال وصرفها وقتال المشركين والمحاربين ولا ينظر في غير الإقليم المفوض إليه(٤)، ويلاحظ في هذه المسألة تأثر ابن جماعة الواضح بآراء الماوردي الذي قسم الولاية إلى خاصة وأخرى عامة(٥).

ويرى ابن جماعة كالماوردي: "أنه إذا استولى ملك بالقوة والقهر والشوكة على بلاد فيجب على الخليفة أن يفوض أمورها إليه؛ استدعاءً لطاعته ودفعاً لمشاقته، وخوفاً من اختلاف الكلمة، وشق عصا الأمة، فيصير بالتفويض صحيح الولاية، نافذ الأحكام"(٦).

ويرى ابن جماعة أن للسلطان والخليفة على الأمة عشرة حقوق وعليهم عشرة واجبات، ويبدو أن ابن جماعة قد نقل عن الماوردي في هذه المسألة أيضاً حيث ذكر الماوردي هذه الحقوق والواجبات في كتابه الأحكام السلطانية(٧).

---

(١) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٥٨-٥٩.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦٠.

(٣) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦٠.

(٤) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦٠.

(٥) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص ٢١.

(٦) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦١.

(٧) للمزيد من التفاصيل انظر: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص ٥١-٥٢.

أما حقوق السلطان العشرة فقد أجملها ابن جماعة في بذل الطاعة له ونصحه والقيام بنصرته ومعرفة عظيم حقه، وإيقاظه عند غفلته وتحذيره من عدوه، وإعلامه بسير عماله، وإعانته على أعباء الحكم، ورد القلوب النافرة عنه، والذبّ عنه بالقول والفعل والمال(١).

أما حقوق الرعية على السلطان فهي:

حماية بيضة الإسلام، وحفظ الدين، وإقامة شعائره، وفصل القضايا والأحكام بين الخصوم، وإقامة الحدود الشرعية، وجباية الزكاة والجزية، والنظر في أوقات البر والقربان، وتقسيم الغنائم والعدل(٢).

كما رأى ابن جماعة بعدم جواز عزل الإمام إذا طرأ عليه ما يوجب فسقه (٣)، "أما إذا خرج على الإمام طائفة من المسلمين رامت خلعه أو منعته حقاً عليها له، سألهم ما يبتغون فإن ذكروا شبهة أزالها أو علة أزاحها، فإن أصروا قاتلهم لقوله تعالى:﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء على أمر الله﴾(٤). ولا يقاتلهم بما يعم كالمنجنيق والنار إلا للضرورة ولا يسبي حريمهم ولا يغني أموالهم، ومن أسر من رجالهم حبس حتى انقضاء حربهم ثم يترك ويؤخذ عليه العهد أن لا يعود إلى ذلك"(٥).

إن الأحكام التي قام ابن جماعة بتحريرها ووضعها تحت إمرة السلاطين، لكي يتدبروا أمور أهل الإسلام، مرتبطة بشكل عميق بظروف العصر المضطرب الذي عاصره، ولعل هذا يفسر التشويش الفكري في ثنايا الموضوعات ذات الطابع السياسي التي عالجها في مؤلفه، الحيرة بين الإمام والسلطان وميله في أغلب الأحيان إلى جانب الأخير(٦).

لذلك لم يكن ابن جماعة مبتدعاً حين تعامل مع الواقع، حيث لم يعط الإمامة أو الخلافة اهتماماً كبيراً، كما فعل المتقدمون من العلماء، وكان تركيزه على الملوك والسلاطين أصحاب القوة السياسية الحقيقة بغض النظر عن مدى توافقها مع المبادئ الشرعية(٧).

---

(١) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦٢-٦٤.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦٥-٦٩.

(٣) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٧٢.

(٤) **سورة الحجرات**، الآية ٩.

(٥) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٦٠.

(٦) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٣١٤.

(٧) البغدادي، **السياسية الشرعية**، ص ٢٨٦.

إن العصر الذي عايشه ابن جماعة يعتبر – من الوجهة السياسية – امتداداً للتدهور الذي بدأ يضرب في جنبات الخلافة منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، بل أن عصره شهد انحداراً سياسياً لم يتمكن معه ابن جماعة من تحديد فواصل قاطعة بين الإمام والملك والسلطان، فوضعهم في مستوى واحد وهذا الأمر واضح للغاية من خلال إحدى فصول كتابه وهو باب "وجوب الإمامة وشروط الإمام وأحكامه"(١).

وإذا كان الماوردي قد أعلن شرعية إمارة الاستيلاء انطلاقاً من مبدأ الضرورة، فإن ابن جماعة اعتبر القوة العسكرية الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة في نفس مستوى الإمامة من حيث صحة شرعيتها، وبذلك أتاح لهذه القوة أن تتسم بالشرعية، مُلغياً دور الإمامة العظمى من الحياة السياسية حتى من الناحية الشكلية(٢).

---

(١) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢٨٦.

(٢) البغدادي، **السياسة الشرعية**، ص ٢١٤.

السلطة عند ابن خلدون (٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م):

يعد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون من الشخصيات الإسلامية الفذة في العصور الوسطى، وهو وإن كان مغربي الميلاد والنشأة والثقافة – فقد ولد في تونس سنة ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م، وظل يقيم في أقطار المغرب حتى سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م فإنه قسمة بين المغرب والمشرق، لأنه عاش في هذا القسم الثاني من الوطن الإسلامي وفي مصر على وجه التحقيق، ما يناهز ربع قرن من الزمان، فقد وصل إلى القاهرة سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م وتوفي ودفن في مقابرها سنة ٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م[١].

لقد جلس ابن خلدون للتدريس في أكثر البلدان التي حل بها، مثل جامعة القصبة في مدينة بجاية وجامع القرويين في فاس، والجامع الأزهر في القاهرة، والمدرسة القمحية في الفسطاط، والمدرسة الظاهرية البرقوقية في القاهرة وغيرها[٢].

كان ابن خلدون رجل سياسة إلى جانب كونه رجل فكر وعلم وثقافة، حيث تقلد أسمى المناصب من وزارة وسفارة وحجابة، كما أنه لقي فيها أسوأ العواقب فدخل بسببها السجن أكثر من مرة[٣].

كما أن ابن خلدون شهد كثيراً من التحولات والتغييرات التي أسهمت بشكل واضح في أسلوب كتابته وفكره، فلقد خرجت الأندلس من يد المسلمين ولم يبق منها إلا إمارة غرناطة[٤]، وبعض المناطق المتاخمة لها تحت حكم ملوك بني الأحمر[٥].

وكان المغرب مقسماً على ثلاث دول هي: دولة بني مرين (٥٩٢-٩٥٧هـ/١١٩٥-١٥٥٠م) في المغرب الأقصى، ودولة بني عبد الواد (٦٧٣-٩٦٢هـ/١٢٣٩-١٥٥٤م) في المغرب الأوسط ودولة بني حفص في تونس(٦٢٦-٩٤١هـ/١٢٢٨-١٥٣٤م)، وكان التنافس

---

(١) الشكعة، مصطفى، **الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون**، ط٣، الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٢م، ص٢١. وسيشار إليه لاحقاً: الشكعة، الأسس الإسلامية.

(٢) الشكعة، **الأسس الإسلامية**، ص ٢٢.

(٣) الشكعة، **الأسس الإسلامية**، ص ٢٢. جدعان فهمي، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ص ٨١. وسيشار إليه لاحقاً: جدعان، أسس التقدم.

(٤) عاصمة إمارة ملوك بني الأحمر، سقطت بيد الإسبان سنة ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م.

(٥) ناصر باي، عمرو، **تطور مفهوم الخلافة من الإمام ابن تيمية إلى الشيخ علي عبد الرزاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الفلسفة، إشراف: أبو عمران الشيخ، ص ٤٤.

على أشده بين أمراء هذه الدول وحكامها، وكثيراً ما يلجأ هؤلاء إلى الاستعانة بالبدو الذين عاشرهم ابن خلدون مدة من الوقت، وتبلور ذلك الأمر في فكرة "العصبية" عنده[١]، كما سنرى.

أما في المشرق فقد كانت دولة المماليك تضم جزءاً من الحجاز وبلاد الشام إضافة إلى مصر، حيث كان المشرق الإسلامي أكثر استقراراً وتوحداً مما دفع ابن خلدون للذهاب إلى القاهرة والاستقرار فيها.

كانت شخصية ابن خلدون تجتذب أنظار السلاطين والرؤساء، مثل سلطان تونس وسلطان المرينيين وسلطان غرناطة في المغرب العربي. ولما ارتحل إلى مصر عُين قاضٍ للقضاة على مذهب الإمام مالك، وكان مقرباً من السلطان الناصر فرج، فاصطحبه معه في رحلته إلى دمشق حين توجه لملاقاة تيمورلنك الطاغية المغولي الذي كانت جيوشه قد اكتسحت مناطق المشرق الإسلامي جميعاً[٢].

على أن الظاهرة التي تلفت النظر في شخصية ابن خلدون بشكل أكثر هي أنه لم يكن يجتذب اهتمام ملوك المسلمين وسلاطينهم وحدهم وإنما كان يجتذب اهتمام الغزاة والمعتدين أيضاً، فحين التقى ابن خلدون بتيمورلنك، وتمت المقابلة بالطريقة المثيرة التي أوردتها كتب التاريخ لكي يطلب الأمان لسكان دمشق، فقد نزل متدلياً بالحبال من سور المدينة حيث صحبه القادة المغول إلى سلطانهم – أحسن السلطان لقاءه ورحب به، ولم تكن تلك سبل القائد المغولي في لقاء الناس، فقد كان فظاً خشناً سفاكاً للدماء، ولكن شخصية ابن خلدون جذابة للخاصة والعامة على السواء، حيث حاول تيمورلنك استبقاءه لديه وذلك فضلاً عن تكليفه إياه كتابة كتاب عن بلاد المغرب[٣].

إن ابن خلدون المعلم والقاضي لا يهمنا كثيراً في هذا المجال، فقد جلس للتعليم قبله مئات من الأساتذة العظام، وكذلك الحال فيما يتعلق بابن خلدون القاضي، ذلك أن ابن خلدون لم يدخل تاريخ الفكر الإسلامي من أي من هذين السبيلين، ولكن دخله كواحد من كبار المفكرين المسلمين والذين وضعوا نظريات جديدة في مجال الفكر الإسلامي، ومن بين هذه

---

(١) الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون– العصبية والدولة**، ط٣، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٠١–٢٠٢. وسيشار إليه لاحقاً: الجابري، العصبية والدولة. جدعان، **أسس التقدم**، ص٨١.

(٢) ناصر باي، عمرو، **تطور مفهوم الخلافة**، ص٤٥.

(٣) الشكعة، **الأسس الإسلامية**، ص٢٤–٢٥. ناصر باي، **تطور مفهوم الخلافة**، ص٤٥. جدعان، **أسس التقدم**، ص٨٤.

النظريات نظرية ابن خلدون حول السلطة والعصبية والخلافة وغيرها من الأمور التي تتعلق بنظام الحكم، والتي سيتم التطرق إليها إن شاء الله في الصفحات التالية.

- الإمامة والخلافة عند ابن خلدون:

بنى ابن خلدون نظريته في العمران على أسس دينية إسلامية، ومن خلال هذه النظرية أعطى ابن خلدون تصوراً محدداً للإمامة، التي هي في حقيقتها الخلافة، والتي جعل مجتمعه العمراني خاضعاً لها في تنظيماته السياسية والثقافية والسلوكية.

يلاحظ من خلال تصورات ابن خلدون بالنسبة للإمامة أنه سار على منوال الماوردي والغزالي، من حيث أنه بحثها من الناحية الفقهية، لكن ما يميز ابن خلدون في هذا المجال، أنه أعطى نظريته للإمامة نماذج من علم السياسة وشواهد من علم التاريخ والاجتماع.

فابن خلدون وبحكم اهتمامه بالمجتمع الإنساني والعمران البشري خول لنفسه حق الاجتهاد الذي اقتضاه التطور المجتمعي والتغير السياسي، هذا فضلاً عن نظريته الخاصة بالعصبية التي حاول أن يجعل منها مظهراً إسلامياً في نطاق شرائح من المجتمع وبالتالي في نطاق الخلافة وأسلوب الحكم.

استهل ابن خلدون حديثه عن الإمامة قائلاً: "لما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضرورية للبشر، ومقتضاه التغلب والقهر اللذان هما من آثار الغضب والحيوانية، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق، مجحفة بمن تحت يده من الخلق في أحوال دنياهم، لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من أغراضه وشهواته، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد من الخلف والسلف منهم، فتعسر طاعتهم لذلك، وتجيء العصبية المفضية إلى الهرج والقتل، فوجب أن يرجع ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلم لها الكافة وينقادون إلى أحكامها كما كان ذلك في الفرس وغيرهم من الأمم"[١].

يلاحظ من خلال تلك الفقرة أن ابن خلدون يستهل حديثه عن الإمامة بكلامه عن نظم الحكم القديمة بادئاً بنظام الملكية المستبدة والملك الجائر ثم يتحدث عن العصبية في نطاق الملك التي تؤدي بدورها إلى الفوضى والفساد من هرج وقتل، ثم يتبع ذلك بإطراء نظام الحكم الذي يسن القوانين ويضع التشريعات لحماية الناس من ظلم الحكام.

---

(١) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٣، ص ١٩٠.

ثم يؤكد ابن خلدون على ضرورة وجود الحكم المستتب القائم على السياسة العقلية والسماوية مفضلاً الشرعية السماوية الإلهية على الأرضية الوضعية حيث يقول: "وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولا يتم استيلاؤها"(١). قال تعالى: ﴿ سنة الله في الذين خلوا من قبل﴾(٢).

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها، كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا والآخرة، وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط، فإنها كلها عبث وباطل إذا غايتها الموت والفناء والله يقول: ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً﴾(٣). فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم ﴿صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض﴾(٤)، "فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى أن الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني فأجريته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع"(٥).

فابن خلدون يستشهد بهذه الآيات الكريمة وفي الأساس الديني في نطاق منهجه الاجتماعي مع الإشارة إلى الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني. فابن خلدون يشير إلى أن الإمامة هو ضرب من ضروب الملك(٦).

والحقيقة أن ابن خلدون يقترب من منصب الخلافة والتي هي وظيفة دينية شيئاً فشيئاً من خلال النظرة الاجتماعية لها، حيث يذم ابن خلدون الملك القائم على العصبية لأنه يؤدي إلى القهر، ويرفض الملك القائم على السياسة وحدها لأنه مجرد من الصفة الدينية التي نظمتها الشريعة الإسلامية.

حيث يقول ابن خلدون في ذلك: "فما كان منه – أي من الملك – بمقتضى القهر والتغلب وأعمال العصبية في مرعاها فجور وعدوان مذموم عنده– أي عند الشارع – كما هو مقتضى الحكمة السياسية وما كان بمقتضى الحكمة السياسية وأحكامها فمذموم أيضاً لأنه نظر

---

(١) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٢، ص ١٩.

(٢) **سورة الأحزاب**، الآية ٣٨.

(٣) **سورة المؤمنون**، الآية ١١٥.

(٤) **سورة الشورى**، الآية ٥٣.

(٥) ابن خلدون **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٠.

(٦) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٢، ص ١٩١.

بغير نور الله ﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾(١)، لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم، وأعمال البشر كلها عائدة عليهم في معادهم من ملك أو غيره، قال الرسولﷺ: "إنما هي أعمالكم ترد عليكم"، وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط "يعلمون ظهراً من الحيوة الدنيا"(٢)، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء، ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء"(٣).

وبذلك نرى أن ابن خلدون حمل على نظام الحكم الاستبدادي، رافضاً التشريع الوضعي ممتدحاً نظام الحكم السماوي، ماضياً في الاستشهاد بالبراهين القرآنية والأحاديث النبوية رابطاً بين مجتمع الدنيا ومجتمع الآخرة في حياة الناس، حيث فرق ابن خلدون بين أنظمة الملك الوضعية ونظام الإمامة السماوي.

وبناءً على ذلك فإن ابن خلدون تنحصر عنده أنواع الحكم في ثلاثة:

١- الملك الطبيعي وهو "حمل الكافة على مقتضى الفرض والشهوة"(٤).

٢- الملك السياسي وهو "حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار"(٥).

٣- الخلافة: وهي "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها... فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا(٦).

هذه هي أنواع الحكم بالإجمال، وإذا كان النوع الأول تشترك فيه جميع الأمم والشعوب والتي يسند فيه الحكام لا إلى سياسة عقلية ولا إلى سياسة شرعية، فإن النوع الثاني عُرف أكثر ما عرف عند الفرس الذين كانوا يستندون فيه إلى قوانين سياسية مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها، أما الإسلام فهو يختص بنظام معين هو الخلافة، ولكن هذا

---

(١) **سورة النور**، الآية ٥.

(٢) **سورة الروم**، الآية ٧.

(٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ج٢، ص١٩٠-١٩١.

(٤) وافي علي عبد الواحد، **مقدمة ابن خلدون**، ط١، ج٢، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٢٧م، ص ٥١٧. وسيشار إليه لاحقاً : وافي، المقدمة.

(٥) وافي، **المقدمة**، ج٢، ص ٥١٧.

(٦) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٠-١٩١.

النظام قد انقلب إلى ملك وأصبح الملوك المسلمين يجرون سياستهم على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية حسب جهدهم، فقوانينهم إذاً مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين في الاجتماع، مع مراعاة الشوكة وعصبية ضرورية والاقتداء فيها بالشرع أولاً ثم الحكام في آدابهم والملوك في سيرهم"[١].

- الصورة الفقهية للإمامة عند ابن خلدون:

يذكر ابن خلدون في إيجاز لماذا سُمي الإمام إماماً؟ ولماذا سُمي الخليفة خليفة؟ وقد جعل الصفة الأولى من إمامة الصلاة والصفة الثانية من خلافة النبي ﷺ لذلك يمكن أن يسمى خليفة بإطلاق أو خليفة رسول الله ﷺ.

وقد ناقش ابن خلدون تسمية خليفة الله وأورد أن بعض الفقهاء أجازها استناداً إلى قوله تعالى: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾[٢]. وأنكرها آخرون فإن أبا بكر رضي الله عنه لما دعي بها أنكرها ومنعها وقال: "لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله ﷺ". لأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب وأما الحاضر فلا[٣].

وأشار ابن خلدون إلى وجوب تنصيب الإمام بإجماع الصحابة والتابعين حتى لا يترك الناس فوضى، واستعرض رأي من قالوا بوجوب الإمامة بحكم العقل وناقشهم وانتهى إلى أن الوجوب إنما بالشرع.

ولم يغفل ابن خلدون آراء بعض المعتزلة وبعض الخوارج الذين قالوا بعدم وجوب منصب الإمام لا بالعقل ولا بالشرع، وأورد حجتهم في ذلك ومفادها أنهم يخشون من شبهة الملك ومذاهبه ومن إيقاع الظلم بالناس والتطاول عليهم والاستمتاع بالشهوات وأن الشريعة ممتلئة بذم ذلك ومرغبة في رفضه[٤].

لقد أبطل ابن خلدون حجة هؤلاء من منطلقين هما:

المنطلق الأول: هو الإجماع الذي انعقد على وجوب وجود الإمامة. والثاني: أن الشرع لم يذم الملك لذاته ولم يطلب تركه، فقد كان لدواد وسليمان من الملك ما لم يكن لغيرهما وهما من

---

(١) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٠.

(٢) **سورة البقرة**، الآية ٣.

(٣) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩١.

(٤) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٢.

أنبياء الله، وإنما وقع الذم على المفاسد الناشئة عنه من قهر وظلم وإغراق في الملذات، فإذا ما تحققت العدالة والصلاح واجتنب القهر والظلم وطلب الملذات والاستجابة للشهوات فلا غبار على الملك وخاصة أن إقامة أحكام الشريعة ظاهرة الوجوب(١).

أما شروط الإمامة عند ابن خلدون فلم يكد يذكر عنها شيئاً، فلم يذكر ابن خلدون شيئاً عن أهل الحل والعقد واكتفى بذكر شروط منصب الإمامة وجعلها أربعة هي العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء مع ما يؤثر في الرأي والعلم، وهو بذلك مقلد لأبي يعلى الفراء والماوردي رغم أن الماوردي جعل الشروط سبعة بما فيها النسب القرشي، مع إعطائه تفصيلات وتحليلات حول هذه الشروط، أما ابن خلدون فالأمر عنده ليس كذلك، وبخاصة النسب القرشي الذي ذهب فيه مذهباً آخر(٢). وفسرها بالعصبية التي سنناقشها لاحقاً.

بالنسبة لواجبات الإمام فلم يتوسع ابن خلدون فيها كثيراً حيث ذكرها بشكل مقتضب وهذه الواجبات تتركز في النقاط التالية : "المدافعة عنهم (الرعية) وكف عدوان بعضهم على بعض بإمضاء الأحكام الوازعة بينهم وكف العدوان عليهم في أموالهم بإصلاح سابلتهم في حوائجهم، وحملهم على مصالحهم وما تعمهم به البلوى في معاشهم ومعاملاتهم من تفقد المعايش والمكاييل والموازين حذراً من التطفيف وإلى النظر في السكة بحفظ النقود التي يتعاملون بها من الغش وإلى سياستهم بما يريده منهم من الانقياد له والرضا بمقاصدهم منهم وانفراده بالمجد دونهم والاستعانة بذوي القربى من أهل النسب والتربية أو الاصطناع القديم للدولة(٣).

- العصبية والخلافة عند ابن خلدون:

لقد خص ابن خلدون مسألة الخلافة ببحث مستفيض استعرض فيه مختلف الآراء والنظريات التي قيلت فيها بأسلوب مركز وواضح.

وإذا كان ابن خلدون قد مال في كثير من المسائل التي تعرض لها إلى تأييد موقف أهل السنة وهو واحد منهم، فإن الغرض الحقيقي من بحثه لها، إثبات أن نظام الخلافة كان خاضعاً في نشأته وتطوره لفاعلية العصبية، حيث بنى ابن خلدون نظريته في هذه المسألة على

---

(١) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٢.

(٢) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٥-١٩٦.

(٣) وافي، **المقدمة**، ج٢، ص ٦٠١.

العصبية، لذلك حاول ابن خلدون إقامة الدليل على أن الخلافة قد نشأت وتطورت ثم انقلبت إلى الملك بمقتضى العصبية ذاتها.

ويمكن القول أن المسائل التي دار حولها النقاش بين المتكلمين والفقهاء في موضوع الخلافة تمحورت في النقاط الرئيسة التالية:

١- هل نصب الإمام أو الخليفة واجباً على المسلمين أم لا؟ وإذا كان واجباً مما يدرك الشرع أو العقل وجوبه؟ وهل ترك الإسلام أمر تعيين الخليفة لاختيار المسلمين أم أنه نص على شخص معين تنحصر الخلافة في أعقابه؟

٢- ما هي الشروط التي يجب توفرها في الخليفة؟ ومن هم الذين يملكون الصلاحية لتعيين الإمام؟ ومن هم الخلفاء بعد النبي؟ وهل يجوز للخليفة أن يخطئ؟ وإذا أخطأ فهل يجوز خلعه وكيف؟

٣- وبناءً على ذلك هل كانت خلافة كل من (أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم) صحيحة أم لا؟ وهل كان ترتيبهم التاريخي هو الترتيب المطلوب أم كان ينبغي أن يسبق اللاحق منهم السابق؟ ثم هل يجوز تولية المفضول مع وجود الأفضل؟

في الواقع إن اختلاف أراء الفقهاء والمتكلمين في هذه المسائل كانت في الحقيقة انعكاساً على الخلاف السياسي الذي قسم المجتمع الإسلامي إلى فرق وأحزاب، أكثر مما كانت تعبر عن رأي مستقل وليد النظر والاجتهاد ومن هنا كانت نظرية الخلافة عند المسلمين تصطبغ عبر العصور بطابع العصر الذي أثيرت فيه ككل أو كأجزاء[(١)].

لقد أدرك ابن خلدون هذه الحقيقة، فلم يزج بنفسه في الخوض في القضايا الجانبية وإنما نظر إلى الخلافة ككل.

لقد كانت الخلافة في نظر ابن خلدون وليدة ظروف المجتمع العربي الإسلامي، وقد تطورت إلى الملك بفعل تطور هذا المجتمع نفسه. يقول ابن خلدون: "كانت القبائل العربية تعيش قبل الإسلام حياة شظف ومسغبة، فلم يكن اجتماعها تاماً وإنما كانت تعيش جماعات متفرقة يغزو بعضها بعضاً وينهب القوي منها الضعيف، ولما قام الإسلام انقلبت حياة العرب رأساً على عقب... فاجتمعت عصبة العرب على الدين بما أكرمهم الله من نبوة محمد ﷺ فزحفوا إلى أمم فارس والروم وطلبوا ما كتب الله لهم بوعد الصدق، فابتتزوا ملكهم واستباحوا

---

(١) الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون- العصبية والدولة**، ط٣، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٠١-٢٠٢. وسيشار إليه لاحقاً: الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة.

دنياهم فزخرت الرفه لديهم حتى كان الفارس الواحد يقسم له في بعض الغزوات ثلاثون ألفاً من الذهب أو نحوها"(١).

وقد استتبع هذا الانقلاب الخطير في حياة العرب قيام نظم ومؤسسات، وعلى رأس هذه النظم والمؤسسات اجتماع عصبيات العرب المتفرقة في عصبية واحدة، امتزج فيها التعصب للنسب العربي بالتعصب للدين الجديد، وكان هذا التعصب يستلزم بطبيعة الحال قيام نوع من الحكم، أي نوع من السلطة تنظم صفوف المسلمين وتوجههم إلى الجهاد خاصة بعد وفاة النبي ﷺ حين طرحت على المسلمين مشكلة (الخلافة) خليفة النبي في سياسة الدنيا وحراسة الدين(٢).

وقد بدأ ابن خلدون بمناقشة قضية الإمامة وشرط قصرها على قريش منذ انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وجرت المناقشة عليها بين كل من المهاجرين والأنصار، وهمّ الأنصار بمبايعة زعيمهم سعد بن عبادة، ولكن الموقف حسم لصالح قريش.

فابن خلدون يرى بأن الخلافة في قريش ليست لكونهم رهط الرسول ﷺ ولكن لقوة عصبيتهم.

كما يرد شروط القرشية في الإمامة إلى العصبية، تلك العصبية التي يجعل منها – دون القرشية – أحد شروط الإمامة، يقول ابن خلدون: "ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشي ومقصد الشارع منه، لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي ﷺ كما هو مشهور. وإن كانت تلك موجودة والتبرك بها حاصلاً. لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت، فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط النسب، وهي المقصودة من مشروعيتها، وإذا سيرنا وقسمنا(٣) لم نجدها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب فتسكن إليه الملة وأهلها، وينتظم حبل الألفة فيها، وذلك أن قريشاً كانوا عصبة مضر وأصلهم، وأهل القلب منهم، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف، فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لغلبهم، فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم،

---

(١) وافي، **المقدمة**، ج٢، ص ٥٤٢.

(٢) الجابري، **فكر ابن خلدون – العصبية والدولة**، ص٢٠٣.

(٣) **السبر والتقسيم**، اصطلاح أصولي، ومعناه حصر العلل التي يحتمل أن تكون إحداها سبباً في الحكم الشرعي ثم اختبار هذه العلل واحدة بعد أخرى إلىأن يتم العثور على العلة المناسبة.

ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف ولا يحملهم على الكره فتفرق الجماعة وتختلف الكلمة، والشارع حذر من ذلك حريص على اتفاقهم ورفع التنازع والشتات بينهم، لتحصل اللحمة والعصبية وتحسن الحماية، بخلاف ما إذا كان الأمر في قريش، لأنهم قادرون على سوق الناس بعصا الغلب إلى ما يراد منهم، فاشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب، وهم أهل العصبية القوية، ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة، وإذا انتظمت كلمتهم انتظمت بانتظامها كلمة مضر أجمع، فأذعنت لهم سائر العرب وانقادت الأمم سواهم إلى إحكام الملة ووطئت جنودهم قاصية البلاد، كما وقع في أيام الفتوحات و... بعدها في الدولتين[١].

وينتهي ابن خلدون بعد هذا العرض نهاية تلغي شرط القرشية تماماً من أهل الإمامة قائلاً: "فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلبة، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أن ذلك هو من الكفاية فرددناه إليها وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية، وهي وجود العصبية، فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبة على من معها لعصرها، ليتتبعوا من سواهم، وتجتمع الكلمة على حسن الحماية، ولا يعلم ذلك في الأقطار والآفاق –يعني الآن– كما كان في عصر القرشية ... وإنما يخص لهذا العهد كل قطر ممن يكون له فيه العصبية الغالبة، وإذا نظرت سر الله في الخلافة لم تعد هذا، لأن الله سبحانه إنما جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمور عباده، لتحملهم على مصالحهم ويردهم عن مضارهم، وهو مخاض بذلك ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه"[٢].

ويبدو لنا أن ابن خلدون لم يعالج موضوع الإمامة والخلافة في مقدمته وذلك لأنه يريد الوصول إلى هذه النتيجة القائمة على مفهومه للعصبية، والتي أراد أن يثبتها بشكل واضح من خلال معالجته لموضوع الإمامة والخلافة.

ويمكن إجمال نظرة ابن خلدون بالنسبة للعصبية بما يلي:

– كان العرب في حالة عصبية ضيقة ومتفرقة وهذا لا يمكن من اجتماع كلمة أو تكوين ملك، ويرى ابن خلدون أن الإسلام جاء بعصبية جديدة وشاملة أو برابطة الدين فوحدهم وألف بينهم وأطلق الطاقات في الفتوح. ويقول ابن خلدون في ذلك : "حتى إذا اجتمعت عصبية العرب على الدين... زحفوا إلى أمم الفرس والروم فابتزوا ملكهم"[٣].

---

(١) وافي، **المقدمة**، ج٢، ص ٥٢٥. **الدولتين الأموية والعباسية**،

(٢) **المقدمة**، ج٢، ص ٥٢٦.

(٣) **المقدمة**، ج١، ص ٣٦١.

وهو يرى أن العصبية القوية هي بداية تكوين الملك ويضيف "واعتبر ذلك بالدولة الإسلامية لما ألف الله كلمة العرب على الإسلام[١]".

ويرى ابن خلدون أن رابطة الإسلام هي العصبية الوحيدة الشاملة لدى العرب وهذا ما يقصده من تعبير عصبية العرب وأنهم بعيدون بطباعهم عن "سياسة الملك، وإنما يعبرون إليها بعد انقلاب طباعهم وتبدلها بصبغة دينية تمحو ذلك منهم ويجعل الوازع من أنفسهم وتحملهم على دفاع الناس بعضهم عن بعض، فالإسلام أساس وحدة العرب وقوتهم"[٢].

بل ذهب إلى أن العرب "لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين"[٣].وهو يفسر ذلك بقوله:" وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة الدين"[٤]. وهو يرى أن ضعف هذه الرابطة أو انحلالها أدى إلى زوال الملك عن العرب[٥].

وحين يحلل انهيار السلطان يفسره على هذا الأساس فيقول: "نبذوا الدين فنسوا السياسة ورجعوا إلى قفورهم وجهلوا شأن عصبيتهم على أهل الدولة ببعدهم عن الانقياد فتوحشوا كما كانوا"[٦].

ويرى ابن خلدون أن هذه العصبية (عصبية العرب) تشتت وانحلت عراها وعاد العرب إلى ما كانوا عليه، وأخذ الأمر منهم أقوام ذوو عصبية أخرى (الترك) فانتقلت هذه العصبية من العرب إلى الترك وغيرهم فتعددت الممالك والملوك، وسيبقى الحكم متنقلاً في هذه العصبيات بل ستبقى الأوضاع كما هي إلا "إذا وقع في العالم تبديل كبير من تحويل ملة أو ذهاب عمران أو ما شاء الله من قدرته، فحينئذ يخرج – الأمر– من ذلك الجيل إلى الجيل الذي يأذن الله بقيامه بذلك التبديل"[٧].

---

(١) **المقدمة**، ص ٢٨٧–٢٩٠.

(٢) **المقدمة**، ج١، ص ٢٧١.

(٣) **المقدمة**، ج١، ص ٢٦٦.

(٤) **المقدمة**، ج١، ص ٣٨١.

(٥) ابن خلدون والعرب، **مهرجان ابن خلدون**، ص ٥٠٩. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الدوري، عبد العزيز، القاهرة، ١٩٦٢م.

(٦) **المقدمة**، ص ٣٧٠.

(٧) **المقدمة**، ص ٤٥٠.

أما بالنسبة للإمامة فقد لاحظ ابن خلدون أن الإمامة زمن الراشدين كانت تقوم على الشورى وأن أساسها الوازع الديني وبساطة المجتمع، ولكن التحولات الاجتماعية بعد الفتوح أدت إلى الفتنة ثم أفضت إلى ضعف الوازع الديني وظهور العصبية، وحين تعتمد السلطة على العصبية فإن ذلك يعني تحولها التدريجي من الموافقة إلى الإكراه[١].

ولكن فكرة العقد برأي ابن خلدون بقيت بعد الفتنة في نطاق المجموعة الحاكمة (كما في الفترات الأموية والعباسية الأولى) لحاجة صاحب السلطة إلى موافقة أهل عصبية، ولكن الترف ومغريات السلطة تؤدي إلى سوء التصرف والاستبداد، وتخطي الشريعة، وهذا يفضي من حكم العصبية إلى الحكم المطلق (المستبد إلى المرتزقة) وفساد السلطة يؤدي إلى الانهيار وهذا الأمر أدى إلى ضعف عصبية العباسيين (العرب) وشجع على قيام عصبيات جديدة لأخذ السلطة في أماكن مختلفة ولإنشاء دول مستقلة، وشبه مستقلة، وهذه العصبية الجديدة (عصبية الملك) أدت إلى زوال الخلافة كمنظور تاريخي حتمي، لذلك يشترط ابن خلدون في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية غالبة على من معها"[٢].

ولكن هذه العصبية لا تعم الأقطار والآفاق في عصره كما كان في القرشية، إذ الدعوة الإسلامية التي كانت لهم عامة، وعصبية العرب كانت وافية لها بل هي محلية "وإنما يخص لهذا العهد كل قطر يمن يكون له فيه العصبية الغالبة"[٣].

وقد سار ابن الأزرق (ت ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م) على منوال سلفه ابن خلدون في مسألة العصبية، حيث أكد ابن الأزرق على أن الفرق بين الرئاسة الدينية ومفهوم الملك هو التسلط والقهر، فالرئاسة أدنى مرتبة من الملك. لأنها لا تقوم على السيطرة والقهر، وأن من يبلغ رتبة الرئاسة يتطلع إلى بلوغ مرتبة الملك[٤].

والغاية التي تجري عليها العصبية عند ابن الأزرق هي الملك، "لأن صاحبها إذ بلغ رتبة الرئاسة التي يصير بها متبوعاً لا غير، وأمكنه الترقي إلى ما وراء ذلك من القهر

---

(١) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم**، ص ٧٤.

(٢) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم**، ص ٧٤-٧٥.

(٣) **المقدمة**، ج١، ص ٣٧٩.

(٤) ابن الأزرق أبو عبد الله (ت ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م) **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق: علي سامي النشار، ٢ج، ج١، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ص ٥١. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الأزرق، بدائع السلك.

والتغلب، فإنه يترامى إليه بأقصى جهد، تكميلاً لمطلوب النفس منه، وتحصيلاً لغاية ما ترمي إليه العصبية القاهرة، وهو الملك الذي به كمال القهر والتغلب"(١).

والعصبية عند ابن الأزرق كما هي عند سلفه ابن خلدون شرط للوصول إلى الملك، والاستمرار فيه، فالملك والدولة إنما تحصل بالعصبية والشوكة، وقد يعبر عنها بالجند حيث يقوم مقامها، وذلك لأن الاستحواذ على الملك "متوقف على التغلب عليه بقهر من ينافس فيه لشرف منصبه، والتغلب كذلك متوقف على العصبية، لما فيها من النعرة الحاملة على التعاضد والتناحر لا محالة، لأن شأن كل أمر لا يتم حمل الناس عليه إلا بالسيف والسنان لما في طباعهم من استعصاء وصعوبة الانقياد"(٢).

- مصدر السلطة عند ابن خلدون:

رغم أن ابن خلدون قد جعل الدولة المحور الرئيسي لأبحاثه في العمران البشري، فإننا لا نجد في مجموع آرائه ما يدل على أنه طرح مشكلة سلطة الدولة من الأساس والتي تتلخص في السؤال التالي:

من أين يستمد الحاكم سلطته؟ والواقع أن ابن خلدون طرح نظريته في هذا المجال بناءً على نظرية "التنازع والغلبة" وذلك واضح من خلال آرائه في مقدمته حيث يؤكد ابن خلدون أن "كل أمر يحمل الناس عليه من نبوة أو إقامة ملك أو دولة... إنما يتم بالقتال عليه لما في طبائع البشر من الاستقصاء، وأن الرئاسة إنما تكون للغلبة"، إذ "لا بد من الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم واحدة واحدة..." (٣).

والواقع أن ابن خلدون يرى أن الله جعل السلطة أمراً طبيعياً يتحقق به دمج الفرد اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً وايديولوجياً، فالدولة هي إذا نتيجة ضرورة اتحاد الأفراد اجتماعياً بعد أن يكون قد مهد لها نظام سياسي "عصبة" وتبقى هذه السلطة مستمرة في المجموعات الحضارية(٤).

---

(١) ابن الأزرق، **بدائع السلك**، ج١، ص ١١٢.

(٢) ابن الأزرق، **بدائع السلك**، ج١، ص ١١١-١١٢.

(٣) **المقدمة**، ج٢، ص ١٩٤.

(٤) حقيقي نور الدين، **الخلدونية**، ترجمة: إلياس خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ج١، ١٩٨٣م، ص ٩٤.

لكن الملاحظ أن المشكلة التي شغلت بال ابن خلدون ووجهت أبحاثه ليست مسألة استمداد السلطة وإنما كيفية إقامة الدولة وعوامل تطورها وأسباب سقوطها واضمحلالها، فقد نظر ابن خلدون للدولة عموماً كإحدى "العوارض الذاتية للعمران" أي كواقعة اجتماعية تستلزم ضرورة الاجتماع والتعاون بين بني البشر للبقاء وحفظ الذات، لذلك يلاحظ أن ابن خلدون انطلق ليبحث في الدولة كما هي بالفعل وعبر تطورها التاريخي دون الاهتمام بالأساس النظري الذي تقوم عليه سلطتها(١).

فتحليلات ابن خلدون تهدف في جوهرها إلى شرح أساس انبثاق (السلطة السياسية) وسيرها في المجتمعات المعقدة خلال حقبة العصر الوسيط، ولقد كتب ابن خلدون في شأن هذا الموضوع فقال: "سلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً وطريقة مبتدعة وأسلوباً، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها(٢).

هذا يعني أن محاولة ابن خلدون النظرية تتمحور منذ البداية حول مسألة مصدر أساس السلطة (الحضارية) لا (الاقتصادية) كقضية وثيقة الاتصال بالظاهرات الاجتماعية الناجمة عن المجتمع والمتمثلة (بالعمران) أو الحضارة، بعبارة أخرى إن عوامل السلطة (الدولة) البنيوية تنشأ متوازنة مع مكونات روابط التوحيد (الحضارية) داخل المجتمع (الحضاري) (٣).

والملاحظ أيضاً أن ابن خلدون يربط مسألة الحكم بفكرته عن "الوازع" فالاجتماع البشري لا يتم إلا بوجود وازع يدفع عدوان الناس بعضهم عن بعض، وذلك الوازع – لا بد أن يكون– واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد الظاهرة حتى لا يصل إلى غيره بالعدوان، وهذا هو معنى الملك(٤).

فالدولة عند ابن خلدون تنشأ باعتبارها وازعاً من أجل التعاون وحفظ النوع وهي بذلك من وجهة نظره ضرورة اجتماعية، تفرضها استحالة بقاء البشر "فوضى دون حاكم يرزع بعضهم عن بعض فاحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم وهو بمقتضى الطبيعة البشرية: الملك الظاهر المتحكم(٥)، وهذا الملك القاهر المتحكم إنما يقبله الناس ويرضون به

---

(١) الجابري، **فكر ابن خلدون– العصبية والدولة**، ص ١٩٧.

(٢) **المقدمة**، طبعة دار القلم، ص ٦.

(٣) حقيقي، **الخلدونية**، ص ٢٧.

(٤) **المقدمة**، ج٢، ص ٤٢٨. الجابري، **فكر ابن خلدون– العصبية والدولة**، ص ١٩٨.

(٥) **المقدمة**، ج٢، ص ٥١٣. الجابري، **فكر ابن خلدون– العصبية والدولة**، ص ١٩٨.

تجنباً للتنازع "المفضي إلى القتال" وهي تؤدي على الهرج وسفك الدماء وإزهاق النفوس المفضي ذلك إلى انقطاع النوع"[١].

ونستنبط مما سبق أن ابن خلدون حاول من خلال أراءه في مسألة الإمامة والسلطة تكوين نظرية جديدة تقوم على واقع العصبية، لكن ذلك لم يمنعه من السير بشكل واضح على خطى النظرية السنية التقليدية التي جاء بها الماوردي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، واستمرت بعد ذلك حتى وصلت إلى عصر ابن خلدون، الذي حاول بدوره صياغتها بصورة تتلائم مع نظريته بالنسبة للعصبية والشوكة.

(١) **المقدمة**، ج٢، ص ٥١٣. الجابري، **فكر ابن خلدون- العصبية والدولة**، ص ١٩٨.

السلطة عن الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ/ ١٤٥٦م):

عاش كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام في العصر المملوكي الثاني، وقد اشتهر ابن الهمام بالفقه، حيث عين مدرساً بقبة المنصورة في القاهرة(١).

كانت علاقة ابن الهمام بالسلطنة الحاكمة تتسم بعدم الاستقرار، فبعد أن عينه الأشرف برسباي (٨٢٥-٨٤١هـ/ ١٤٢٢-١٤٣٨م) شيخاً في مدرسته، عزل ابن الهمام نفسه عن هذه الوظيفة، فراسله السلطان برسباي يترضاه فلم يستجب له، ثم أعرض عن تدريس المنصورة واستمر في عزلته حتى وفاته(٢).

وضع الكمال بن الهمام أرائه حول الإمامة والسلطنة من الناحية الفقهية والشرعية في كتابه (المسايرة في العقائد المُنجية في الآخرة) بينما ركز اهتمامه في بقية كتبه على النواحي الفقهية فقط دون التطرق لهذا الموضوع، لذلك يلاحظ أن أرائه تميزت بالطابع الفقهي أكثر مما عليه عند بقية الفقهاء.

- الإمامة والسلطنة عند الكمال بن الهمام :

يعرف الكمال بن الهمام الإمامة بأنها : "استحقاق تصرف عام على المسلمين"(٣). ويضيف ابن الهمام على هذا التعريف، بأن الإمامة هامة بالنسبة للمجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية وذلك بقوله: "الإمامة من أهم الأمور العالية الشأن لما يتعلق به من المصالح الدينية والدنيوية العامة للرجال والنساء الصغير والكبير، فالدينية كتنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود وسد الثغور، والجهاد لإعلاء كلمة الحق والدنيوية كدفع المتغلب وتقويم القوي والأخذ للضعيف من القوي وإنكاح الأيتام والنظر في حال اليتامى وتولية القضاء، والأمراء، بحيث ينتظم أمر المعاش مع عافية (أي الإمامة) من دفع ما قد يتوهم من إثارة فتنة"(٤).

---

(١) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٣٦م، ج٨، ص ١٢٧. وسيشار إليه لاحقاً: السخاوي، الضوء اللامع.

(٢) السخاوي، **الضوء اللامع**، ج٨، ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) ابن الهمام، **المسامرة**، ص ٢٩٥.

(٤) ابن الهمام، **المسامرة**، ص ٢٩٦.

لذلك كله أقر ابن الهمام بوجوب الإمامة وهذا الوجوب يتم عنده من جهة السمع لا من جهة العقل، حيث يقول في ذلك: "ونصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب على الأمة عندنا مطلقاً سمعاً لا عقلاً أي واجب من جهة السمع لا من جهة العقل..." (١).

ويعلل ابن الهمام ذلك بقوله: "لا يجب على الله شيء من أنه لا حكم للعقل في مثل ذلك، وأما وجوبه علينا سمعاً فلأنه قد تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول عليه حتى جعلوه أهم الواجبات..." (٢).

وقد وضع ابن الهمام خمسة شروط يجب توفرها في صاحب الإمامة وهذه الشروط تشمل الذكورة والورع والعلم والكفاءة، لكن ابن الهمام أخل باشتراط التكليف والحرية وكأنه تركه لبيان عدم صحة إمامة الصبي والمعتوه لقصور كل منهما عن تدبر نفسه، فكيف بتدبير الأمور العامة؟(٣)

كما أنه رفض إمامة العبد : "لأنه مستغرق الأوقات بحقوق السيد ويكون محتقراً في أعين الناس، لا يهاب ولا يمثل أمره"(٤). واشترط ابن الهمام الذكورة لبيان أن إمامة المرأة لا تصح إذ النساء ناقصات عقل ودين(٥).

أما الورع فيرى ابن الهمام بأنه هو حجة الإسلام ومراد الإسلام به هنا العدالة وهي المرتبة الأولى من مراتب الورع(٦).

أما العلم فيقصد به ابن الهمام العلم المقلد في الفروع وأصول الفقه(٧). ويعني ابن الهمام بالكفاءة القدرة على القيام بأمور الإمامة من بصارة بتدبير الحرب والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور(٨). والشجاعة وهي قوة الغلب كي لا يجبن عن الاقتصاص من الجناة وإقامة الحدود على الزناة والسراق ونحوهم، وإعلان الحروب وتجهيز الجيوش(٩).

---

(١) ابن الهمام، **المسامرة**، ص ٢٩٩.

(٢) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٢٩٦.

(٣) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٨.

(٤) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٨.

(٥) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٨.

(٦) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٩.

(٧) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٠.

(٨) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٩.

(٩) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٩.

بالإضافة إلى هذه الشروط يشترط ابن الهمام شرط النسب القرشي، " كونه من أولاد النضر بن كنانة لأن النضر جامع مع أنساب قريش إليه تنتهي"(١).

ويخالف ابن الهمام رأي المعتزلة في عدم اشتراط النسب القرشي ويستدل على وجوب هذا الشرط بحديث الرسول ﷺ: "الأئمة من قريش" وقوله –عليه السلام–: "نبع لقريش" وقوله: "إن هذا الأمر في قريش"(٢). لكنه لا يشترط أن يكون الإمام "هاشمياً " أي من ولد هاشم بن عبد مناف(٣).

لكن الملاحظ من خلال آراء ابن الهمام عودته عن شرط الشجاعة والعلم في الإمام وذلك بقوله "ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة، من الاقتصاص وإقامة الحدود وقيادة الجيوش إلى العدو بتفويض الحاكم إلى غيره أو أن يحكم بالاستفتاء للعلماء"(٤).

ويعلق ابن الهمام على حديث الرسول ﷺ : "اسمع واطع وإن عبداً حبشياً كأن رأسه زبيبة". بأن هذا الحديث جاء عن إمرة الإمام لأحدهم على سرية أو غيرها ولأن الإمام لا يكون عبداً بالإجماع(٥).

ويرى ابن الهمام أن عقد الإمامة لا يتم إلا بأحد أمرين: "إما باستخلاف الخليفة إياه كما فعل أبو بكر الصديق – رضي الله عنه– حيث استخلف عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– وإجماع الصحابة على خلافته، إجماع على صحة الاستخلاف وأما ببيعة من تعتبر بيعته من أهل الحل والعقد ولا يشترط بيعة جميعهم ولا عدد محدد بل يكفي بيعة جماعة من العلماء أو جماعة من أهل الرأي والتدبير"(٦).

ويرى ابن الهمام بأن مبايعة واحد فقط تكفي بشرط حضور شهود لدفع إنكار الانعقاد إذا وقع(٧).

---

(١) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٩.

(٢) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٠.

(٣) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٠.

(٤) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٠–٣٢١.

(٥) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٠

(٦) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٦

(٧) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٧

أما بالنسبة لإمامة المفضول مع وجود الأفضل فقد أقر ابن الهمام بجوازها ويتضح ذلك من خلال قوله: "لا يلزم من مجرد إجماعهم على تقديمه في عقد الإمامة أن يكون أفضل الخلق! لجواز عقد الإمامة للمفضول مع وجود الفاضل لمصلحة تقتضيه"[١].

ويضيف ابن الهمام بقوله: "فإذا وجدت الشروط في جماعة بحيث يصلح كل منهم للإمامة فالأولى بالولاية أفضلهم فإن ولي المفضول مع وجود، أي الأفضل، صحت الإمامة"[٢].

وقد خالف ابن الهمام رأي ابن تيمية الذي قال بجواز إقامة ولاية الإمامة لأكثر من واحد حيث رأى ابن الهمام بأن وجود إمامين لا تصح ويستشهد بقول الرسولﷺ: "إذا بويع بخليفتين فاقتلوا الآخر منهما"[٣].

ويجيز ابن الهمام قتل الباغي منهما فإذا أصر هذا الإمام على الخلاف كان باغياً في رأيه، فإذا لم يندفع إلا بالقتل قتل، ويوضح ابن الهمام هذه المسألة بقوله: "والمعنى في امتناع تعدد الإمام أنه منافٍ لمقصود الإمامة من اتحاد كلمة أهل الإسلام واندفاع الفتن، وأن التعدد يقتضي لزوم امتثال أحكام متضادة"[٤].

لا يجيز ابن الهمام عزل الإمام حتى ولم يتصف بالعلم والعدالة وتميز بالجهل وبالأحكام أو الفسق وذلك تفادياً للفتنة وحصول الاضطراب، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه ولا يجب الخروج عليه[٥].

وطاعة الإمام والفاجر واجبة عند ابن الهمام إذا لم يخالف الشرع: "ويجب طاعة الإمام عادلاً أم فاجراً إذ لم يخالف الشرع"[٦].

ويرى ابن الهمام أنه إذا تغلب أحد المتنفذين على الإمام حتى وإن كان فاقداً للشروط التي تأهله لمنصب الإمامة وجبت إمامته ووجب عزل الأول[٧]

---

(١) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣١٣.

(٢) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٣.

(٣) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٥.

(٤) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٥.

(٥) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٣-٣٢٧.

(٦)ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٧.

(٧)ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٨.

حيث يقول ابن الهمام في ذلك: "لو تعذر وجود العلم والعدالة فيمن تصدى للإمامة بأن تغلب عليها جاهل بالأحكام أو فاسق وكان في صرفه عنها إثارة للفتنة التي لا تطاق كمن يهدم مصراً ليبني قصراً ... فكيف لا نقضي بصحة الإمامة مع فقد الشروط عند لزوم الضرر العام بتقدير عدمها أي الإمامة بأن لا يحكم فيبقى الناس فوضى لا إمام لهم..." [١].

وقد أورد ابن الهمام عدداً من الأحاديث الدالة على طاعة الإمام، منها حديث الإمام مسلم: "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية"[٢].

وحديث الصحيحين : "من كره من أمير شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية"[٣].

وحديث مسلم : "من ولي عليه والٍ فرآه يأتي من معصية الله فليكره ما يأتيه من معصية الله ولا ينز عنه بداً من طاعة"[٤].

وأما إذا خالف الشرع فلا تجب طاعته فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، لحديث الصحيح: "لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في معروف"، وفي البخاري والسنن: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"[٥].

---

(١) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٨.

(٢) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٨.

(٣) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٣٢٩.

(٤) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٢٢٩.

(٥) ابن الهمام، **المسامرة**، ص٢٢٩.

السلطة والخلافة عند السيوطي (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م):

عاش الإمام جلال الدين السيوطي في أواخر الدولة المملوكية حيث توفي سنة (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) وكان شاهد عيان على بداية تدهور السلطنة المملوكية داخلياً وخارجياً، وعلى الحالة التي وصل إليها السلاطين المماليك من كثرة المنازعات بين أمراء المماليك الطامحين للوصول إلى الحكم، وما نتج عن هذا النزاع من تدهور أحوال البلاد، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مما أثر على الدولة المملوكية بشكل واضح.

أما بالنسبة للخلافة العباسية فقد أدرك السيوطي بشكل واضح بأنها خلافة صورية لا حول لها ولا قوة، وأنها ترسخت كمنصب ديني لا غير منذ إحيائها على يد بيبرس سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م.

رغم ذلك حاول السيوطي الذي اشتهر بمدافعته عن هذه الخلافة –بحكم العلاقات الشخصية بين أسرته وبين الخلفاء العباسيين خاصة المتوكل– وبحكم كونه فقيهاً – على رفع مكانة الخليفة العباسي، والوقوف إلى جانبها حتى ولو كان الأمر ضد السلطان المملوكي.

فقد نظر السيوطي إلى الخلافة العباسية على أنها هي الأساس في الحكم، وكان يرى بأن شرعية السلاطين المماليك لا تتم إلا بتفويض رسمي من الخليفة العباسي المقيم في القاهرة، رغم كون هذا الخليفة منزوع الصلاحيات.

فالسيوطي أراد من خلال هذا الإجراء إعطاء منصب الخلافة الصورة اللائقة والتي يجب أن يكون عليها منصب الخلافة.

فالإمام السيوطي لم يتوقف عند ذكره للخلافة العباسية من تعظيمها وتوقيرها والثناء على دور الخلافة العباسية طول فترة حكمها، وهذا الأمر واضح من خلال مدحه لخليفة عصره المتوكل على الله الثاني بقوله: "وهو الآن عين بني العباس وشامتهم، لم يزل مشار إليه محبوباً في صدور الناس وله اشتغال على والدي وغيره من المشايخ... والفت برسمه كتاب الأساس في فضل بني العباس، وكتاب رفع الباس عن بني العباس، أبقاه الله بقاءً جميلاً وأدامه على رباع المسلمين ظلاً ظليلاً، وتعفف عن أخذ ما يتحصل من مشهد السيدة نفيسة من النذور ... وصرفه إلى مصالح المكان من عمارة وغيرها..." (١).

وقوله : "واعلم أن مصر من حين جاءت دار الخلافة عظم أمرها وكثرت شعائر الإسلام فيها وعلت فيها السنة وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء ومحط رحال

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج١، ص ٧٢.

الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية حيث ما كان يكون معها الإيمان"[١].

وقد أورد السيوطي حديثاً في كتابه "تاريخ الخلفاء" يؤكد فيه على مكانة الخلافة العباسية حيث يقول فيه: "أن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يسلموه إلى عيسى بن مريم أو المهدي، فاعلم أن من تسمى بالخلافة مع قيامهم خارج باغ"[٢].

بالإضافة إلى ذلك فقد أورد السيوطي فصلاً كاملاً في الأحاديث المبشرة بقدوم خلافة بني العباس[٣].

كما أن السيوطي لم يعترف بخلافة غير خلافة بني العباس حيث رفض إمامة الخلفاء الفاطميين وغيرهم، لأن مبايعتهم صدرت عندما كان الإمام العباسي قائماً موجوداً، "سابق البيعة" فلا تصح البيعة لإمامين في وقت واحد،والصحيح المتقدم[٤].

فالسيوطي لم يعترف بخلافة الفاطميين (أطلق عليهم لقب العبيدين) إمعاناً في إنكار انتسابهم للرسول ﷺ ولا بخلافة الأمويين في الأندلس ولا الخوارج[٥]. ويمكن إرجاء ذلك للعلاقة الشخصية الجيدة بين أسرته وبين الخلفاء العباسيين.

وقد أكد السيوطي على عدم شرعية السلاطين الذين لم يأخذوا تفويضاً بالحكم من الخليفة العباسي، فالسيوطي كان يرى بأن السلاطين المماليك استبدوا بالحكم دون الخلفاء الذين أعطوهم تفويضاً بحكم المسلمين، ففي كتابه "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة" يورد السيوطي فصلاً بعنوان "ذكر سلاطين مصر الذين فوض إليهم خلفاء مصر العباسيين فاستبدوا بالأمر دونهم"[٦].

ويلاحظ أن السيوطي قد سار في أرائه هذه على منوال القلقشندي (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) في كتابه "مآثر الإنافة"[٧].

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ١٣.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٦.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٥-٦.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٦.

(٥) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص٦.

(٦) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج١، ص ٧٤.

(٧) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج١، ص ١٣.

ناقش السيوطي مسألة علاقة السلطان المملوكي مع الخليفة العباسي، في فصل أورد فيه الأحداث التي مرّ بها الخلفاء مع السلاطين المماليك، ويبدو واضحاً من خلال هذا الفصل الذي أورده في كتابه (حسن المحاضرة) ارتباط السيوطي بالخلافة، وتعاطفه معها، والوقوف إلى جانبها من خلال آرائه الدالة على ذلك[١].

كما أن السيوطي رتب مكانة السلاطين المماليك وغير المماليك وقوتهم من خلال ألقابهم المرتبطة بالخليفة العباسي، فلقب "مولى أمير المؤمنين" (عتيقة) أدنى من لقب "خادم أمير المؤمنين" ولقب "خادم أمير المؤمنين" أدنى من لقب "ولي أمير المؤمنين" والذي يأتي بدوره بعد لقب "صاحب أمير المؤمنين" والذي يأتي بدرجة أقل منزلة من لقب "خليل أمير المؤمنين" الذي تلقب به ملوك بني أيوب، أما أجل الألقاب المرتبطة بالخلافة فهو اللقب الذي تلقب به الظاهر بيبرس وهو "قسيم أمير المؤمنين"[٢].

- الفرق بين الخلافة والملك والسلطنة من حيث الشرع:

يورد الإمام السيوطي حديثاً يلخص فيه الفرق بين الخلافة والملك والسلطنة من وجهة نظره، حيث يقول: "قال ابن سعد في الطبقات.. عن سليمان أن عمر بن الخطاب قال له: أملك أنا أم خليفة؟ فقال له سلمان: إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهماً أو أقل أو أكثر ثم وضعته في غير حقه فأنت ملك غير خليفة. فاستعبر عمر[٣].

أما الحديث الثاني ... عن سفيان بن أبي العوجا قال: قال عمر بن الخطاب: والله ما أدري خليفة أنا أم ملك؟ فإن كنت ملكاً، فهذا أمر عظيم، قال قائل: يا أمير المؤمنين : إن بينهما فرقاً، قال: ما هو؟ قال: الخليفة لا يأخذ إلا حقاً ولا يضعه إلا في حقه، وأنت بحمد الله كذلك، والملك يعسف الناس فيأخذ من هذا ويعطي هذا، فسكت عمر[٤].

والواضح من خلال هذين القولين، أن السيوطي أراد أن يبين فضل الخلافة على الملك والسلطنة، وأحقية الخليفة في حكم البلاد كونه أكثر شرعية في حكم البلاد والعباد دون الملك أو السلطان، والواضح من خلال آرائه تلك تأثره الكبير بآراء القلقشندي الذي سبقه في الحديث

---

(١) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص٤٤-٩٢.

(٢) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٧٤.

(٣) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩١-٩٢.

(٤) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص ٩٢.

عن هذا الموضوع[١]، كما أن السيوطي يورد في كتابه "تاريخ الخلفاء" أحاديث متعددة تدل على مدة الخلافة الشرعية، فهي ثلاثون عاماً، فعن سفينة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الخلافة ثلاثون عاماً، ثم يكون بعد ذلك الملك"[٢].

وقول الرسول ﷺ: "إن أول دينكم بدأ بنبوة ورحمة ثم يكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكاً وجبرية"[٣]. وقول الرسول ﷺ: "لا يزال هذا الأمر عزيزاً ينصرون على من ناوأهم (عاداهم) عليه إثنا عشر خليفة كلهم من قريش"[٤]. ويعني قول السيوطي أن الخلافة لم تستمر إلا في العهد الراشدي ثم تحول الأمر إلى ملك.

أما من يطلق عليه لقب السلطنة من حيث المصطلح فقد أشار إليه السيوطي بقوله: "... لا تطلق هذه التسمية إلا على من يكون في ولايته ملوك فيكون ملك الملوك، فيملك مثل مصر أو مثل الشام أو مثل أفريقية أو مثل الأندلس، ويكون عسكره عشرة آلاف فارس أو نحوها، فإن زاد بلاداً أو عدداً في الجيش كان أعظم في السلطنة، وجاز أن يطلق عليه السلطان الأعظم، فإن خطب له في مثل مصر والشام والجزيرة ومثل خراسان وعراق العجم وفارس ومثل أفريقية والمغرب الأوسط والأندلس كان اسمه سلطان السلاطين كالسلجوقية"[٥].

- بيان أن الأئمة من قريش والخلافة فيهم:

يرى السيوطي أن من أهم شروط الخلافةكونها من قريش، فالسيوطي يؤكد على هذه المسألة بشكل واضح ومستقل من خلال كتابه "تاريخ الخلفاء"، حيث يورد فيه فصلاً بعنوان "بيان أن الأئمة من قريش والخلافة فيهم".

ويورد في هذا المجال العديد من الأحاديث الدالة على ضرورة كون الأئمة من قريش، مثل حديث الرسول ﷺ : "الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا ووعدوا فوقوا واسترحموا فرحموا"[٦].وقول الرسولﷺ:"الخلافة في قريش والحكم في الأنصار والدعوة في الحبشة"[٧].

---

(١) القلقشندي، **مآثر الإنافة**، ج١، ص ١٣.

(٢) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٩.

(٣) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ١٠.

(٤) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ١٠.

(٥) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ص ٩٢.

(٦) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٨-٩.

(٧) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٨-٩.

وقوله: "الأمراء من قريش إبرارها أمراء أبرارها وفجارها أمراء فجارها"(١).

بعد هذه الأحاديث التي أوردها السيوطي، يلاحظ عدم تطرقه للشروط الواجبة في الخليفة أكثر من النسب القرشي ويمكن إرجاع ذلك، لتمسك السيوطي بخلافة العباسيين بالدرجة الأولى دون النظر للأمور الفرعية الأخرى مثل شروط الإمام، وإمامة المفضول، وواجبات الخليفة وغيرها من الأمور المتعلقة بالخليفة المرشح للإمامة، بالإضافة إلى ذلك كان مفهوم منصب الإمام أو الخليفة زمن السيوطي قد ترسخ كمنصب رمزي لا حول له ولا قوة. فهو قاصر عن الحكم ومحجور عليه، لذلك فلا مبرر للخوض في التفاصيل المؤدية إلى حكم الخليفة للبلاد لأنه لا يحكم أساساً، ومنزوع الصلاحيات في عصر ساده سلاطين أقوياء هم السلاطين والمماليك.

يلاحظ من خلال تتبع أراء فقهاء العصر المملوكي بالنسبة للفكر المتصل بالخلافة وعلاقتها بالسلطنة أن هؤلاء الفقهاء قد ساروا على منوال فقهاء العصر السلجوقي وما قبله، حيث أجمع هؤلاء الفقهاء على وجوب الإمامة ودفاعهم عن بقاء الخلافة واستمراريتها بوصفها رمزاً لوحدة الجماعة وخوفاً من الفتنة من جهة ومن عدم إجراء المعاملات والأحكام وفقاً للشرع من جهة ثانية ووضعوا التسويات وفقاً لقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"(٢)، والتي نشأت عند فقهاء العصر السلجوقي واستمرت في العهد المملوكي، وعلى هذا الأساس أجاز فقهاء العصر المملوكي السلطنة فاعترفوا بشرعية وجودها.

ولم تستند السلطنة في إثبات شرعيتها إلى الحصول على السلطة بالقوة فحسب، وإنما أيضاً إلى كونها دولة مجاهدة ضد عدو خارجي، أو دعوة تجديدية في الإسلام لابد لها أن تؤدي مهمتها في تحقيق الأمن والحفاظ على وحدة الجماعة ونبذ الفتنة(٣).

وتأسيساً لمبدأ الضرورات فقد أجمع الفقهاء على مسألة طاعة السلطان ويمثل هذا الاتجاه شيخ الإسلام ابن تيمية الذي دعا إلى "طاعة الإمام مادام في طاعة الله ولا يأمر بمعصية"(٤).

وانطلاقاً من واقع الخلافة والسلطنة نظر الفقهاء إلى الواقع وتأثروا به وتدرجوا من التأكيد على السلطان المطلق للخليفة إلى قبول إمارة الاستيلاء، وتسلط الأمراء المتغلبين مقابل

---

(١) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٨-٩.

(٢) الدوري، **الديمقراطية في فلسفة الحكم**، ص ٧٦.

(٣) شلق الفضل، **الجماعة والدولة**، ص ٧١.

(٤) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٥.

الاعتراف الشكلي بالخليفة والقبول بسيطرة السلطان المتسلط على الخليفة بتفويض شكلي من الخليفة نفسه[١].

وقد أجاز معظم فقهاء هذا العصر مفهوم (قهر صاحب الشوكة) فابن جماعة يرى:"أنه إذا خلا الوقت من إمام فتصدى لها من هو أهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف انعقدت بيعته ولزمت طاعته..." [٢].

والواقع أن مفهوم أهل الشوكة عند فقهاء العصر المملوكي قد ترسخ وأصبح واقعاً سياسياً مفروضاً عليهم، حيث لم يكن أمام هؤلاء الفقهاء إلا الاعتراف بسلطة الأمير القوي خاصة، وأن هذا الواقع كان ضرورة لا بد منها للحفاظ على الأمة الإسلامية وعدم الدخول في منازعات وفتن تؤدي إلى انهيار المجتمع والدولة الإسلامية[٣].

ومع اعتراف الفقهاء بهذا المبدأ وإعطائهم الشرعية للسلاطين المتغلبين إلا أنهم لم ينسوا الواجبات المنوطة بالأمراء والسلاطين حيث أكدوا على هذه الواجبات واعتبروها من ارتباطات السلطان المهمة والتي لا يتم ملكه إلا بتطبيقها، ومن أهم هذه الواجبات التي أكد عليها الفقهاء، تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وإقامة الحدود وجهاد الكفار والدفاع عن الإسلام والمسلمين، من جهة أخرى، كان للسلطان حقوقاً عدة على الرعية أهمها على الإطلاق حق الطاعة.

إن فقهاء العصر المملوكي مثل سلفهم من الفقهاء أدركوا ما صارت إليه الخلافة من تراجع أمام سلطة الأمير القوي، فكان لا بد لهم من وضع أرائهم حول مسألة الخلافة والسلطنة، في هذا العصر، وقد اتسمت هذه الآراء بوضع التسويات بين المثل وبين الواقع البعيد عنها حتى انتهى بهم الأمر إلى تحويل آرائهم في الإمامة لتسويغ الواقع المنحرف، وأملت ضرورات التكيف تلك على الفقهاء الاقتراب من السلطة والارتباط بها بصورة ما[٤]. فخرجوا بهذه النظريات والتي تم عرضها في هذا الفصل.

---

(١) الدوري، **النظم الإسلامية**، ص ٧٦. الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ١٤٩.

(٢) ابن جماعة، **تحرير الأحكام**، ص ٢٥.

(٣) الدوري، **ديمقراطية فلسفة الحكم**، ص ٧٦.

(٤) الجالودي، **تطور مفهوم السلطنة**، ص ١٤٨.

الخاتمـــة

تعرضت السلطة في الإسلام منذ نشأة الدولة الإسلامية إلى تغيرات في معالمها الأساسية، وتنقلت بين مراكز القوى السياسية المختلفة، فحتى القرون الثلاثة الأولى كان الخليفة هو القوة المسيطرة على أمور الحكم، وكانت جميع الصلاحيات السياسية والدينية في يده، وبسبب اتساع الدولة الإسلامية كان لابد للخليفة الراشدي والأموي ثم العباسي أن يستعين بكبار الموظفين لإدارة شؤون الحكم، من وزراء وولاة وقضاة وقادة الجيش، وغيرهم من كبار الموظفين التابعين لسلطة الخليفة المطلقة، وقد استمرت هذه الحال مع بعض التغيرات البسيطة حتى بداية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، نتيجة إدخال عناصر غير عربية في الجيش، وازدياد الحركات الانفصالية عن جسم الدولة، وقد أدى ذلك إلى إضعاف شأن الخليفة شيئاً فشيئاً حتى وصل به الأمر إلى فقدانه الكثير من سلطنة لصالح قادة جيشه من العناصر الأخرى كالأتراك وغيرهم.

وفي هذه المرحلة بدأت سلطة جديدة تتشكل بعيداً عن سلطة الخليفة الذي أصبحت سلطنة ثانوية أمام سطوة أمراء جيشه الأقوياء حتى أن هؤلاء القادة تجرؤوا على الخليفة، ووصل بهم الأمر إلى عزل الخلفاء أو قتلهم.

ورغم تراجع مكانة الخلافة سياسياً، إلا أنها بقيت ركناً هاماً من أركان السلطة الإسلامية كونها المرجع الشرعي الأول لأي أمير أو ملك يطمح في الاستقلال أو على الأقل كسب الشرعية المتمثلة في تفويض الخلفاء له بالحكم، وبالتالي التخلص من منافسيه الطامحين في الحكم.

وقد استمر هؤلاء الأمراء سواءً في بغداد أو في غيرها من الأقاليم الإسلامية يحترمون الخليفة ولو ظاهرياً أمام العامة لما له من مكانة سامية في قلوب المسلمين.

ورغم هذه المكانة التي تمتع بها هؤلاء الخلفاء، إلا أنها بقيت رهينة سطوة الأمراء المتتابعين على حكم بغداد من أتراك وبويهيين وسلاجقة.

من جهة أخرى برزت مؤسسة السلطنة في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي كسلطة عليا لها دورها السياسي كسلطة تجمع بين مناطق الدولة الإسلامية المختلفة تحت راية السلطان والمتمثل بالأتراك السلاجقة، الذين لعبوا دوراً هاماً في قيادة الأمة الإسلامية وتوحيدها على مدار قرن من الزمن.

على أن الملاحظ في تلك الفترة تقسيم السلطةبين السلطان والخليفة، فالسلطان السلجوقي تحكم بالسلطة السياسية بجميع أشكالها، بينما اكتفى الخليفة بالجانب الديني، وبعض النواحي الاجتماعية، بحيث لم تكن العلاقة بين الطرفين علاقة متكافئة.

وقد حاول الخلفاء العباسيون الخروج من هذا التحكم بأقل الخسائر الممكنة عن طريق الاستفادة من مكانتها الدينية من جهة، وضرب أعدائها بالقوى السياسية الكبرى من جهة أخرى.

ورغم نجاح الخلافة في ذلك في نهاية الدولة السلجوقية إلا أنها بقيت خلافة ضعيفة، فسقطت رايتها تحت حوافر خيول الجيش المغولي الزاحف من الشرق في منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي.

ولم يكن انتقال مركز الخلافة العباسية إلى القاهرة بعد سقوطها في بغداد واقعاً جديداً عليها، حيث استمرت منزوعة السلطان أكثر مما كانت عليه في السابق، ولم تكن عملية إحياء الخلافة العباسية على يد المماليك أكثر من محاولة لإكساب حكمهم شرعية في حكم البلاد، فلم يكن هؤلاء المماليك يسعون إلى إعادة الخلافة العباسية إلى الواجهة السياسية التي كانت عليها قبل سقوط بغداد، فكانت مهام هؤلاء الخلفاء في القاهرة إعطاء التفويض الشكلي بحكم البلاد والعباد للسلطان المملوكي، دون إعطاء الخليفة العباسي مجالاً لإظهار منصبه، في دولة سيطر فيها الأمراء المماليك على كافة شؤون الحكم، بينما كان منصب الخلافة منصباً شكلياً لا حول له ولا قوة، ولم يكن بالإمكان على هذه الخلافة العودة بسلطتها حتى مع ضعف هؤلاء السلاطين، فاستمرت تحمل الطابع العام الذي استمرت عليه طوال قرون من الزمان.

من ناحية أخرى، أدرك فقهاء العصر المملوكي – مثلهم مثل فقهاء العصر السلجوقي الواقع السياسي الذي آلت إليه مؤسسة الخلافة، فلم يكن أمامهم إلا السير وفق هذا الواقع عن طريق وضع نظريات توفيقية تراعي الظروف المحيطة بكل من السلطنة والخلافة، حيث خرج هؤلاء الخلفاء بنظرية (الضرورات تبيح المحظورات) والتي نشأت عند الماوردي والغزالي في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وسار عليها ابن تيمية وابن جماعة أبرز فقهاء العصر المملوكي.

لذلك كله يمكن القول أن العلاقة بين مؤسسة الخلافة ومؤسسة السلطنة في العصر المملوكي لم تكن علاقة متكافئة على الإطلاق، فلم يكن الخليفة العباسي في هذا العصر سوى موظفاً دينياً لا أقل ولا أكثر، فصلاحياته منزوعة أمام سلطة السلطان المملوكي المتحكم حتى

براتبه السنوي، ومكان إقامته، وبالتالي كان الخليفة العباسي في هذا العصر مجرد شكل من أشكال المؤسسة الدينية الإسلامية، وبقي بعيداً عن ممارسة أي سلطة سياسية، في عصر سيطرت فيه قوة السلاطين المماليك أصحاب الشأن الأول في تسيير أمور الدولة.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ - المصادر المخطوطة:

- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٩هـ/١٥٢٠م) **جواهر السلوك في أخبار الخلفاء والملوك**، مخطوط كمبردج، نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم ٧٤.
- ابن حبيب، عز الدين بن طاهر بن حسن (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) **ذيل درة الأسلاك في دولة الأتراك**، بودليان، أكسفورد، رقم ٣٨، ٢٢٣، ٣١٥، نسخة مصورة، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، تحت رقم ٥٣٩.
- الخالدي، بهاء الدين محمد لطف الله العمري ألفه بعد (٨٢٥هـ/ ١٤٢١م)، **المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء**، المكتبة الأهلية، باريس رقم ٤٤٣٩، نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، تحت نفس الرقم.
- ابن الخطيب الناصرية، الحسن علاء الدين (ت ٨٤٣هـ/ ١٤٣٩م)، **الدر المنتخب في تاريخ حلب**، ٢ج، نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، تحت رقم ٨٢٢.
- خليل بن شاهين الصفدي، القاضي عبد الباسط زين الدين عبد الباسط (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) **نيل الأمل في ذيل الدول**، بودليان، أكسفورد، رقم ٦١٠. نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، تحت نفس الرقم.
- الكرمي، مرعي بن يوسف (ت ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م)، **المسرة في فضل السلطنة**، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم ٤٦٧.

ب- المصادر المطبوعة:

- **القرآن الكريم.**
- ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني (ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، **الكامل في التاريخ**، ط٢، ١٠ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

- ابن الأزرق، أبو عبد الله (ت ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م)، **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق: علي سامي النشار، ٢ج، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٧م.
- ابن الأعرج، أبي الفضائل محمد، **تحرير السلوك في تدبير الملوك**، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٠م)، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق: محمد مصطفى، ٥ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.
- الأيجي، عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين (ت ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، **المواقف في علم الكلام**، تقديم: بدر الدين النعساني، ط٢، القاهرة، د.ت.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/ ١٨٩٢م)، **أنساب الأشراف (السيرة النبوية)**، تحقيق: محمد حميد الله، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
- البيهقي، أبو الفضل محمد بن الحسن (ت ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م)، **تاريخ البيهقي**، نقله إلى العربية: يحيى الخشاب، صادق نشأت، دار الطباعة الحديثة، مصر، ١٩٥٦م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٦ج، دار الكتب، ١٩٣٣م.
- ....، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، ج١، ج٢، ج٦، ج٧، تحقيق: محمد أمين، ج٣، ج٤، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م) **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تحقيق: علي سامي النشار وأحمد عطية، دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.
- ....، **الخلافة والملك**، تحقيق: حماد سلامة، مراجعة: محمد عويضة، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٨م.
- ....، **الحسبة**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م.
- ....، **مجموعة الرسائل الكبرى والعقيدة الواسطية**، ط١، القاهرة، ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.
- ....، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ابن جماعة، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م) **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط٢، المحكمة الشرعية، قطر، ١٩٨٧م.

- الجويني، إمام الحرمين محمد بن عبد الملك (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م)، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق: مصطفى حلمي، فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٧٩م.
- ابن حبيب، عز الدين بن الحسن بن عمر (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**، تحقيق: محمد أمين، سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
- ابن حجر العسقلاني، أبي الفضائل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٨م)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد خان، ط٢، ٦ج، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٢م.
- أبو الحسين بن محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢١هـ/ ١١٢٧م)، **طبقات الحنابلة، ٢ج**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- الحسيني، أبو الحسن علي بن ناصر بن علي (ت بعد ٦٢٢هـ/ ١٢٥٢م)، **أخبار الدولة السلجوقية**، تحقيق: ضياء الدين يونيا توف، الإدارة الرئيسية للآداب الشرقية، موسكو، ١٩٨٠م.
- الحموي، أبي الفضائل محمد بن علي بن نظيف **(التاريخ المنصوري) تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان**، تحقيق: أبو العبد دودو، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٨١م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ٧ج، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.
- الحنبلي، عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ٨ج، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م.
- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ/ ١٤٧٦م)، **وفيات الأعيان وأبناء الزمان**، ٨ج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.
- ابن خياط، خليفة (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)، **تاريخ خليفة**، تحقيق: أكرم ضياء، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٦٧م.
- خليل بن شاهين عبد الباسط الملطي (ت ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، **نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين**، تحقيق: محمد كمال الدين، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧م.

- ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م) **تاريخ ابن الفرات**، تحقيق: قسطنطين زريق، نجلا عز الدين، المطبعة الأمريكانية، ١٩٤٢م.
- ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي (ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م) **الجوهر الثمين في سير الخلفاء والسلاطين**، تحقيق: محمد كمال علي، ط١، ٢ج، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
- الدواداري، أبي بكر بن عبد الله بن أيبك(٦٩٩هـ/١٢٩٩م)، **كنز الدرر وجامع الغرر** ، ج٩، (الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، تحقيق: سامي الخانجي، هانس روبرت رويمر، د.ت.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط٢، مطبعة الكويت، ١٩٤٨م.
- ....، **تاريخ الذهبي**، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م.
- ....، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هـ/ ١٢٦٧م)، **مختار الصحاح**، مطبعة الترقي، ١٩٣٨م.
- الراوندي، محمد بن علي بن سليمان (ت ٥٧٣هـ/ ١١٧٧م)، **راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية**، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي، عبد المنعم حسنين، فؤاد عبد المعطي عباد، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠م.
- ابن سباط، حمزة بن أحمد بن عمر (ت ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م)، **تاريخ ابن سباط (صدق الأخبار)** تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، ٢ج، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٤٣١هـ/ ١٩٩٣م.
- السبكي، أبو نصر بن عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م)، **معيد النعم ومبيد النقم**، تحقيق: محمد علي النجار، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٨م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٤م)**الطبقات الكبرى**، ٣ج، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٢م.
- ....، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، المطبعة الشرقية، مصر، ١٩٠٩م.
- أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن المقدسي (ت ٦٦٢هـ/ ١٢٦٦م)، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم(ت ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م)، **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، ٢ج، القاهرة، د.ت.
- ابن صصري محمد بن محمد (ت ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧م)، **الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية**، تحقيق: وليم برنيز، بركلي، لوس أنجلوس، ١٩٦٣م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: بيرند رانكة وآخرون، ٢٢ج، دار صادر، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ابن الصيرفي، علي بن داود بن إبراهيم (ت ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤م)، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، د.ت.
- ....، **أنباء الهصر في أبناء العصر**، تحقيق: حسن حبشي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الطبري، أبي جعفر محمد بن جريدل (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١١ج، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- ابن عبد الظاهر، محمد محي الدين (ت ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م)، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، تحقيق: عبد العزيز الخويطر.
- ....، **تشريف الأيام والعصور في سير الملك المنصور**، تحقيق: كامل مراد، ط١، القاهرة، ١٩٦١م.
- العمري، شهاب الدين أحمد بن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ....، **التعريف بالمصطلح الشريف**.

- ابن العميد، الشيخ المكين جرجس (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، **تاريخ المسلمين**، لايدن، ١٩٢٥م.
- العيني، بدر الدين محمود (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، **السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي**، تحقيق: فهيم محمد علوي، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ....، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، تحقيق: محمد محمود أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، تصحيح: مصطفى القبائي، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ....، **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م)، **المختصر في أخبار البشر**، ٤ج، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق، (ت ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م)، **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة**، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٣٢م.
- ابن قاضي شهبة، (ت ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م)، **تاريخ ابن قاضي شهبة**، تحقيق: عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٧٧م.
- القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٢، ٣ج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٥م.
- ....، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة العربية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ/ ١٣٥٠م)، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٣م.
- ....، **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م)، **البداية والنهاية**، ١٤ج، مكتبة المعارف، بيروت، د.ت.

- الكندي، محمد بن يونس بن يعقوب (ت بعد ٣٥٥هـ/ ٩٥٦م)، **الولاة والقضاة**، مؤسسة الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ/ ١٤٥٦م)، **المسامرة في شرح المسايرة**، المكتبة التجارية، القاهرة، د.ت.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: خالد عبد اللطيف، ٢ج، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- المحاسبي، أبو عبد الله الحارث بن أسد (ت ٢٤٣هـ/٨٤٨م)، **المسائل في أعمال القلب والجوارح والمكاسب والعقل**، تحقيق: عبد القادر أحمد عطار، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تنقيح وتصحيح: شارل بلا، الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تصحيح: محمد مصطفى زيادة، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م.
- **.........، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**، ٢ج، دار صادر، بيروت، د.ت.
- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)، **تجارب الأمم**، ٢ج، تحقيق: تسز مدروز، مطبعة التمدن، القاهرة، ١٩١٤م.
- المنصوري، بيبرس الدوادار (ت ٧٢٥هـ/١٣٢٤م)، **التحفة المملوكية في الدولة التركية**، تحقيق: عبد الحميد صالح، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، ١٥ ج، دار بيروت، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.
- **النصيبي، أبو سالم كمال الدين محمد بن طلحة (ت ٦٥٢هـ/ ١٢٥٤م)**، العقد الفريد للملك **السعيد**، مطبعة الوطن، القاهرة، ١٨٨٨م.
- نظام الملك قوام الدين أبو علي الحسين بن علي (ت ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م)، **سياست نامة، سير الملوك**، ترجمة: يوسف حسين بكار، دار النفائس، بيروت، د.ت.

- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، د.ت.
- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م)، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٣م.
- ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، **معجم البلدان**، ٥ج ، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت ٧٩٢هـ/١٣٨٠م)، **تاريخ اليعقوبي**، ٢ج، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين الحنبلي (ت ٤٥٧هـ/ ١٠٦٤م)، **الأحكام السلطانية**، تصحيح: محمد حامد الفقي، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ....، **المعتمد في أصول الدين**، تحقيق: وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٤م.
- اليونيني، (ت ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م)، **ذيل مرآة الزمان**، ط١، ٢ج، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد- الهند، ١٩٥٤م.

ثانياً: المراجع الحديثة

- أرنولد، توماس، **الخلافة**، ترجمة: جميل معلى، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٤٦م.
- الإستانبولي، محمد مهدي، **ابن تيمية بطل الإصلاح الديني**، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٩٨٣م.
- الباشا، حسن، **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧م.
- البغدادي، أحمد مبارك، **دراسات في السياسة الشرعية عند فقهاء أهل السنة**، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧م.
- الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون بين العصبية والدولة**، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢م.

- جدعان، فهمي، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان ١٩٧٩م.
- الجندي، أنور، **نوابغ الإسلام**، دار الاعتصام، د.ت.
- الحجي، حياة ناصر، **السلطان الناصر محمد بن قلاوون**، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- حسن، علي إبراهيم، **تاريخ المماليك البحرية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٤م.
- حسنين عبد النعيم، **سلاجقة إيران والعراق**، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٧٠م.
- حقيقي، نور الدين، **الخلدونية**، ترجمة: إلياس خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٣م.
- الخالدي، محمود، **معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي**، ط١، مكتبة المحتسب، عمان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٤م.
- دبوس، صلاح الدين، **الخليفة توليته وعزله**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
- الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٠م.
- ....، **النظم الإسلامية**، ط. وزارة المعارف العراقية، مطبعة نجيب، بغداد، ١٩٥٠م.
- ....، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م.
- رشدي، راسم، مصر والشراكسة، دار صوت الناريتيين، بيروت، د.ت.
- ريمون، أندريه، **القاهرة، تاريخ وحضارة**، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.
- أبو زهرة، محمد، **ابن تيمية : حياته وعصره، آراؤه الفقهية**، دار الفكر العربي، د.ت.
- زيتون، عادل، تاريخ المماليك، ط٥، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٦م.
- سالم، عبد العزيز، سحر عبد العزيز سالم، **تاريخ الأيوبيين والمماليك**، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- سليم، رزق محمود، **عصر سلاطين المماليك**، ط١، ٢ج، مكتبة الآداب، مطبعة التوكل، القاهرة، ١٩٤٧م.

- شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي (العهد المملوكي)**، ط٢، ج٧، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٩٨٥م.
- الشكعة، مصطفى، **الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون**، ط٣، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢م.
- صائب، عبد الحميد، **ابن تيمية حياته وعقائده**، القدير للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.
- طرخان، إبراهيم، **مصر في عصر المماليك الجراكسة**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.
- طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام**، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٧م.
- ضومط، أنطوان، **الدولة المملوكية: التاريخ السياسي والاقتصادي والفكري**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠م.
- العبادي، أحمد مختار، **قيام دولة المماليك الأولى في مصر وبلاد الشام**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
- عاشور، سعيد عبدالفتاح، **مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
- عبد الجواد، خلف، **القاضي بدر الدين بن جماعة : حياته وآثاره**، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، د.ت.
- العشماوي، محمد سعيد، **الخلافة الإسلامية**، ط٢، القاهرة، سينا، ١٩٩٢م.
- فوزي، عمر فاروق، **محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية في عهد الفوضى العسكرية**، ط١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٣م.
- كاهن، كلود، **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية**، ترجمة: بدر الدين القاسم، دار عمار، دمشق، د.ت.
- لويس، برنار، **لغة السياسة في الإسلام**، ترجمة: إبراهيم شتا، ط١، دار قرطبة، ١٩٩٣م.
- لاووست، هنري، **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة**، ترجمة محمد عبد العظيم، د.ت.

- ماجد، عبد المنعم، **نظم دولة المماليك ورسومهم في مصر**، ط١، مكتبة الأنجلو الأمريكية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- وافي، عبد الواحد، **مقدمة ابن خلدون**، ج١، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٢٧م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة :

- الجالودي، عليان، **تطور مفهوم السلطنة وعلاقته بالخلافة خلال العصر السلجــوقي (٤٤٧-٥٩٠هــ/١٠٥٥-١١٩٣م)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، إشراف: عبد العزيز الدوري، ١٩٩٦م.
- حلايقة، عايد، **القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، إشراف: محمد الحافظ النقر، ٢٠٠٢م.
- عودة، محمود، **دور شجرة الدر في قيام دولة المماليك في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، إشراف: ج.م. فييه، لبنان.
- الغرايبة، قيصر، **الرقيق العسكري في المجتمع المملوكي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إشراف: يوسف حسن غوانمة، ١٩٩٧م.
- مريزون، سعيد، **الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة، ١٩٨٥م.
- ناصر باي، عمرو، **تطور مفهوم الخلافة من الإمام ابن تيمية إلى الشيخ علي عبدالرزاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الفلسفة، إشراف: ابو عمران الشيخ.
- الناطور، حسام، **السلطنة ونيابة السلطنة في دولة المماليك الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، إشراف: مصطفى الحياري، ١٩٩٨م.

رابعاً: المقالات والبحوث:

- الجنحاني، الحبيب، المفكر والسلطة في التراث العربي الإسلامي، **مجلة المستقبل العربي**، ع ١٠٤، ١٩٨٧م.
- حيدر، علي، الخلافة في العصر المملوكي بين الفقه والواقع، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، كلية الآداب، م١٥، ع٤، ١٩٩٤م.

- الدوري، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي، **مجلة المستقبل العربي**، ع٩، ١٩٧٩م.
- ....، ابن خلدون والعرب، **مهرجان ابن خلدون**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٢م.
- العريني، الباز، الفارس المملوكي، م ٥-٦، **مجلة الدراسات التاريخية المصرية.**
- شلق، الفضل، الجماعة والدولة، جدليات السلطة والأمة في المجال العربي الإسلامي، **مجلة الاجتهاد**، ع ٣-٤، ١٩٨٩م.
- ....، الفقيه والدولة الإسلامية، دراسات في كتب الأحكام السلطانية، **مجلة الاجتهاد**، ع٤، ١٩٨٩م.
- الهيئة المصرية العامة للكتاب، **الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره**، القاهرة.

خامساً: المقالات والمراجع الأجنبية:

- Ayalon, D. Studies on the transfer of the Abbasid Caliphate from Bagdad to Cairo, Arabica Vol. 6, 1960, pp 41-59.
- Bartold, V., V., Galiph and Sultan, Translated by: N.S. Doniash, Islamic Quarterly, Vol. 7, 1963, pp. 117-135.
- Makdisi, G. Les Rapports Entere Calife et Sultan A Le poque Saliuaipe.
- Siddiqi, A., M., Caliphate and Kingship in Medieral Persid Porcupine Press, Philadelphia, 1977.

ملحق رقم (١)

الخلفاء العباسيون في مصر والسلاطين المعاصرون لهم زمن دولة المماليك البحرية
(٦٥٩-٧٨٤هـ/ ١٢٦١-١٣٨٢م)

السنوات	سلاطين المماليك	الخلفاء العباسيون
٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م	المعز أيبك	المستعصم
٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م	المنصور نورالدين علي	–
٦٥٧هـ/ ١٢٥٩م	المظفر سيف الدين قطز	–
٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م	الظاهر بيبرس	–
٦٥٩هـ/ ١٢٦١م	–	المستنصر بالله أبو القاسم أحمد
٦٦١هـ/ ١٢٦٣م	–	الحاكم بأمر الله أبو العباس أحمد
٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م	السعيد بركة خان	–
٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م	العادل بدر الدين سلامش	–
–	المنصور سيف الدين قلاوون	–
٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م	الأشرف صلاح الدين خليل	–
٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م	الناصر محمد [سلطنته الأولى]	–
٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م	العادل زين الدين كتبغا	–
٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م	المنصور حسام الدين لاجين	–
٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م	الناصر محمد [سطنته الثانية]	
٧٠١هـ/ ١٣٠٢م	–	المستكفي بالله أبو الربيع سليمان
٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م	بيبرس الجاشنكير	–
٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م	الناصر محمد [سلطنته الثالثة]	
٧٤٠هـ/ ١٣٣٩-١٣٤٠م	–	الواثق بأمر الله
		الحاكم بأمر الله أبو العباس أحمد بن المسكتفي
٧٤١هـ/١٣٤٠-١٣٤١م	المنصور سيف الدين أبو بكر	–
٧٤٢هـ/ ١٣٤١م	الأشرف علاء الدين كجك	–
٧٤٢هـ/ ١٣٤١م	الناصر شهاب الدين أحمد	–
٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م	الصالح عماد الدين إسماعيل	–
٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م	الكامل سيف الدين شعبان	–
٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م	المظفر زين الدين حاجي	–
٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م	الناصر حسن [سلطنته الأولى]	–
٧٥٢هـ/ ١٣٥١م	صلاح الدين صالح	–
٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م		المعتضد بالله أبو الفتح أبو بكر المستكفي
٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م	الناصر حسن [سلطنته الثانية]	–
٧٦٢هـ/ ١٣٦١م	المنصور صلاح الدين محمد	–
٧٦٣هـ/ ١٣٦١م	ابن حاجي	–
٧٦٣هـ/ ١٣٦٣م	–	المتوكل على الله أبو عبدالله محمد
٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م	الأشرف نور الدين شعبان	–
٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م	المنصور علاء الدين علي	–
٧٨٢هـ/ ١٣٨١م	الصالح زين الدين حاجي	–

ملحق رقم (٢)

الخلفاء العباسيون في مصر والسلاطين المعاصرون لهم زمن دولة المماليك الجراكسة

ت	اسم الخليفة	سنوات خلافته	السلاطين الذين عاصروهم
١	المتوكل على الله محمد بن المعتضد	٧٦٣-٧٨٤هـ/ ١٣٦١-١٣٨٢م	شعبان بن حسين (أواخر الدولة المملوكية الأولى) – علي بن شعبان
٢	المعتصم بالله زكريا بن إبراهيم	٧٨٤هـ/١٣٨٢م لمدة ١٥ يوماً	علي بن شعبان
	(عودة المتوكل)	٧٨٤-٧٨٥هـ/ ١٣٨٢-١٣٨٣م	علي بن شعبان –برقوق (سلطنته الأولى)
٣	الواثق بالله عمر بن إبراهيم	٧٨٥-٧٨٨هـ/ ١٣٨٣-١٣٨٦م	برقوق
	(عودة المعتصم)	٧٨٨-٧٩١هـ/ ١٣٨٦-١٣٨٩م	برقوق
	(عودة المتوكل)	٧٩١-٨٠٨هـ/ ١٣٨٩-١٤٠٦م	برقوق- حاجي بن شعبان- برقوق (سلطنته الثانية)- فرج (سلطنته الأولى) – عبد العزيز بن برقوق – فرج (سلطنته الثانية)
٤	المستعين بالله العباس بن المتوكل	٨٠٨-٨١٦هـ/ ١٤٠٦-١٤١٢م	فرج – شيخ
٥	المعتضد بالله بن المتوكل	٨١٦-٨٤٥هـ/ ١٤١٢-١٤٤١م	شيخ- أحمد بن شيخ- ططر- محمد بن ططر
٦	المستكفي بالله بن المتوكل	٤٨٥-٨٥٥هـ/ ١٤٤١-١٤٥١م	جقمق
٧	القائم بأمر الله بن المتوكل	٨٥٥-٨٥٩هـ/ ١٤٥١-١٤٥٥م	جقمق- عثمان بن جقمق- إينال
٨	المستنجد بالله بن المتوكل	٨٥٩-٨٨٤هـ/ ١٤٥٥-١٤٧٩م	إينال- أحمد بن إينال- خشقدم- بلباي المجنون- تمربغا- خيربك (سلطان ليله) – قايتباي
٩	المتوكل على الله بن يعقوب بن المتوكل	٨٨٤-٩٠٣هـ/ ١٤٧٩-١٤٩٧م	قايتباي-محمد بن قايتباي (سلطنته الأولى) – قانصوه خمسمائة
١٠	المستمسك بالله بن عبد العزيز بن يعقوب بن المتوكل	٩٠٣-٩١٤هـ/ ١٤٩٧-١٥٠٩م	محمد بن قايتباي (سلطنته الثانية)- قانصوه الأشرفي- جانبلاط- طومان باي الأول- قانصوه الغوري
١١	المتوكل على الله بن المستمسك	٩١٤-٩٤٥هـ/ ١٥٠٩-١٥٣٨م	الغوري- طومان باي الثاني

ملحق رقم (٣) *

تقليد الخليفة المستنصر سلطنة مصر للسلطان بيبرس (٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م)

"الحمد لله الذي اصطفى الإسلام بملابس الشرف وأظهر بهجة درره وكانت خافية بما استحكم عليها من الصدف، شيد ما وهي من علائه حتى أنسى ذكر ما سلف، وقيّض لنصره ملوكاً اتفق على طاعتهم من اختلف. أحمده على نعمه التي رتعت الأعين منها في الروض الأنف، وألطافه التي وقف الشكر عليها فليس له عنها منصرف. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة توجب من المخاوف أمناً، وتسهل من الأمور ما كان حزناً، وأشهد أن محمداً عبده الذي جبر من الدين وهناً، ورسوله الذي أظهر من المكارم فنوناً لافناً، صلى الله عليه وعلى آله الذين أضحت مناقبهم باقية لا تفنى، وأصحابه الذين أحسنوا في الدنيا فاستحقوا الزيادة من الحسنى".

" وبعد، فإن أولى الأنبياء بتقديم ذكره، وأحقهم أن يصبح القلم راكعاً وساجداً في تسطير مناقبه وبره، من سعى فأضحى بسعيه الحميد متقدماً، ودعا إلى طاعته فأجاب من كان منجداً ومتهماً، وما بدت يد من المكرمات إلا كان لها زنداً ومعصماً، ولا استباح بسيفه حمى وغى إلا أضرمه ناراً وأجراه دماً. ولما كانت هذه المناقب الشريفة مختصة بالمقام العالي المولوي السلطاني الملكي الظاهري الركني شرّفه الله وأعلاه، ذكره الديوان العزيز النبوي الإمامي المستنصري أعز الله سلطانه، تنويهاً بشريف قدره، واعترافاً بصنعه الذي تنفذ العبارة المسهبة ولا تقوم بشكره، وكيف لا وقد أقام الدولة العباسية، بعد أن أقعدتها زمانة الزمان، وأذهبت ما كان من محاسن وإحسان، وأعتب دهرها المسيء لها فأعتب، وأرضى عنها زمنها وقد كان صال عليها صولة مغضب. فأعاده لها سلماً بعد أن كان عليها حرباً ،وصرف إليها اهتمامه فرجع كل متضايق من أمورها واسعاً رحباً، ومنح أمير المؤمنين عند القدوم عليه حنواً وعطفاً، وأظهر من الولاء رغبة في ثواب الله ما لا يخفى، وأبدى من الاهتمام بأمر الشريعة والبيعة أمر لو رامه غيره لامتنع عليه، ولو تمسك بحبله متمسك لانقطع به قبل الوصول إليه. لكن الله تعالى ادخر هذه الحسنة ليثقل بها ميزان ثوابه، ويخفف بها يوم القيامة حسابه، والسعيد من خفف من حسابه، فهذه منقبة أبى الله إلا أن يخلدها في صحيفة صنعه، ومكرمة قضت لهذا البيت الشريف يجمعه بعد أن حصل الإياس من جمعه".

---

* المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢.

"وأمير المؤمنين يشكر لك هذه الصنائع، ويعترف أنه لولا اهتمامك لاتسع الخرق على الراقع. وقد قلدك الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمنية والفراتية، وما يتجدد من الفتوحات غوراً ونجداً؛ وفوض أمر جندها ورعاياها إليك حين أصبحت بالمكارم فرداً، ولا جعل منها بلداً من البلاد ولا حصناً من الحصون يستثنى، ولا جهة من الجهات عد في الأعلى ولا في الأدنى".

".... وهذه الأقاليم المنوطة بك تحتاج إلى نوّاب وحكام، وأصحاب رأي من أصحاب السيوف والأقلام، فإذا استعنت بأحد منهم في أمورك فنقب عليه تنقيباً، واجعل عليه في تصرفاته رقيباً، وسل عن أحواله ففي يوم القيامة تكون عنه مسؤولاً وبما أجرم مطلوباً، ولا تول منهم إلا من تكون مساعيه حسنات لك لا ذنوباً، وأمرهم بالأناة في الأمور والرفق، ومخالفة الهوى إذا ظهرت أدلة الحق، وأن يقابلوا الضعفاء في حوائجهم بالثغر الباسم والوجه الطلق، وألا يعاملوا أحد على الإحسان والإساءة إلا بما يستحق، وأن يكونوا لمن تحت أيديهم من الرعايا إخواناً، وأن يوسعوهم براً وإحساناً، وألا يستحلوا حرماتهم إذا استحل الزمان لهم حرماناً، فالمسلم أخو المسلم ولو كان أميراً عليه وسلطاناً. والسعيد من نسج ولاته في الخير على منواله، واستنوا بسنته في تصرفاته وأحواله، وتحملوا عنه ما تعجز قدرته عن حمل أثقاله".

"ومما تؤمرون به أن يُمحى ما أحدث من سيئ السنن، وجدد من المظالم التي هي من أعظم المحن، وأن يُشترى بإبطالها المحامد فإن المحامد رخيصة بأغلى ثمن. ومهما جبى منها من الأموال إنما هي باقية في الذمم حاصلة، وأجياد الخزائن وإن أضحت بها حالية فإنما هي على الحقيقة منها عاطلة، وهل أشقى ممن احتقب إثماً، واكتسب بالمساعي الذميمية ذماً، وجعل السواد الأعظم له يوم القيامة خصماً، وتحمل ظلم الناس فيما صدر عنه من أعماله وقد خاب من حمل ظلماً، وحقيق بالمقام الشريف المولوي السلطاني الملكي الظاهري الركني أن تكون ظلامات الأنام مردودة بعدله، وعزائمه تخفف ثقلاً لا طاعة لهم بحمله. فقد أضحى على الإحسان قادراً، وصنعت له الأيام ما لم تصنعه لغيره ممن تقدم من الملوك وإن جاء آخراً. فأحمد الله على أن وصل إلى جانبك أمام هدى أوجبت لك مزية التعظيم، ونبّه الخلائق على ما خصك الله به من هذا الفضل العظيم، وهذه أمور يجب أن تُلاحظ وترعى، وأن توالى عليها حمد الله فإن الحمد يجب عليها عقلاً وشرعاً وقد تبين أنك صرت في الأمور أصلاً وصار غيرك فرعاً".

"ومما يجب أيضاً تقديم ذكره أمر الجهاد الذي أضحى على الأمة فرضاً، وهو العمل الذي يرجع به مسود الصحائف بيضاً، وقد وعد الله المجاهدين بالأجر العظيم، وأعد لهم عنده المقام الكريم، وخصهم بالجنة التي لا لغو فيها ولا تأثيم، وقد تقدمت لك في الجهاد يد بيضاء أسرعت في سواد الحُساد، وعرفت منك عزمة هي أمضى مما تجنه ضمائر الأغماد، وأشهى إلى القلوب من الأعياد. وبك صان الله حمى الإسلام من أن يتبدل، وبعزمك حفظ على المسلمين نظام هذه الدول، وسيفك أثر في قلوب الكافرين قروحاً لا تندمل، وبك يرجى أن يرجع مقر الخلافة إلى ما كان عليه في الأيام الأول. فأيقظ لنصرة الإسلام جفناً ما كان غافياً ولا هاجعاً، وكن في مجاهدة أعداء الله إماماً متبوعاً لا تابعاً، وأيد كلمة التوحيد فيما تجد في تأييدها إلا مطيعاً سامعاً".

ولا تخل الثغور من اهتمام بأمرهم تبسم له الثغور، واحتفال يبدل ما دجى من ظلماتها بالنور، واجعل أمرها على الأمور مقدماً، وشيد منها كل ما غادره العدو منهدماً، فهذه حصون بها يحصل الانتفاع، وهي على العدو داعية افتراق لا اجتماع، وأولاها بالاهتمام ما كان له البحر مجاوراً، والعدو له ملتفتاً ناظراً، لا سيما ثغور الديار المصرية، فإن العدو وصل إليها رابحاً وراح خاسراً، واستأصلهم الله فيها حتى ما أقال منهم عاثراً".

وكذلك أمر الأسطول الذي تزجى خيله كالأهلة، وركائبه سابقة بغير سائق مستقلة، وهو أخو الجيش السليماني: "فإن ذاك غدت الرياح له حاملة، وهذا تكفلت بحمله المياه السائلة، وإذا لحظها جارية في البحر كانت كالأعلام، وإذا شبهها قال هذه ليال تقلع بالأيام".

"وقد سنى الله لك من السعادة كل مطلب، وأتاك من أصالة الرأي الذي يريك المغيّب، وبسط بعد القبض منك الأمل، ونشط بالسعادة ما كان من كل، وهداك إلى مناهج الحق وما زلت مهتدياً إليها، وألزمك المراشد ولا تحتاج إلى تنبيه عليها، والله يمدك بأسباب نصره، ويوزعك شكر نعمه، فإن النعمة تتم بشكره".

ملحق رقم (٤) *

مبايعة السلطان الناصر محمد للخليفة المستكفي بالله (٧٠١هـ/١٣٠١م)

"الحمد لله الذي رفع المستكفي به لما انتصب بتشريف همته للمحل الأسمى، ومنح الأمة به ربيع خفض العيش وجزم أمرهم على الصلاح والتوفيق جزماً، وأدم الأئمة من قريش ونظم لآلي حكم أحكامهم في جيد الزمان نظماً، وجعل الناس تبعاً لهم في هذا الأمر فغيرهم بالخلافة المعظمة لا يدعى ولا يسمى... أحمده حمد لم يئن عن طاعته وطاعة رسوله...

... لما كان سنة من تقدم من الأئمة الخلفاء إذا خاف أن يهجم عليه الحمام هجماً، أو تهدى إليه الأنام ألماً وسقماً، تفويض الأمر بولاية العهد على الخلق لغير ذويه وبنيه نجدة وحزماً، أشهد على نفسه الشريفة مولانا الإمام الحاكم، عليه تقواه، المراقب لك في سره ونجواه، الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين ابن عم سيد المرسلين وارث الخلفاء الراشدين أبو العباس أحمد أعز الله به الدين وأمتع ببقاء نسله الشريف الإسلام والمسلمين، وهو في حالة يسوغ معها الشهادة عليه يرجع في الأمور المفرطة للخلافة الشريفة إليه، أنه عهد إلى ولده لصلبه الإمام المستكفي بالله أن الربيع سليمان، شيد الله به أركان الإيمان وننصر ببركة سلفه العصابة المحمدية على أهل الكفر والطغيان، وجعله ولي عهده، واستخلفه من بعده. لما علمه من أهليته وعداته وكفالته وصلاحه لذلك، وكفايته وشخصه لشهود هذا الكتاب الشريف ونبه على استحقاقه لذلك ومحله العالي المنيف عهداً صحيحاً شرعياً معتبراً تاماً موعياً، وقوض إليه الأمر بالخلافة المعظمة تفويضاً شرعياً صريحاً وعقد له عقد ولاية العهد على الأئمة عقداً صحيحاً وقبل ذلك منه القبول الشرعي المعتبر المرضي، فالله يجمع به كلمة الإسلام ويصحبه في خلافته الشريفة رأياً موفقاً ويقمع ببركة سلف الكرام أهل الطغيان، ويهيئ له من أمره مرفقاً بمنه وكرمه آمين والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين نبيه وآله وصحبه أجمعين، وبه شهد في اليوم المبارك السابع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى وسبعمائة، أحسن الله العقبي في ختامها وأجرى الخيرات فيما بقي من شهورها وأيامها، وشهد عليه بذلك أربعة شهود ورسموا خطوتهم تحت نسخة العهد بما نصه : أشهدني مولانا الإمام جامع كلمة الإيمان ناظم شمل الإسلام سيد الخلفاء الأعلام إمام المسلمين والمناضل على شريعة سيد المرسلين الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين أعز الله به

---

* المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢.

الدين وأمتع ببقائه الإسلام والمسلمين على نفسه الزكية الشريفة، وهو على الحالة التي يسوغ معها تحمل الشهادة عليه بما نسبه إليه أعلاه وشخص لي مولانا وسيدنا الإمام المستكفي بالله أمير المؤمنين في التاريخ المذكور فيه، وثبت هذا العهد على قاضي القضاة شمس الدين الحنفي وكتب صور الأسجال بما نصه: "ثبت الإشهاد مولانا الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين سليل الأئمة المهديين بركة الإسلام والمسلمين المنتظم به عقد جواهر زواهر أحكام الدين ابن عم سيد المرسلين أبي العباس بن أحمد".

ملحق رقم (٥) *

تقليد الخليفة المستكفي بالله سلطنة مصر لبيبرس الجاشنكير (٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م)

"فليتقلد المقام الشريف العالي السلطاني – أعز الله نصره – عقد هذا العهد الذي لا تطمح لمثله الآمال وليستمسك منه بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ولا انفصال، فقد عول أمير المؤمنين على يمين أرائك التي ما برحت الأمة بها في المعضلات تستشفى، وهو يقص عليك من أنباء الوصايا أحسن القصص وينص لديك ما أنت آخذ منه بالعزام وإذا أخذ غيرك فيه بالرخص فإن نبهت على التقوى قسطاً لما تمسكت منها بأوثق عروة وإن هديت إلى سبيل الرشاد فما زلت ترى منه أشرف ذروة.

غير أنا نورد لغة اقتضاها أمر الله تعالى في الاقتداء بالتذكرة في كتابه المبين وأوجها نص قوله تعالى: ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾، ويتدرج تحت أصولها فروع يستغني بدقيق ذهنه الشريف عن نصها وبفكره الثاقب عن نصها فأعظمها للملة نفعاً وأكثرها للباطل دفعاً الشرع الشريف، فليكن – أعز الله نصره – عاملاً على تشييد قواعد أحكامه وتنفيذ أوامر أحكامه، فالسعيد من قرن أمره ورضى فيه بحلو الحق ومره والعدل، فلينشر لواءه حتى يأوى إليه الخائف وينكفي ردعه حيف كل خائف ويتساوى في ظله الغني والفقير والمأمور ويمسي الظلم في أيامك وقد خمدت ناره وعنف آثاره.

وأهم ما احتفلت به العزائم واشتملت عليه همم الملوك العظائم واشرعت له الأسنة وأرهقت من أجله الصوارم، أمر الجهاد الذين جعله الله تعالى حصناً للإسلام وجبته واشترى فيه أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، فجند له الجنود وأجمع له الكتائب وأقص في مواقعة على الأعداء... وهذا سيفك البتار لتأخذ منهم للمسلمين بالثأر، والثغور والحصون فهي سر الملك المصون... وأمراء الإسلام وجنود الإيمان منهم أولياء نصرك ... فليكن المقام العالي المولوي السلطاني لأحوالهم متنفذاً ويبسط وجهه لهم متودداً حتى تتأكد للمقام العالي طاعتهم".

* بيبرس الدوادار، **زبدة الفكرة**، ج٩، ص ١٦١–١٦٥.

ملحق رقم (٦)*

الحمد لله الذي جعل الدين بنصره مؤيداً، وانتضاه لمصالح الملك والدين فأصبح ومن مرهفات عزمه بادية بائدة العدا، وفتح على فقر الزمان بشيخ ملك زويت له عوارف العدل ومعارف الفضل فاستغنى – ولله الحمد – بسعيد السعدا، وأصلح فساد الأحوال بأحكام رأيه وإحكام حكمه فأصبحت مأمونة الرداء آمنة من الردى، وآمتن على أولياء الدولة الشريفة بمن لم يزل سهم تدبيره الشريف فيهم مسدداً، ومياه الظفر جارية من قناة غوره الذي بذلك تعودا، وبحر إحسانه الكامل وإن قدم العهد المديد مجدداً.

والحمد لله الذي جعل وجوه هذه الأيام بالأمن مسفره، وليالي جودها بالعدل مقمرة، وعذبات أوليائها بالأفراح مزهرة، وحدائق أخصائها بالنجاح مثمرة، ومنازل أعدائها مقفرة موحشة، ونوازلهم مذعرة مدهشة، وأجسادهم بأمراض قلوبهم مشوشة، وأكبادهم بلواعج زفراتهم معطشة.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تديم النعماء، وتجزل العطاء، وتكشف الغماء، وتقهر الأعداء، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي قرن طاعة أولي الأمر بطاعته، وأيد من اهتدى منهم بهدايته، وأعانه لما استعان بعنايته، وأظله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله في دار كرامته، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين انحازوا إلى حوزته واحتموا بحمايته، وأثمر لهم غرس دينه فرعوه حق رعايته، وشرف وكرم.

وبعد، فلما كانت رحمة الله تعالى لغضبه سابقة، ورأفته بعباده متلاحقة، وكانت الممالك الشريفة قد اختلت أمورها، وصار إلى الدثور معمورها، وأشرف على البوار أميرها ومأمورها، فالشرائع متغيرة شرائعها، والعوائد مفقودة مآثرها، والمظالم قوي سلطانها، كثيرٌ أعوانها، ضعيف مضاددها، قليل معاندها، فلا نائب سياسة إلا مشغول بالنوائب ولا حاكم شرع إلا وقد سدت عليه المذاهب، ولا تاجر إلا وقد خسرت تجارته فما ربحت، ولا ذو قراض إلا ورؤوس أمواله قد انقرضت، ولا صاحب تراث إلا وقد محيت آية ميراثه ونسخت، ولا ركن مملكة إلا وقد انهدم أساسه، ولا عضد دولة إلا وقد بطل إحساسه، أقام سبحانه وتعالى لإزالة هذه النوازل الفادحة، وإخماد نار هذه القبائح القادحة، من توفرت الدواعي على استحقاقه السلطنة الشريفة، وأجمعت الأمة على انحصار ذلك في أوصافه المنيفة، ودلت أمائر السعود على محله الجليل، وجنابه الذي إذا لاذ به من خاف الدهر رجع وطرف الدهر عه

* القلقشندي، **صبح الأعشى**، ص ١٢٦–١٣٤.

كليل، طالما أصفى موارد العدل وأضفى أذيال الفضل، وأمن الخائف، وروع الحائف، وأمضى في الجهاد عزمه، وأنفذ في السرايا إليه حكمه، وسدد إلى معاونه في غرض الكفار سهمه، وفتح الطريق إلى بيت الله الحرام بعد الانسداد، وأنعم على القانع والمعتر بالراحلة والزاد، وعمر المساجد، وجعلها آهلة بالراكع والساجد...

... هذا ورأي أهل الحل والعقد من ملوك الإسلام وأمرائه، وقضاته وعلمائه، ومشايخه وصلحائه، وخاصته وعامته، ورأي مولانا أمير المؤمنين، أعز الله تعالى به الدين، وجمع بيمن بركته شمل الإسلام والمسلمين، مجمع على تفويض أمر المسلمين، وولاية عهدهم وكفالة السلطنة الشريفة والإمامة العظمى إليك – خلد الله سلطانك، وجعل الدهر خديمك والملائكة أعوانك، فقدم أمير المؤمنين من الاستخارة أمام هذا التقليد ما يعتبر في السنة الشريفة ويقدم، وعلم أن المصلحة فيما خاره الله له وللأمة من ولايتك أيها الملك المبجل والسلطان الأعظم، وأنك أبرأ للذمة، وأبر بالأمة، وشاهد بإجماع الأمة على سلطنك من التآلف والاتفاق، ما نفى الخلاف والشقاق، وما سرّ الجمهور الطائعين من غير دفاع، وألجم الغفير لبديع آرائك ورفيع راياتك مذعنين لحسن الاتباع، وأهل الحل والعقد لأمرك ونهيك قد خضت منهم الرقاب، وسارعوا إلى إجابة دعوتك حين اتضحت لهم أدلة الصواب، والزمان بإفضاء الأمر إليك قد طاب واعتدل، والأرض في مشارقها ومغاربها بمهابتك قد أمنت من الوجل، والنفوس الأبية قد أذعنت لمبايعتك من غير مهل، والفتنة وقد ردّ الله بالغيظ مثيرها، والألفة وقد برقت من سرائر أهل التوحيد أساريرها، والعساكر المنصورة قد أحاطت به كما أحاطت بالبدور الهالة، وقد أنزل الله عليك ناموس المهابة والجلالة، وفوض إليك ما ولاه الله من أمور الإسلام والمسلمين، وأسند إليك ما في يده من مصالح عباد المؤمنيـــن : لتقيم على أساس أحكامك دعائم الدين القويم، وتسيّر الخلائق على منهاج طريقك المستقيم، وتحسن – إن شاء الله – برعايتك عاقبة الرعية كما أصبحت قلوبهم بك راضية مرضية.

وعهد إليك أمير المؤمنين في كل ما وراء سرير خلافته، وفي كل ما يرتبط بأحكام إمامته، وقلدك ذلك شرقاً وغرباً، وبعداً وقرباً، وبراً وبحراً، وسهلاً ووعراً، وفي كل ماله من الملك والممالك، وما يفتحه [الله] على يدك بعد ذلك، تفويضاً شاملاً، وعهداً تاماً، وإسناداً عاماً، وولاية مكملة البنيان، مؤسسة على تقوى من الله ورضوان، وسلطنة آخذة بالذمم، مشتملة على جميع الأمم، يدخل في هذا العهد العام والتفويض التام، والرأي الذي شهد له إجماع الأمة بالإحكام، ...

فأجبت – رعاك الله – دعوة أمير المؤمنين ودعوتهم لقبول ذلك مسؤولاً، معتمداً على أن الله سينزل إليك من يسددك من الملائك فعلاً وقولاً، فاجلس – أيدك الله – على تخت ملك قد هيأه الله لمواقفك المطهرة، وسرير سلطنة عُلقت سرير سعدك الأمجد فتقاعست الهمم عنه مقصرة.

فالحمد لله ثم الحمد لله عن الدهر وأبنائه، ولا مثل هذه النعمة بهذا الخبر وأنبائه ﴿ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس﴾(يوسف: ٣٨) وهذا ما كان من قضية الدين على رغم الوسواس الخناس، وهذا ما كانت الآمال تنتظر وروده، وجواري القدم ترتقب سعوده:

والله ما زادوك ملكاً إنما زادوا أكف الطالبين نوالا!

.... هذا عهدٌ شريفٌ ترقمه أقلام أشعة الشمس بذهب الأصيل على صفحات الأيام، وتعجمه كف الثريا بنقط النجوم الزواهر وإن كان لا عهد للعود بالإعجام، وتعترف ملوك الأرض أن صاحبه شيخ الملوك والسلاطين فتقدمه في الرأي وتجله في الرتبة وتعامله بالإجلال والإعظام، من عبد الله ووليه، وخليفته في أرضه وصفيه، وسليل خلفائه الراشدين وابن عم نبيه....

ملحق رقم (٧)*

* **العالم الإسلامي في العصر المملوكي**. نقلاً عن: حسين مؤنس، **أطلس العالم الإسلامي**، ص ٣٠٥.